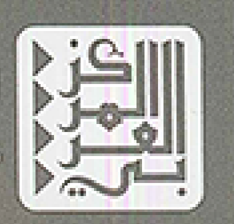
ترجمان

أحمد سعدي

الرقابة الشاملة

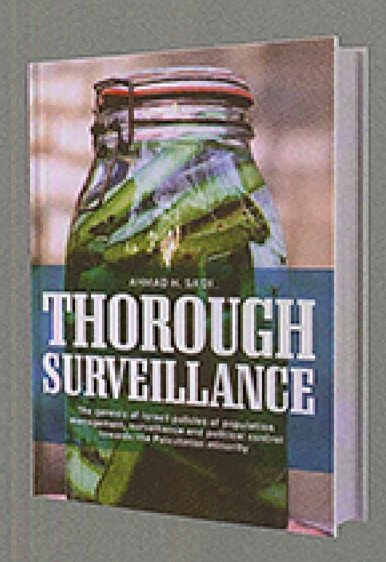
نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين

ترجمة: الحارث محمد النبهان



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب



هو نتاج أعوام طويلة من البحث والإعداد والحصول على مواد أرشيفية لم تنشر، ومحاولة جادة لوصف المؤسسات والطرائق التي استعملتها إسرائيل لحكم الفلسطينيين منذ عام 1948 وحتى نهاية الحكم العسكري (1966). ويمكن تصنيفه على أنه وثيقة تؤرخ لحياة الفلسطينيين الذين بقوا في أراضيهم ومدنهم وقراهم بعد قيام «إسرائيل»، وتصف معاناتهم وحياتهم في تلك الحقبة الحاسمة من تاريخهم. ويخضع الكتاب للتحليل والتموضع أساليب الرقابة والسيطرة وإدارة السكان التي اتبعتها إسرائيل نحو الفلسطينيين، ويميط اللثام عن نقطة البداية لخطاب التحكم الإسرائيلي في الفلسطينيين ومنظور هذا التحكم، فيفتح بذلك للقارئ نافذة يمكن من خلالها التعرف إلى أساليب التفكير والاستراتيجيات والأهداف والرؤى الحقيقية لقادة إسرائيل.

يرصد الكتاب نشأة السياسات والتكتيكات الإسرائيلية لإدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية عليهم، ويلخص مناقشات واضعي هذه الاستراتيجيات ويتتبع تنفيذها وتأثيرها في الحياة اليومية للفلسطينيين، بما في ذلك التوزيع المكاني والنمو السكاني والهويات والولاءات، والمحتوى التعليمي ووسائل التأثير في وعيهم وسلوكهم السياسي وأنشطتهم الاقتصادية.

يتضمن الكتاب أيضًا الكثير مما يمكن أن نتعلمه عن تعامل إسرائيل مع الدروز منذ الاعتراف بهم طائفة مستقلة في عام 1957 وحتى قانون القومية الذي سنّ في عام 2018، والذي اعتبرهم غرباء في وطنهم، كما سائر الفلسطينيين.

المؤلف

أحمد سعدي، أستاذ علم الاجتماع السياسي. شارك مع ليلى أبو لغد في تحرير كتاب **النكبة: فلسطين 1948، وادعاءات الذاكرة** (*Nakba: Palestine, 1948 and the Claims of Memory*). له العديد من المقالات التي نُشرت في مجلات علمية محكّمة، وكتب فصولًا ضمن أعمال صدرت باللغات الإنكليزية والعربية والعبرية واليابانية والألمانية.

المترجم

الحارث محمد النبهان، مترجم سوري، له ترجمات عديدة، منها: **اختراع التقاليد** لإريك هوبزباوم وتيرنس رينجر؛ **القرية الكونية أو النهب الكوني: إعادة البناء الاقتصادي من القاعدة إلى الأعلى** لجيريمي بريتشر؛ **ماركس في سوهو** لهوارد زن.

فلسفة وفكر
اقتصاد وتنمية
لسانيات
آداب وفنون
تاريخ
علم اجتماع وأنثروبولوجيا
أديان ودراسات إسلامية
علوم سياسية وعلاقات دولية

السعر: 14 دولارًا
ISBN 978-614-445-356-8





المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الرقابة الشاملة

نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

الرقابة الشاملة

نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين

أحمد سعدي

ترجمة

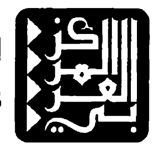
الحارث محمد النبهان

مراجعة

عمر التل

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

Arab Center for Research & Policy Studies



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

سعدي، أحمد

الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين/ أحمد سعدي؛ ترجمة الحارث محمد النبهان؛ مراجعة عمر التل.

376 ص.؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 337-351) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-356-8

. الفلسطينيون - السكان. 2. النزاع العربي الإسرائيلي. 3. فلسطين - تاريخ - الاحتلال الإسرائيلي، 1948 - 4. القضية الفلسطينية. 5. المقاومة الفلسطينية - تاريخ. 6. الفلسطينيون - إسرائيل. 7. الأقليات - إسرائيل. 8. العرب في إسرائيل. أ. النبهان، الحارث محمد. ب. التل، عمر. ج. العنوان. د. السلسلة.

956.94054

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من المؤلف لكتاب

Thorough surveillance
The genesis of Israeli policies of population management, surveillance and political control towards the Palestinian minority

by Ahmad Sa'di

عن دار النشر
Manchester University Press, 2014

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشـر



شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، آب/ أغسطس 2020

تنويه

يهدف هذا الكتاب إلى وصف المؤسسات والطرائق التي استعملتها إسرائيل لحكم الفلسطينيين بين عام 1948 ونهاية الحكم العسكري. ويجب ألّا يُقرأ على أنه إدانة لأفراد فلسطينيين أو لعائلات أو مؤسسات فلسطينية. لذا، حرصت على الإشارة رمزًا إلى الأشخاص الذين تعاونوا مع السلطة بشكل فظ، ووشوا بآخرين.

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

الشكل

مقدمة الترجمة العربية

نتج هذا الكتاب من أعوام طويلة من البحث والإعداد. وكانت عملية الحصول على المواد الأرشيفية التي تخص موضوع البحث معقدة ومضنية، وليس هنا المجال لسردها. وفي أي حال، أعتقد أن هذا الكتاب يمكن أن يُقرأ على ثلاثة مستويات.

على المستوى **الأول**، يمكن أن يُقرأ بوصفه وثيقة تؤرخ حياة الفلسطينيين الباقين بعد النكبة ضمن حدود 1948 ويصف الكتاب تلك الحياة بين النكبة ونهاية الحكم العسكري في عام 1966، وهو بذلك يشكل إضافة وتكملة للكتب التي سبقته، ككتاب صبري جريس **العرب في إسرائيل**، وكتاب إيليا زريق **الفلسطينيون في إسرائيل: دراسة في الاستعمار الداخلي**، وكتاب إيان لوستيك **العرب في الدولة اليهودية**.

وعلى المستوى **الثاني**، يمكن أن يُقرأ الكتاب على أنه يُخضع للتحليل والتموضع أساليب الرقابة والسيطرة وإدارة السكان التي اتّبعتها إسرائيل نحو الفلسطينيين خلال هذه الفترة في أدبيات علم الرقابة. وبالفعل، حظي الجانب النظري للكتاب باهتمام واسع، إذ أُعيد إصدار بعض فصوله في كثير من الكتب المختصة بنظريات الرقابة (Surveillance Studies).

أمّا المستوى **الثالث** والأكثر إثارة، فهو قراءة الكتاب على أنه يميط اللثام عن نقطة البداية لخطاب التحكم الإسرائيلي في الفلسطينيين ومنظور هذا التحكم، فيفتح بذلك للقارئ نافذة يمكن من خلالها التعرف إلى أساليب التفكير

والاستراتيجيات والأهداف والرؤى الحقيقية لقادة إسرائيل، من غير تجميل أو حذف أو تمويه. وتتحكم نقطة البداية إلى حد كبير في الخطاب الإسرائيلي وفي ما هناك من أساليب وسلوكات للمؤسسات والأشخاص الذين تعاملوا، مع الفلسطينيين والعرب وربما ما زالوا يتعاملون؛ فعلى سبيل المثال، تضمنت المستندات الرسمية الإسرائيلية إطلاق اسم «المناطق المدارة» على منطقة الجليل، التي كانت ضمن الدولة الفلسطينية بحسب قرار التقسيم لعام 1947 وظلّ هذا الاسم مستعمَلًا حتى عام 1951، ثم عاد وظهر مجدَّدًا بعد حرب 1967 ليصف الضفة الغربية وقطاع غزة هذه المرة. وكما هي الحال في خمسينيات القرن الماضي، فإن هذه الوضع، أي ما سُمّي «مناطق مدارة»، ما كان إلا خطوة أولى للضمّ. كما أن هناك كثيرًا مما يمكن أن نتعلمه عن تعامل إسرائيل مع الدروز منذ الاعتراف بهم طائفة مستقلة في عام 1957 وحتى قانون القومية الذي سنّ في عام 2018، والذي اعتبرهم غرباء في وطنهم، كما سائر الفلسطينيين.

أعتقد أن قراءة شاملة لهذا الكتاب يجب أن تأخذ في الحسبان تلك المستويات التي حاولت - وبنجاح معقول، كما آمل - أن أوفّق بينها.

أخيرًا، تجدر الإشارة الى أن هذا الكتاب لا يهدف إلى توجيه اللوم أو الاتهام إلى فلسطينيين، أفرادًا كانوا أم جماعات؛ فمن السهل اتهام المقهور والوقوف على أخطائه، بل يهدف إلى الكشف عن الطرائق والأساليب المكيافلّية والسياسات المبرمجة التي تعاملت، ولا تزال تتعامل بها إسرائيل مع الفلسطينيين والعرب.

شكر وعرفان

اهتممت زمنًا طويلًا بالطرائق التي استخدمتها إسرائيل لضبط المواطنين الفلسطينيين. والواقع أن أول مقالة نشرتها، قبل أكثر من عشرين عامًا مضت، تناولت سياسات تصنيف الفلسطينيين من الدولة الإسرائيلية وعلماء الاجتماع الإسرائيليين. ونشرت منذ ذلك الوقت أعمالًا كثيرة في هذا الموضوع. لكن العمل على هذا الكتاب أُنجز على فترات ثلاث، إلى جانب البحث الشاق الذي لا نهاية له في الأرشيف. جرى القسم الأساس من القراءة والتفكير في طرائق الرقابة والضبط السياسي من منظور مقارن خلال فترة كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس 2007، وذلك خلال وجودي محاضرًا كبيرًا زائرًا في معهد دراسات المنطقة الإسلامية في جامعة واسيدا في طوكيو (Institute of Islamic Area at Waseda University)، اليابان. وإنني أدين بالفضل لأصدقائي اليابانيين لقاء تشجيعهم ومساندتهم، فضلًا عن الضيافة اليابانية الفريدة والاهتمام ببحثي. وأشكر بصورة خاصة أصدقائي أكيرا أوشوكي وناغاساوا وزوجته. كما أوجه الشكر إلى الراحل تسوغيتاكا ساتو، الذي كان مدير المركز آنذاك، على دعوتي وتمكيني من تمضية فترة لا أنساها في القراءة والتأمل من غير أن يُثقل عليّ بمهمات أو واجبات. وأود أيضًا أن أذكر ما قدمه زملائي الباحثون والعاملون في المركز من مساعدة كبيرة وزمالة، ومثلهم هيديميتسو كوروكي الذي أظهر لي كل صداقة وحسن زمالة.

سنحت لي فرصة عرض بعض أفكاري في ورشة «حالات الاستثناء والرقابة وإدارة السكان» التي جرت يومي السادس والسابع من كانون الأول/

ديسمبر 2008 في العاصمة القبرصية لارنكا. وأود هنا أن أشكر منظمي هذه الورشة - إيليا زريق ودافيد ليون وياسمين أبو لبن لأنهم مكّنوني من تقديم بعض أفكاري أمام جمهور من المتخصصين. ولعلها مناسبة مثالية الآن لكي أعبّر عن شكري لزريق على مساندته المستمرة وتشجيعه وصداقته. وفي أعقاب هذه الورشة، وضعت تقريرًا عن مداخلتي بموجب تكليف ومنحة من مركز دراسات الرقابة (Surveillance Studies Centre) في جامعة كوينز (Queen's) في كندا. وعُرضت بعض نتائج هذا التقرير، وبعض ما احتواه من مناقشة، في الفصول الثالث والرابع والخامس من هذا الكتاب.

أما القسم الأكبر من الكتاب، أي فصوله الممتدة من الأول إلى السادس، فكتبتها خلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 2011 اللذين أمضيتهما بصفتي زميلَ بحث رئيسًا زائرًا في معهد الشرق الأوسط في جامعة سنغافورة الوطنية. وأود أن أشكر مدير المعهد مايكل س. هدسون على دعوتي لتمضية شهرين في هذا المعهد المتميز، حيث تمكنت خلالهما من تكريس جلّ وقتي وطاقتي من أجل الكتابة. وأشكر أيضًا زملائي الباحثين في المعهد آنذاك، لأنهم حضروا المحاضرات التي قدمتها عن فصول من الكتاب، ولأنهم شاركوا في مناقشة أفكاري. فوق هذا، أود أن أوجه الشكر إلى موظفي المعهد الإداريين والفنيين. كما أني استفدت خلال إقامتي في سنغافورة من مساندة فريد حسين العطاس ومن صداقته.

جاء هذا الكتاب، كأي كتاب آخر، ثمرة أعوام من البحث المتراكم والتأثيرات الفكرية؛ إذ تأثر تفكيري بأشخاص كثيرين وبطرائق كثيرة متنوعة. وكما هي الحال دائمًا، أود هنا أن أشير بمودة وتقدير إلى بول كيليمن، المشرف والصديق والإنساني الكبير، الذي يشكل إيمانه العميق الثابت بالعدالة وبالكرامة الإنسانية مثالًا ساطعًا عندي للالتزام الحقيقي بهذه المثُل. كما كانت ليلى أبو لغد صديقة مخلصة كريمة أيضًا، وإنني أقدّر دعمها ونصحها أكبر تقدير؛ فإضافة إلى ما فعلته، وهو كثير، تولت قراءة فصول هذا الكتاب، وعلقت عليها بحكمة ونفاذ بصيرة كبيرين، كعهدي بها دائمًا.

وإنني مدين بالشكر أيضًا لأنتوني ر. ميسون، كبير محرري مطبوعات جامعة مانشستر (Manchester University Press)؛ ولفريق الإنتاج لديه على ما بذلوه من جهد حتى يظهر هذا الكتاب في صورته الحالية؛ فميسون كان محررًا مثاليًا، وبالتالي أقدّر عاليًا تفهمه ودعمه وعنايته وعقله المنفتح خلال عملية إصدار هذا الكتاب كلها. ثم لا بد لي من توجيه الشكر أيضًا إلى مراجعَين قاما بقراءة مخطوطة الكتاب، وأخص بالشكر مديرة تحرير الإنتاج ليان سلافين لأنها قرأت مخطوطة الكتاب مرات عدة وقدمت اقتراحات بالغة العمق. وأشكر أيضًا مديرة المشروع أوما شانكار (من مؤسسة SPi Global) لأنها أشرفت على تحرير النسخة وعلى إعداد المخطوطة للنشر. ولا حاجة إلى التذكير بأنني أتحمّل وحدي المسؤولية الكاملة عما تضمّن الكتاب من معلومات ومناقشة.

استفدت من صداقة أشخاص كثيرين طوال الوقت، ولحسن حظّي أن قائمة هؤلاء الأشخاص طويلة. ومن هذه القائمة، أود أن أذكر أحمد ورُدينة مصلح وإليزابيث معوض ونمر سمنية وعزت دروزة وريتشل بولارد - دروزة، وأندريه مزاوي.

على الرغم من أن والديّ، حسين حسن سعدي وفاطمة سمنية سعدي، مرا بأهوال حرب 1948 كلها، وعاشا وقائع سياسية اجتماعية محبطة، فإنهما حافظا على إيمانهما بالفضائل البشرية. ويناقش هذا الكتاب جزءًا من الأوضاع الصعبة التي عاشاها وواجهاها بشجاعة وصلابة.

أخيرًا، وليس آخرًا، أشكر زوجتي سيلفيا سابا سعدي على حبها ودعمها وتفهمها خلال عملي الطويل في هذا المشروع؛ فهي قرأت مسودات الكتاب الكثيرة، وعلقت عليها، فصاحبت مشواره من بدايته حتى آخره. وأما يارا وسري اللذان كانا يريان أباهما مهتمًا دائمًا بالكتب والأوراق والأقلام اهتمامًا كان يزاحم اهتمامه بهما، فهما طالبان جامعيان الآن. إن ما أبدياه من حب وبهجة، بل حتى من نقد لأفكار أبيهما، هو ما يجعل الحياة بهيجة على الرغم مما فيها من منغصات وشرور.

مقدمة

نظرًا إلى اعتبار إسرائيل، وعلى نطاق واسع، طويلة الباع في أساليب المراقبة والضبط السياسي، فإنها كانت ناجحة في ضبط السكان الأصليين فترة طويلة؛ فهي أبقت، على الرغم من جسامة التحديات، قبضتها المُحْكمة على كتلة السكان الفلسطينيين الضخمة في المناطق التي احتلتها في حرب 1967، بل تمكنت أيضًا من احتواء الأقلية الفلسطينية داخل حدود 1948 احتواء فعالًا وعلى الرغم من منح فلسطينيي 1948 الجنسية الإسرائيلية، فإن سياسات متعددة حالت دون تحدّيهم الهوية اليهودية للدولة. وبينما مثّل الضبط الاستعماري للسكان الأصليين ملمحًا مهمًّا من ملامح تاريخ القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن مواصلة إسرائيل إدارة كتلة السكان الفلسطينيين الضخمة في القرن الحادي والعشرين، أي بعد مرور زمن طويل على نهاية الاستعمار، تمثّل تحديًا جديًّا أمام دارسي أشكال الضبط السياسي الاستعماري ومنظّريه[1]

إن كثيرًا من الأهداف السياسية المتعلقة بالإدارة السكانية والضبط السياسي - مثل كيفية تغيير التركيب الإثني في البلاد - هي أهداف قديمة قِدم فكرة إقامة الدولة اليهودية نفسها في فلسطين، وصارت ملحة على نحو خاص خلال زمن الانتداب البريطاني على فلسطين. وتعيَّن على الحركة الصهيونية

(1) Ariella Azoulay and Adi Ophir, *This Regime Which Is Not One: Occupation and Democracy between the Sea and the River (1967-)* (Tel-Aviv: Resling, 2008) (in Hebrew); Neve Gordon, *Israel's Occupation* (Berkeley, CA: University of California Press, 2008); Adi Ophir, Michal Givoni and Sari Hanafi, (eds.), *The Power of Inclusive Exclusion: Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories* (New York: Zone Books, 2009).

أن تأتي بحلٍّ لِما أطلقت عليه اسم «المسألة العربية» - والمتمثلة في حقيقة أن البلاد كانت آهلة بأغلبية ساحقة من سكانها العرب الأصليين. حظي تهجير الفلسطينيين، باعتباره استراتيجيا لتبديل التركيب السكاني في البلاد، بحضور قوي في المناقشات الدائرة بين القادة الصهيونيين منذ أوائل العقد الثالث من القرن العشرين. وجرى حل مأزق «المسألة العربية» من طريق الحرب! حيث أفضت حرب 1947/ 1948 إلى تحويل فلسطين من بلد ذي أكثرية عربية كبيرة إلى بلد مقسم أقيمت الدولة اليهودية على الشطر الأكبر من أرضه، أي على 78 في المئة من فلسطين الخاضعة للانتداب. ولم يبق في ذلك الجزء من فلسطين، الذي صار يدعى إسرائيل، إلا 150 ألفًا من مجموع 900 ألف فلسطيني كانوا فيه. بل أخلي أكثر من 500 قرية ومدينة عربية من سكانها، كما تمزق النسيج الاجتماعي الذي تكوّن عبر القرون[2] لن يدرس هذا الكتاب تلك الحوادث، على أهميتها! لكنها ستكون خلفية له.

يتناول هذا الكتاب الفترة الممتدة بين صيف عام 1948 وعام 1970 على وجه التقريب. وهدفه هو وصف نشوء السياسات الإسرائيلية وتطورها، وتحليلهما، وهي السياسات الرامية إلى ضبط السكان الفلسطينيين الذين صاروا مواطنين في الدولة بعد 1948. إن دراسة اللحظة التأسيسية للخطاب الإسرائيلي المتعلق بالضبط - أي إطاره المفهومي وذهنيته وطرائقه ومؤسساته - مفيدة من أجل بيان طريقة عمل النظام خلال تلك الفترة التاريخية بعينها. على أن هذه الدراسة يمكن أن تكون مفيدة أيضًا من حيث إلقاؤها الضوء على عناصر رئيسة في التفكير الإسرائيلي الحالي في مجال الرقابة والضبط السياسي.

على الرغم من أهمية هذه اللحظة المحورية في فهم التطورات المستقبلية، يذهب أكثر علماء الاجتماع الإسرائيليين إلى إنكار نشوء سياسة رسمية في هذا الصدد خلال تلك الفترة. وهُم بهذا لا يقفون عند إنكار وجود تفكير منهجي ونفي الاتساق في أفعال الدولة، وهو ما تخالفه الأدلة التي استقيتها من

---

(2) Ilan Pappé, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oxford: Oneworld Publications, 2006); Ahmad Sa'di and Lila Abu-Lughod, (eds.), *Nakba: Palestine, 1948 and the Claims of Memory* (New York: Columbia University Press, 2007).

تنقيبي في الأرشيف، بل يحذفون أيضًا من ميدان البحث أي نظر في أشكال السلطة التي تميز الدول الحديثة، ولا سيما استخدامها ما يدعوه ميشيل فوكو «السياسات الحيوية» (Bio-politics)، أي إدارة السكان من حيث حجمهم ونموهم الطبيعي وتركيبهم الإثني وبنيتهم العمرية وتوزعهم الجغرافي وصحتهم ونسبة الأمية لديهم ومستوياتهم التعليمية وأوضاعهم الاقتصادية[3].

من خلال إيلي ريخيس، على سبيل المثال، يتضح الإجماع على نفي وجود سياسة منهجية لدى الدولة الإسرائيلية الجديدة إزاء السكان العرب الأصليين، وعلى أن هذه الدولة لم تكن منكبّة على مسألة إدارتهم، وذلك في مقالة له نُشرت في عام 1991 وتناولت مواقف إسرائيل إزاء الأقلية الفلسطينية خلال العام الأول من تأسيس الدولة. يقول ريخيس:

> لم يناقش مجلس الوزراء السياسات تجاه الأقليات، بصفتها هذه، وليس لديه أي عملية صنع قرار واضحة بشأنها في هذا الأمر. وهو لم يضع أي توجيهات تفصيلية تلتزمها مؤسساته؛ فإضافة إلى حاجة هذه المؤسسات إلى الاستجابة إلى المشكلات اليومية التي يمكن أن تنشأ، فإنها كانت مهتمة بالمحافظة على الشعور العام بالولاء لمبادئ المواطنة المتساوية والاندماج، مع توفير الأمن للجميع في الوقت عينه[4].

على النحو نفسه، خلص عوزي بنزيمان وعطا الله منصور، عندما كتبا في عام 1992 عن حالة الأقلية العربية في إسرائيل وعن السياسات الرسمية تجاهها، إلى أن:

> قادة الدولة لم يناقشوا مناقشة منهجية الأسئلة الأساسية المتصلة بالعلاقات اليهودية العربية داخل الخط الأخضر، ولم يضعوا لأنفسهم أهدافًا

---

(3) ينظر مثلًا: Bruce Curtis, «Foucault on Governmentality and Population: The Impossible Discovery,» *Canadian Journal of Sociology*, vol. 27, no. 4 (Autumn 2002), pp. 505-533; Michel Foucault, *Security, Territory, Population*, ed. by Michel Senellart; trans. by Graham Burchell (New York: Palgrave Macmillan, 2009).

(4) Elie Rekhess, «Initial Israeli Policy Guidelines Towards the Arab Minority, 1948-1949,» in: Laurence J. Silberstein, (eds.), *New Perspectives on Israeli History: The Early Years of the State*, New Perspectives on Jewish Studies (New York: New York University Press, 1991), pp. 109-110.

بعيدة المدى أو متوسطة المدى، ولم يضعوا خططًا من أجل تحقيق تلك الأهداف[5]

بل إن المقالة اليتيمة التي كتبها أكاديمي إسرائيلي في سياسة الدولة الجديدة المتعلقة بضبط الأقلية الفلسطينية لا تبتعد عن هذا المفهوم. يقول سامي سموحا:

لم يكن لدى المؤسسة الحاكمة اهتمام، ولا وقت، من أجل الاشتغال بالمسائل العربية. ونظرًا إلى عدم وجود توقعات إيجابية في ما يتعلق بالعرب من قبيل تحوّلهم إلى شركاء متساوين فعالين في المجتمع الإسرائيلي، لم تعتبر المؤسسة الحاكمة هذا الأمر اهتمامًا من اهتمامات الدولة يقتضي تخطيطًا وتخصيصًا للموارد ومتابعة يوميةً مستمرة[6]

منذ عام 1990، صار سموحا أقل عناية بسياسة الضبط الإسرائيلية، فانصرف بدلًا من ذلك إلى رؤية الهيمنة الإسرائيلية على أسس عرقية/ قومية باعتبارها أحد مكونات نظام ديمقراطي أطلق عليه اسم «الديمقراطية الإثنية»[7]

لمواجهة تلك التأكيدات، درس إيلان بابه الرغبة في ضبط السكان. لكنه حدد اللحظة التاريخية لهذه السياسات في وقت متأخر عن الوقت الذي أحدده أنا في هذا الكتاب. كتب بابه:

بعيدًا عن امتلاك مشروعات كبيرة أو خطة أيديولوجية رئيسة، واصل صانعو السياسات مجادلاتهم في العام الأول، متحديًا كل منهم الآخر في ما يتعلق بالسياسة المطلوبة، ثم نفذوا هذه السياسة تنفيذًا واهيًا بعد أن توافقوا عليها. لكن في وسع المرء تبيُّن نماذج من السياسات الواضحة، في العقد الثاني

---

(5) Uzi Benziman and Atallah Mansour, *Subtenants* (Jerusalem: Keter Publishing House, 1992), p. 211.

(6) Sammy Smooha, «Existing and Alternative Policy towards the Arabs in Israel,» *Ethnic and Racial Studies*, vol. 26, no. 1 (January 1982), p. 75.

(7) Sammy Smooha: «Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel,» *Ethnic and Racial Studies*, vol. 13, no. 3 (1990), pp. 389-413; «Ethnic Democracy: Israel as an Archetype,» *Israel Studies,* vol. 2, no. 2 (1997), pp. 198-241; «The Model of Ethnic Democracy: Israel as a Jewish and Democratic State,» *Nations and Nationalism*, vol. 8, no. 4 (October 2002), pp. 475-503.

من تاريخ إسرائيل - عقد الستينيات - وذلك من قبيل الاستقطاب/ الاستمالة (Co-option)، أو الاستعمار الداخلي، أو التحديث[8]

إن وجهة النظر الواسعة الانتشار، التي مفادها أن إسرائيل كانت مفتقرة إلى خطط أو مبادئ توجيهية للسياسات، لا تقف عند مخالفة الفهم العام القائل بأن الحكم هو الوظيفة الأولى للدولة الحديثة، وهو حكم السكان الأصليين في حالة الاستعمار الاستيطاني، بل إنها تُناقض أيضًا الصورة المؤسسة للصهيونية باعتبارها تجسيدًا للحداثة والعقلانية الأوروبيتين. إن هاتين السمتين، اللتين يقال إنهما تميزان إسرائيل من البيئة العربية المحيطة وإنهما تشكلان أساس صلتها العميقة بالغرب، تنذران بإلقاء ظلال من الشك على أخلاقية الدولة إذا ما جرى تعرّفهما في ميدان تنفيذ السياسات العنصرية العقلانية الموجهة إلى السكان الأصليين. وحيثما تبدو سياسات الرقابة والضبط التي انخرطت فيها إسرائيل خلال الفترة الأولى سياساتٍ مخططًا لها، فإن من الممكن أن توحي هذه السياسات بأن إسرائيل كانت شديدة البُعد عن كونها ديمقراطية وتحديثية. وفي محاولة للابتعاد عن ورطة العقلانية/ اللاعقلانية هذه، يزعم نفر من الباحثين والمعلقين أن النتائج السياسية المؤسفة التي تحققت للفلسطينيين كانت ناجمة عن الهفوات وعن حالات عدم الاتساق التي حدثت بسبب ما كان يعتري المسائل التي كان على الدولة الفتية أن تعالجها من خطورة وتعقُّد.

على سبيل المثال، ثمة من يذهب إلى أن السياسات التي استهدفت الفلسطينيين كانت قد أوكلت إلى بيروقراطيين ومديرين في «الحكومة العسكرية» التي حكمت الفلسطينيين بين عامي 1948 و1966 ويردد هذا الخلاف أصداء فكرة «الدولة العميقة» أو «الدولة داخل الدولة»[9]، حيث تتولى مجموعة غير مُنتخَبَة تقرير جدول أعمال الدولة وتسيطر على صنع السياسات

---

(8) Ilan Pappé, «An Uneasy Coexistence: Arabs and Jews in the First Decade of Statehood,» in: S. Ilan Troen and Noah Lucas (eds.), *Israel: The First Decade of Independence* (Albany, NY: New York: State University of New York Press, 1995), p. 635.

(9) ينظر على سبيل المثال: Maureen Freely, «Why They Killed Hrant Dink,» *Index on Censorship*, vol. 36, no. 2 (May 2007), pp. 15-29.

في بعض المجالات. من هنا، وعندما أُنهي عمل «الحكومة العسكرية» التي حكمت إسرائيلُ الفلسطينيين من خلالها، كتب السياسي الناشط والصحافي الإسرائيلي يوري أفنيري يقول:

> حكومة كاملة... استُحدثت في القطاع العربي، حكومة سرية لم يُجزْها القانون... حكومة لا يُعرف أعضاؤها ولا طرائقها... لا أحد إطلاقًا! حكومة عملاؤها موزعون بين الوزارات والحكومة... إنها تتخذ قرارات مصيرية لها تأثيرها في حياة العرب، وذلك في أماكن غير معروفة، ومن غير وثائق. وهي تتواصل في ما يتعلق بهذه القرارات من طريق أحاديث سرية أو عبر الهاتف. هكذا تتخذ القرارات في ما يتعلق بمن يذهبون إلى دورات تدريب المعلمين، أو في ما يتعلق بمن سيحصل على جرار زراعي، أو من سيتم تعيينه في وظيفة حكومية... أو من سوف يُنتخب عضوًا في الكنيست، أو من سوف يُنتخب عضوًا في مجلس محلي - إن وُجد مجلس محلي أصلًا[10]!

يؤكد أمنون لين هذا الوصف، وكان طوال تلك الفترة عضوًا في هذه «الحكومة الشبحية» باعتباره مستعرِبًا: في القسم العربي في الهستدروت أولًا، ثم بصفته عضوًا، ثم بين عامَي 1965 و1969 رئيسًا في القسمين العربيين في الماباي[11] والمعراخ[12] يقول لين:

> منذ تأسيس الدولة، مال الجمهور اليهودي إلى السلبية في ما يتعلق بهذه المسألة [الأقلية الفلسطينية]، وترك التعامل الحصري معها بين أيدي مجموعة من «الخبراء» الذين أُطلِق عليهم اسم «المستعربون» (أي خبراء مشكلات العرب). كان الجمهور واثقًا بنا، ومنحنا حرية تصرف لم تتمتع بها أي مجموعة أخرى في أي مجال من مجالات حياتنا[13]

---

(10) ورد في: Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel* (London; New York: Monthly Review Press, 1976), p. 70.

(11) الماباي هو «حزب العمال في أرض إسرائيل».

(12) تعني الانحياز باللغة العبرية؛ والمعراخ، أي «التحالف»، ضم حزبين صهيونيين يساريين هما حزب الماباي وحزب أحدوت هعفودا. ثم انضم إليه حزب المابام في أواخر السبعينيات. استمر هذا التحالف من عام 1965 حتى عام 1991

(13) Amnon Linn, «Our Activities among the Arabs and the Druze in the State of Israel,» *LPA,* Files 7/32/1968, p. 68.

أحرزنا على مر الزمن مكانة خاصة في الدولة باعتبارنا خبراء؛ فما عاد أحد ليجرؤ على تحدي آرائنا أو أفعالنا. ونحن موجودون في الوزارات كلها، والهستدروت، وفي الأحزاب [السياسية]. وثمة «مستعربون» في كل مكتب أو مؤسسة، وهُم وحدهم من يُسمَح لهم بالتصرف بين العرب باسم الجهات التي أرسلتهم[14]

أيعني هذا أن أفعال أولئك المستعربين كانت اعتباطية لا أساس لها في الاستراتيجيا ولا في مجموعة محددة من مبادئ السياسة؟ يشرح دارسون إسرائيليون كثر، على نطاق واسع، السياسات الرسمية التي سارت عليها الدولة من خلال الإشارة إلى ميول شخصية أو مواقف شخصية لمستعربين أو سياسيين بعينهم[15] لكن، هل من الممكن استنباط مبادئ كهذه من خلال تحليل الأسس الأيديولوجية للدولة، أو من طريق تصنيف ممارسات النظام وتحديد الأنماط المتَّبعة فيها؟ إن وثائق الفترة الممتدة من الأربعينيات إلى عام 1970 تكشف الكثير! إذ ينكر موشيه شاريت، الذي كان وزيرًا للخارجية بين عامَي 1948 و1956 ثم رئيسًا للحكومة فترة قصيرة، وكان أحد المهندسين الرئيسين للسياسة الرسمية إزاء الفلسطينيين، الزعم القائل بأن مسائل السياسات كانت متروكة لنزوات الأفراد. فقد أشار عند مناقشته الشؤون العربية في اجتماع الحكومة يوم 12 تموز/ يوليو 1950، إلى أن «على الرغم من عدم وضع مبادئ مقررة رسميًا في ما يتصل بهذه المسألة، فإن الأمور تتبلور في بعض الأحيان من غير مبادئ رسمية»[16] توحي ملاحظة شاريت هذه، ولها كثير مما يشبهها في وثائق الأرشيف التي يعرضها هذا الكتاب، بوجود تفاهم عام في ما يتعلق بالسياسة الرسمية تجاه الفلسطينيين. وجرت ترجمة هذا الفهم العام إلى أنماط من

---

(14) المرجع نفسه، ص 69.

(15) ينظر على سبيل المثال: Smooha, «Existing and Alternative Policy»; Eyal Kafkafi, «Segregation or Integration of the Israeli Arabs: Two Concepts in Mapai,» *Journal of Middle East Studies*, vol. 30, no. 3 (August 1998), pp. 347-367; Yair Bauml, *A Blue and White Shadow: The Israeli Establishment's Policy and Actions among Its Arab Citizens: The Formative Years 1958-1968* (Haifa: Pardes Publishing House, 2007) (in Hebrew); Yitzhak Reiter, *National Minority, Regional Majority: Palestinian Arabs Versus Jews in Israel* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2009).

(16) ورد في: Shimon Avivi, *Copper Plate: Israeli Policy Towards the Druze 1948-1967* (Jerusalem: Yad Ben-Zvi, 2007) (in Hebrew).

الفعل والتمثيل (Representation)، ما يمكن علماء الاجتماع أن يدعوه الخطاب (Discourse).

الحق أن ثمة باحثين كثرًا فطنوا إلى وجود أنماط بعينها في السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين. والأبرز بينهم هو إيليا زريق وإيان لوستيك؛ فزريق حدد سمات المنطق الذي تستند إليه هذه السياسات باعتبارها شكلًا من أشكال الاستعمار الداخلي. وهو يقصد بهذا أن سياسات الدولة كانت موجَّهة صوب إنشاء هيمنة وتقسيم هرمي للعمل وإعادة إنتاجهما وفق خطوط قومية[17] أما لوستيك فحلل ممارسات نظام الحكم باعتباره منظومة سيطرة مؤلفة من مكونات ثلاثة يعزز كل منها بقيتها: التجزئة والاستقطاب/ الاستمالة والتبعية. لكنه يقصر عن وصف هذه المنظومة بأنها استراتيجيا متعمدة من الدولة، وينظر بدلًا من ذلك إلى هذا النمط بوصفه تنظيرًا للممارسات الفعلية:

> إن الاستعارة المتمثلة في مصطلح منظومة... تعين على تفادي الإيحاء بوجود مؤامرة شاملة، وذلك لأنها تتيح تحليل كيف أن السياقات البنيوية والمؤسساتية التي جرى اعتماد هذه السياسات في ظلها تميل إلى أن يكون لها عواقب غير مقصودة تعزز بدورها هذا المكون من مكونات السيطرة أو ذاك. ومن هنا، فإن تعبير «منظومة السيطرة» الذي يجري وصفه وتحليله في هذه الدراسة معروض باعتباره بناء مفهوميًا تحليليًا (Analytical Construct) من أجل تفسير واقع اجتماعي اقتصادي سياسي معقد[18]

كان لوستيك أول باحث يجري تحليلًا منهجيًا لمسائل متصلة بسلطة الدولة الإسرائيلية، وبسيطرتها السياسية ورقابتها. ومع ذلك، كان من شأن مقاربته السلوكية الوضعية التي ترافقت مع غياب الوثائق الأرشيفية التي صارت متوافرة لجيل لاحق من الباحثين أن تعيق قدرته على رؤية أن «منظومة الهيمنة»

(17) Elia Zureik, *Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism*, International Library of Sociology (London: Routledge and Kegan Paul, 1979).

(18) Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority* (Austin, TX: University of Texas Press, 1980), pp. 78-79.

هذه لم تكن استعارة فحسب، ولا كانت تجريدًا مستخلصًا من دراسة الممارسة العملية.

لا تقف البحوث التي جرت مؤخرًا عند تأكيد أن الدولة الإسرائيلية استخدمت استراتيجيات الرقابة والإدارة السكانية في ما يتعلق بالأقلية الفلسطينية، بل إنها تلقي الضوء أيضًا على أن هذه الاستراتيجيات كانت موضوعة على نحو منهجي منذ أوائل العقد الثالث من القرن العشرين، أي عندما كانت نسبة السكان اليهود لا تتجاوز 10 في المئة من سكان البلاد. وكان المقصود بهذه الاستراتيجيات زعزعة استقرار المجتمع العربي الأصلي وإفساد تنظيمه[19] إضافة إلى ذلك، كانت طرائق المراقبة وجمع المعلومات - عن السكان وممتلكاتهم، وعن الأرض خصوصًا - مستخدَمة قبل عام 1948، وعلى نطاق واسع، من هيئات صهيونية متخصصة[20] والواقع أن إسرائيل اعتمدت، عند إقامتها، اعتمادًا كبيرًا على المعرفة الغنية بممارسات الرقابة والضبط، إضافة إلى اعتمادها على أشخاص مدرَّبين على هذه الطرائق.

يعتمد كتابان صدرا مؤخرًا لكلٍّ من كوهِن (2006) وبومل (2007) اعتمادًا كبيرًا على المواد الأرشيفية المتعلقة بالسياسات التي اعتمدتها الدولة في ضبط الفلسطينيين. لكن أيًا منهما لا يحاول التعميم في ما يتعلق بالسياسات الإسرائيلية، ولا يحاول التنظير لطبيعة سلطتها. يحمل كتاب كوهن المعنون *Good Arabs* **(العرب الطيبون)** عنوانًا فرعيًا هو **الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وعرب إسرائيل، 1948-1967**، ما يشير إلى أن تركيزه الرئيس منصب على طريقة تفاعل الأجهزة الأمنية مع الأقلية الفلسطينية وكيفية حكمها[21] ومن خلال

---

(19) Hillel Cohen, *An Army of Shadows: Palestinian Collaborators in the Service of Zionism* (Jerusalem: Ivrit Publishing House, 2004), p. 18 (in Hebrew).

(20) Ezra Danin, *Unconditional Zionist* (Jerusalem: Kidum, 1987), vol. 2 (in Hebrew); Pappé, *The Ethnic Cleansing;* Michael Fischbach, «British and Zionist Data Gathering on Palestinian Arab Landownership and Population during the Mandate,» in: Elia Zureik, David Lyon and Yasmeen Abu-Laban, (eds.), *Surveillance and Control in Israel/Palestine* (London: Routledge, 2011), pp. 297-312.

(21) Hillel Cohen, *Good Arabs: The Israeli Security Services and the Israeli Arabs* (Jerusalem: Ivrit Publishing House, 2006) (in Hebrew).

عرض كوهن، يظل القارئ غير قادر على تحديد ما إذا كانت هذه الأجهزة الأمنية تطبّق سياسة حكومية أو تتصرف ضمن حدود القانون، أو خارج حدوده، أو في منطقة رمادية كائنة بين المشروعية القانونية واللامشروعية القانونية. بل من شأن طريقة كوهن في عرض جملة واسعة من الحالات المتصلة بكل موضوع يناقشه (كالتعليم أو التواطؤ على سبيل المثال)، مع إقلال في ما يتعلق بالتحليل أو تقديم المعلومات الداعمة، أن تجعل القارئ عرضة للتضليل؛ إذ يبين كوهن مثلًا أن الدولة كانت قادرة على ممارسة رقابة شديدة بسبب كثرة الفلسطينيين المتواطئين معها وكثرة المخبرين الذين جندتهم، لكنه لا يدقق في السبب الذي يجعل الفلسطينيين العاديين، بمن فيهم المعلمون والآباء والتلامذة الصغار، بل حتى من يستخدمون وسائط النقل العام، يتجسسون ويقدمون إلى السلطات معلومات عن زملائهم وجيرانهم وأصدقائهم. كما أنه لا يتساءل عن السياق السياسي الاجتماعي الذي جعل تلك الممارسات متفشية إلى هذا الحد.

أمّا بومل، فيقصر دراسته على العقد الثاني من تاريخ الدولة، وهذا ما يجعل الصورة المقدمة جزئية. إنه يقدم تفصيلات مدهشة لما يناقشه من موضوعات في هذه الدراسة التاريخية، لكن هذا يأتي على حساب التنظير الأوسع نطاقًا والمنظور الشامل إلى ذلك العقد من السنين[22] وتعاني حجج الكتاب نقلة غير متوقعة عندما يفسر بومل الوثائق، فيذهب إلى أنها تظهر عملية تحديث في بعض الأحيان، وعملية سيطرة سياسية في أحيان أخرى. وسوف أبيّن، عندما أعرض مناقشتي، أن هاتين العمليتين ليستا نقيضين بالضرورة، لأن التحديث ربما يوسّع نطاق خطط السيطرة ويزيد نجاعة أدواتها.

على الرغم من هذه القصورات في هذين الكتابين، فإنهما يغنيان المعلومات التي وفرتها الدراسات السابقة التي قدمها كلٌّ من زريق ولوستيك، وما جاء به كتاب آخر مهم لصبري جريس في ما يتصل بمنظومة السيطرة الإسرائيلية؛ فالأخير عُني في المقام الأول بالطريقة التي يمكن من خلالها

(22) Bauml, *A Blue and White Shadow.*

(إساءة) استخدام القانون ليصبح أداة هيمنة[23] إن سعي جريس إلى إزالة الغموض عن القانون، ووضعه ضمن إطار منظومة علاقات القوة في الدولة، لا خارج المنظومة ولا فوقها، كان له أثر مهم في فهم الحكم الإسرائيلي. ومع أن الكتاب نُشرت طبعته الأولى في عام 1966، فإنه لا يزال مصدرًا لا غنى عنه من أجل فهم الفترة التي يناقشها[24] وينبع نقد جريس للهيمنة الإسرائيلية من طريق القانون من النظام القانوني الرسمي نفسه، لا من المنظور الماركسي الذي ربما يرى في القانون مجرد بنية فوقية وانعكاس للشروط المادية.

إلى جانب هذه التطورات في دراسة موضوع حكم إسرائيل الأقلية الفلسطينية في الدولة، حظيت أساليب الحكم والرقابة ونظرياتهما - في سياقات أخرى وعلى نطاق أكثر اتساعًا - باهتمام كبير خلال العقود الأربعة الأخيرة. وصارت المسائل المتصلة بإدارة السكان والرقابة عليهم محور اهتمام الباحثين وصانعي السياسات والمؤسسات المالية والتجارية في عالم لا ينفك يزداد عولمة وحوسبة[25] هذا، وأغنت الأفكار المتصلة بالأنماط الحديثة (لا ما بعد الحديثة) للرقابة تحليلي للأرشيف التاريخي. والواقع أن التصورات والمفاهيم والاستعارات المستخدمة لدى بنثام[26] وفوكو[27]، إضافة إلى دولوز[28]، يجب أن تشكل حجر الزاوية في أي مشروع على غرار مشروعي هذا.

ثمة نموذج إرشادي/ نسق (Paradigm) إضافي، ووثيق الصلة بنوع من العمل الجاري في مجال دراسات الرقابة، يوفر إطارًا لهذه الدراسة، مع أنه

---

(23) Sabri Jiryis: *The Arabs;* «Domination by Law,» *Journal of Palestine Studies*, vol. no. 1 (Autumn 1981), pp. 67-92.

(24) Jiryis, *The Arabs.*

(25) David Lyon, *Surveillance Studies: An Overview* (Cambridge, UK: Polity, 2007).

(26) Jeremy Bentham, *The Panopticon Writings* (London: Verso, 1995).

(27) Michel Foucault: *Security, Territory, Population*; *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*, trans. by Alan Sheridan (London: Penguin Books, 1991).

(28) Gilles Deleuze, «Postscript on the Societies of Control,» *October,* vol. 59 (Winter 1992), pp. 3-7.

ليس جزءًا من ذلك العمل، والمقصود نزعة الاستثناء الذي استهله شميت[29]، وهو نقاش انتعش من جديد في الآونة الأخيرة وتناوله جورجيو أغامبين تناولًا تفصيليًا في كتابه **حالة الاستثناء**[30] يحلل شميت وأغامبين حالة الاستثناء هذه، كالاستناد إلى أحكام حالة الطوارئ التي هي حالة يتشوش فيها التمييز بين السلطات المختلفة (التنفيذية والتشريعية والقضائية)؛ فيسيطر فرع السلطة التنفيذي في الحكومة ويتحكم في عمل الفرعين الآخرين. زيادة على ذلك، يجري الحد من حكم القانون المعياري لمصلحة النزعة التقريرية (Decisionism) (ممارسة موظفي الدولة وضباط الجيش السلطة بصورة تعسفية). وتتيح هذه المناقشة إمكانية توسيع المنظور النظري الذي تنطوي عليه أطروحة جريس المتصلة بالهيمنة من طريق القانون. وهي مما يجوز تطبيقه على إسرائيل نتيجة اعتمادها الشديد على أحكام حالة الطوارئ في الفترة التاريخية محل الدراسة.

بالتالي، وبعيدًا عن تناول السياسات الإسرائيلية وعن استراتيجيات إدارة السكان وضبطهم تكتيكاتها الموجهة إلى الأقلية الفلسطينية، بصفة هذه الاستراتيجيات والتكتيكات نمطًا أو بصفتها استنباطًا نظريًا من الممارسات العملية التي جرت ملاحظتها، فإن هذا الكتاب يصف وصفًا منهجيًا عملية ظهور هذه السياسات وتطورها وتنفيذها. واعتمادًا على بعض المواد الأرشيفية لم تُنشر سابقًا، سوف أشير إلى التواريخ والمناسبات التي جرت فيها مناقشات تناولت ضبط الفلسطينيين. فوق هذا، سوف أذكر أسماء المشاركين، وأحلل مقارباتهم المختلفة، وأوجز ما توصلوا إليه، وأبيّن خططهم للسيطرة، وأُجمل مبادئ السياسات التي اختلقوها. إضافة إلى ذلك، فإنني سوف أحلل كيف جرى تنفيذ هذه السياسات، وكيف أثّرت في جوانب مختلفة من حياة الفلسطينيين. وسأدرس، بعد ذلك، العلاقات بين هذه الخطط والممارسات من ناحية، والمبادئ الديمقراطية التي تزعم إسرائيل التزامها من ناحية أخرى.

---

(29) Carl Schmitt, *Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2005).

(30) Giorgio Agamben, *State of Exception,* trans. by Kevin Attell (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2005).

علاوة على شدة أهمية هذا التحليل في ما يتعلق بفهمنا الطرائق التي جرى فيها حكم الأقلية الفلسطينية في إسرائيل واحتواؤها، فربما يكون لفهم تلك الطرائق فضل في تطوير معرفتنا بآليات الاستعمار الداخلي وأساليبه، وبإنتاج الدول أنظمة اجتماعية - سياسية عرقية في أماكن أخرى أيضًا. وإنني أعتمد هنا على عدد من المفاهيم التي ينبغي تعريفها أولًا، وهذه المفاهيم هي إدارة السكان؛ الرقابة؛ الضبط السياسي؛ الأقلية الفلسطينية. وعلى غرار فوكو، أستخدم هنا تعبير «إدارة السكان» للإشارة إلى تطبيق آليات لها أثرها في حجم الكتلة السكانية وبنيتها وتركيبها الإثني/ العرقي، وكذلك في توزعها الجغرافي، وأحوال عيشها، وقدرتها على الحركة، وثرائها، وتوزعها المهني، وأنماط بنية الأسرة فيها، وسياسات تخطيط الأسرة. أما استخدامي تعبير الرقابة (Surveillance) - وهو استخدام متسق مع تعريف دافيد ليون - فإنه يحيل إلى الاهتمام المنهجي بجمع المعلومات الشخصية والتصنيفية عبر جملة من الوسائل، بما فيها الرقابة المباشرة (أي التجسس) والجمع البيروقراطي للمعلومات[31] وفي حين كان جمع المعلومات عن الأقلية الفلسطينية يجري عبر مؤسسات رسمية أو شبه رسمية، لغايات خاصة بتلك الجهات، كترخيص السيارات مثلًا، فإن بعض عمليات جمع المعلومات هذه كان مُستخدمًا من أجل الضبط السياسي، بما في ذلك ما جرى من تلك العمليات من طريق التصنيف والتنظيم الاجتماعيين. كما أنني أستخدم تعبير الضبط السياسي (Political Control) هنا للإشارة إلى إقامة مجال عمل من خلال نشر سلطة الدولة بغية تنظيم أو تعديل أو تغيير سلوك جماعة بعينها من المواطنين على نحو مواتٍ لأهداف الدولة السياسية أو خططها، ومن غير أن يكون ذلك بالضرورة محاولة لصوغ أفكار هذه الجماعة أو مواقفها؛ إذ ليس من المحتم دائمًا أن يكون الضبط السياسي قائمًا على القبول أو الإرادة الحرة.

ينبغي كذلك ملاحظة أن استخدام مصطلح «السجن المراقَب مراقبة جماعية» (Panopticon) في هذا الكتاب لا يعني أن السياسة الرسمية كانت قائمة

---

(31) Lyon, *Surveillance Studies*.

على مبادئ السجن المراقَب مراقبة جماعية (بانوبتيكون)، على النحو الذي رسمه جيريمي بنثام؛ فالحقيقة هي أنني أذهب، في الفصل الثالث، إلى أن السياسة الإسرائيلية اتبعت هذه المبادئ فعلًا، لكن على نحوٍ جزئي فحسب. وعلى الرغم من ذلك، فإنني أستخدم هذا المصطلح بقصد تسليط الضوء على رغبة إسرائيل في تحقيق رقابة وضبط شاملين من أولئك الذين أداروا أجهزة الضبط والرقابة، الرسمية منها وغير الرسمية، وهي أمنية يمكن تلمّسها على امتداد الكتاب كله، لكنها واضحة على نحو خاص في الفصول الثلاثة الأولى. أما المفهوم الأخير، أي الأقلية الفلسطينية/ المواطنين الفلسطينيين، فيشير إلى عرب فلسطين الأصليين الباقين الذين ظلوا بعد عام 1948 في الأراضي التي قامت عليها إسرائيل، على الرغم من أنهم لم يصيروا جميعًا مواطنين إسرائيليين في الفترة المدروسة هنا؛ إذ أُعطي بعض هؤلاء («الغائبون الحاضرون») المواطَنة الإسرائيلية في مراحل لاحقة رغم إقامتهم في إسرائيل طوال الوقت.

أناقش في **الفصل الأول** أسس خطاب إسرائيلي في ما يتعلق بالأقلية الفلسطينية، وهو ما يدعوه قادة إسرائيل «بيرور» أو «التوضيح»، وأحوال ظهور هذا الخطاب وتَبلوره. كان لشروط وعوارضَ كثيرة أثرها في هذا الخطاب، بما في ذلك طلب إسرائيل الانضمام إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة، والأسئلة المتعلقة بالحدود واللاجئين، والانتخابات الإسرائيلية للكنيست الأول التي جرت في كانون الثاني/يناير 1949، ووضع الأقليات اليهودية في أنحاء العالم. نشأ هذا الخطاب بسبب وجود الجزء الأكبر من الفلسطينيين الباقين ضمن الأراضي التي حازتها الدولة اليهودية في الجليل، أي المنطقة التي كانت ممنوحة للدولة العربية في فلسطين طبقًا لخطة التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة. من هنا، لم يكن مصير هذه الأقلية شأنًا إسرائيليًا داخليًا فحسب، بل أمرًا يهم المجتمع الدولي أيضًا. والأكثر أهمية في هذه الدراسة هو أن ذلك الخطاب الذي تشكل خلال الأعوام الأربعة الأولى من عمر الدولة يضع الإطار العام، وكذلك المعايير والحدود التي سوف يجري ضمنها التعاطي مع الأقلية الفلسطينية ومناقشة أمرها.

سوف أدلّل على أن هذا الخطاب لم يكن مقصورًا على عالم الأفكار والمجادلات، بل كان على صلة وثيقة بممارسة سلطة الدولة أيضًا، من أجل مراقبة السكان الفلسطينيين وإدارتهم. وهكذا، فإنني أتناول في **الفصل الثاني** ترجمة هذا الخطاب إلى مبادئ موجِّهة للسياسات، وإلى مبادئ وخطط شاملة. إن وجود هذه المبادئ الموجِّهة، وهذه الخطط، يدحض الإجماع السائد في كتابات الدارسين، مثلما بينت آنفًا، على انتفاء وجود سياسات للدولة إزاء الفلسطينيين.

في **الفصل الثالث**، أتناول بالوصف، وبالتحليل أيضًا، الأطر القانونية والمؤسساتية التي جرى حكم الفلسطينيين من خلالها، وهي التي كانت أدوات تنفيذ المبادئ الموجهة والخطط. ويجري تحليل عمليات الضبط بموجب هذه الأطر العامة ضمن علاقتها بشكلين اثنين (مؤسَّسَين نظريًا على نحو جيد) من أشكال الضبط السياسي الحديث: «السجن المراقَب مراقبة جماعية»، و«حالة الاستثناء». وتتضح حقيقة أن هذين النموذجين كانا مشتَغِلَين من خلال الاستعارات والحجج التي تظهر في كتابات الشهود والمعلقين والدارسين ممن تناولوا تلك الفترة.

تعرض الفصول **الرابع والخامس والسادس** جوانب بعينها من سياسات الدولة في الضبط والرقابة على الفلسطينيين؛ فأناقش في **الفصل الرابع** سياسة بناء الفلسطينيين المفهومي باعتبارهم غير يهود وباعتبارهم مجموعة متنوعة من الأقليات المنعزلة. كما أعمد في هذا الفصل، وفي الفصل الذي يليه، إلى تحليل دور سلطة الدولة في تصنيف الفلسطينيين. وفي حين أن المبادئ التي جرت إقامة هذه التصنيفات وفقًا لها لم تكن مصطنعة ولا متخيلة، أدى التركيز على مبادئ تقسيمية بعينها، والتلاعب بها أيضًا، وكذلك الترتيب الهرمي للفئات المتعددة (يشتمل هذا على منحها حقوقًا ومكاسب متباينة) أدى كله إلى تعزيز هويات بعينها وإلى خلق انقسامات ضمن المجموعات المختلفة. وأصف في هذا الفصل كيف عُززت تلك الفئات نتيجة مداولات واضحة وسياسات مُخطط لها بعناية.

أحلل في **الفصل الخامس** سبل تطبيق رقابة الدولة وضبطها على مستوى المحلي. وعلى هذا المستوى الجزئي، استخدمت الدولة الوحدة الاجتماعية وثيقة الوشائج التي تدعى «الحمولة»، لممارسة ضبطها على السكان. وفي حين أن هذه الوحدة الاجتماعية اتخذت مكانة أساسية لدى الدارسين، وصارت علامة مميزة لبنية المجتمع الفلسطيني، فإنه يجدر بي أن أصف الخطط والسياسات الرسمية الرامية إلى إحياء نفوذ الحمولة و«الوجهاء» وتعزيزه؛ إذ جرى تحويل الحمولة، التي كان دورها التقليدي توفير السندين المعنوي والاجتماعي لأفرادها، إلى وحدة يمارَس ضبط الدولة من خلالها. وصارت إدامتها أمرًا أساسيًا من أجل اقتصاديات الضبط والرقابة. وأدى ضبط الفلسطينيين من خلال انتمائهم إلى حمولات، والتلاعب بعلاقاتهم الاجتماعية على المستوى المحلي عبر سياسات الحمائل، بما في ذلك تشجيع المنافسة والخصومة بين العائلات، إلى عزل السكان الفلسطينيين عن بعضهم بعضًا، استنادًا إلى انتماءاتهم الاجتماعية وعلاقات القربى.

بينما كانت سياسات التجزئة عاملة على المستوى الاجتماعي لتفريق الفلسطينيين على أساس الإثنية والدين وصلات القربى، سعت الدولة الإسرائيلية إلى تشكيل الوعي الفلسطيني عبر السياسات التعليمية أيضًا. من هنا، عمدت في **الفصل السادس** الذي يحمل عنوان «سلطة العقل على العقل»[32] إلى تحليل الطرائق التي لم تقف بموجبها السياسة التعليمية عند تعزيز التجزئة الموصوفة أعلاه فحسب، بل شجعت أيضًا، في صفوف الطلبة والمعلمين، ما دعاه سيد حسين العطاس باسم «العقل الأسير». ويذهب العطاس إلى أن ما يجري إنتاجه في الأوضاع الاستعمارية هو «عقل مُقَلِّد غير نقدي يحكمه مصدر خارجي، ولا يصدر التفكير فيه عن منظور مستقل»[33].

إن تركيزي لن ينصبَّ على ظهور هذا النمط من الوعي، بل على آليات إنشائه وأساليبه. وبالنظر إلى الخلفية التاريخية لتأسيس إسرائيل ولحال

---

(32) هذه الاستعارة مأخوذة من: Bentham, *The Panopticon.*

(33) ورد في: Syed Farid Alatas, *Alternative Discourses in Asian Social Science: Responses to Eurocentrism* (London: Sage, 2006), p. 47.

الأقلية الفلسطينية، وضع الأشخاص المسؤولون عن الفلسطينيين فعالية هذه السياسات موضع تساؤل. وفي حين أن النظام التعليمي يمكن أن يوفر إطارًا لنمو «العقول الأسيرة»، كان هؤلاء المسؤولون يخشون أن يؤدي التعليم إلى فتح آفاق الفلسطينيين المتعلمين وتمكينهم من قراءة الكتابات النقدية أو «الهدامة». والواقع أن دور التعليم في نظام الضبط والرقابة في الدولة خضع لمناقشة مطولة بين المسؤولين عن الشؤون العربية. يقدم هذا الفصل تحليلًا منهجيًا للحلول المتناقضة المترددة التي جرى تقديمها.

يعالج **الفصل السابع** مسألة الحقوق السياسية ومعناها في ظل الحكم العسكري. والواقع أن منح الفلسطينيين حقوقًا سياسية، وممارستهم هذه الحقوق، في الانتخابات الأولى أديا إلى تعزيز صورة إسرائيل باعتبارها ديمقراطية راسخة. لكن، أيستطيع مَنْ يعيشون في ظل حالة الاستثناء أن يحددوا طبيعة النظام السياسي؟ وإذا كانت الديمقراطية وحالة الاستثناء نقيضين، فكيف يمكن الحقوق السياسية أن تمنح سلطة لمن يعيشون تحت حكم عسكري؟ أو لعل إعطاء السكان الخاضعين تمثيلًا سياسيًا قد رمى إلى غايات أخرى غير تمكينهم من أن يكون لهم أثر في النظام السياسي! نحن رأينا أن الأنظمة الاستعمارية، على سبيل المثال، وفي مقدمتها النظام الاستعماري البريطاني، عمدت إلى تعزيز النخب المحلية الكومبرادورية - أو الوسيطة - في المستعمرات. ومع ذلك، ظلت هذه النخب زمنًا طويلًا تؤدي أدوارًا غير النضال من أجل التحرير. فهل ينسجم دور أعضاء الكنيست العرب، الذين انتُخِبوا ضمن قوائم الماباي (الحزب الحاكم) بصورة خاصة، مع هذا التفسير لدور النخب المحلية في ظل الاستعمار؟ كان من شأن مسائل التمثيل والسلطة والشرعية هذه أن تواجه الأشخاص الذين تولوا الشؤون العربية. وسوف أناقش في هذا الفصل كيف جرى اختيار أعضاء الكنيست العرب، والنصيب الذي كان لهم من السلطة والتمثيل، وذلك في ضوء بناء منظومة الضبط وإدامتها. إن من شأن نظرة إلى المعارضة الفلسطينية لهذه المنظومة من خلال القنوات السياسية الرسمية ومنابر المعارضة البديلة أن تكشف الآليات السياسية وأنماط المقاومة التي كانت متاحة لهذه الأقلية.

أختتم الكتاب بتأملات شخصية في الآلاف من محاضر الاجتماعات والوثائق والتقارير والخطط والرسائل الشخصية مما قرأته ومما قمت بتلخيص بعضه في هذا الكتاب. ووجهت اهتمامًا خاصًا إلى المسائل التي تغافل عنها من تولوا أجهزة الرقابة أو آثروا عدم تناولها. وتعمقت في سبر تأملاتهم الذاتية في ما كانوا يفعلون، وفي التبعات المحتملة لتلك الأفعال. وأنهي **الفصل الأخير** بتفحص الأثر الذي يمكن أن يحْدثه هذا الكتاب في دراسات لاحقة تتناول العلاقات بين الدولة والأقلية في إسرائيل (وهو ما يكشف السياسات القصدية المعتمدة من أجل ضبط الأقلية الفلسطينية ويحلل أساليب الضبط الذي تمارسه الدولة الإسرائيلية وطرائقه المختلفة)، إضافة إلى أثره المحتمل في الميدان النظري الذي يعالج أقليات أخرى غير مرحب بها وجماعات سكانية أصلية في مجتمعات عميقة الانقسام.

تكمن المساهمة التي يقدمها هذا الكتاب تحديدًا في أنه يعيد رسم مشروع الرقابة الواسع النطاق الذي كان قائمًا على مدى وقتٍ طويلٍ نسبيًا، وكذلك في الإضاءات التي يلقيها على عالَم الأشخاص الذين كان لهم دور في هذا المشروع. وفي حين أن مفاهيم من قبيل الضبط والرقابة وقمع المجتمعات المحلية التابعة مستخدمة على نطاق واسع في أدبيات علم الاجتماع، ثمة القليل جدًا من الدراسات الموضوعية بشأن الأشكال التي تتخذها هذه المفاهيم وتكتسب وجودًا ماديًا من خلالها في الواقع اليومي. يرمي هذا الكتاب إلى بيان تجسُّد هذه المفاهيم في العلاقات بين الدولة والأقلية في إسرائيل إبان العقدين الأولين من عمر الدولة. ويرمي التحليل إلى تجاوز التجريدات والأشكال النظرية واللغة التخصصية، وإلى تناول كيفية تجسُّد إدارة السكان وضبطهم والرقابة عليهم في مجرى حياتهم «المعتادة».

– 1 –

تشكُّل الخطاب

الحاجة إلى خطاب

في خريف عام 1948، عندما أصبحت الحرب الزاخرة بالحوادث تقترب من نهايتها، بدأ دافيد بن غوريون تحركاته من أجل المرحلة اللاحقة، وهو من قاد الجماعة اليهودية المنظمة - (اليِيشوف) - إلى ما ظلت الصحافة وكتب التاريخ تعتبره، إلى وقت قريب، نصرًا عجائبيًا؛ فعلى المستوى الشخصي، كان عليه أن يؤكد قيادته من خلال اقتراع عام. وأما في الميدان الدولي، فكان عليه أن يناور من أجل نيل الاعتراف الدولي بإسرائيل من غير تقديم تنازلات في المسألتين الرئيستين اللتين تهمان المجتمع الدولي، وهما الحدود واللاجئون الفلسطينيون. وكانت سياسة إسرائيل في ما يخص اللاجئين الفلسطينيين واضحة: وجوب منع عودتهم تحت أي وضع كان! وكان قد جرى حتى ذلك الوقت اتخاذ جملة متنوعة من التدابير، بما في ذلك تدمير القرى العربية الخالية، أو شبه الخالية، من سكانها[1] وفوق هذا، لم يقتصر موقف إسرائيل على عدم استعدادها للتنازل عن الأراضي التي احتلتها خارج حدودها التي رسمها قرار الأمم المتحدة في عام 1947، بل كانت أيضًا قد طالبت بمناطق لم تحتلها بعد.

على أن ثمة شيئًا واحدًا لم يكن منسجمًا مع هذا الواقع الجديد - وجود مواطنين فلسطينيين. فما الخطاب الذي عساه يكون خطابًا ملائمًا للتعامل معهم؟ وقد صار تفادي هذه المسألة متعذرًا بسبب الدعوة إلى الانتخابات العامة التي ستقام أواخر كانون الثاني/يناير 1949 فهل ينبغي السماح

---

(1) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004), pp. 342-395; Ilan Pappé, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oxford: Oneworld Publications, 2006), p. 188.

للفلسطينيين بإقامة أحزابهم السياسية للمشاركة في الانتخابات المزمع إجراؤها بوصفهم مواطنين عاديين، أم إن من الواجب أن تقام من جديد الحدود العرقية التي روجتها الصهيونية خلال فترة الانتداب البريطاني[2]؟ لكن، لعل من الممكن العثور على بديلٍ مكيافلّي يتيح توفيقًا ظاهريًا بين هذين الحلين المتضادين! ولهذه الغاية، استدعى بن غوريون «المستعربين» للتشاور معهم- والمستعربون هم أولئك الذين اكتسبوا معرفة بالعرب عن كثب من خلال عملهم في المؤسسات المختلفة ومشاركتهم في تنفيذ السياسات الصهيونية.

دافع يعقوب شمعوني من قسم الشرق الأوسط في وزارة الشؤون الخارجية عن فكرة مفادها أنه لا يجوز، من حيث المبدأ، منحهم حقوقًا سياسية. لكنه كتب، قبل هذا بثلاثة أيام، مذكرة وصف فيها بدائل ثلاثة في ما يتعلق بعدم مشاركة الفلسطينيين: (أ) العثور على ذريعة أمنية لإنكار الحقوق السياسية عليهم؛ (ب) القول إن إجراء الانتخابات في المناطق العربية غير ممكن في غياب الشروط الملائمة، لكن الحكومة ستقوم بتعيين ممثلين عن العرب في الكنيست بما يتناسب مع عدد السكان العرب؛ (ج) إقامة نظام طائفي تختار فيه كل مجموعة قومية - أي اليهود الإسرائيليين والفلسطينيين - ممثليها. وأضاف إلى هذه الخيارات الثلاثة خيارًا رابعًا مفاده أن تقوم الدولة بإقناع «وجهاء» العرب بدعوة السكان العرب إلى الامتناع عن المشاركة في الانتخابات. وعلى نحو يشبه هذا، ذهب يهوشواع (جوش) بالمون إلى أن على الدولة الامتناع عن منح الفلسطينيين حقوقًا سياسية لأنهم لا يريدون أن يصبحوا مواطنين إسرائيليين. وفي هذه الأثناء، أوصى أبا حوشي بوضع ثلاث قوائم عربية وفق تقسيم «إثني»، والمقصود التقسيم الديني - المسلمين والمسيحيين والدروز. لكن، بما أن الدروز لم يكونوا في أكثرهم قد استلموا بطاقات الهوية، ولم يكن يحق لهم التصويت بسبب ذلك، اقترح حوشي وضع قائمة انتخابية واحدة تضم اثنين من المسلمين

(2) Ahmad Sa'di, «Construction and Reconstruction of Racialised Boundaries: Discourse, Institutions and Methods,» *Social Identities*, vol. 10, no. 2 (2004), pp. 135-149.

واثنين من المسيحيين ودرزيًا واحدًا[3] لكن بن غوريون اتخذ، بالنظر إلى وضع إسرائيل الخطِر، قرارًا خالف فيه نصائح خبراء الشؤون العربية، وأصر على «أننا لا نستطيع أن نبدأ تمييزًا عنصريًا في وقت يناقش العالم المشكلة مع إسرائيل وبقية الفلسطينيين»[4]. وفي ذلك الوقت، كانت تجري مناقشة طلب إسرائيل الانتساب إلى الأمم المتحدة، إضافة إلى مناقشة وضع الجليل الذي منحه قرار الأمم المتحدة للدولة العربية ولم يكن معتبرًا جزءًا من دولة إسرائيل من الناحية الرسمية. بل كان يشار إلى الجليل، بما في ذلك من جانب المسؤولين الإسرائيليين أنفسهم - باعتباره «مناطق تديرها إسرائيل». وكان واضحًا في هذا النقاش غياب مفهوم حقوق المواطنة ومبادئ شمولية المواطنة. ولم يكن يُفهم من منح حقوق سياسية للفلسطينيين إعطاؤهم وسيلة تأثير في الميدان السياسي، بل كان منحهم إياها يُعتبر وسيلةً تؤثر بها الدولة فيهم.

لكن نفرًا من قادة إسرائيل اعتبر قرار بن غوريون منح الفلسطينيين حقوقًا سياسية قرارًا خاطئًا، وذلك لأن الحقوق السياسية تأتي عادة عقب تطبيع حياة المواطنين اليومية، وليس قبله. وعلى سبيل المثال، علق يحيئيل دوفديفاني قائلًا في جلسة مناقشات انعقدت في المكتب السياسي للماباي يوم 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948:

> إن كانت الحكومة راغبة في إنصاف العرب، فعليها أن توقف قتلهم بعد أن انتهى القتال؛ ففي هذا الأسبوع قُتلت امرأة عربية مع أطفالها في الجليل بسبب عدم وجود رقابة صارمة على القادة العسكريين الذين يتعين عليهم أن يكفّوا أيدي جنودنا عن التصرفات غير القانونية.
>
> أفهم أن ثمة أجواء دولية تجبرنا على إعطاء العرب الذين يعيشون في البلاد حق التصويت... [لكن] القانون موجود من أجلنا نحن قبل كل شيء[5].

---

(3) Ilan Pappé, «An Uneasy Coexistence: Arabs and Jews in the First Decade of Statehood,» in: S. Ilan Troen and Noah Lucas, (eds.), *Israel: The First Decade of Independence* (Albany, NY: New York: State University of New York Press, 1995), p. 644; Shimon Avivi, *Copper Plate: Israeli Policy Towards the Druze 1948-1967* (Jerusalem: Yad Ben-Zvi, 2007), p. 331 (in Hebrew).

(4) ورد في: Pappé, «An Uneasy Coexistence,» p. 644.

(5) The Political Committee, Bureau [of Mapai], «Protocol of the Meeting,» *LPA,* Files 2-025-1948-11 (10 November 1948), p. 6.

أثار دوفديفاني نقطتين مهمتين: معنى الحقوق السياسية في حالة الاستثناء، حيث يجري تحجيم حكم القانون، والتحيز العرقي في الدولة.

لكن السؤال الأهم هو: لماذا بقي أولئك الفلسطينيون؟ ولماذا كان مصيرهم مختلفًا عن مصير اللاجئين؟ كان هذا السؤال شطرًا من جدل احتدم بين المؤرخين في ما يتعلق بما جرى في عام 1948 وبمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وكان أبرز هؤلاء المؤرخين بيني موريس الذي ذهب إلى أن هجرة الفلسطينيين حدثت بسبب الحرب لا عن سابق تصميم[6] وأدت أوضاع الحرب الضاغطة إلى جعل تهجير الفلسطينيين، وكذلك ارتكاب مجازر في حقهم أحيانًا، أمرًا لا مفر منه؛ ففي انتقاده أطروحة موريس، أشار مَصالحة[7] إلى أن طرد الفلسطينيين لم يكن عن عبث، بل إن لفكرة تهجيرهم جذورًا عميقة في أذهان القادة الصهيونيين، فهي موجودة في الفكر السياسي الصهيوني طوال الوقت. ومنذ وقت غير بعيد، دافع بابه عن فكرة مفادها أن طرد الفلسطينيين كان عملًا من أعمال التطهير العرقي وجّهه بن غوريون وأشرف عليه بمعية مجموعة صغيرة من مساعديه[8] وعلى الرغم من ذلك، ظلت حقيقة بقاء فلسطينيين في إسرائيل، خصوصًا في منطقة الجليل التي احتُلت في نهاية الحرب، في حاجة إلى تفسير. ويشير موريس إلى هذه الحقيقة باعتبارها دفاعًا عن أطروحته ودحضًا لناقديه. ومضى هيلل كوهن خطوة أبعد من ذلك، فنسب الفضل في بقاء القرى الفلسطينية في الجليل إلى المتعاونين الفلسطينيين:

> في الجليل الغربي، عمل المتعاونون الدروز المحنكون مع المسلمين والمسيحيين في المنطقة. وفي معظم الحالات، كان الأشخاص المشاركون من أصحاب الصلات مع الصهيونيين طوال أعوام كثيرة.

---

(6) Morris, *The Birth.*

(7) Nur Masalha: «A Critique of Benny Morris,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 21, no. 1 (Autumn 1991), pp. 90-97; *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political Thought, 1882-1948* (Washington, DC: Institute of Palestine Studies, 1992); «60 Years after the Nakba: Historical Truth, Collective Memory and Ethical Obligations,» *Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies*, vol. 3, no. 1 (July 2009), pp. 37-88.

(8) Pappé, *The Ethnic Cleansing.*

> إن مفاوضات الاستسلام حالة كلاسيكية من الحالات التي يبرز فيها مفهومان متضادان عن ماهية الخيانة وماهية الوطنية...
>
> إن قرى الزعبية إلى الشرق من العفّولة - نين والناعورة وسولم وطمرة لمن الأمثلة البارزة على السكان الفلسطينيين الذين اختاروا الاستسلام وقبول العيش تحت الحكم الإسرائيلي. وقد كان للأسرة النافذة في هذه القرى، أي الزعبية، صلات وثيقة بالمستوطنين اليهود في المنطقة على امتداد سنين كثيرة...
>
> ووجِدت حالات تشبه هذه في الجليل الغربي، وهي حالات يشمل بعضها مسلمين ويشمل بعضها الآخر دروزًا[9]

إن حجج كوهِن واهية! ومن السهل سَوق حجج تناقض حججه، فثمة قرى فلسطينية لم تنجُ من التدمير، ولا من المجازر في بعض الحالات، على الرغم من قربها من المستوطنات اليهودية أو من تعاون وجوه الفلسطينيين فيها مع الهاغاناه. ومن الأمثلة الدامغة لذلك قرى دير ياسين ودوايمة ولفتا والغابسية وكفر برعم. ثم إن الركائز الأيديولوجية لدى كوهن بائنة أيضًا، وهي واهية مثلها مثل حججه[10] والاستنتاج المباشر الذي يستطيع المرء أن يخرج به من هذه القصص استنادًا إلى روايته يتمثل في أن الفلسطينيين ما كانوا ليُطردوا لو أنهم تعاونوا مع الييشوف وقبلوا العيش في سلام ضمن الدولة اليهودية.

على الرغم من الدلالات المباشرة لهذه المناقشة، فإنها لا تقدم إجابة مباشرة عن السؤال المطروح: لماذا بقي الفلسطينيون في بعض المناطق ولم يبقوا في مناطق أخرى؟ ومن حيث الأساس، لماذا سُمِح لهم أن يبقوا في الجليل؟ ففي اجتماع في الأمانة العامة للماباي مع أعضاء الحزب في الكنيست يوم 18 حزيران/يونيو 1950 قال موشيه دايان، الذي كان من أبرز القادة

---

(9) Hillel Cohen, *Army of Shadows: Palestinian Collaboration with Zionism, 1917-1948* (Berkeley, CA: University of California Press, 2008), pp. 245-246.

(10) عبر كوهن في مناسبات كثيرة عن تعاطفه مع المتعاونين الفلسطينيين؛ ينظر: Hillel Cohen, *Good Arabs: The Israeli Security Agencies and the Israeli Arabs, 1948-1967* (Berkeley, CA: University of California Press, 2010), pp. 231-233.

ينظر أيضًا: Ron Dudai and Hillel Cohen, «Triangle of Betrayal: Collaborators and Transitional Justice in the Israeli-Palestinian Conflict,» *Journal of Human Right,* vol. 6, no. 1 (2007), pp. 37-58.

العسكريين في حرب 1948 وصار في ما بعد رئيسًا لهيئة الأركان العسكرية ثم وزيرًا للدفاع، إن الفلسطينيين ظلوا في الجليل بسبب طبيعة العملية العسكرية الإسرائيلية في تلك المنطقة. ووفقًا لما قاله دايان، فإن هذه العملية اتخذت شكل حركة كماشة، ما جعل قرى فلسطينية كثيرة تجد نفسها ضمن المنطقة التي سيطرت عليها إسرائيل. أما لو اتخذت الأعمال العسكرية شكلًا آخر، فما كان مصير فلسطينيي الجليل ليختلف عن مصير المناطق الأخرى التي أُرغم سكانها على تركها[11].

وأكد وزير الخارجية شاريت أن مجرًى آخر للحوادث، من شأنه أن يأتي بنتائج مختلفة، لم يكن ممكنًا:

> جرت هذه العملية على مراحل. لم تكن الأوضاع المحيطة بخروج العرب، أو باقتلاعهم، في المراحل الأولى مماثلة لما كانت عليه في المراحل الأخيرة. ثمة حقيقتان هنا: من الناحية الأولى، كان الجليل المنطقة الأخيرة التي فُتِحت، وكان من ناحية ثانية المنطقة التي ظل فيها التركيز الأكبر للوجود العربي باقيًا. إن وحود هاتين الحقيقتين معًا ليس مصادفة، بل هو سبب ونتيجة... وليس لنا أن نخدع أنفسنا فنفترض أننا كنا قادرين على التعامل مع هذا الأمر تعاملًا مختلفًا. **عندما كنا نواجه قرى عميقة الجذور ترفض أن ترحل، لم نكن لنمتنع عن استخدام قدرتنا العسكرية، ولا قوتنا الأخلاقية، ولا جرأتنا الدبلوماسية**[12].

أمّا في ما يتعلق بمنطقة المثلث، حيث ظل عدد كبير من السكان الفلسطينيين، فإنها نُقِلت من الحكم الأردني إلى الحكم الإسرائيلي بموجب اتفاقية الهدنة في عام 1949، وذلك مع النص على عدم ترحيل سكانه أو الإضرار بهم. بكلمات أخرى، يمكن التعبير عن الأمر مثلما عبّر دايان: جرى ترسيم الحدود

---

(11) يشير ترقيم الصفحات إلى عدد الصفحات التي كتبها الشخص الذي قام بتدوين محاضر الاجتماعات. ومع أن هذه المحاضر كانت متتالية، فإن ترقيم كل واحد منها يبدأ من الصفحة الأولى. وهكذا فإن الترقيم «الصفحة 1/ 4»، على سبيل المثال، يشير إلى الصفحة الأولى التي كتبها الشخص الرابع الذي قام بتدوين المحضر. ينظر: The Secretariat's Meeting with [Mapai's] MKs, (18 June 1950), p. 1/4.

(12) التأكيد من أحمد سعدي. المرجع نفسه، ص 1/ 2.

هناك على نحو تقني. ولو جرى وضع الحدود على نحو مختلف لصار هؤلاء السكان جزءًا من دولة معادية»[13]. إضافة إلى هذا، ظل نفر قليل من بدو فلسطين في صحراء النقب، كما ظل بعضهم مصادفة في مجموعة من القرى والبلدات، من بينها بلدة المجدل (جرى إخلاؤها من سكانها خلال عام واحد من ذلك). وهنالك قرى أخرى بقيت، وكان يقطنها الدروز، وقريتان اثنتان من الشركس[14] توضح هذه الشروح الرسمية الأوضاع التي جعلت بقاء الفلسطينيين في إسرائيل ممكنًا، لكنها لا توفر أي سند لأطروحات موريس، ولا لأطروحات كوهن.

وضِع على المحك استعداد إسرائيل لتقبّل وجود أقلية فلسطينية كبيرة في حالة واحدة؛ إذ طُرحت مبادرة مصرية جرت مناقشتها في آخر الحرب لنقل قطاع غزة، مع سكانه، إلى إسرائيل. لكن إسرائيل رفضت هذا. ويوضح شاريت ذلك بقوله: «... فضّلنا التخلي عن قطاع غزة وعدم زيادة حجم السكان العرب بهذه الأعداد [الكبيرة]»[15]

في انتظار المرحلة التالية

بتجاوز الحوادث غير المتوقعة التي رافقت الانتخابات الأولى في إسرائيل، كان السؤال المتعلق بوجود أقلية فلسطينية في إسرائيل في حاجة إلى تقويم شامل. والواقع أن اجتماعات («بيرور») كثيرة عُقدت على امتداد الأعوام الثلاثة التي أعقبت ذلك - من عام 1949 إلى عام 1952 - وشارك فيها كبار السياسيين والمستعربين. وكان شاريت الشخصية المرشدة في هذه المناقشات. وفي اجتماع الأمانة العامة للماباي مع أعضاء الحزب في الكنيست عقد يوم 18 حزيران/ يونيو 1950 (اجتماع الأمانة العامة مع أعضاء الكنيست من الحزب، 18 حزيران/ يونيو 1950)، توقع شاريت

---

(13) المرجع نفسه، ص 1/ 2.

(14) المرجع نفسه.

(15) يقول شاريت إن عدد سكان غزة كان مقدرًا في ذلك الوقت بما يتراوح بين ربع مليون وثلاثمئة ألف. ينظر: المرجع نفسه، ص 1/ 2.

أن يستمر بقاء الأقلية الفلسطينية المتركزة في المناطق المذكورة آنفًا مدة من الزمن، على الرغم من سياسات الدولة الإسرائيلية التي يجب أن تكون موجهة صوب ترحيلهم إلى أماكن أخرى داخل الدولة. لكنه اعتبر وجودهم موقتًا، ما جعله يخلص إلى التالي:

> سوف تضم الدولة الإسرائيلية أقلية عربية لا يستهان بحجمها مدة محددة من الزمن، وهذه تصاريف القدر. لست أعرف شيئًا عن طول هذا الزمن، ولا أعرف شيئًا عن التغيرات التي يمكن أن يحملها المستقبل المضطرب... لكن علينا أن نُبقي بين ظهرانينا أقلية عربية غير صغيرة إلى أن يأتي الاضطراب المقبل[16].

في ضوء ذلك، كانت الأسئلة الملحة، بحسب شاريت، كما يلي: ما الذي ينبغي أن تكون عليه طبيعة ترتيبات الحكم خلال هذه الفترة الانتقالية؟ وكم يجدر أن يكون نطاقها ومدى شدتها أو لينها؟ هذا مع تأكيده أن اتخاذ القرار في ما يتعلق بهذه الترتيبات ليس مهمة بسيطة، وذلك لاحتمال تأثيرها في مجالات كثيرة ذات أهمية أو حساسية بالنسبة إلى إسرائيل. وحدد شاريت أربعة من هذه المجالات: أخلاقيات الدولة (وقصد بهذا التنشئة الاجتماعية للجيل الإسرائيلي الشاب)؛ أمن الدولة؛ الموقف الدولي؛ سمعة الدولة والآثار المتوقعة لسياساتها على حسن حال الأقليات اليهودية في أنحاء العالم. ورأى شاريت أن أي سياسة من السياسات الإسرائيلية يمكن أن يكون لها أثر في واحد من هذه المجالات، أو أكثر، بحيث تكون مصدرًا لتوليد التناقضات والمآزق. وعلى سبيل المثال، فإن ثمة تناقضًا بين التزام إسرائيل على المستوى الدولي بمنح الفلسطينيين حقوقًا متساوية والخطر الأمني الذي تنطوي عليه هذه المقاربة، وهذا لأن الفلسطينيين يمكن أن يصبحوا طابورًا خامسًا في أوقات الأزمات.

بل كانت المخاطرة الأمنية أكبر من ذلك، لأن هؤلاء جزء من الأكثرية العربية من أهل البلاد - أي اللاجئين - التي لا تزال تعيش شروطًا بالغة السوء خلف الحدود. فإذا عاملت إسرائيل الأقلية الفلسطينية لديها معاملة لائقة،

---

(16) المرجع نفسه، ص 2-3/ 2.

فسوف يؤدي هذا إلى زيادة جاذبية البلاد في أعين هؤلاء اللاجئين. وأما إذا تدخلت في حياتهم على نحو تعسفي وقاس، فربما يخبو ألق البلاد وجاذبيتها في أعين اللاجئين، ما يعني تعزيزًا لأمن الدولة. لكن من المحتمل أن يؤدي وضع الاعتبار الأمني في المقام الأول إلى آثار غير مواتية على أخلاقيات الدولة (أي على القيم المنقولة إلى الأجيال الشابة)، وعلى موقف إسرائيل الدولي ووضع المجتمعات اليهودية في البلاد الأخرى[17] ويخلص الرجل من هذا التفكير الجدلي إلى أن «هذه المسألة [مسألة العرب في إسرائيل/ فلسطين] بالغة التعقيد، ويجب أن تكون مقاربتنا لها مركّبة ومتعددة الجوانب»[18]

من هنا، يقترح شاريت مبادئ سياسات خمسة خلال الفترة الانتقالية. ويتمثل **أول** هذه المبادئ في مواصلة تهجير الفلسطينيين عندما تسمح الأوضاع. وبالتالي يحاج قائلًا:

> إن كان ثمة فرصة الآن لإنقاص عدد الأقلية العربية التي تبلغ 170 ألفًا بمقدار ألفٍ واحد - فيجب فعل ذلك على الرغم من أن الأمر معتمد على الكيفية [التي يجب تنفيذه بها؛ إذ تسنح بعض هذه الفرص أحيانًا! لكن، يجدر الامتناع عن فعل ذلك على نطاق واسع ومن خلال الحرمان. وذلك لأن الهدف لن يتحقق بهذه الطريقة، هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى، وإذا تحقق الهدف، فسوف ينجح الأمر مع عدد محدود من الناس فحسب[19]

ويتمثل المبدأ **الثاني** في إرساء تمييز واضح بين اللاجئين الفلسطينيين وأولئك الذين مكثوا، موضحًا أنه ينبغي اتخاذ إجراءات قاسية في حق اللاجئين الذين يحاولون العودة. أما المبدأ **الثالث**، فهو أن من الواجب تزويد الأقلية العربية بـ«الحد الأدنى من حاجاتها الثقافية»[20] ويتمثل **الرابع** في توطيد اعتماد الأقلية الفلسطينية على الدولة من طريق توفير خدماتها لهم:

---

(17) المرجع نفسه، ص 3/ 2 - 1/ 3.
(18) المرجع نفسه، ص 1/ 3.
(19) المرجع نفسه، ص 3/ 4.
(20) المرجع نفسه، ص 4/ 4.

لست أدعو إلى التعجل في [اتخاذ إجراءات من أجل] المساواة، بل إنني أدعو إلى الاهتمام البنّاء من جانب الدولة. وأحاج أن من شأن اهتمام [الدولة] أن يجعل العرب معتمدين عليها.

وتأتي دعوتي إلى ذلك الاهتمام، الذي يجعل العرب معتمدين على الدولة من أجل تحسين شروط حياتهم، لكي يتوجب عليهم أن يعرفوا «اليد التي تهبهم الحياة» وما يستلزمه هذا من إجراء تكيُّفات داخلية من جانبهم[21]

وأمّا المبدأ **الخامس**، فيتمثل في دعم صعود قيادة عربية تكون خاضعة للماباي لكنها قادرة على ممارسة التأثير في الرأي العام لدى العرب[22] وقدّر شاريت أن هذه القيادة لن تنبثق عن «اتحاد العمال العرب» - وهي منظمة واجهة أسسها الهستدروت خلال حقبة الانتداب من أجل التأثير في حركة العمال الفلسطينيين، ثم أعيد إحياؤها بعد عام 1948

أمّا دايان الذي شارك في هذه المناقشات، فذهب، خلاف شاريت، إلى وجوب التشديد على الطبيعة الموقتة والهشة وغير المؤكدة لوجود الفلسطينيين في إسرائيل لأن الهدف النهائي كان طردهم. وبالتالي، حاج قائلًا:

أعتقد أنه ينبغي أن تتمثل سياسة الحزب [الماباي] في أن مصير العرب البالغ عددهم 170 ألفًا لم يتقرر بعد. وآمل أن تسنح فرصة خلال بضعة أعوام مقبلة من أجل ترحيل هؤلاء العرب من البلاد. وما دامت هذه الفرصة قائمة، فإن علينا الامتناع عن القيام بأي شيء يمكن أن يعرقلها. إن هؤلاء الـ 170 ألفًا من العرب جزء من بقية السكان العرب [من أهل البلاد][23].

في انتظار ذلك، ينبغي عدم القيام بأي خطوات إيجابية من أجل تطبيع أوضاع حياتهم، بل على العكس من ذلك، فإن من الواجب زيادة هشاشة وجودهم:

---

(21) المرجع نفسه، ص 5/ 4 - 1/ 5.
(22) المرجع نفسه، ص 2/ 5.
(23) المرجع نفسه، ص 2/ 2.

> [علينا] الامتناع عن قبولهم في الجيش، وعن إعطائهم بطاقات هوية أو مواطَنة دائمة. وعلينا الامتناع عن إعادة عقاراتهم إليهم، وعن دفع تعويضات عنها. وعلينا أن نعلن أننا نسمح لهم بالبقاء في الشروط نفسها، وأننا لن نمضي نحو حل بناء، هذا على الرغم من خطر تعرضهم للأذى من القوات [اليهودية] المحلية[24]

رأى دايان أن مسألة الأقلية الفلسطينية كانت جزءًا من الواقع السياسي الأوسع نطاقًا الذي لم يجرِ التوصل بعدُ إلى تسويته تسوية كلية. وذهب إلى أن وضع الأقلية الفلسطينية يجب أن يكون مرتبطًا بمسألتين أخريين: ترسيم الحدود النهائية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين، فإذا تبين أن ثمة دولة عربية (أو دولًا عربية) قامت بتوطين 700 ألف من اللاجئين، فعليها أيضًا توطين هؤلاء الفلسطينيين لأنهم جزء من سكان البلاد العرب. بصيغة أخرى، فإن تغير وضع الأقلية الفلسطينية سوف يتخذ شكل تهجيرهم وإعادة توطينهم في العالم العربي، إلى جانب تلبية المطالب الإسرائيلية المتعلقة باللاجئين والحدود[25]

مع ذلك، يجدر ألا يُبالَغ في رؤية الفوارق بين مقاربتي شاريت ودايان! إنهما مختلفتان في التكتيكات وفي الأسلوب لا في الجوهر؛ فكلاهما يرى في وجود الفلسطينيين ضمن إسرائيل أمرًا غير دائم. والفارق كامن في طبيعة الفترة الموقتة التي سيعيشها الفلسطينيون في إسرائيل. وفي حين يبدو أن دايان لا يلتفت إلى هذا الأمر كثيرًا، فإن شاريت كان راغبًا في صوغ حياة الفلسطينيين، ولو حتى ضمن حدود هذه الفترة. وهو موقف يمكن تلمّسه من خلال سلسلة من الأسئلة التي طرحها على دايان:

> هل يتعين علينا أن نسمح للأطفال العرب بالذهاب إلى المدارس، أم إن علينا عدم السماح بذلك؟ وإذا ما سمحنا لهم، فهل علينا أن نحرص على أن تصبح المدارس وسائل للتأثير فيهم أم لا؟ وثمة سؤال أيضًا: هل يتعين علينا، أم لا يجوز لنا، أن نعطيهم عملًا؟ وإذا أعطيناهم عملًا، فهل يكون

(24) المرجع نفسه، ص 3/ 2.
(25) المرجع نفسه، ص 3-4/ 2.

علينا أن نحرص على أن تصبح منظماتهم العمالية وسيلة للتأثير فيهم، أم إن علينا أن نُسقط هذا الخيار من حسابنا[26]؟

كان المتدخل الثالث في هذا النقاش بالمون الذي شغل آنذاك منصب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية. وتألفت مداخلته من قسمين، اشتمل **أولهما** على وصف للهيئات الرسمية التي تحكم الدولة الفلسطينيين من خلالها، وعلى عمل هذه الهيئات. كانت تلك الهيئات هي مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، والحكومة العسكرية، والأقسام العربية في الوزارات المختلفة، وأشباه المجالس (التي كانت أقرب إلى أن تكون لجانًا أمنية). أما القسم **الثاني** من مداخلته، فعرض تحليلًا سوسيولوجيًا للأقلية الفلسطينية ولمدى معقولية تصور هجرة المجموعات المختلفة خلال الفترة الانتقالية، وقسم الفلسطينيين إلى ثلاث فئات طبقية: تشتمل الفئة **الأولى** على 15 في المئة من السكان، وهي مؤلفة من كبار التجار وكبار ملّاك الأراضي وكبار الموظفين. وتضم المجموعة **الثانية** 20 في المئة من السكان، وهي مؤلفة من المهنيين وصغار مالكي الأراضي الذين يملك الواحد منهم ما يتراوح بين 25 و35 دونمًا. كان هؤلاء من المشتغلين لحسابهم أو ممن يشغلون لديهم بأجر عاملًا واحدًا أو اثنين، إضافة إلى أفراد أسرهم. وأما المجموعة **الثالثة**، فتضم 65 في المئة من الفلسطينيين، وهُم العمال والفلاحون الذين لا يملكون أراضي.

توقّع بالمون أن تجد المجموعة **الأولى** صعوبة في مواصلة العيش في ظل الواقع الجديد: «عاش هؤلاء في نعيم خلال الانتداب البريطاني. ولن يعود هذا النعيم إليهم... ثمة حالات من الهجرة بينهم، وكثير منهم راغب في المغادرة على أي حال»[27] كان لهذا الأمر صلة بما اتخذته الدولة من تدابير؛ فعلى سبيل المثال، قامت الدولة بزعزعة أعمال التجار الذين كانوا يتولون تسويق المنتجات الزراعية في منطقة المثلث. وفي ما يتعلق بالمجموعة **الثانية**، توقّع بالمون أن يعاني أفرادها مشكلات التكيف النفسي بسبب خسارتهم الحرية

(26) المرجع نفسه، ص 3/ 2.
(27) المرجع نفسه، ص 5/ 1.

والرخاء معًا، ويميلوا إلى الرحيل أيضًا. أما المجموعة **الثالثة**، فلن يرحل أفرادها حتى وإن اضطُهدوا، وذلك بسبب تدني مستويات عيشهم. فضلًا عن هذا، فإن حكمهم ليس سهلًا، لأنهم قادرون على إفساد الموظفين اليهود الذين يحكمونهم(28) وعلى غرار شاريت، رأى بالمون أن من الواجب استخدام الذين سيرحلون خلال الفترة الانتقالية من أجل تعزيز التقدم صوب تحقيق أهداف الدولة والحزب:

> أظن أن من المنطقي تأسيس حركة تضم مجموعات لا تلتحق بالاتحاد [اتحاد العمال العرب]. وأتكلم هنا عن الـ 15 في المئة من السكان الذين يمكن أن يرحلوا في المستقبل، لكنني أظن أنه ينبغي تأسيس حركة من أكثر المجموعات تقدمًا وذكاء بين العرب. ولا تحول بيني وبين هذا التفكير حقيقة أنه سيكون عليهم أن يغادروا البلاد في غضون فترة تمتد من ثلاثة إلى خمسة أعوام، ففي هذه الأثناء نستطيع أن ننشئ حركة عمالية معتبرة(29)

زعم أن مجموعة كتلك تأسست فعلًا(30)

بعد أربعة أعوام من إقامة الدولة، وبعد عامين تقريبًا من هذا الاجتماع، أدرك قادة إسرائيل أن الفترة الانتقالية التي ستمضيها الأقلية الفلسطينية في إسرائيل يمكن أن تكون أطول كثيرًا مما يرجون. وبالتالي، ظهرت حاجة إلى إعادة التفكير وإلى تعديل خطاب الدولة وأهدافها. وفوق هذا، ما كان هؤلاء القادة ليستطيعوا المضي في تأجيل إقرار قوانين كثيرة، من بينها قانون الجنسية الذي يحوز الفلسطينيون بموجبه حقوقًا يمكن أن تؤدي إلى تعقيد مخططات التهجير في المستقبل. ومع ذلك، ينبغي ألا تُضفى القداسة على القانون والحماية التي يوفرها! وكان شميت قد لاحظ هذا الأمر قبل زمن طويل، وكان قادة إسرائيل يدركونه جميعًا(31) والواقع أن إسرائيل واصلت ترحيل

---

(28) المرجع نفسه، ص 1-3/ 2.

(29) المرجع نفسه، ص 1/ 3.

(30) المرجع نفسه.

(31) Carl Schmitt, *Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2005).

الفلسطينيين حتى عام 1959، أي بعد 11 عامًا من إقامة الدولة وبعد 7 أعوام من إقرار قانون الجنسية (ينظر الفصل 2). لكن على الرغم من هذا، كان الدفاع عن الترحيل الجماعي للمواطنين في الميدان الدولي أمرًا صعبًا.

جرت مناقشة شاملة استغرقت اجتماعين طويلين في اللجنة السياسية في الماباي في عام 1952 وكان الهدف إعادة تقويم الخطاب الرسمي المتعلق بوقتية وجود الفلسطينيين في إسرائيل، وكذلك تعديل سياسات الدولة. كان بن غوريون المتحدث الأول في الاجتماع الأول الذي عُقد في 24 كانون الثاني/ يناير 1952 واشتمل عرضه، الذي كان متناقضًا وغير متسق إلى حد كبير، على توقعاته في ما يتعلق بالأقلية الفلسطينية. وذهب إلى أن ثمة خصائص إشكالية كثيرة متأصلة لدى الفلسطينيين، ولهذا علاقة بمفاهيمهم ودياناتهم؛ فهُم لا يرون أنفسهم أقلية، بل جزءًا من أغلبية موجودة في المنطقة. وهم يرون في اليهود الإسرائيليين غاصبين قاموا بطردهم، وهذا ما لن يصفحوا عنه أبدًا. وحتى إذا صفح بعضهم ونسي، فإن صفحهم لن يكون ذا وزن كبير ما بقيت عقلية الأغلبية على حالها من دون تغيير، لكن بن غوريون رأى أن هذا التغيير لم يكن آتيًا.

تتألف أغلبية الفلسطينيين من المسلمين الذين لن يكونوا مستعدين لقبول الدولة الإسرائيلية بسبب طبيعة تنشئتهم الدينية المتطرفة، في حين أن أقلية منهم تضم مسيحيين، ومن بينهم الكاثوليك - الأكثرية - وهم لا ينظرون نظرة ود إلى فكرة الدولة اليهودية المستقلة لأن اليهود أنكروا المسيح وصلبوه. أما المسيحيون الأرثوذكس - أقلية ضمن أقلية - فمن المرجح أن يكون لروسيا تأثير فيهم بسبب ارتباطهم الديني بها.

لم تكن هذه الخصائص عوامل وحيدة تحدد سياسة إسرائيل إزاء الفلسطينيين؛ فثمة عوامل خارجية أيضًا: الصلات الكثيرة - بين المجتمعات اليهودية في المقام الأول مع المجتمع الدولي، والتي سيصعب على إسرائيل أن تعيش من دونها. وبالتالي، فإن إسرائيل مطالَبة بالمحافظة على وضع دولي جيد وعلى قوة أخلاقية رفيعة. لكن ثمة أعداء في الميدان الدولي

أيضًا، وسوف يستفيدون من أخطاء يمكن أن ترتكبها إسرائيل، أو من سوء معاملة الفلسطينيين فيها، وهؤلاء هم الفاتيكان والدول الإسلامية والمعادون للسامية[32]

فضلًا عن هذا، كان من الظاهر أن الخطاب الوديع الذي اعتمده أعضاء الكنيست العرب مزعجًا لبن غوريون، لأنه يقوض أسس معتقداته. والظاهر أن تصريحاتهم لم تكن متفقة مع فكرته عن الفلسطينيين:

> إن كره دولة إسرائيل لدى العرب/ في إسرائيل، وكرههم الشعب اليهودي، يتخذ الآن قناعًا محترمًا فهذا الكره يلبس الآن رداء الشيوعية أو المابام (أو هكذا يفترض). وعندما أسمع (عضو الكنيست) [رستم] بستوني (من المابام) أو عضو الكنيست توفيق طوبي (من الحزب الشيوعي) يتحدّثان، فإنني أسمع المفتي يتكلم عبر حنجرتيهما. لكنهما يتحدثان باسم التقدم وباسم الصهيونية الثورية الرائدة[33]

في ضوء هذا، عرض بن غوريون مبادئ سياسات أربعة. **الأول** هو أن من الواجب تقديم الأمن على أي اعتبارات أخرى. ويعني هذا عمليًا استمرار فرض الحكم العسكري على المناطق الآهلة بالفلسطينيين، واستمرار إنكار حق اللاجئين في العودة. **والثاني** هو وجوب إقامة المساواة بين اليهود والفلسطينيين في إسرائيل بحكم الواقع وبحكم القانون معًا. **والثالث** أن يجري بموجبه تحويل الفلسطينيين، ولا سيما المسلمين منهم، إلى اليهودية إذا صار هذا أمرًا واردًا. وكان بن غوريون يشير هنا إلى نظريته القائلة إن الفلاحين الفلسطينيين كانوا يهودًا في الأصل، وبقوا في البلاد ثم تحولوا إلى الإسلام خلال الحكم الإسلامي. واقترح استكشافَ إمكانية عودتهم إلى اليهودية. أما إذا اتضحت استحالة هذا، فإن من الضروري تقريبهم من اليهود الإسرائيليين إلى أقصى حد ممكن، وذلك من خلال عملية التثاقف/ التلاقح الثقافي. والأمر **الرابع** هو إقامة

(32) The Political Committee [of Mapai], «Protocol of the Meeting,» *LPA,* Files 2-026-1952-10 (24 January 1952), pp. 1-2.

(33) المرجع نفسه، ص 2.

منظمات يهودية - عربية من شأنها اجتذاب الفلسطينيين وتقليل النفوذ الذي كان للحزب الشيوعي عليهم[34].

خلافًا لبن غوريون، الذي تحدث بعبارات عامة وعبّر عن قناعاته الأيديولوجية، طرح شاريت قضايا محددة، منها مسألة ولاء الفلسطينيين للدولة؛ فبالنظر إلى الخلفية التاريخية، تساءل شاريت إن كان الفلسطينيون - أو قطاعات مهمة منهم في أقل تقدير - يستطيعون أن يصبحوا موالين! وعلى الرغم من تشاؤمه في ما يتعلق بأكثريتهم، فإنه ظن أن ثمة قطاعات منهم ربما تصير موالية. لكنه عاد فأكد، إلى جانب ذلك، دعمه فكرة «التهجير الهادئ» (Soft Transfer)، وإعطاء الأمن أولوية على كل ما عداه من اعتبارات. كما أنه ذهب إلى أن سخط الفلسطينيين كان نابعًا من الحالة النفسية الناجمة عن كونهم أقلية. وفوق هذا، ومع معارضته تطبيق نظرية بن غوريون عن التحويل الجماعي للمسلمين إلى اليهودية، ناصر سياسة الدمج التدرجي[35].

ثم ناقش شاريت مسألة الحكم، فشدد على الحاجة إلى التنسيق بين الجهات المختلفة التي تتعامل مع الفلسطينيين، ودعا إلى تأسيس أقسام عربية في مختلف الإدارات الحكومية (وهذا يعني في الحقيقة إقامة بيروقراطية منفصلة للفلسطينيين؛ ينظر الفصل 2). لكن الجهات الحكومية غير قادرة على تسوية القضايا الاجتماعية والسياسية كلها! ومن هنا توقّع شاريت نشوء حاجة إلى منظمات ذات طابع اجتماعي. ولفت أيضًا إلى ضرورة إنشاء تيار يمنح الفلسطينيين «وهمًا مفاده أن لديهم مشروعهم الخاص وحركتهم الخاصة»[36] إضافة إلى ضرورة الخداع/التعمية، أشار شاريت إلى عدم وجود قيادة فلسطينية شعبية متعاونة مع الماباي. وكان، في هذا الصدد، يثير من جديد مسألة القيادة الفلسطينية التي أشار - مع بالمون - إلى أهميتها قبل عامين. والظاهر أن قادة الماباي كانوا قلقين - على نحو خاص - إزاء الافتقار إلى نخبة فلسطينية متعاونة وذات صدقية (ينظر الفصل 7).

(34) المرجع نفسه، ص 3-4.
(35) المرجع نفسه، ص 5-7.
(36) المرجع نفسه، ص 2/ 2.

تمثلت المشكلة، مثلما عبّر شاريت، في أن «معظم قيادات الماضي ما عادت موجودة في البلاد. وفي حال وجود بعض القادة، فإنهم فقدوا صدقيتهم [لدى الدولة] نتيجة عدم الولاء، ولمّا تنبثقْ طبقة جديدة من القادة. لكن ثمة جماعات من الأنواع المختلفة، وثمة أيضًا تقليد من الاختصام في ما بينها»[37] وأشار شاريت أيضًا إلى وجوب أن تكون مقاربة الحزب [الماباي] ملزمة لكل من يكون لعملهم صلة بالشؤون الفلسطينية[38]

كان غياب مقاربة حزبية واحدة واضحة موضع تركيز رؤوفين باركات الذي كان مستعربًا ومسؤولًا في الهستدروت منذ زمن طويل؛ فهو ذهب إلى أن السياسة الرسمية كانت، حتى ذلك الوقت، تتنقل عشوائيًا بين خطين - كان يشير إلى المقاربتين المقترحتين في عام 1950 - هو **أولاهما** اقتلاع الفلسطينيين (أي خط دايان)، و**ثانيتهما** ما صار يُعرف باسم الخط البنّاء (أي خط شاريت). وكان الفشل نتيجة ذلك[39] وبلغ الأمر، خلال الانتخابات، حدًّا تصرف عنده العاملون في الحكم العسكري على نحو يخالف توجيهات الحزب على الرغم من كونهم أعضاء في الحزب[40] ودافع باركات عن أن المقاربة البنّاءة، التي طرحها شاريت وبن غوريون وكان يساندها هو أيضًا، تعزز أمن الدولة[41] ثم تناول باركات مسألة الولاء التي برزت باعتبارها مسألة أساسية خلال هذه المناقشة، وزعم أن ثمة بالفعل فلسطينيين موالين، أو يمكن أن يصيروا موالين. وينحدر هؤلاء الفلسطينيون من صفوف الفلاحين أو العمال. وأما سكان المدن فباقون على عدائهم.

هل كان تقويم باركات ناجمًا عن حقيقة أن النزعة القومية أكثر ظهورًا في مدن فلسطين منها في أريافها، كما كانت الحال في غير فلسطين أيضًا؟ أو لعل تقويمه يعكس ميله الأيديولوجي باعتباره اشتراكيًا من نمط خاص؟

---

(37) المرجع نفسه، ص 2/ 2.
(38) المرجع نفسه، ص 3-4/ 2.
(39) المرجع نفسه، ص 8/ 2.
(40) المرجع نفسه، ص 11/ 2.
(41) المرجع نفسه، ص 8/ 2.

بصرف النظر عن السبب، فإن الأمر كان متركزًا على انتقال مركز الفلسطينيين الاجتماعي السياسي من المدن إلى القرى بعد إقامة دولة إسرائيل. أمّا في ما يتعلق بأدوات الحكم، وعلى الرغم من منصب باركات ومن دائرة نفوذه في الهستدروت، فإنه لم يكن لديه كثير من الأوهام في ما يتعلق باتحاد العمال العرب، الـ «تابع» للهستدروت، بحسب وصفه له، وبأنه ليس أكثر من «أداة» لتطبيق السياسة البناءة[42] وفي حال تأسيس نادٍ أو منظمة، مثلما اقترح بن غوريون، رأى باركات أن على النادي أو المنظمة القيام بمهمات محددة غير المهمات التي كان اتحاد العمال العرب مكلفًا إيّاها. إضافة إلى هذا، قدم باركات وصفًا لمشروع فاشل تولاه هو وحوشي من أجل تجميع النخبة المتعاونة المتعلمة، وتنصيب زعيم فلسطيني:

> كانت لنا، أنا وأبا حوشي، تجربة محاولة العثور على إنتليجنسيا عشية الانتخابات... ويؤسفني القول إننا لم نعثر ولا حتى على خمسة رجال فاضلين... كان ثمة رجل يدعى نمري (الأرجح أنه كان يشير إلى نمر هواري، ينظر الفصل 7)، وكان من المفترض أن يؤدي دور القائد. لكنه خاننا، ثم عاد إلينا. لكننا كنا قد أدركنا في ذلك الوقت أنه عديم القيمة في المجتمع العربي[43].

أمّا إيسر هارئيل، الذي كان رئيسًا لمؤسستي المخابرات الإسرائيليتين في وقت واحد بين عامي 1952 و1963: أجهزة الأمن العام - المعروفة عادة باسم الشين بيت - والموساد، وخلافًا لمن سبقه من المتحدثين الذين شرحوا وضع الفلسطينيين باستخدام صيغ سيكولوجية، فإنه أشار إلى التاريخ القريب الذي يجعل تماهي الفلسطينيين بالدولة شبه مستحيل:

> أظن أن المجتمع العربي هنا طابور خامس، على الرغم من كل شيء. وأسباب هذا معروفة. نحن غير قادرين على إصلاح ما فعلناه بهم... وأنا واثق من أن افتراض [أن لا مشاعر وطنية لديهم] افتراض خاطئ. لن

---

(42) المرجع نفسه، ص 8-9/ 2.

(43) المرجع نفسه، ص 10/ 2.

يسامحنا العرب أبدًا على ما فعلناه بهم حتى لو عاملناهم معاملة طيبة أو طورناهم اجتماعيًا، أو أي شيء آخر[44]

كان استنتاجه المباشر من هذا وجوب إبقائهم متخلفين هامشيين لأن تطورهم يمكن أن يساعد في تشكيل طابور خامس أكثر تقدمًا. لكنه أحس بأن مشاعره الحقيقية، ومشاعر زملائه أيضًا، لم تجد تعبيرًا جريئًا عنها خلال مجرى المناقشة: «علينا أن نتحلى بالشجاعة وأن نقولها علنًا: نريد أن نرى العرب خارج دولة إسرائيل. هذه هي رغبتنا [نحن]»[45] لكن، بما أن تحقيق هذا غير ممكن من طريق فعل مباشر بسبب المجتمع الدولي، سأل هارئيل عن سبب إنفاق المال في سبيل تنظيم الفلسطينيين وإقامة منظمة لهم بدلًا من إنفاقه في سبيل استفزازهم لدفعهم إلى الرحيل.

لكن، إذا كان وجود أقلية فلسطينية في إسرائيل أمرًا مقبولًا من حيث المبدأ، فإن هارئيل ظل مصرًا على التساؤل عن السبب الذي يجعل الحكومة تقوم بأعمال تغضبهم وتدفعهم إلى أحضان الحزب الشيوعي في آخر المطاف لأنه يوفر «منفذًا لإحساسهم بالتمييز والظلم»[46] ثم أشار إلى أشكال كثيرة من الاستغلال الذي يتعرض له الفلسطينيون على أيدي المقاولين اليهود والمؤسسات وشركات التسويق اليهودية (تلك التي تتولى تسويق إنتاجهم الزراعي خصوصًا). وكان الرأي الذي دافع عنه هارئيل أكثر من غيره هو أن المجتمع الفلسطيني مؤلف، في أكثره، من البروليتاريا الذين يجب تزويدهم بالخدمات الاجتماعية الأساسية، كالعمل والرعاية الطبية مثلًا. ويجب أن يتولى تقديم هذه الخدمات اتحادُ العمال العرب الذي يعتبره الفلسطينيون أداة من أدوات الحكومة[47]. إضافة إلى هذا، عبّر هارئيل عن تشاؤمه في ما يتصل بالأثر الذي يمكن أن يكون للنادي أو الحركة، التي سيقيمها الماباي، على حل مشكلات العرب[48]

(44) المرجع نفسه، ص 12/ 2.
(45) المرجع نفسه.
(46) المرجع نفسه، ص 1/ 3.
(47) المرجع نفسه، ص 1/ 3.
(48) المرجع نفسه، ص 2/ 3.

طرح عضو الكنيست زالمان آران نقطتين: **الأولى** هي القيادة العربية التي كانت نقطة مركزية في الخطاب الإسرائيلي الآخذ في النشوء؛ **والثانية** هي أشكال تمثيل الفلسطينيين وتقديم صور نمطية عنهم في المجتمع والإعلام الإسرائيليين، وهي مسألة جرى تجاهلها على مدى عشرات الأعوام. وفي ما يتعلق بمسألة القيادة الفلسطينية، ميز آران بين مجموعتين من أعضاء الكنيست العرب: أعضاء الكنيست العرب من المابام والحزب الشيوعي من ناحية، وأعضاء الكنيست العرب من قوائم الماباي الانتخابية من ناحية أخرى. وسأل آران ببلاغة: لماذا يكون أفراد المجموعة الأولى أذكياء مثقفين يقدمون انطباعًا طيبًا، في حين لا يوجد شخص واحد متمتع بالأخلاق أو الذكاء في المجموعة الثانية؟ وتابع يصف أعضاء الكنيست العرب التابعين للماباي بأنهم «أيتام» معزولون ومنبوذون. وبدا أن آران يقترح خطابًا بديلًا، وإن لم يكن خطابًا نقيضًا. وتمثلت فكرته في أن ثمة عيبًا أساسيًا في أسلوب إدارة الشؤون العربية. ومن هنا، أضاف يقول: «لا يستطيع يهودي مثلي أن يتحدث معهم [أعضاء الكنيست العرب التابعين للماباي] لأنني لا أعرف لغتهم - من الممكن أن أتحدث معهم من طريق مترجم. لكن الحقيقة هي أنني لا أكلمهم لمعرفتي أنني لا أستطيع أن أكون صادقًا معهم»[49] رأى في حالته الشخصية صورة مصغرة عن الواقع بشكل عام: «المشكلة هي أنني لا أجد أي عربي ذكي لائق فاضل يمكن، ضمن الأوضاع الحالية، أن يصبح زعيم حركة متماهية مع حزبنا أو مع الدولة»[50]

وجدت تأملات آران وملاحظاته النقدية تكملة لها في مداخلة البروفسور بن صهيون (دينابورغ) دينور، وزير التعليم من عام 1952 حتى عام 1955 حاول دينور إعادة المناقشة إلى المسائل التي استبعدها كلٌّ من بن غوريون وشاريت وباركات، وهي تحديدًا الاعتراف بالأصول السياسية للأوضاع الراهنة، وبالكارثة التي أصابت الفلسطينيين في عام 1948 بصورة خاصة. وهو قال في ما يتعلق بالولاء: «ينبغي ألّا تكون لدينا أوهام في ما يتعلق بولائهم.

(49) المرجع نفسه، ص 2/ 3.

(50) المرجع نفسه، ص 2/ 3.

لنضع أنفسنا في مكانهم! نحن ننسى أن العرب أمة ذات تاريخ، شعب له ماضٍ وذكريات. وكلما علمناهم أكثر رأوا تاريخهم هم أكثر من قبل»[51] ولسوف تثير ملاحظته الأخيرة هذه مناقشات طويلة في المستقبل في ما يتعلق بأثر التعليم في مواقف السكان الفلسطينيين، فهل سيؤدي إلى تعزيز مشاعرهم القومية أو إلى تقريبهم من الدولة ومن المجتمع الإسرائيلي اليهودي؟

خلافًا لما ذهب إليه دينور، كان بالمون أقل اكتراثًا بولاء الفلسطينيين. كان بالأحرى مهتمًا، كعهده دائمًا، بمسائل الحكم التي أثارها في عام 1950 واشتملت هذه المسائل على الحاجة إلى إنشاء حركة عربية بالانسجام مع اقتراح بن غوريون، وعلى تفشي الفساد في الأجهزة التي تحكم الفلسطينيين (ينظر الفصل 3). لكنه عالج أمرًا واحدًا سوف يصبح موضوعًا دائمًا للتنظير في إسرائيل، ألا وهو كيف يمكن الديمقراطية والمساواة أن تكونا في دولة ذات قوانين متحيزة؟ ثم أجاب عن مطالبة بن غوريون بالمساواة الكاملة من طريق السؤال عن الكيفية التي يمكن المساواة أن تعم بواسطتها عندما يعامَل الفلسطينيون الذين يعيشون في البلاد على أنهم غائبون، ثم تصادَر ممتلكاتهم، وعندما تحوَّل أراضي الفلسطينيين إلى ملكية مستوطنات يهودية بعيدة عنها (ومن أمثلة ذلك نقل ملكية أراضي اللجون من سكان أم الفحم إلى مستوطنة زيخرون يعقوب).

مواطنون جدد؟

مع حلول آب/ أغسطس 1952، كان القادة الإسرائيليون لا يزالون في وسط مناقشاتهم - الاجتماع الثاني - ولم يكونوا قد توصلوا إلى إجماع عملي في ما يتعلق بتصوراتهم بشأن المسائل المطروحة. حث رئيس الماباي، مئير أرغوف المشاركين على التوصل إلى خلاصة لمناقشاتهم في ضوء الحوادث الوشيكة، بما في ذلك المراحل النهائية من مناقشة قانون الاستيلاء على الأراضي (إقرار القوانين والتعويضات)، وهو قانون يتعين بموجبه على الدولة أن تقدم تعويضًا للفلسطينيين في مقابل الأراضي المصادرة.

---

(51) المرجع نفسه، ص 3/ 3.

بدأ شاريت الإقرار بأن توقعاته الخاصة بالفترة الانتقالية لم تكن صائبة. وفوق هذا، اكتسب نفر من الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية بفضل قانون الجنسية الذي أقره الكنيست في 1 نيسان/ أبريل 1952، وبدأت مطالبهم تتركز على تطبيع أحوال حياتهم، فطالبوا بحرية الحركة، وبالانضمام إلى النقابات من أجل تحسين أوضاع عملهم، إلى غير ذلك. وذهب شاريت إلى أن هؤلاء يستطيعون أيضًا أن يستخدموا حقوقهم مثلما يفعل غيرهم من البشر السياسيين، وذلك من طريق دعم الحزب الذي يريدون. لكنه كان يعتقد، على الرغم من ذلك، أن الماباي لا يزال يتمتع بقدر كاف من النفوذ، عبر هيمنته في الحكومة من حيث الأساس، لضبط الفلسطينيين وللحصول على أصواتهم الانتخابية في الوقت نفسه. ولتحقيق هذا، رأى أن هنالك حاجة إلى حسابات مراوغة عند كل خطوة... فحتى وإن «كانت الخطوط العامة قد أُرسيت، فإن ثمة حاجة إلى التفكير متى تُطبق سياسات [بعينها] وإلى إعطاء توجيهات للأشخاص القائمين عليها، وإلى استخدام نفوذ الحزب في الحكومة»[52]

على غرار ما ذهب إليه شاريت، اعترف باركات بأن توقعاته لم تتحقق، ولا سيما في ما يتعلق بحجم الأقلية الفلسطينية وقدرتها على البقاء:

> أخشى أن عدد العرب وصل الآن إلى 200 ألف. وهذا يعني أن كل ما اتخذناه من تدابير من أجل إنقاص عددهم في البلاد لم يلق نجاحًا. ولا تفكر أكثرية هؤلاء العرب في مغادرة البلاد أيضًا! ولا يزال العرب المحيطون بنا [يقصد اللاجئين] منجذبين إلى هذه البلاد... ولا نملك خيارات كثيرة اليوم... لقد حصل العرب على الحقوق وعلى منجزات اقتصادية وسياسية كثيرة. لا نستطيع إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، ولا نستطيع أن نعود إلى المربع الأول لنخطط سياساتنا إزاء العرب، ولا نستطيع أيضًا أن نسحب منهم ما أعطيناهم[53].

مع ذلك، ومن أجل تصحيح مجرى العمل الحالي، اقترح باركات إجراءين: **الأول** هو تشجيع صعود قوى سياسية اجتماعية جديدة لقيادة الفلسطينيين بدلًا

---

(52) The Political Committee [of Mapai], «Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 2-026-1952-11, (3 August 1952), pp. 4-6.

(53) المرجع نفسه، ص 8.

من المخاتير. **والثاني** هو إيجاد آليات من أجل إعادة المال، أو من أجل إعادة بعض ما يكسبه العمال العرب، إلى المجتمع اليهودي. وصارت مسألة شفط المال - مثلما قال باركات - ملحة في ضوء القرار الحكومي بالمساواة بين أسعار المنتجات الزراعية العربية وأسعار المنتجات اليهودية، وكذلك بالمساواة بين أجور العمال اليهود وأجور العمال العرب، في تلك المرحلة نفسها.

إضافة إلى هذه المقترحات، طرح باركات أمرين: **الأول** هو كيف يجب تناول مسألة العمال الفلسطينيين الذين يسافرون كل يوم للذهاب إلى أعمالهم؟ فهل يجب تشجيعهم على العيش في مدن يهودية أو مختلطة، أم إن من الواجب إعادتهم إلى قراهم؟ والأمر **الثاني** هو ما إذا كان يتعين السماح للفلسطينيين بالانضمام إلى الهستدروت في المستقبل، وذلك في ضوء التراجع السريع لعدد الأعضاء الجدد فيه، خصوصًا مع تضاؤل الهجرة اليهودية؟ وإذا كان يجب قبولهم، فما التأثير المحتمل لأصواتهم في هيمنة الماباي في الهستدروت[54]؟

ألقى يتسحاق بن تسفي، وهو سياسي مستعرِب صار الرئيس الثاني للدولة في ما بعد، الضوء على بعض جوانب الخطاب الإسرائيلي، وذلك في ما يتصل بالديموغرافيا على نحو خاص. ولسوف تصبح فرضياته حجر الزاوية في المناقشات التي ستتناول هذه المسألة في المستقبل. بعد تعبيره عن القنوط الذي تقاسمه وزملاءه نتيجة وجود أقلية عربية في البلاد، وعدم قدرة إسرائيل على تنفيذ عملية تهجير واسعة النطاق أو عملية تبادل سكاني مع البلدان العربية، شدد بن تسفي على الحاجة إلى سياسة سكانية يكون من شأنها إبقاء حجم الأقلية العربية مستقرًا عند حدود 10-11 في المئة. إضافة إلى هذا، شدد صراحة على الحاجة إلى إعادة ترتيب التوزع الجغرافي للفلسطينيين من خلال «اقتلاع وإعادة توطين منفَّذين وفق خطة مرسومة»[55] وإلى جانب هذا، تمسك بأن على الفلسطينيين أن يعتمدوا الأمر الواقع

(54) المرجع نفسه، ص 8-11.

(55) المرجع نفسه، ص 12-13

الإسرائيلي من خلال «الاستيعاب الثقافي»[56] أما من ناحية أخرى، فإن من الممكن اتخاذ إجراءات خشنة، كالطرد مثلًا، في حق من يُظهرون عدم الولاء. وكانت الحجة الرئيسة لدى بن تسفي هي أنه لا يجوز السماح للفلسطينيين بأن يشكلوا مجموعة متحدة واحدة. فإضافة إلى تشتتهم، من الواجب معاملة الجماعات الفلسطينية المختلفة تبعًا لمدى الخطر المحتمل الذي يمكن أن تشكله كل واحدة منها على الدولة؛ ففي حين يُحتمل أن يقيم المسلمون، وهم جزء من أكثرية موجودة في البلاد المجاورة، حركة انفصالية، فإن الدروز أقلية في تلك البلدان أيضًا، ومن المستبعد أن يكونوا خطرين على وحدة الدولة. أمّا في ما يخص القادة العرب الموجودين على قوائم الماباي الانتخابية، فإن بن تسفي حثّ على «النظر إليهم باعتبارهم عبئًا غير ضروري»[57]، لكنه دعا إلى اتخاذ تدابير متعددة لحفظ ماء الوجه، من شأنها أن تُظهر «أنهم يُستشارون»[58]

لقيت أفكار بن تسفي مزيدًا من التطوير والتوسعة من يوسف إفراتي (نائب وزير الزراعة)؛ إذ ألقى إفراتي في مداخلته الضوء على مسألتين: **الأولى** هي انعدام الاهتمام لدى المؤسسات اليهودية الإسرائيلية كالمدارس الزراعية أو شركة تنوفا لتسويق المنتجات الزراعية - بالتعامل مع العرب، أو انعدام الرغبة في التعامل معهم. وهذا موقف ربما يكون من شأنه إعاقة رؤية بن تسفي في ما يتعلق «بالاستيعاب الثقافي». **والثانية** هي أنه يجب السعي إلى تجزئة الأقلية الفلسطينية، إضافة إلى وسائل أخرى، من خلال **إدخال مستوطنات يهودية بين القرى العربية**[59] وذكر إفراتي تحديدًا مدينة الناصرة، وهي المدينة العربية الكبيرة الوحيدة الباقية، قائلًا إن «علينا أن نجعل العرب يتركونها وأن نوطّن يهودًا محلهم»[60] وفي السياق نفسه،

---

(56) المرجع نفسه.
(57) المرجع نفسه، ص 14
(58) المرجع نفسه.
(59) المرجع نفسه، ص 19-20 (التشديد من عندنا).
(60) المرجع نفسه، ص 19.

تساءل نامير أيضًا عمّا يمكن أن يحققه بقاء الناصرة مدينة عربية من مصلحة للصهيونية[61]

إلى جانب مسائل الديموغرافيا والولاء والقيادة والتعليم والهوية، جرى أيضًا طرح أفكار متعلقة بأساليب الحكم؛ فعلى سبيل المثال، تساءل دافيد هاكوهن عن سبب عدم فرض ضرائب باهظة على الفلسطينيين، بدلًا من إقرار قوانين جائرة من أجل مصادرة أراضيهم، بحيث يضطرون إلى بيع تلك الأراضي ليدفعوا الضرائب[62] وفي مسألة أخرى، رأى نامير أن طريق «الاستيعاب الثقافي» تمر عبر المدارس: «ثمة فرصة لتعليم جيل الصغار الوطنية الإسرائيلية»[63]

لم تكن مناقشة وجود الفلسطينيين مقتصرة على اللجنة السياسية للماباي وحدها، بل جرت في أطر أخرى أيضًا، وأهمها الاجتماعات التي كانت تعقدها أمانة الماباي مع أعضاء الماباي في الكنيست، والتي انبثق عنها خيار عام لخصه الروائي عضو الكنيست يزهار سميلانسكي بـ:

> يمكنني تلخيص ما سمعته عن موقفنا تجاه العرب في سطور أربعة. (أ) من المؤسف جدًا أن العرب ظلوا في هذه البلاد. (ب) إن من المفضل عدم بقائهم، ويؤسفنا أنهم كثيرون جدًا بحيث يشكلون سدس عدد السكان. (ج) سيكون من الأفضل أن نتمكن من إنقاص عدد العرب الذين يعيشون في هذه البلاد. (د) ليس مسموحًا للعرب أن يتذمروا لأن ما حصلوا عليه إلى الآن أكثر من كافٍ. وهذا يماثل القول إنه كان من الأفضل لنا لو أننا منفصلون عنهم؛ لكننا مضطرون إلى تحمّلهم بحكم القانون[64]

خطاب إسرائيلي عن العرب

تعكس هذه المداولات بعض المخاوف والمشكلات والمعضلات التي واجهها السياسيون الإسرائيليون خلال الأعوام الأربعة الأولى من عمر الدولة. ومن

---

(61) المرجع نفسه، ص 21.

(62) المرجع نفسه، ص 15

(63) المرجع نفسه، ص 21.

(64) The Secretariat's Meeting with [Mapai's] MKs, «Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files: Gemil-3; C/3 (9 July 1950), pp. 8-9.

الممكن مناقشتها بصفتها هذه، أي: كيف استجاب مؤسسو إسرائيل للتحدي المتمثل في وجود أقلية فلسطينية؟ وما أنواع الحلول التي طرحوها؟ لكن من شأن قراءة من هذا النوع أن تكون جزئية فحسب؛ فهذه المناقشات لم تُشر إلى زمانهم فحسب، بل إنها صاغت أيضًا نقطة البدء لطريقة مقاربة المسائل المتعلقة بالفلسطينيين في إسرائيل ومعاملتها، وعقلية هذه المقاربة والمعاملة أيضًا. فوق هذا، كانت مداولاتهم تلك مرتبطة بالمؤسسات أيضًا - كالحكومة العسكرية والشين بيت ومكتب مستشار رئيس الحكومة والهستدروت والأقسام العربية في مختلف الوزارات - كما أنها كانت مرتبطة بإطار قانوني أيضًا: أحكام حالة الطوارئ في المقام الأول، وإن لم يقتصر الأمر عليها وحدها.

إضافة إلى ما تقدم، لم تكن هذه المداولات جارية على هوامش الدوائر السياسية والأمنية والبيروقراطية والتنفيذية في إسرائيل، بل شارك فيها نفر من أهم السياسيين والشخصيات الأمنية والمستعرِبين، بمن فيهم شاريت وبن غوريون وبن تسفي ودايان، ويغآل آلون وشمعون بيريز وبن صهيون دينور وأبا إيبان وهارئيل وبالمون وزياما ديبون وشموئيل توليدانو وميشال شيختر وأوري لوبراني وحوشي وباركات وأمنون لين. هؤلاء وغيرهم هيمنوا على المشهد الإسرائيلي زمنًا طويلًا. وكان لنفر منهم تأثير مباشر في حياة الفلسطينيين اليومية طوال سنوات كثيرة. وإجمالًا، كانت المداولات تتناول السلطة وممارستها.

إن من شأن اعتماد أي مقاربة متعلقة بمسألة بعينها، كتعليم العرب مثلًا، أن يؤثر في مواقف الفلسطينيين وسلوكهم، لأن هذا يشتمل على إقامة قسم عربي في وزارة التعليم حتى يشرف على محتوى الكتب التعليمية وعلى اختيار المعلمين وتدريبهم، إلى غير ذلك. كما وضعت هذه المداولات، ومن خلال تحوّلها إلى نقطة مرجعية بالنسبة إلى المناقشات التي ستأتي في المستقبل، حدًا لما يجب أن يُناقَش ولما لا يجوز أن يناقَش، وكذلك لما هو معتبر ملائمًا للعرب وما هو غير ملائم لهم. وفي هذا الصدد، كانت تلك المداولات تمكينية بالنسبة إلى أعمال الدولة - إذ جعلت لممارسة سلطة الدولة معنى، وكذلك لإقامة مؤسسات وصوغ بعض أنماط الفعل المقبولة. لكنها، في الوقت عينه، كانت مقيِّدَة لأنها استبعدت غيرها من المقاربات

ووجهات النظر والمواقف التي ربما كان من شأنها أن تقيم نوعًا آخر من العلاقات بين الدولة والأقلية.

باختصار، تتمثل محاجّتي في أن تلك المناقشات كانت مؤسِّسَة لخطاب إسرائيلي بشأن الفلسطينيين. وإنني أتبع هنا مقاربات فوكو[65] وإدوارد سعيد[66] في تحليل الخطاب، حيث تولّد السلطة أنماطًا معيّنة من التفكير اكتسبت مكانة المسلّمات أو الحقائق الرسمية، حتى أصبح بعض تلك الخطابات «شعورًا عامًا» (Common Sense) حسبما دعاه أنطونيو غرامشي[67] وإذا كان التوفيق حليف محاجّتي، فإن الآراء والمواقف التي كان يجري التعبير عنها في مجرى هذه المناقشات سوف يتردد صداها، وتُكرر، ويجري تداولها، في المستقبل ضمن صيغ مختلفة - من قبيل القوانين والسياسات والتصريحات العامة - لدى من تعاملوا مع الشؤون العربية. وعلى الرغم من أن من المحتمل ألا تستخدم الكلمات والصياغات نفسها، فإنها سوف تلتزم الحدود التي رسمتها هذه المداولات. ويقول سعيد في هذا الصدد: «ثمة جماعية ناظمة، تدعى الخطاب، تكون مهيمنة على كل فرصة لقول أي شيء»[68]

خلاصة

في «التوضيح» (بيرور) الذي نوقش في هذا الفصل، عومل الفلسطينيون باعتبارهم «الآخر»، وكانوا موضوع خطاب السلطة/ المعرفة الآخذ في النشوء، إذ كان الخطاب الرسمي في البداية خطابًا إقصائيًا. واعتُبر الفلسطينيون سكانًا موقتين لن

---

(65) Michel Foucault: «The Order of Discourse,» in: Robert Young (eds.), *Untying the Text: A Post-Structural Reader* (Boston, MA: Routledge and Kegan Paul, 1981), pp. 48-78; *Discipline and Punish: The Birth of the Prison* trans. by Alan Sheridan, Penguin Social Sciences (London: Penguin Books, 1991).

(66) Edward Said: *Orientalism* (London: Peregrine Books, 1978; *The World, the Text and the Critic* (Cambridge, UK: Harvard University Press, 1983).

(67) Antonio Gramsci, *Selection from Prison Notebooks of Antonio Gramsci*, ed. and trans. by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith (London: Lawrence and Wishart, 1986).

ينظر النقاشات، في: Andrew Robinson, «Towards an Intellectual Reformation: The Critique of Common Sense and the Forgotten Revolutionary Project of Gramscian Theory,» *Critical Review of International Social and Political Philosophy,* vol. 8, no. 4 (2005), pp. 469-481.

(68) Said, *The World, the Text*, p. 186.

يمضي وقت طويل حتى يُطردوا، وهذا ما جعل تركيز المداولات بين المسؤولين عن الشؤون العربية مُنصَبًّا على إدارة هؤلاء السكان خلال الفترة الانتقالية. غير أن استطالة أمد الواقع الذي كان يُعدُّ عابرًا - استغرق أربعة أعوام - إلى جانب مقتضيات مأسسة مؤسسات الدولة وإضفاء الطابع الرسمي عليها وعلى إجراءاتها ومنظومتها القانونية، جعلت إعادة النظر في ذلك الخطاب أمرًا لا مفر منه. بالتالي، بينما ظل الطرد خيارًا مفضَّلًا، صار الخطاب السائد يركز على ما يُتوقع لمختلف العمليات والتغيرات من آثار في مسألة ضبط الفلسطينيين. واشتمل ذلك على أثر التعليم في وعيهم وهويتهم، وكذلك على الدور المتوقع للنخبة الكومبرادورية وتأثيرها، وعلى العوامل التي يمكن أن تدفع الفلسطينيين إلى هجرة طوعية. فضلًا عن ذلك، لامس هذا التوضيح أسئلة متصلة بالعلاقات بين الديمقراطية والمساواة ودور القانون، لكن خطاب المواطَنة لم يؤخذ على محمل الجد قط. وكان شاريت هو الذي طرح فكرة أن الحقوق السياسية يمكن أن تكون مفرغة من محتواها من طريق أجهزة بيروقراطية منفصلة، ومن خلال اعتماد الفلسطينيين على الجهات الرسمية، وكذلك من خلال مناورات التلاعب والخداع. ويمكن إجمال الأمر كله في أن الخطاب الإسرائيلي انتقل انتقالًا تدرّجًا إلى الضبط بعد أن كان يركز على الطرد. ويمكنني أن أدعي أن هذا الخطاب، بوضعه أساس الحكم الإسرائيلي للفلسطينيين، كان تمكينيًا وغير تمكيني في الوقت عينه: ففي حين أنه وفر هيكلًا ومشروعية وتسويغًا للسياسة الإسرائيلية إزاء الأقلية الفلسطينية، فإنه استبعد تصورات التعايش البديلة وأنماطه، وصارت تلك البدائل غير متصوَّرة، أو غير مقبولة.

مع ذلك، كان الخطاب الإسرائيلي الناشئ حديثًا في حاجة، حتى يكون تمكينيًا، إلى ترجمته إلى صور ذهنية وإلى مبادئ رسمية موجهة للسياسات وإلى مبادئ وخطط وممارسات. ودارت هذه كلها حول مبادئ الإقصاء والإشراف والضبط والرقابة. أمّا ترجمة ذلك الخطاب إلى خطط نافذة ومبادئ موجِّهة، فإنها تمثّل موضوع الفصل التالي من هذا الكتاب.

- 2 -

السياسات

مجال السياسات

ذهبتُ في الفصل **الأول** إلى أن الخطاب الإسرائيلي صيغ من خلال مداولات شاملة، حملت اسم «التوضيح» (بيرور) وجرت خلال الأعوام الأربعة الأولى من إقامة دولة إسرائيل، وشارك فيها كبار السياسيين والمستعرِبين. استمرت هذه المداولات من غير أن تتعرض حدودها لأي خرق أو تعديل، إلا في ما ندر. وأناقش في هذا الفصل الطريقة التي تُرجم بها هذا الخطاب إلى مبادئ لسياسات اتسمت بالوضوح والصلابة.

مع أن فوكو[1] يرى أن موضوع السكان صار موضع اهتمام رئيس لدى الدول الحديثة، فإنه كان لحجم السكان الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين ونموهم الطبيعي وبنيتهم وهجرتهم وتوزعهم الجغرافي أثر أساس في آلية عمل الدولة، بل حتى في بقائها. وبما أن إسرائيل دولة يهودية، فهي مرتكزة على الهيمنة العرقية/ القومية[2] من هنا، جرى ابتكار مبادئ مختلفة، بل ومتعارضة أيضًا، لعمل الحكومة في ما يتعلق بالفلسطينيين واليهود. وهذا ما وضع القصدية، والتخطيط والدراسة المفصَّلين كذلك، في صلب كيفية التعامل الإسرائيلي مع الجماعات السكانية. وبما أن الفلسطينيين اعتُبروا أقلية غير مرغوب فيها، منذ البداية، فسوف تعتمد إسرائيل الاستراتيجيات المستخدمة في المجتمعات الأوروبية عند التعامل مع جماعات السكان

(1) Michel Foucault: «Governmentality,» in: James D. Faubion, (eds.), *The Essential Works of Michel Foucault 1954-1984* (New York: The New Press, 2000), vol. 3, pp. 326-348; *Security, Territory, Population* (New York: Palgrave Macmillan, 2009).

(2) Ahmad Sa'di, «Construction and Reconstruction of Racialised Boundaries: Discourse, Institutions and Methods,» *Social Identities*, vol. 10, no. 2 (2004), pp. 135-149.

«الشاذة»، أي الإقصاء أو الحجر أو الرقابة[3] ويقول فوكو[4] إن هذه الاستراتيجيات تعمل متزامنة على المستويين الجمعي والفردي. وفي حالة إسرائيل، كان يمكن أن تتخذ هذه السياسات شكل الإبعاد عن طريق الطرد، أو العزل، أو فرض أساليب الرقابة والضبط. وكان المقصود من الأساليب الأخيرة هذه قولبة هوية السكان الأصليين وثقافتهم ووعيهم وأنماط نشاطهم الاقتصادي، وذلك أكثر ما يُلحَظ من خلال الممارسات المنتظمة (بل والمملة في بعض الأحيان) والرامية إلى إبقائهم خاضعين. لكن السياسات الفعلية لن تسير وفق نسخها الأصلية هذه، بل ستكون هجينًا إلى حد كبير، وهذا ما سوف تبيّنه بقية هذا الفصل.

العقد الأول

حاول القادة الإسرائيليون، خلال حرب 1948، إنجاز التطهير العرقي لأغلبية الفلسطينيين. وكان لا بد من تشييئ الواقع السكاني من خلال وسائل التسجيل الإحصائية البيروقراطية. وجرى تقسيم السكان إلى فئات تتميز بتراتبية معيّنة في ما يتصل بالاستحقاقات وحقوق المواطنة. وهكذا نرى أنه أُجري في تشرين الثاني/نوفمبر 1948 أول إحصاء باعتباره عملية تسجيل للسكان.

على الرغم من تقديم هذا الإحصاء على أنه مجرد «لقطة سريعة» عن السكان عند نقطة زمنية معيّنة، فإنه كان في حقيقة الأمر فعلًا تأسيسيًا في ما يتعلق بالواقع الاجتماعي. وكان الهدف الرئيس منه عرض صورة عن وضع قانوني متسق من أجل إنكار حق العودة على اللاجئين عندما تنتهي الحرب. ويشرح كل من ليبلر وبريسلاو الأمر بقولهما:

> لو مُنح الباقون في البلاد كلهم، يهودًا وعربًا على السواء، حق المواطَنة في أواخر عام 1948، لكان من المحتمل أن نلاحظ ظهور معايير دولية

---

(3) Foucault, *Discipline and Punish.*

(4) Foucault, «Governmentality,» p. 332.

[للمواطنة القائمة على أساس الأرض] مع تحويل التمييز بين العرب الذين ظلوا والعرب الذين رحلوا إلى تقسيم قانوني دائم[5]

عبر عملية إدارية كانت مؤشرًا على استراتيجيات الدولة في المستقبل، رمى الإحصاء/ التسجيل أيضًا إلى وضع أساس سياسي لنظام المواطَنة التراتبي في إسرائيل: النظام الذي وضع اليهود المستوطنين قبل عام 1948 في القمة في حين وضع الفلسطينيين «الحاضرين الغائبين» في أسفل السلم[6]

لقيت الثنائية الرئيسة، ثنائية اليهود في مقابل العرب (أي المهيمنين في مقابل المُخضَعين)، تأكيدًا واضحًا من خلال وجود فئة «الحاضرين الغائبين» التي اشتملت على العرب فحسب، وكانت تضم الفلسطينيين الذين بقوا، يوم 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، في الأرض التي أقيمت عليها دولة إسرائيل لكنهم لم يُسجَلوا مواطنين في ذلك الإحصاء/ التسجيل. اشتملت هذه الفئة على الفلسطينيين الذين فروا خلال القتال إلى أماكن أكثر أمانًا داخل المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، أو إلى مناطق احتلتها إسرائيل في وقت لاحق. واشتملت تلك الفئة أيضًا على الفلسطينيين الذين لم يكونوا حاضرين في أماكن سكناهم عندما جرى التسجيل، إضافة إلى الفلسطينيين اللاجئين الذين أفلحوا في العودة. وسمح هذا التصنيف للدولة بمصادرة أملاك هؤلاء الفلسطينيين، الأراضي بصورة خاصة، ومنع عودتهم إلى قراهم. وفي عام 1949، كان عدد المنضوين ضمن تلك الفئة 81 ألفًا[7]

لكن، وعلى الرغم من التحول الديموغرافي الدراماتيكي في فلسطين في أعقاب حرب عام 1948، صار قادة إسرائيل ينظرون إلى الفلسطينيين الباقين، البالغ عددهم 156 ألفًا، والذين أفلتوا من حملة التطهير العرقي[8]، نظرة ريبة

(5) Anat E. Leibler and Daniel Breslau, «The Uncounted: Citizenship and Exclusion in the Israeli Census of 1948,» *Ethnic and Racial Studies*, vol. 28, no. 5 (2005), p. 892.

(6) المرجع نفسه، ص 896-897.

(7) المرجع نفسه، ص 896.

(8) Ilan Pappé, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oxford: Oneworld Publications, 2006).

ونفور. وتمشيًا مع الأجواء التي سادت خلال فترة «التوضيح» كلها، كانت المناقشات المبكرة التي تناولت هذه الأقلية تتحسر على عدم اكتمال حملة التهجير. وفي هذا الشأن قال بن تسفي، الذي سيصبح رئيس الدولة الثاني في إسرائيل: «ثمة عرب أكثر مما يجب باقون في البلاد»[9]، وطرح غيره من قادة الماباي ملاحظات تشبه هذه، منهم عضو الكنيست عن الماباي إلياهو كارملي الذي قال: «لست راغبًا في قبول عربي واحد؛ ليس العرب وحدهم، بل أي شخص غير يهودي. أود أن تكون دولة إسرائيل يهودية كلها». وقال دوفديفاني، وهو عضو آخر في الكنيست عن الماباي: «لو وجدنا أي طريقة لحل المشكلة من طريق ترحيل الـ 170 ألفًا من العرب الباقين، لفعلنا ذلك». وعلّق زئيف أون، وهو عضو الكنيست عن الماباي أيضًا، بالقول: «إن الطبيعة أكثر جمالًا - وأنا أستمتع بها عند السفر بين حيفا وتل أبيب خصوصًا عندما لا أرى عربيًا واحدًا»[10] ولسوف يجري في وقت لاحق تحويل هذه المقاربة إلى خطط رامية إلى إنقاص عدد سكان هذه الأقلية من خلال وسائل كثيرة، من بينها التهجير.

الواقع أن أول مجموعة من أهداف الدولة، وقد صيغت في عام 1949، ركزت على ثلاث قضايا شكلت أساس استراتيجية الدولة في المستقبل: إنقاص حجم سكان هذه الأقلية، وإعادة ترتيب توزعها الجغرافي، وإخضاعها لنظام من المراقبة والضبط الشديدين. وجرى التعبير عن أهداف الدولة هذه على النحو التالي:

- منع عودة الفلسطينيين اللاجئين، وتهجير من تمكنوا من العودة.

- نقل سكان القرى الخالية والأحياء الخالية جزئيًا (وتهجيرهم إلى خارج الدولة أحيانًا) والقرى الفلسطينية القريبة من الحدود الجديدة، إضافة إلى تحويل الأراضي التي يملكها الفلسطينيون إلى مستوطنات يهودية.

---

(9) Tom Segev, *1949: The First Israelis* (New York: An Owl Book, 1998), p. 46.

(10) المرجع نفسه، ص 47.

إقامة نظام للضبط السياسي للفلسطينيين وعزلهم عن الأكثرية اليهودية[11]

اعتمد رئيس وزراء إسرائيل الأول بن غوريون هذه الأهداف، ولسوف تشدِّد توجيهاته على تنفيذها. وفي ما يلي وصف للكيفية التي تُرجمت وفقها هذه الأهداف إلى ممارسة عملية.

في حين كانت مسألة اللاجئين متعددة الأوجه، وكان يجري خوض معركتها على جبهات متعددة، كان توطين المهاجرين اليهود في أراضي هؤلاء اللاجئين إحدى الطرائق المستخدمة لمنع عودة العرب، فضلًا عن إسكانهم [أي اليهود] في بيوتهم في حالات كثيرة. وكان هذا جزءًا من سياسة أُطلق عليها في ما بعد اسم التهويد. والواقع أن بيريتز يقول: «من بين 370 مستوطنة يهودية جديدة أقيمت بين عامي 1948 و1953، كانت 350 منها مقامة على أراضي الغائبين. وفي عام 1954، استقر أكثر من ثلث المهاجرين الجدد إلى الدولة في مناطق حضرية هجرها العرب»[12]

أمّا الهدف الثاني، فأفضى إلى ظهور عمليتين اثنتين: مواصلة عمليات التهجير، ومواصلة إعادة ترتيب الفلسطينيين جغرافيًا؛ ففي ما يتعلق بالأولى، تشير البحوث عادة، أي تلك التي تتناول طرد الفلسطينيين، إلى التطهير الإثني الواسع النطاق الذي أصاب الفلسطينيين خلال الفترة 1947-1948 لكن هذه العملية استمرت متقطعة وعلى نحو أضيق نطاقًا حتى عام 1959، أي بعد 11 عامًا من تأسيس دولة إسرائيل. والحالات المعروفة أكثر من غيرها هي تهجير السكان واللاجئين من الفالوجة وعراق المنشية (3100 شخص في عام 1949) وكذلك تهجير مواطني المجدل الذين كانت لديهم بطاقات هوية إسرائيلية وشاركوا في الانتخابات الأولى - ناهز عددهم 2600، حيث جرى ترحيل معظم هؤلاء إلى غزة في الفترة الممتدة من شباط/ فبراير إلى

(11) المرجع نفسه، ص 52.

(12) Don Peretz, *Israel and the Palestine Arabs* (Washington, DC: The Middle East Institute, 1958), p. 143.

تشرين الأول/أكتوبر 1950[13] كما طُرد ما تراوح بين 1200 و1500 من اللاجئين الذين ظلوا في منطقة «المثلث» بعد قيام الأردن بتسليمها إلى الحكم الإسرائيلي طبقًا لاتفاقية الهدنة المعقودة في رودس في عام 1949[14] وكانت تتمثل آخر عملية طرد موثقة في تسفير المئات من البدو من عشيرة العزازمة إلى الأردن ومصر في عام 1959[15] وطبقًا لموريس[16]، أدت سياسة إسرائيل الرامية إلى تطهير حدود إسرائيل من الفلسطينيين إلى طرد ما يتراوح بين 30 ألفًا و40 ألفًا منهم. ورافقت عمليات التهجير العلنية القسرية هذه مشروعات صامتة أيضًا. وقدّر «المجلس الأعلى للشؤون العربية»، وهو هيئة أقيمت في تموز/يوليو 1952 للتنسيق بين الجهات المسؤولة عن الرقابة والسيطرة في الدولة، أن سياسة العصا والجزرة العدوانية الرامية إلى استفزاز الفلسطينيين إلى هجرة واسعة أدت، حتى عام 1969، إلى نزوح جماعي (Exodus) لنحو ثلاثة آلاف فلسطيني[17] وجرت أيضًا محاولات سرية فاشلة كثيرة للتهجير كشف عنها صحافيون ودارسون بعد أعوام من حدوثها. ولعل ثمة محاولات أخرى لا تزال خبيئة، إمّا لأنها لم تُكتشف بعدُ وإمّا لأنها لم تتخذ شكلًا رسميًا، ولم يجر تسجيلها على الورق. كانت خطة التهجير الأكثر شهرة، والتي حملت الاسم الرمزي «عملية يوحنان»، ترمي إلى تهجير مسيحيي الجليل وتوطينهم في البرازيل والأرجنتين. بدأت الخطة تتخذ شكلها في خريف عام 1950، لكنها انتهت بالفشل في أوائل عام 1953 وكان مهندسها يوسف فايتس، مدير قسم استيطان الأراضي في الصندوق القومي اليهودي آنذاك، وكان قد حظي بتعاون نشط من وزير الخارجية شاريت الذي كان، أعوامًا طويلة، من أنصار «التهجير الهادئ»، إضافة إلى مباركة رئيس الوزراء بن غوريون. وجرى وضع

---

(13) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004), pp. 528-529.

(14) المرجع نفسه، ص 529-533.

(15) Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel* (London; New York: Monthly Review Press, 1976), p. 82; Hillel Cohen, *Good Arabs: The Israeli Security Services and the Israeli Arabs* (Jerusalem: Ivrit Publishing House, 2006), p. 223 (in Hebrew).

(16) Morris, *The birth of*, p. 536.

(17) Cohen, *Good Arabs*, p. 120.

تكتيكات كثيرة في ما يتعلق بإدارة التهجير، وهو ما كشف قسم منه رسالة بعث بها شاريت إلى فايتس في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1952:

> ردًّا على رسالتكم المؤرخة في تشرين الأول/أكتوبر [1952]، وبعد قيامي باستشارة رئيس الوزراء، وزملاء آخرين في وزارة الخارجية وافقوا على رأيي، أبلغكم هنا بأننا نوافق على تنفيذ الخطة التي تم الاتفاق على تسميتها «عملية يوحنان»، أي هجرة المسيحيين العرب من الجليل الأعلى إلى الأرجنتين والبرازيل. ويبدو لنا أن من المرغوب فيه تمامًا أن تظل هذه المسألة سرًا في الوقت الحاضر. وعلى أي حال، فإننا سوف نعلن هذه الأمور بطريقة تُمكّننا، وقت الحاجة، من تقديم هذه العملية [للجمهور] على أنها هجرة للأفراد جرت بمبادرة من الأفراد المعنيين وعلى مسؤوليتهم - مثل هجرة الموارنة من لبنان - وليس باعتبارها عملية حكومية. ونفترض مسبقًا أن هؤلاء الراحلين سوف يغادرون البلاد ويصلون إلى وجهتهم بصفتهم من رعايا إسرائيل. وسوف تتولى السفارة الإسرائيلية مدّهم بالمساعدة اللازمة ريثما يجري اندماجهم في البلاد الجديدة. وهكذا، فإن الإذن بتنفيذ العملية صدر، وأطلب منكم إبلاغي بما يستجد من تطورات[18]

حملت هذه التكتيكات، مثلما هو مبين في الفصل الرابع، بصمات الإخراج الإسرائيلي، هادفة إلى إعفاء دولة إسرائيل من المسؤولية عن أفعال المشتغلين لديها.

كذلك وضع أريئيل شارون خطة أخرى في عام 1964، لكنها لم تتحقق أيضًا. كان شارون آنذاك جنرالًا في الجيش الإسرائيلي، وكانت له خطة لطرد نحو 300 ألف فلسطيني مقيمين في الجليل ضمن سياق الحرب التي سوف يجري خوضها مع سورية. وصلت هذه الخطة إلى المستوى العملياتي عندما استعلم شارون عن عدد الآليات اللازمة من أجل التنفيذ[19]

---

(18) ورد في: Nur Masalha, *An Israeli Plan to Transfer Galilee's Christians to South America: Yosef Weitz and «Operation Yohanan» 1949-53,* Occasional Paper; no. 55 (Durham: University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1996), p. 30.

(19) Yossi Melman and Raviv Daniel, «A Final Solution to the Palestinian Problem?,» *The Guardian Weekly* (21 February 1988), p. 19.

اشتملت العملية الثانية المتعلقة بإعادة الترتيب الجغرافي على إخلاء بعض قرى المناطق الحدودية من الفلسطينيين أو من أجل نقل ملكية أراضيهم إلى مستوطنات يهودية. ظلت عملية دراسة تغيير أماكن الفلسطينيين داخل إسرائيل غير مكتملة ولا حاسمة، ومن أشهر النماذج على هذه العملية تشريد سكان قرى إقرت (7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948) وكفر برعم (13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948) والغابسية (24 كانون الأول/ ديسمبر 1950). وعلى الرغم من أن وعودًا بالعودة القريبة أُعطيت لسكان هذه القرى، فإن هذا لم يتحقق على الرغم من تلك الوعود الرسمية ومن قرارات كثيرة صدرت عن محكمة العدل العليا[20] وتشتمل حالات أخرى على سكان صفورية وفراضية وكفر عنان[21] في غضون ذلك، جرى حصر الفلسطينيين ضمن أحياء فقيرة في المدن المختلطة أو في المدن العربية التي صارت مختلطة بعد الحرب - حيفا ويافا واللد وعكا والمجدل (إلى أن هُجِّر سكانها)[22]

من خلال التغيير الديموغرافي في البلاد وإقامة طوق من المناطق الخالية من الفلسطينيين على طول الحدود الجديدة، كانت الدولة قد عزلت الفلسطينيين في إسرائيل عن اللاجئين وعن بقية العالم العربي. وعندها، كان الهدف الثالث حكم هؤلاء الفلسطينيين من خلال نظام فعال للضبط والرقابة. وكان يتعين حكمهم لا من طريق بيروقراطية الدولة العادية، بل من طريق الحكومة العسكرية ومن خلال نظام الطوارئ الانتدابي البريطاني الذي طبّقه البريطانيون لمحاربة الإرهاب اليهودي في المقام الأول. وإلى جانب العزل الجغرافي للفلسطينيين، سعى عزلهم المؤسساتي إلى تعزيز فعالية تقنيات الرقابة التي كان يجب حكمهم من خلالها. وجاء في رسالة بعث بها

---

(20) Morris, *The Birth of*, pp. 509-516; Ahmad Sa'di, «The Politics of «Collaboration»: Israel's Control of a National Minority and Indigenous Resistance,» *Holy Land Studies: A Multidisciplinary Journal*, vol. 4, no. 2 (2005), pp. 7-26; Pappé, *The Ethnic Cleansing*, pp. 185-187.

(21) Ilan Pappé, «An Uneasy Coexistence: Arabs and Jews in the First Decade of Statehood,» in: S. Ilan Troen and Noah Lucas (eds.), *Israel: The First Decade of Independence* (Albany, NY: New York: State University of New York Press, 1995), p. 644.

(22) Morris, The Birth of; Pappé, *The Ethnic Cleansing*, pp. 207-208.

وزير الخارجية إلى زملائه الوزراء في 24 شباط/ فبراير 1950، تشديد على الحاجة إلى إدامة هذا العزل:

> ثمة عدد متزايد من حالات قيام المواطنين العرب في إسرائيل/ فلسطين بمخاطبة أعضاء الحكومة والمكاتب المركزية بالطريق المباشر لا من طريق الموظفين المسؤولين، أي الحاكم العسكري أو الضباط المحليين المسؤولين عن الشؤون العربية.
>
> وعندما ترد رسائل مباشرة من العرب المقيمين في إسرائيل، يكون على مكاتبكم أن تتحقق أولًا من تفصيلات القضية المطروحة من طريق السلطات العسكرية المحلية المعنية، وعدم الرد على مقدِّمي الطلبات قبل التحقق من الموضوع. وعند ذلك، يجب معالجة الموضوع المطروح ضمن تعاون كامل مع الحكومة المحلية المعنية. ومن المفضل أيضًا عدم الرد على أصحاب الطلبات بالطريق المباشر، بل من الواجب إحالة القرار النهائي إليهم من طريق الحاكم العسكري المحلي أو الضابط المسؤول عن الشؤون العربية في المنطقة المعنية[23]

بعد ثلاثة أعوام من صوغ هذه الأهداف، أعادت اللجنة السياسية في الماباي صوغها على نحو من شأنه أن يعكس الواقع الجديد. ومع حلول عام 1952، صار من الواضح أن الطرد الجماعي للفلسطينيين المقيمين داخل خطوط عام 1948 كان مستحيلًا. مع ذلك، لم يكن هذا يعني التخلي عن فكرة تهجيرهم أو عن التخطيط لهذا الترحيل. وكمثال على ذلك، نتذكر أن «عملية يوحنان»، المذكورة آنفًا، كانت جارية عندما صيغت هذه الأهداف. وثمة محاولة فاشلة أخرى، كانت لها نتائج مأساوية، ألا وهي خطة هافارفيريت (الخلد) (أو الخطة العسكرية الرقم س 59)، والتي يبدو في الظاهر أنها قد نفذت من طريق الخطأ في كفر قاسم يوم التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر 1956، عشية الحرب التي شنتها إسرائيل على مصر بالتعاون مع فرنسا وبريطانيا. أفضت هذه العملية إلى مقتل 49 فلسطينيًا، وفي حين قالت الرواية الرسمية إن الجنود

---

(23) ورد في: Segev, *1949: The First*, p. 65.

والضباط أساؤوا تفسير التعليمات، فإن ما كشف عنه الجناة في المحكمة من لغة وتخطيط عملياتي وأهداف يردد، على نحو لا ريبة فيه، أصداء خطة دايان الذي كان رئيسًا للأركان العسكرية العامة في عام 1956؛ وهي الخطة التي وضع دايان خطوطها العامة في عام 1950 كانت تلك الخطة، مثلما وصفها محامي الجناة، ترمي إلى «إقامة مناطق مسيجة وإجبار العرب على دخولها للحيلولة دون وقوع اضطرابات خلال الحرب، وبعد ذلك تركهم يفرون شرقًا [إلى الضفة الغربية]»[24]

هكذا، نرى أن الأهداف الجديدة التي صيغت معالمها في عام 1952 كانت تعكس نقلة في التركيز من التهجير إلى الضبط والرقابة. وكانت هذه الأهداف، والواقع الذي استندت إليه، على النحو التالي:

- تهجير العرب غير ممكن.

- زيادة نشاطات الحزب [الماباي] والحكومة (بين السكان العرب).

وجوب تعزيز الأطر المؤسساتية المنفصلة القائمة حاليًا... وذلك لمصلحة الدولة والحزب[25]

إضافة إلى تغير موضع التشديد في هذه الأهداف، فإنها عكست تنامي التوافق بين أجهزة الرقابة والضبط المختلفة التي اشتملت على مكتب مستشار الشؤون العربية لدى رئيس الحكومة، والحكومة العسكرية، والقسم العربي في الماباي، والقسم العربي في الهستدروت، والشرطة، والأمن العام (الشين بيت). وعكس هذا التنسيق أيضًا نظرة قيادة الماباي في ما يتعلق بالتداخل بين أهداف الدولة وأهداف حزبهم.

---

(24) ورد في: Ruvik Rosenthal, «Who Killed Fatma Sursor: The Background, the Motivations and the Unfolding of the Kafr Qassem Massacre,» in: Ruvik Rosenthal (ed.), *Kafr Kassem: Myth and History* (Tel-Aviv: Hakibbutz Hameuchad, 2000), p. 16 (in Hebrew).

لمناقشة مفصلة، ينظر أيضًا: Ilan Pappé, *The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel* (London: Yale University Press, 2011).

(25) Reinhard Wiemer, «Zionism and the Arabs After the Establishment of the State of Israel,» in: Alexander Schölch (ed.), *Palestinians over the Green the Line* (London: Ithaca Press, 1983), p. 37.

العقد الثاني: الخطة الشاملة الأولى[26]

بعد نحو عشرة أعوام من تأسيس الدولة، التأمت لجنة مكونة من أعضاء مركزيين في أجهزة الرقابة والضبط من أجل دراسة استراتيجية الدولة وأهدافها تجاه الأقلية الفلسطينية وتحليلها، وكذلك من أجل تقديم خطة شاملة للتعامل معها. كان على رأس هذه اللجنة باركات (شخصية قيادية من الماباي في الهستدروت، ورئيس القسم العربي فيه)، واشتملت كذلك على هارئيل (رئيس جهاز الشين بيت، ورئيس الموساد أيضًا منذ عام 1952) وديبون (مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية) وإلياهو أغاسي من القسم العربي في الهستدروت وأمنون ياناي (قائد كتيبة الأقليات في الجيش الإسرائيلي)، وشيختر (رئيس الحكومة العسكرية)، ويعقوب عيني (شخصية بارزة في الماباي كان مسؤولًا عن العلاقات مع أعضاء الكنيست العرب من الماباي وعن الشؤون البلدية للعرب)، ولوبراني (من مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، ثم مستشارًا في وقت لاحق)[27]

قدمت اللجنة خطتها إلى القسم العربي في الماباي لمناقشتها وإقرارها، وذلك في 30 كانون الثاني/ يناير 1958 وأسفر ذلك عن محاضر قدّمت صورة واضحة عن استراتيجية الدولة وطرائق تطبيقها.

قامت الخطة على فرضيات ثلاث: **الأولى** هي أن التهجير غير ممكن في الأوضاع العادية، لكن لا يجوز إسقاطه من الحساب في ظل بعض الشروط، كقيام الحرب مثلًا («[خلال] وقوع كارثة [كالحرب مثلًا] يمكن أن تظهر سيناريوات مختلفة»؛ كما تقول الوثيقة)[28] الفرضية **الثانية** تجزم بأن دمج الفلسطينيين كمواطنين متساوين أمر غير ممكن، ولا يجوز الركون إلا إلى

---

(26) هذه الخطة موجودة، في: The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32, (30 January 1958).

إن الإحالات إلى هذه الخطة تشير إلى المحضر المذكور.

(27) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol,» (30 January 1958), p. 11.

(28) المرجع نفسه، ص 2-3.

تعاون جزئي من جانبهم. أمّا الفرضية **الثالثة**، فتفضي إلى إعطاء الأولوية للاعتبارات الأمنية دائمًا، على الرغم من إقرار واضعي الوثيقة بأن الاستنجاد بهذه الاعتبارات جرى على نحو غير مبرر في الماضي.

وضعت هذه الفرضيات حدودًا للاستراتيجيات المتاحة لإسرائيل. وفي غياب أي خيار حقيقي للتهجير، ظل خياران فقط: العزل (Ghettoization)، والضبط والرقابة. من هنا، نرى أن ما جاء بعد ذلك في الخطة لا يعدو أن يكون تفصيلًا لمجموعة من الطرائق والتكتيكات التي من شأنها أن تخدم هاتين الاستراتيجيتين. ولسوف نقسم هذه الطرائق، لغايات تحليلية، إلى خمس فئات غير حصرية:

(أ) الضبط السياسي

يشتمل هذا، إضافة إلى أشياء أخرى، على بعض العقبات العملية أو القانونية التي لا سبيل إلى اجتيازها من أجل منع إقامة أي جسم/ أجسام سياسية منظمة تعبر عن آراء الأقلية ومصالحها. وتورد الوثيقة التي نناقشها هنا ثلاث طرائق لذلك:

تعبئة مجموعات محلية من المتعاونين (تدعى في الوثيقة «خلايا شعبية») يكون من شأنها إحباط أي نزوع لدى الفلسطينيين إلى الانفصال عن الدولة. ثم إن الدولة سوف تُظهر النزاعات التي تنشأ بين اليهود والعرب وكأنها خصومات بين العرب أنفسهم، حيث تعبَّأ المجموعات المذكورة كي تنشط ضد الميول والتوجهات التي تراها الدولة غير مواتية. وتكون هذه المجموعات مكلفة أيضًا بالتجسس وتزويد الدولة بمعلومات عن المجتمع العربي. لكن يجب أن تبقى هذه المجموعات ذات طابع محلي: لسنا نتكلم هنا على شبكة منتشرة على امتداد البلاد، بل إننا معنيون بأن تقام في كل منطقة خلية تعتمد نشاطاتنا الاقتصادية عليها. وبهذه الطريقة نستطيع أن نحول هذه الخلية إلى عنصر عامل ضد النشاطات السرية في المجتمع العربي»[29]

---

(29) المرجع نفسه، ص 4-5.

- منع إقامة منظمات عربية من أي نوع كان.

- عدم السماح بإقامة حزب سياسي عربي مستقل. بل إن احتمال تأسيس حزب يكون تحت جناح الماباي قد استُبعد أيضًا. ومن هنا، تقول الوثيقة: لن تؤدي إقامة حزب [سياسي ملحق بالماباي] في هذه المرحلة إلى حل المشكلات، ولن تكون مفيدة، ولن تفضي إلا إلى تعقيد [الأمور] لأن حزبًا من هذا القبيل سيكون خاليًا من المحتوى وهدفًا للهجمات... لكن من الممكن دراسة فكرة إقامة الحزب [الماباي] ناديًا اجتماعيًا، أو إقامة نادٍ اجتماعي يكون مرتبطًا بالحزب... وذلك بحيث لا يكون إطارًا أيديولوجيًا، بل إطارًا ثقافيًا اجتماعيًا[30]

(ب) تجزئة الفلسطينيين

يشير هذا التكتيك إلى عمليتين: العزل المكاني من طريق تقطيع تواصل أراضي التجمعات الفلسطينية، و«بلقنة الأقلية الفلسطينية». من هنا، تشير الوثيقة إلى التكتيكات التالية:

- تقطيع التواصل الجغرافي للمجتمع الفلسطيني من طريق زرع «سلسلة من الأسافين اليهودية».

- تشجيع تجزؤ الأقلية العربية بدلًا من معاملتها على أنها كلٌّ واحد. وعلى الدولة أن تعمد، بكل وسيلة ممكنة، إلى رعاية كل مصلحة وكل اهتمام «إثني» (أي طائفي) وتشجيعهما: «على الدولة تعزيز المصالح والاهتمامات الخصوصية لدى الجماعات المختلفة، وذلك من خلال المحاباة. ويجب دق الأسافين بجميع الوسائل الممكنة بين الجماعات الإثنية [المختلفة]، بما يضمن ألا تشكّل كيانًا واحدًا»[31]

---

(30) المرجع نفسه.

(31) المرجع نفسه، ص 4.

(ج) التبعية الاقتصادية

يشير تعبير التبعية الاقتصادية إلى وضع شروط ترغم الأفراد والجماعات على تلطيف معتقداتها السياسية أو الأخلاقية من أجل ضمان مصالحها الاقتصادية والمادية، والخطة أوضحت هذه «المقايضة» على نحو جلي:

– يجب أن يكون الفلسطينيون، على المستوى الشخصي، مرتبطين بالدولة ارتباطًا مباشرًا من خلال مصالحهم الشخصية. وتمضي الوثيقة لتنص على أنه «يجب منح التقديمات على نحو يلزمهم [أي من يتلقونها] بالعلاقة مع الدولة»[32]

يجب تجميع الفلسطينيين، بصفتهم الجماعية هذه، على هامش الاقتصاد الإسرائيلي عبر وسائل متعددة، تشتمل على النشاطات الاقتصادية للدولة ومشروعات الهستدروت في القطاع العربي، وهي مشروعات يجب أن تتميز بربحية عالية بالنسبة إلى هذه الشركات، لكنها ستجعل العرب المنخرطين فيها قوة تعارض أي حركة انفصالية عربية. وهذا مع زيادة نشاط صندوق العمال والفلاحين[33] الذي تتحكم فيه الدولة وتديره، والذي يمثل المصدر المالي للمنافع الجانبية التي يجنيها المتعاونون.

(د) توفير الخدمات وإجراء تغييرات على المستوى الإداري المحلي

في ضوء عمل البيروقراطية الروتيني المستمر وصورتها المحايدة، فإنها تمثل أداة فعالة للضبط والرقابة. أمّا توسِعة عمل البيروقراطية الرسمية في المجتمع العربي، فاتخذت شكلين: توفير الخدمات الأساسية («ما يطلَق عليه اسم التحديث»)، وإقامة سلطات محلية منتخبة. وهكذا، فإن الخطة توصي بما يلي:

– توفير خدمات المياه والكهرباء والصحة، باعتبار أنها أمر أساس لتنمية الأقلية، إلا أنه نادرًا ما يجري الاعتراف بجانبها المظلم، ناهيك بإلقاء الضوء عليه، وذلك على الرغم من أن هذا الاعتبار كان أساسيًا في نظر واضعي

(32) المرجع نفسه.

(33) المرجع نفسه، ص 6-7.

الخطة؛ فباركات، الذي عرض الخطة، تحدث بتعبيرات تكاد تشبه تعبيرات فوكو الخاصة بالرقابة عندما شرح الأمر على النحو التالي:

> إن لربط القرى العربية بالكهرباء قيمة هائلة، لا بالمعنى الاقتصادي الثقافي فحسب، بل بالمعنى الأمني أيضًا. ولا يرى المرء إلا ظلمة معادية عندما يعبر شارع وادي عارة ليلًا [أي الطريق الذي يعبر المثلث ويسكنه فلسطينيون] فإذا ما أنرنا هذه العتمة، فإننا نخرجهم من الظلام ونضعهم تحت رقابتنا. وكذلك الأمر في ما يتعلّق بالشوارع والمواصلات أيضًا[34]

كما أن توفير هذه الخدمات - الكهرباء والماء والصحة - من جهات رسمية أو شبه رسمية يؤدي أيضًا إلى زيادة تبعية الفلسطينيين للدولة. والواقع أن هذه الخدمات كانت، في حالات كثيرة، مقدمة من طريق الحكومة العسكرية، وبغض النظر عن قبول السكان[35]

- تسريع إقامة السلطات المحلية؛ فالحافز إلى إقامة سلطات عربية منتخبة يتمثل في توفير فرص عمل لطبقة الشباب العرب المتعلمة لتفادي اعتناقها أيديولوجيات أو سلوكات سياسية غير مرغوب فيها.

(هـ) تعزيز نظام الهيمنة

بما أن إسرائيل دولة يهودية، فإنها غير قادرة على تعميم أيديولوجيا مهيمنة تمثل مصالح المجموعة الصهيونية الحاكمة باعتبارها مصالح مشتركة للمواطنين جميعًا، وذلك بسبب نظام المواطَنة الذي يجعل اليهود والعرب في مرتبتين مختلفتين - إنها تراتبية نابعة مباشرة من الأيديولوجيا الصهيونية نفسها. ومن هنا، ظهرت الحاجة إلى تكوين هيمنة الحد الأدنى أي بنية أيديولوجية للفلسطينيين تركز على ما يدعوه غرامشي «شعورًا عامًا»[36]، أي،

---

(34) المرجع نفسه، ص 9.

(35) المرجع نفسه، ص 35.

(36) Andrew Robinson, «Towards an Intellectual Reformation: The Critique of Common Sense and the Forgotten Revolutionary Project of Gramscian Theory,» *Critical Review of International Social and Political Philosophy,* vol. 8, no. 4 (2005), pp. 469-481.

في هذه الحالة، التقدم الشخصي ضمن بنية السلطة القائمة[37] وبسبب من الجور الملازم لمفهوم هيمنة الحد الأدنى نفسه، حيث تكون السيطرة وانعدام المساواة معيارًا متبعًا، فإن ثمة حاجة إلى ما أطلق عليه فرانز فانون اسم «التعمية»[38] والواقع أن الخطة تلقي الضوء على الحاجة إلى أجهزة الدعاية («هسبارا») وطرائقها، وتدعو إلى ما يلي:

- تكثيف عمليات مختلف فروع الـ «هاسباراه».

- إنشاء صحيفة يومية حقيقية ناطقة بالعربية.

تشجيع إقامة أندية للعمال والفلاحين يديرها القسم العربي في الهستدروت - وهو أحد أجهزة نظام الضبط.

- إقامة نادٍ شبابي من القسم العربي في الهستدروت.

- إنشاء قسم للـ «هسبارا» ولرفع مستوى الخدمات التعليمية.

- تشجيع توفير التدريب المهني للشباب العرب. وترمي هذه السياسة إلى منح الماباي مزية يتفوق من خلالها على منافسيه في اليسار الصهيوني - أي المابام وأحدوت هعفوداه - وذلك في مجرى الصراع من أجل الفوز بأصوات العرب الانتخابية. ومن هنا، يشرح باركات أن الهدف كان «... اجتذاب الشباب العرب، إلى أقصى حد ممكن، إلى مستوطناتنا الزراعية. إن المابام يقوم بهذا على نحو مكثف. وراح يقوم بالأمر نفسه حزب أحدوت هعفوداه 'المتميز في حب العرب، بقدر تميزنا تقريبًا'»[39]

التخطيط لكيفية التعامل مع الإنتليجنسيا؛ فطبقة المتعلمين الفلسطينيين الناشئة مثّلت تحديًا لقدرة الدولة على ضبط الفلسطينيين والتلاعب بهم. وكان توظيف «الإنتليجنسيا» يرمي إلى الحيلولة دون انتقاد

---

(37) Sa'di, «The Politics of «Collaboration», pp. 7-26.

(38) Franz Fanon, *The Wretched of the Earth* (New York: Penguin, 1961).

(39) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol» (30 January 1958), pp. 8-9.

أفرادها سياسات الدولة، بل حتى إلى تعبئتها ضمن مأسسة الخطاب الرسمي. ومن هنا، نصت الوثيقة على:

> ثمة تعليم ثانوي وتعليم عالٍ في أيامنا هذه. وثمة إنتليجنسيا تظهر ويمكن أن تتعاون مع الدولة، لكنها تصبح إنتليجنسيا بروليتارية شديدة الخطورة على الدولة. وإذا ظلت هذه المشكلة من غير حل، فسوف تصبح [قوة] رئيسة من قوى العصيان والحركة الانفصالية... لا بد من حل هذه المشكلة لا من أجل إرضاء أنفسنا ببعض الصيغ فحسب. يجب مطالبة الحكومة والهستدروت وبقية الجهات العامة بأن تتمكن من توظيف 100 عربي من هذه الإنتليجنسيا خلال فترة قصيرة[40]

وُضِعت هذه الخطة عندما كان قد مرّ على وجود حالة الاستثناء عقد من الزمن (ينظر الفصل 3). وكان الحكام العسكريون قد تمتعوا بسلطة شبه مطلقة على الفلسطينيين الذين كانوا مضطرين إلى الحصول على تراخيص من الإدارة العسكرية من أجل أي نشاط خارج حدود قراهم، بما في ذلك عملهم في الحقول أيضًا. كما كانوا يُخضَعون لكثير من حالات حظر التجول ولإجراءات احتياطية متنوعة. وبسبب عزلتهم وحالة القلق التي عاشوها، كان الخوف والتشوش سائدين بينهم. من هنا، وبما أن الحكومة العسكرية كانت تدير جوانب مختلفة من حياة الفلسطينيين وتنفذ برامج الدولة وتعليماتها، فإن الخطة رمت إلى إدخال تغييرات بنيوية في أحوال هؤلاء الفلسطينيين: تعديل هويتهم الجمعية، وتغيير أنماط حياتهم، وإعادة ترتيب توزعهم الجغرافي. وكانت النتيجة النهائية المرجوة إدماجهم ضمن جماعات صغيرة هامشية خاضعة وخالية من أي إرادة أو هوية أو رؤية جمعية أو قدرة جماعية على المقاومة، بحسب تعبير فوكو، حتى تصبح أجسامًا طيّعة.

يمكن العثور على شرح معقول آخر في تصور بن غوريون وزملائه للفلسطينيين، كما أدرك بنحاس لافون - سياسي إسرائيلي كبير من القيادات العليا للماباي - ذلك بقوله إنهم كانوا يتصورون بشأن التعامل مع الفلسطينيين

---

(40) المرجع نفسه، ص 8.

طريقتين كانت كلتاهما غير قائمة على دمجهم؛ فالأولى انطوت على وضع الفلسطينيين في معازل ومصادرة أراضيهم من أجل بناء مستوطنات يهودية، أو طردهم[41] وكانت الثانية ترمي إلى وضع الفلسطينيين ضمن معازل، وهو الأمر الذي يجعل من ضبطهم أيسر، بل يجعل تنفيذ طردهم أيضًا أمرًا أكثر سهولة ما إن تسنح فرصة مواتية: لا يؤمن [قادة الماباي] بإمكانية التعايش بين اليهود والعرب. وهذا ما يجعلهم يرون أن تهجيرهم هو الحل النهائي في التحليل الأخير. وهم يدعون إلى عزل الفلسطينيين بغية جعل إجلائهم أكثر سهولة عندما يأتي أوانه»[42]

ينبغي ألا يُغفل الفارق بين المستويين الخطابي والبراغماتي، ولا التقليل من أهميته، ولا سيما أن إسرائيل حاولت دائمًا أن تحافظ على صورة الدولة المتنورة الديمقراطية. من هنا، كانت المسائل المتصلة بطريقة العرض والتعمية والخطاب والتصورات، جزءًا لا يتجزأ من الخطة. وكانت أيضًا جزءًا لا يتجزأ من سياقها الأكثر اتساعًا. إن من الممكن أن تكون مناقشة هذه الأمور واسعة النطاق، ومتجاوزة إطار هذا الفصل، حتى لو كانت متعلقة بالفترة المدروسة ههنا. لكنني سوف أعرّج سريعًا لألقي نظرة على أمرين: وظائف الحكومة العسكرية، وما نيط بشرائح الفلسطينيين المتعلمين الآخذة في البروز.

الحكومة العسكرية

بُررت إجراءات فرض الحكم العسكري على المناطق التي يقطنها الفلسطينيون بالاعتبارات الأمنية الملحة. واعتُبرت شروط حياة الفلسطينيين المفرطة القسوة في ظل هذا النظام أمرًا لا سبيل إلى اجتنابه. لكن، وكما سوف يرد شرحه لاحقًا، جرى تصميم **حالة الاستثناء** هذه عن إدراك كامل، وذلك من أجل تحقيق أهداف مختلفة عدا الأمن، بعد عام 1952 بصورة خاصة. وفي مجرى

(41) Eyal Kafkafi, «Segregation or Integration of the Israeli Arabs: Two Concepts in Mapai,» *Journal of Middle East Studies*, vol. 30, no. 3 (August 1998), p. 356.

(42) المرجع نفسه، ص 352.

مناقشة خطة عام 1958، كان عضو الماباي، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، أرغوف (الذي أُخذ قبل هذه المناقشات في جولة ضمن المناطق العربية) غير مرتاح لحالة الاستثناء هذه، على أنه كان متفهمًا لها، فشرح الأمر بقوله:

> بدا الواقع لي مخيفًا أكثر مما تخيلت من قبل... لا يمكن أن تستمر الحكومة العسكرية في صورتها الحالية. إن للأمن بُعدين: البُعد الصهيوني والبعد الأمني. ومن الممكن إيجاد المسكنات اللازمة من أجل البُعد الأمني سواء كانت [مسكنات] قانونية أو عملياتية [وأمّا] في ما يخص البُعد الصهيوني، فلست أملك علاجًا. وأنا في حيرة من أمري[43]

ثم تابع أرغوف كلامه، مشيرًا إلى جانب من جوانب البُعد الصهيوني:

> إن سكان الجليل عرب كلهم. وثمة هدف صهيوني هو سلخ هذه المنطقة وإسكان اليهود فيها... لا نستطيع أن نبرر علنًا وجود الحكومة العسكرية بهذا السبب الصهيوني، لأن ذلك سوف يعني أخذ أراضي العرب ووضع اليهود فيها... وثمة 300 ألف دونم تكون ملكًا لعرب [سوف تجري مصادرتها][44]

أُفصح عن «أبعاد» صهيونية أخرى في مجرى المناقشات؛ إذ شدد شيختر مثلًا على مسألة «الإقفال» على البروليتاريين الفلسطينيين، الذين تتنامى أعدادهم سريعًا ضمن مناطقهم، من أجل الاحتفاظ بفرص العمل للعمال اليهود. كما أشار أيضًا إلى جمع المعلومات من طريق التجسس قائلًا إن «العرب يعطوننا المعلومات لأنهم معتمدون علينا. ولو أن هذا الاعتماد لم يكن موجودًا لما قام تعاون بيننا وبينهم»[45]

في غضون ذلك، أكد هارئيل الوظيفة القسرية للحكومة العسكرية، والتي هي جوهر حالة الاستثناء:

---

(43) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol» (30 January 1958), p. 16.

(44) المرجع نفسه، ص 16

(45) المرجع نفسه، ص 32.

علينا أن نجعلهم يفهمون [أنه] إذا حدث تمرد أو انتفاضة أو نقص في التعاون بقصد إلحاق الأذى بالدولة، فسوف يجري إفناء عرب إسرائيل قبل أي شيء آخر، وسوف نمحو قادتهم محوًا قبل أن يتمكنوا من أذية إسرائيل. إنهم يعيشون في خوف منذ أعوام وعليهم أن يفهموا أن هذا الخوف حقيقي[46]

إن إشارة أرغوف إلى الفارق بين «البُعدين» الإعلاني والبراغماتي في الحكومة العسكرية ليست بمقتصرة على هذه البنية، بل إن الفارق متأصل في تعامل الدولة مع الأقلية أيضًا. ووصف مردخاي نامير (رئيس لجنة الشؤون العربية) هذا الفارق بأنه حيلة، وقال إن «[الدولة] لا تعارض [وجود] العرب كمواطنين في إسرائيل. وبما أن دولة إسرائيل [في الوقت عينه] أقيمت من أجل حل مشكلة اليهود، فإن عليها التعامل مع أمرين متعارضين في الوقت نفسه وأن تحاول تجزئة وحدة العرب، إلى أقصى حد ممكن، [في حين] يعتبر اليهود أن كل من ليس يهوديًا في هذه البلاد فهو عربي»[47] كما اقترح ميخائيل آساف، وهو مستشرق من قادة الماباي، أن تجري الاستفادة من هذا التناقض من طريق تكوين صورة مشوشة، وذلك بالإبقاء على الحكومة العسكرية مع تغيير اسمها، لأن هذا الاسم أصبح وَحشًا[48]

الإنتليجنسيا الفلسطينية

على الرغم من نبرة النفور تجاه طبقة المتعلمين الفلسطينيين الناشئة، فإن بعض المشاركين في مناقشة الخطة كانوا متوجسين من دورها المحتمل في المستقبل. وذلك، على الأخص، لأن نفرًا من المتحدثين نظر إلى المثقفين بالمعنى اللينيني، واعتقد أن في إمكانهم أن يقودوا حركات اجتماعية ثورية. قال نامير، على سبيل المثال:

---

(46) المرجع نفسه، ص 26.
(47) المرجع نفسه، ص 17
(48) المرجع نفسه، ص 24.

إننا منذ الآن في وضع يمكن أن تؤدي فيه الإنتليجنسيا الناشئة حديثًا دورًا حاسمًا؛ ففي العالم كله، لا قيمة كبيرة لحركات التمرد الجماهيرية! فتمرد العبيد في روما القديمة لم يفضِ إلى أي تغيير لأنهم كانوا مفتقرين إلى القيادة، أي إلى قيادة مثقفة. ولم يكن من قبيل العبث قيام الاتحاد السوفياتي بإحداث هوة ضخمة بين البروفسور والعامل البسيط... فهو فهم جيدًا أن انعدام وجود قيادة مثقفة وسط 200 مليون شخص يجعل هؤلاء الناس قطيعًا من العبيد، ولا سيما في ظل نظام دكتاتوري.

إن خطْب ود الإنتليجنسيا التقنية والإنتليجنسيا التربوية، أو حيادهما في أقل تقدير، من ناحية، والإنتليجنسيا السياسية من ناحية أخرى - وهاتان مجموعتان غير متشابهتين، على الرغم من إمكانية تشابههما - أمر كبير الأهمية[49]

بغية تفادي هذا الاحتمال، اقترح المجتمعون توظيف 100 فلسطيني متعلم في مكاتب الدولة والهستدروت. ثم ناقشوا سبل تحويل الفلسطينيين المتعلمين إلى أنصار ينشرون الدعاية الرسمية في مجتمعاتهم وفي الخارج أيضًا. وعلى سبيل المثال، رأى عضو اللجنة هاكوهن أن هؤلاء يمكن أن يشكلوا أداة دعائية تستخدمها الدبلوماسية الإسرائيلية:

إننا قادرون، حسبما أرى، على توظيف 10 شبان في وزارة الخارجية. لن يصل هؤلاء إلى مستوى سفراء أو قناصل. لكنهم قادرون على القيام بأعمال كثيرة ضمن وفدنا إلى الأمم المتحدة وفي سفاراتنا. وسوف يكون لهذا فائدة عظيمة... إذا وفرنا الإرشاد الملائم لعدد من العرب الآتين من صفوف الإنتليجنسيا، فسوف نتمكن من إرسالهم في مهمات دعائية... إن أصداء المحاولة التي جرت مع كمال منصور (درزي) لجديرة بالإعجاب... ومن الواضح أن فائدة الأمر كانت ستزداد لو أننا تمكنا من تقديمه باعتباره مسلمًا[50]

في غضون ذلك، حث نامير على توظيفهم في أعمال يمكن أن تساهم في صرف انتباه الفلسطينيين عن وقائع حياتهم اليومية صوب أشياء أقل خطرًا. من

(49) المرجع نفسه، ص 19

(50) المرجع نفسه، ص 12-13

هنا نراه يؤكد الحاجة إلى (...) «إقامة فرق موسيقية ومجموعات ترفيهية. وهذا ما يتيح التعبير عن المشاعر ضمن المجال الثقافي... وهذا [القطاع الترفيهي] مجال للتوظيف أيضًا للطلبة وخريجي المدارس الثانوية... إن شعار الرومان القائل 'خبز ولهو' ليس شعارًا خاطئًا»[51]

ثمة طريقة أخرى لتحاشي الأثر غير المرغوب فيه الذي يمكن أن يكون للإنتليجنسيا الفلسطينية، ألا وهي تغيير قاعدتها الاجتماعية. وينبغي ألا يكون الإتيان بأغلبيتهم من فئة المنحدرين من طبقة التجار المُفقرة - وهي القطاع الأكثر تضررًا من الوجهة الاقتصادية بين فلسطينيي إسرائيل نتيجة إقامة الدولة - مثلما كانت الحال عادة، بل الأحرى أن يؤتى بهم من صفوف الفلاحين[52] على هذا النحو، لن تكون الإنتليجنسيا القائدة حاملة مظالم المجموعة التي فقدت امتيازاتها، ولا معبّرة عن تلك المظالم. كما أن الفلسطينيين المتعلمين ذوي الأصول الفلاحية لن يكونوا من أصحاب الدور القيادي التاريخي الذي قامت به تقليديًا الإنتليجنسيا من سكان المدن.

لكن هذا التعاطي مع الفلسطينيين المتعلمين انقلب خلال فترة الستينيات وأوائل السبعينيات؛ فبدلًا من النظر إليهم باعتبارهم خطرًا محتملًا، راح قادة أجهزة الرقابة والتحكم يتلمسون سبلًا من أجل إدماج الفلسطينيين المتعلمين، على أساس فردي، ضمن منظومة المحسوبية[53] ولسوف يحل هؤلاء المدمَجون، حلولًا تدرجيًا، محل المتعاونين الإقطاعيين السابقين الذين كان نظام الحكم يطلِق عليهم اسم «الوجهاء» (Nikhbadim/dignitaries). وجرى بالتالي صقل منظومة الانتقاء والفرز التي كان الطلبة يعبرون محطاتها المختلفة في مسار دراستهم (ينظر الفصل 6). وكان من تحددهم المنظومة أشخاصًا واعدين يتلقون المساعدة عند سعيهم إلى متابعة تعليمهم العالي، إضافة إلى مساعدتهم

(51) المرجع نفسه، ص 19

(52) المرجع نفسه، ص 13

(53) Ahmad Sa'di, «The Incorporation of the Palestinian Minority by the Israeli State, 1948-1970: On the Nature, Transformation and Constraints of Collaboration,» *Social Text*, vol. 21, no. 2 (2003), pp. 81-86.

في الحصول على عمل في المستقبل. إضافة إلى هذا، ظهرت ثقافة متخصصة، ثقافة إشارات ومعانٍ مزدوجة تعكس أيديولوجيا الحد الأدنى من الهيمنة. وهي مثلت معرفة هذه الأيديولوجيا واعتمادها، إلى جانب التواصل مع المتعاونين المعروفين، العوامل الرئيسة في عمليات الانتقاء[54]

باختصار، بدأ القائمون على الرقابة والضبط يدركون، منذ عام 1952، أن التهجير كاستراتيجيا للتعامل مع الأقلية الفلسطينية ما عاد ممكنًا. صحيح أنهم لم يقلعوا عن هذه الفكرة تمامًا، وأنها ظلت خيارًا في نظرهم، لكن ما تلى ذلك كان تطويرًا للتكتيكات المتصلة باستراتيجية عزل الفلسطينيين وضبطهم والرقابة عليهم، إلى جانب أساليب التهجير الهادئة. وتمثل خطة عام 1958 نقطة تحوّل في وضع مفاهيم هذه التكتيكات وتطويرها.

العقد الثالث وما بعده

ظلت خطة عام 1958 تشكل أساسًا لاستراتيجية الدولة في التعامل مع الأقلية الفلسطينية خلال العقد التالي وما تلاه. وبينما ظل التهجير الاستراتيجيا الأكثر جاذبية، ما أدى إلى استنباط خطط تهجير تحت ستار الحرب، مثلما تبين خطة شارون في عام 1964، بقيت حياة الفلسطينيين اليومية محكومة بتكتيكات مستمدة من استراتيجيات العزل والضبط والرقابة.

حدد توليدانو (مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية في الفترة 1965-1977) في 20 حزيران/ يونيو 1968، مجموعة شاملة من السياسات التي كانت مستخدمة خلال العقد الثاني[55] وفي معرض توجيه اللوم إلى من زعموا عدم وجود سياسة واضحة تجاه الفلسطينيين، كالأكاديميين الإسرائيليين الذين استشهدتُ بأقوالهم في مقدمة هذا الكتاب، يقول توليدانو إن مبادئ سياستنا في ما يتعلق بعرب إسرائيل واضحة جدًا، خلافًا لما

(54) Sa'di, «The Politics of «Collaboration»».

(55) The Arab Affairs' Committee, «Stenographic Report of the Meeting,» *LPA*, Files 7/23/68 (20 June 1968).

يُعتقد. وسوف أحصيها واحدًا فواحدًا»[56] يقسم توليدانو هذه المبادئ إلى جوانب ثلاثة: جانب اقتصادي وجانب سياسي أمني وجانب اجتماعي؛ ففي الجانب الاقتصادي، يقدم توليدانو - من حيث الأساس - وصفًا للخطة الخمسية (1968-1972) التي كانت الدولة موشكة على طرحها، وكان مقتنعًا بأنها سوف تؤدي إلى تضييق الفجوات الاقتصادية بين اليهود والفلسطينيين[57] لكن القسم الأكبر من عرضه، وهو القسم الأكثر كشفًا أيضًا، أشار إلى الجانب الثاني، أي الجانب السياسي الأمني. وصيغ هذا الجانب في «اللجنة المركزية» - وهي جهة أمنية تضم ممثلين عن الجيش الإسرائيلي والشين بيت والشرطة - إضافة إلى مكتب المستشار. وطبقًا لهذا الجانب، فإن سياسة الدولة ترمي إلى:

(أ) المنظمات العربية

- منع إقامة أحزاب سياسية عربية مستقلة أو منظمات عربية قطرية. وفي هذا الصدد [يبدي توليدانو إعجابه بأن الدولة] كانت ناجحة؛ فعلى سبيل المثال، منعنا [مشيرًا إلى الدولة دائمًا] إلياس كوسا من إقامة حزب سياسي، كما [منعنا] إقامة الجبهة الشعبية وحركة الأرض واتحاد الطلبة المستقل. ونجحنا في إحباط هذه [المحاولات] خلال عشرين عامًا من وجود الدولة. والسؤال هو هل كنا قادرين على مواصلة منع ذلك في المستقبل؟

منع إقامة منظمات إسلامية قطرية على أسس قومية أو دينية؛ فلم تقم مؤسسات دينية إسلامية قطرية ولم نسمح بإقامة الشعائر الإسلامية (الجماهيرية)، وحققنا نجاحًا في هذا الأمر أيضًا.

- منع إنشاء مؤسسات بلدية عربية تتجاوز المستوى المحلي. وكنا قلنا نعم للمجالس المحلية، وقلنا لا لإقامة مركز للحكم المحلي، وقلنا لا للمجالس الإقليمية.

منع إقامة مشروعات اقتصادية عربية ضخمة   مصرف مستقل،

(56) المرجع نفسه، ص 4.
(57) المرجع نفسه، ص 1-2.

ونقابة عمالية عربية، وغرف تجارة - [في حين] عملنا على إدامة الاعتمادية الاقتصادية على القطاع اليهودي[58]، فنجحنا في هذا الأمر أيضًا.

- منع إقامة مؤسسات اجتماعية وأندية رياضية مستقلة، وشجعنا، بدلًا من ذلك، إدماج العرب ضمن الأطر الإسرائيلية القائمة. كانوا يريدون إقامة نادٍ رياضي في قرى المثلث، فمنعناهم. والآن، بعد عشرين عامًا من إقامة الدولة، لا وجود لأي ناد رياضي عربي مستقل.

(ب) طبقنا المبدأ الثاني - الثواب والعقاب - وفق الموجهات التالية:

- منح بعض القرى والجماعات الدينية معاملة تفضيلية في مجال التنمية الاقتصادية - الاجتماعية.

- منح مزايا جانبية للمتعاونين مع حجبها عن العناصر السلبية.

رعاية ظهور قادة على مستويات مختلفة أعضاء كنيست ورؤساء سلطات محلية - من خلال تمرير المكاسب الجانبية من خلالهم[59]

(ج) تصرفنا في ما يتعلق بالمبدأ الثالث - الديموغرافيا - وفق موجهات السياسات التالية:

- إدخال مفهوم تخطيط الأسرة بين العرب الإسرائيليين.

- تقديم مساعدات مباشرة وغير مباشرة إلى الذين يهاجرون.

- إطلاق تدابير متعددة من أجل تحرير النساء، ولا سيما رفع مستواهن التعليمي وتطوير الحياة الأسرية، على نحو أكثر عمومية. **وتوصلنا إلى استنتاج مفاده أن أي تحسن في تعليم المرأة يؤدي إلى انخفاض خصوبتها.** ثم واجهنا السؤال: أيهما أفضل لنا - عدد سكان كبير بمستوى [وعي] وطني منخفض أم عدد سكان صغير [لكن] أكثر تعليمًا وأكثر وطنية؟ كلما ازداد التعليم ازداد مستوى الوطنية. ونحن منحنا المسألة السكانية الأولوية، وقلنا إن مقدار وطنيتهم لا يهمنا، بل المهم هو عديدهم.

---

(58) المرجع نفسه، ص 4.

(59) المرجع نفسه.

- في مجال الهجرة الداخلية، شجعنا استيطان العرب والبدو في المدن المختلطة [الواقعة] في وسط البلاد[60] وطرحنا [أنه يجب] على اليهود [أن ينتقلوا] من المدينة إلى القرية، وأن ينتقل العرب من القرية إلى المدينة. وأقول هنا إننا كنا ناجحين في بعض الحالات، لكننا وضعنا هذا الهدف ولم نحققه في حالات أخرى.

- تقررت تجزئة التركيز السكاني في الجليل والمثلث والنقب من خلال إقامة مستوطنات يهودية أو مؤسسات للدولة، من قبيل [مجمعات] الجيش والشرطة والمؤسسات المدنية، على سبيل المثال. وأُنجز ذلك جزئيًا، حيث أقام الجيش الإسرائيلي مدرسة للمشاة في حازون، وذلك بما يتفق مع المبدأ الموجه القاضي بتجزئة التركيز السكاني العربي من طريق إقامة مؤسسات للدولة[61]

(د) في ما يتعلق بالمبدأ الرابع - الجماعة الإثنية والقبيلة والحمولة - كنا عاقدي العزم على وجوب إبطاء تفكك القبيلة والحمولة، لكن من غير أن نلتزم بممثلين لا يكون لهم تأييد حقيقي. وهذا يعني أننا سنحاول المحافظة على الحمولة والقبيلة. لكن إذا ثبت على أرض الواقع أنه أمر غير قابل للتحقيق، فسوف نعتمد قادة آخرين؛ هذه هي النقطة الأولى. وأمّا الثانية، فهي إفراد الدروز والشركس وتمييزهم، وكذلك الروم الكاثوليك إلى حد ما، واستمر هذا حتى حرب 1967

(هـ) في ما يتعلق بالأرض قررنا ما يلي:

- الانتهاء من مطالب الغائبين الحاضرين... وسوف نضع في وقت قريب موعدًا نهائيًا لتقديم طلبات التعويض.

- مواصلة تسوية شؤون الأراضي في الشمال [الجليل] وبدء ترتيبات من النوع نفسه في النقب... وبعد دراسة شاملة، خلصنا إلى أن من المفضل أن

(60) المرجع نفسه، ص 5.
(61) المرجع نفسه، ص 6.

نمنح البدو حيازة 100 ألف دونم بدلًا من السماح لهم بالتملك الفعلي لـ700 ألف دونم[62]

- تجنب اللجوء إلى مصادرة الأراضي، ما بقي هذا الأمر ممكنًا؛ إذ وجدنا أن الاستيلاء على الأراضي يثير القلاقل. وهكذا بذلنا كل جهد ممكن، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، من أجل الامتناع عن مصادرة الأرض... وأظن أن هذه المرحلة موشكة على الانتهاء خلال شهرين أو ثلاثة أشهر، لأن الجيش بحاجة إلى أراضٍ، وسوف نصادرها!

وفي ما يتعلق بالجانب الثالث من جوانب العلاقات اليهودية - العربية على المستوى الاجتماعي، أشار توليدانو إلى ثلاثة محددات للسياسات:

(و) في ما يتعلق بالتوتر اليهودي - العربي، توصلنا إلى استنتاج مفاده أنه يجب منع وقوع احتكاكات بين اليهود والعرب.

(ز) في ما يتعلق بالبناء غير المرخص - وهذه مسألة مؤلمة جدًا لأن الأبنية المقامة على نحو مخالف للقانون تشغل آلاف الدونمات. بعد دراستنا هذه المسألة، توصلنا إلى وجوب إعداد مخططات لاستخدام الأراضي في القرى... وحيث تكون هذه المخططات، فإن علينا أن نبدأ هدم البيوت (المبنية خارج حدود المخطط المحلي).

(ح) في ما يتعلق بالبدو قررنا ما يلي:

- نقلهم شمالًا بطريقة جماعية منظمة.

- جعل البدو سكانًا مستقرين وتغيير [مصدر عيشهم] من الزراعة إلى العمل بأجر. إن هذه العملية جارية حاليًا.

- التخلص التدرجي من ماشيتهم، وهذا ما لم ننجح في تحقيقه، ولا في إنقاص عدد الماشية عند البدو، بل إن عددها ازداد[63]

(62) المرجع نفسه، ص 6.

(63) المرجع نفسه، ص 7.

عرض توليدانو مبادئ السياسات هذه أمام أعضاء الكنيست من المعراخ (وهو ائتلاف بين الماباي وعدد من الأحزاب الصغيرة)، والوزراء والمستعرِبين، وذلك بعد عام واحد من حرب 1967، حين كان قد انبثق واقع جديد. وكان قادة الدولة، بمن فيهم الشخصيات البارزة في أجهزة الضبط والرقابة، مدركين تمام الإدراك أن ثمة حاجة إلى هذه التغييرات في المبادئ الموجهة. لكن، ما عساه يكون إطار هذه التغييرات؟

أشار توليدانو إلى أن إعادة الدراسة هذه سوف تجري خلال أسابيع معدودة بمشاركة رئيس الحكومة ووزير الدفاع[64] وكان يجب النظر في بدائل ثلاثة: الأول هو اعتماد بديل ليبرالي، ولسوف يشكل هذا البديل وفق نموذج السياسة المطبقة تجاه الفلسطينيين في المناطق المحتلة [في عام 1967]. وقال توليدانو معلقًا في هذا الصدد إن الفلسطينيين في المناطق المحتلة يتمتعون بقدَر من حرية التعبير يفوق ما يتمتع به الفلسطينيون المواطنون في إسرائيل، وإن لهم السيطرة على الأوقاف الإسلامية[65] والثاني هو إبقاء السياسات الراهنة من دون تغيير، وذلك في ضوء النجاح الذي حققته. والثالث هو اعتماد صيغة توفيقية بين الخيارين السابقين. كما كشف توليدانو عن أن ممثلي المجموعات المختلفة في أجهزة الرقابة والضبط في الدولة انقسموا خلال المداولات الأولية، على النحو التالي: أيد ممثلو مكتب مستشار رئيس الوزراء والجيش الإسرائيلي الخيار الأول مع إدخال تعديلات معقولة عليه، في حين طالب ممثلو جهاز المخابرات الشين بيت باستمرار السياسة الراهنة مدة عقد آخر من الزمن، أو نحو ذلك. أمّا ممثلو الشرطة، فلم يكن لديهم رأي ثابت على الرغم من ميلهم إلى الخيار الثالث، أي إدخال تغييرات طفيفة[66]

كان القسط الأكبر من المبادئ الموجهة للسياسات التي عرضها توليدانو يماثل ما عُرِض في خطة عام 1958، على الرغم من أن تلك المبادئ جاءت

---

(64) المرجع نفسه، ص 8.

(65) المرجع نفسه، ص 9.

(66) المرجع نفسه، ص 9.

الآن مفصَّلة، وبمزيد من التحديد والوضوح؛ فعلى سبيل المثال، عدّد توليدانو المنظمات العربية التي منعت الدولة إقامتها، كالأحزاب السياسية والمؤسسات الإسلامية القطرية، والتنظيم البلدي الذي يتجاوز المستوى المحلي، والمشروعات الاقتصادية الكبيرة (ومن ذلك مثلًا مصرف مستقل، ونقابة عمالية، وغرفة تجارة)، والمؤسسات الاجتماعية المستقلة، والأندية الرياضية. لكن تكتيك احتواء الفلسطينيين ديموغرافيًا - من خلال تعليم النساء العربيات وإدخال مفاهيم تنظيم الأسرة في أوساط الفلسطينيين - مثّل قفزة في التفكير والتفصيل إذا ما قورن بما سبقه.

إثنان من المبادئ الموجهة للسياسات، والتي ظهرت في عرض توليدانو ولم تكن موجودة في خطة عام 1958، أضفيا تأكيدًا جديدًا لكنهما لم يشكلا مبادئ مستحدثة. يشير المبدأ الأول إلى ضبط أماكن إقامة البدو وتغيير موارد عيشهم، حيث عكست هذه السياسة المكانة التي اكتسبتها منطقة النقب في الستينيات باعتبارها جبهة من جبهات الاستيطان. ويشير الثاني إلى الحمولة التي اعتُبرت المكون الرئيس في البنية الاجتماعية الفلسطينية، وهو المكون الذي مارست الدولة الضبط من خلاله (ينظر الفصل 5). والظاهر أن الشكوك التي أثارها توليدانو تعكس اقتناعًا ما في ما يتعلق بتداعي النظام الاجتماعي الفلسطيني القديم.

كسبت خطة السياسات التي عرضها توليدانو عمرًا أطول كثيرًا مما كان المرء سيتوقع؛ إذ إنها ظلت سارية المفعول على الرغم من تغيرات الأوضاع المحيطة التي ضمنت تطبيقها أهمها إنهاء الحكم العسكري ونهاية عهد حكم حزب العمل الإسرائيلي (الماباي سابقًا). وورد ذكر مبادئ هذه الخطة لدى «اللجنة المركزية» في عام 1969 باعتبارها المبادئ الموجهة للسياسات المتعلقة بالفلسطينيين، وكذلك لدى نائب رئيس الحكومة آلون (وكان أحد المشاركين في الاجتماع الذي عرض فيه توليدانو المبادئ السياسية لحكم الفلسطينيين)[67].

---

(67) Shimon Avivi, *Copper Plate: Israeli Policy Towards the Druze 1948-1967* (Jerusalem: Yad Ben-Zvi, 2007), p. 280.

إضافة إلى ما تقدم، ترددت أصداء المبادئ الموجهة التي عرضها توليدانو في مذكرة رفعها مفوض المنطقة الشمالية إسرائيل كونيغ في آذار/ مارس 1976 إلى رئيس الحكومة يتسحاق رابين. اقترح كونيغ، إلى جانب بلاغته الصاخبة، تكتيكات ضبط ثلاثة جديدة. أول هذه التكتيكات هو احتواء الفلسطينيين ديموغرافيًا من طريق سحب المعونات المقدمة إلى الأسر الفلسطينية الكبيرة، وتشجيع الطلبة الفلسطينيين على الدراسة في الخارج، مع جعل عودتهم إلى البلاد وعثورهم على عمل فيها صعبين. والثاني هو وجوب توجيه طلبة الجامعات، الذين هم في أوج وعيهم السياسي، إلى الدراسات العلمية، التي نظرًا إلى طول المدة الزمنية التي تقتضيها هذه الدراسات، ما يمكن أن يعيق انغماسهم في السياسة. والثالث هو استعادة الدولة هالة القوة من خلال تطبيق إجراءات قاسية لتنفيذ القانون وللتحصيل الضريبي، مع تقليل الاعتماد على العمال العرب في المشروعات الاقتصادية الحيوية.

يقول توليدانو إن الأهداف التي وضعها شكلت الجزء الأكبر من المذكرة التي قدمها إلى الحكومة في عام 1973، واعتمدتها الأخيرة بعد عام واحد من ذلك، وصارت سياسة رسمية لها، كما أنها ظلت تشكل أساس السياسات الرسمية حتى عام 1991[68]

خلاصة

أتت حرب عام 1948 بأوضاع مواتية لتهجير الفلسطينيين بوسائل قسرية وبيروقراطية. لكن التطهير العرقي الذي جرى لم يكن شاملًا: أفلحت أقلية صغيرة من الفلسطينيين في البقاء ضمن حدود ما صار يُعرف بدولة إسرائيل. وأمِل قادة إسرائيل أول الأمر بتهجير هؤلاء أيضًا، لكنهم أدركوا، منذ عام 1952، أن ترحيلهم لن يكون ممكنًا في ظل الأحوال العادية، فظهرت بالتالي حاجة إلى اعتماد استراتيجيات تتيح، في الوقت عينه، تطور إسرائيل باعتبارها

(68) Ahmad Sa'di, «The Koenig Report and Israeli Policy Towards the Palestinian Minority, 1965-1976: Old Wine in New Bottles,» *Arab Studies Quarterly,* vol. 25, no. 3 (Summer 2003), pp. 51-61.

دولة يهودية على الرغم من وجود الأقلية الفلسطينية من ناحية، والمحافظة على صورة الدولة الديمقراطية المتنورة من ناحية أخرى. وظهر نتيجة ذلك دمج بين استراتيجيات ثلاث: «التهجير الهادئ»، والعزل، والضبط والرقابة. وخلال عقد من الزمن، صيغت خطة شاملة من أجل تحقيق هذه الاستراتيجيات.

كانت خطة عام 1958 شاملة من وجهين: تمثّل أولهما في جعل نشاطات العزل والضبط والرقابة السياسيين غير مقتصرة على نشاطات الدولة، بل دمجها ضمن القيود البنيوية المفروضة على الفلسطينيين، أفرادًا وجماعة، بحيث يكون لها أثر في تشكّلهم الفردي والجماعي على حد سواء. وتمثّل الوجه الثاني في زرع هذه الاستراتيجيات وبثّها في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية. كما أن أي برنامج للمقاومة في ظل حالة الاستثناء تحت الحكم العسكري أصبحت في غاية الصعوبة. وباختصار، هدفت النتيجة النهائية لهذه الخطة إلى دمج الأقلية الفلسطينية باعتبارها جماعات جُعلت خاضعة وخالية من هوية جامعة أو رؤية أو إرادة أو قدرة على المقاومة.

ظل مزيج الاستراتيجيات الثلاث هذا مهيمنًا رغم إنهاء الحكم العسكري في عام 1966 بل يقول توليدانو إنها استمرت موجودة حتى أواخر عام 1991 وفي غضون هذا، جرى إدخال تطوير وتدقيق على التكتيكات المتَّبعة، وهذا ما تكشفه مذكرة توليدانو ويكشفه تقرير كونيغ.

- 3 -

الإطار القانوني والمؤسسات ومقاربات السلطة

اللحظة التأسيسية

إذا كان لخطط السياسات وخطاباتها أن تطبَّق، فلا بد من مرورها عبر إطار قانوني، ومن أن تنفذها مؤسسات متخصصة. صحيح أن الرقابة والضبط السياسيين يجريان عادة في منطقة رمادية كائنة بين القانوني واللاقانوني، إلا أنه لم يكن من الممكن التوفيق بين خطاب الضبط الإسرائيلي، كما نوقش في الفصول السابقة، وأي تفسير منطقي ضمن إطار قانوني ليبرالي. وهكذا كانت قوانين الطوارئ هي البديل الوحيد الذي يستطيع استيعابه. والواقع أن أول نص تشريعي إسرائيلي يجري إقراره بعد إعلان استقلال إسرائيل كان «مرسوم القانون والإدارة» (1948)، الذي نُشر في 19 أيار/مايو 1948 أكد هذا المرسوم استمرارية النظام القانوني الذي كان موجودًا حتى ذلك الوقت، بما فيه «أنظمة الطوارئ (الدفاع) الانتدابية» لعام 1945، اللهم باستثناء ما كان منها يقيد الهجرة اليهودية. ونص الإعلان على ما يلي:

(أ) إذا رأى المجلس الموقت أن من الملائم إعلان حالة طوارئ في الدولة، فله أن يفعل ذلك. وعند نشر هذا الإعلان في **الجريدة الرسمية**، فإن للحكومة الموقتة أن تفوض رئيس الحكومة، أو أي وزير، تفعيل أنظمة الطوارئ هذه، وفق ما يراه موائمًا، وذلك من أجل الدفاع عن الدولة والأمن العام واستدامة الإمدادات والخدمات الأساسية.

(ب) إن لأنظمة الطوارئ أن تغيّر أي قانون، وأن تعلّق مفعوله أو تعدّله، ولها أيضًا أن تفرض زيادة في الضرائب، أو غير ذلك من المدفوعات الإلزامية.

(ج) تنتهي أنظمة الطوارئ بعد ثلاثة أشهر من اتخاذها، إلا إذا جرى تمديدها، أو إذا جرى إبطالها في تاريخ يسبق مضي الأشهر الثلاثة، وذلك

بمرسوم من مجلس الدولة الموقت. كما يجوز إبطالها بقرار من جانب السلطة التي تضع الأنظمة.

(د) عندما يرى مجلس الدولة الموقت أن من الملائم إعلان أن حالة الطوارئ ما عادت موجودة، وبعد إعلان ذلك في **الجريدة الرسمية**، فإن حالة الطوارئ تنتهي في التاريخ، أو التواريخ، المنصوص عليه في ذلك الإعلان[1]

المؤسسات والأهداف

على الرغم من إعلان حالة الطوارئ خلال الحرب فترة ثلاثة أشهر، فإن نظام حكم من هذا النوع غالبًا ما يصبح هو القاعدة، وذلك وفق إشارة فالتر بنيامين الصائبة[2] والواقع أن حالة الطوارئ في إسرائيل لم تُرفع قط، كما أن أنظمة الطوارئ التي تحد من حكم القانون ظلت سارية المفعول على الفلسطينيين حصرًا بين عامي 1949 و1966، وذلك من خلال الحكم العسكري الذي فُرِض على المناطق التي يقطنها الفلسطينيون. وطرأ على عدد هذه الأنظمة تغيّر بمرور الأعوام لأن إسرائيل أضافت إلى أنظمة الطوارئ الانتدابية أنظمة جديدة، وحذفت منها أنظمة أخرى؛ ففي العقدين الأولين من عمر الدولة، كان عدد هذه الأنظمة 150 نظامًا[3] لكن ميشال شوهام، الذي كان على رأس الحكومة العسكرية، صرح في عام 1958 قائلًا إن هذه الحكومة اعتمدت اعتمادًا شبه كامل - وإن لم يكن اعتمادًا حصريًا - على ستة من تلك الأنظمة: 108 و109 و110 و111، «[التي] تُستخدم في مواجهة الأفراد وتسمح بوضعهم تحت رقابة الشرطة»، و124 و125، ولهما صلة بـ «المناطق والتجمعات»[4]

---

(1) ينظر: Law and Administration Ordinance (Published 19 May 1948), <http://israellawresourcecenter.org/israellaws/fulltext/lawandadministrationord.htm>.

(2) Giorgio Agamben, *State of Exception,* trans. by Kevin Attell (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2005), p. 6.

(3) Tom Segev, *1949: The First Israelis* (New York: An Owl Book, 1998), p. 49.

(4) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32 (30 January 1958), pp. 5-6.

تنطوي هذه الأنظمة على تقييدات شديدة؛ فعلى سبيل المثال، وطبقًا للنظام الذي يحمل الرقم 110، فإن من الممكن إلزام الفرد بالعيش في مكان بعينه وعدم مغادرة المنطقة أو البلدة أو القرية من غير إذن، وبالمثول في قسم الشرطة في أوقات محددة له، وملازمة منزله حتى تمضي ساعة واحدة على شروق الشمس[5] وأما النظام الذي يحمل الرقم 111، فيمنح الحاكم العسكري إمكانية حبس شخص من الأشخاص مدة تصل إلى ستة أشهر من غير محاكمة ومن غير توجيه اتهام رسمي - ويجوز تجديد مدة الحبس هذه بعد مراجعة رسمية. ويحق لمن يُراد وضعهم قيد الحجز الإداري الاعتراض أمام لجنة استشارية عسكرية. لكن توصيات هذه اللجنة غير ملزمة. وفوق هذا، فإن من الممكن حجب الأدلة عن ذلك الشخص وعن محاميه لأسباب أمنية. ويمنح النظام الرقم 124 الجيش صلاحية احتجاز الناس في منازلهم أو مكاتبهم مدة غير محددة. وللحاكم العسكري أن يطلب، من طريق إصدار أمر، من كل شخص ضمن أي منطقة يحددها، ملازمة منزله خلال الساعات التي يحددها، إلا من كان يحمل إذنًا خطيًا صادرًا عن الحاكم العسكري نفسه. وأمّا النظام الرقم 125، فيخول الحاكم العسكري إصدار أمر بإغلاق أي منطقة واقعة ضمن دائرة اختصاصه. وعندما يصدر إعلان الإغلاق هذا، لا يجوز لأي شخص ضمن تلك المنطقة أن يغادرها، ولا يجوز لأي شخص خارجها أن يدخلها من غير ترخيص. والواقع أن الفلسطينيين مُنعوا من مغادرة مناطق سكناهم من غير تصريح مرور صادر عن الحكومة العسكرية. وتمنح الأنظمة الأخرى الحاكم العسكري سلطة معاقبة أي شخص أو منعه/ منعها من حيازة أجهزة معينة - كالآلات الكاتبة مثلًا - للحيلولة دون تواصله/ تواصلها مع أشخاص معينين، أو لتجريم أي رابطة أو تنظيم[6] كما يمكن أيضًا الاعتماد على أي مزيج من الأنظمة المختلفة.

---

(5) David Kretzmer, *The Legal Status of the Arabs in Israel*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: Westview, 1990), p. 142.

(6) ينظر أيضًا: David A. Kirshbaum, «Israeli Emergency Regulations and the Defense (Emergency) Regulations of 1945,» <http://www.israellawresourcecenter.org/emergencyregs/essays/emergencyregsessay.htm>; Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel* (London; New York: Monthly Review Press, 1976), pp. 9-20.

انسجامًا مع هذه الأنظمة، أُعلنت المناطق التي يسكنها الفلسطينيون مناطق مغلقة، وأقيمت فيها حكومة عسكرية. صحيح أن الحكومة العسكرية كانت موجودة قبل ذلك، إلا أن الحكم العسكري أقيم رسميًا في 3 أيلول/ سبتمبر 1948، وصار على رأس الحكومة العسكرية جنرال من الجيش مسؤول عن مختلف نواحي حياة الفلسطينيين. وبالتالي، كان هذا الجنرال جزءًا من تراتبيتين اثنتين في آن واحد: التراتبية العسكرية والتراتبية المدنية؛ فكان مسؤولًا أمام رئيس الأركان العسكرية في المسائل الواقعة ضمن السلطة العسكرية، وكان عاملًا تحت إمرة وزير الدفاع في الشؤون المدنية. وقُسمت المنطقة الواقعة تحت الحكم العسكري إلى خمس مناطق في البداية، لكنها صارت اعتبارًا من عام 1950 مقسومة إلى ثلاث مناطق هي: المنطقة الشمالية (الجليل) والمنطقة الوسطى (المثلث) والمنطقة الجنوبية (النقب)[7] وكان على رأس كل منطقة حاكم عسكري. أمّا السكان الفلسطينيون الذين ظلوا في مدن حيفا ويافا واللد والرملة والمجدل (قبل تهجيرهم في أوائل الخمسينيات) - فجرى تجميعهم في أحياء فقيرة ووضعهم تحت الحكم العسكري[8] حتى 1 تموز/ يوليو 1949[9]، عندما وُطِّن مهاجرون يهود في البيوت العربية المهجورة بحيث حُوِّل عدد من هذه المدن إلى مدن مختلطة بعد أن كانت مدنًا عربية صرفًا.

مع نهاية عام 1949، ضمت الإدارة العسكرية نحو 1000 موظف[10]، لكن عدد العاملين فيها ظل في تراجع مستمر. وفي عام 1958، بلغ عدد هؤلاء 116 شخصًا، كان من بينهم 87 ممن يقومون بمجموعة متنوعة من المهمات الإدارية والعملياتية (كالاتصال بالسكان المحليين مثلًا)، في حين

---

(7) Don Peretz, «Early State Policy towards the Arab Population, 1948-1955,» in: Laurence J. Silberstein (ed.), *New Perspectives on Israeli History: The Early Years of the State*, New Perspectives on Jewish Studies (New York: New York University Press, 1991), p. 85.

(8) Segev, 1949, pp. 52-58.

(9) Sarah Ozacky-Lazar, «The Military Government as an Apparatus of Control of Arab Citizens in Israel: The First Decade 1948-1958,» *Hamizrah Hehadash*, vol. 43 (2002), p. 111.

(10) Segev, 1949, p. 48.

تكونت بقية هؤلاء من ثلاثة فصائل من أجل الحراسة والدوريات[11] وكان هذا العدد المتناقص من الموظفين مسؤولًا عن كتلة سكانية تشهد نموًا سريعًا؛ ففي عام 1958 مثلًا، كان الكادر المكون من 116 شخصًا يحكم 180 ألف فلسطيني[12]، وكان عليه القيام بأعباء الواجبات الثقيلة التي كانت الحكومة العسكرية مكلفة بها. والواقع أن رئيس الحكومة بن غوريون أمر الوزراء بمختلفهم، في 14 أيار/مايو 1950، بالتعاطي مع الشؤون العربية من طريق الحاكم العسكري وحده[13] وسرد ديبون، الذي كان ثاني مستشار لرئيس الوزراء للشؤون العربية، المهمات التالية التي عُهِد بها إلى الحكومة العسكرية، إضافة إلى مهمتها الأساسية المتمثلة في منع عودة اللاجئين الفلسطينيين:

فرض أنظمة الطوارئ: إغلاق المناطق؛ إدارة المحاكم العسكرية؛ الاحتجاز الإداري؛ فرض حظر التجول؛ تقييد الحركة.

- جمع معلومات مُحيَّنة (up to-date) عن السكان الواقعين ضمن منطقة اختصاصها.

- منح تصاريح المرور والعمل خارج مناطق الحكم [العسكري].

- منح تراخيص حمل الأسلحة.

- إقامة المجالس المحلية.

- تعيين المخاتير.

- تقديم المشورة في ما يتعلق بتعيين المعلمين والموظفين المدنيين.

- تأجير الأراضي.

---

(11) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting - The Military Government,» *LPA*, Files 7/32 (14 August 1958), p. 9.

(12) المرجع نفسه، ص 2.

(13) Eyal Kafkafi, «Segregation or Integration of the Israeli Arabs: Two Concepts in Mapai,» *Journal of Middle East Studies*, vol. 30, no. 3 (August 1998), p. 354.

- منح [موافقات شراء] جرارات زراعية.

- منح الامتيازات المختلفة.

- تشجيع إقامة مشروعات في القرى وتطويرها[14]

لكن، لعل أبرز سمات الحكم العسكري قيامه بإظهار سلطة الدولة، وهو ما كان لا يقل أهمية، في بعض الأحيان، عن ممارسة تلك السلطة نفسها. وفي هذا الصدد، لخص لوبراني، الذي أصبح ثالث مستشار للشؤون العربية لدى رئيس الحكومة، أهمية الحكومة العسكرية في نهاية العقد الأول من عمرها، وذلك على النحو التالي:

مثلت النظام الجديد في أعين السكان المذعورين والمفرقين والمكروبين.

مثلت في أعين هؤلاء السكان الحكومة العسكرية التي أقامها هذا النظام.

- شكلت عنوانًا وحيدًا للإدارات الحكومية المختلفة العاملة في القطاع العربي. ومن هنا، كان كل مواطن عربي يشعر بأنه معتمد على الحاكم العسكري في منطقته في كل شأن من شؤون حياته اليومية.

كانت قادرة، عبر المخاتير والشيوخ وزعماء الحمائل، على حكم السكان كلهم من طريق كادر صغير جدًا[15]

من الممكن أن يثير تقدير لوبراني انطباعًا مفاده أن هذه الإدارة كانت تشبه «السجن المراقَب مراقبة جماعية» لدى بنثام، حيث يؤدي استعراض السلطة وإظهارها إلى تقديم جمهرة كبيرة من السكان فروض الطاعة. فضلًا عن

---

(14) The Arab Department, «The Problem with the Military Government,» (A Discussion Paper], *LPA*, Files 26/11 (n. d.), pp. 2-3.

(15) Yair Bauml, *A Blue and White Shadow: The Israeli Establishment's Policy and Actions among Its Arab Citizens: The Formative Years 1958-1968* (Haifa: Pardes Publishing House, 2007), p. 224 (in Hebrew).

هذا، من الممكن أن تكون صورتها قد تضخمت أيضًا بفعل صغر حجم كادر الحكومة العسكرية وصفة السجن التي اكتسبتها المناطق الواقعة تحت حكمها في أعين الجمهور[16].

يستحق تشبيه السجن المراقَب مراقبة جماعية مزيدًا من الاستطلاع. والواقع، تذهب محاجّتي إلى أن ثمة فوارق عدة بين الحكومة العسكرية وما يذهب إليه هذا التشبيه بالسجن المراقَب. ولعل **أول** هذه الفوارق ذو صلة بأهدافها؛ إذ لم يكن هدف الحكومة العسكرية مقتصرًا على التطبيع والرقابة، كما هي الحال في سجن بنثام المراقَب، بل كان يشمل أيضًا مفهومًا عامًا لأمن الدولة.

في عام 1958، ميز رئيس الحكومة العسكرية شوهام بين مفهومين من مفاهيم أمن الدولة: مفهوم علني/ مباشر ومفهوم خفي/ تراكمي، فاشتمل **أولهما** على أهداف متمثلة في منع عودة اللاجئين ومنع التجسس والتهريب وإقامة منظمات فلسطينية تعتبرها إسرائيل معادية للدولة، إضافة إلى الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين من أجل التدريب العسكري (عندما كان هذا ضروريًا، وعندما لم يكن ضروريًا أيضًا)[17] واشتمل **ثانيهما** على خمسة أهداف لم يكن لها أثر آنيّ في الأمن، لكن تراكمها كان يعزز الأمن، وفقًا لشوهام:

– منع سكان القرى المهجورة، الذين صاروا لاجئين داخليين مقيمين في أماكن قريبة، من العودة إلى الإقامة فيها؛ فعلى سبيل المثال، ثمة في الجليل 87 من هذه القرى توزع سكانها في 54 قرية، إضافة إلى مدينة الناصرة.

منع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى سوق العمل في المدن والمستوطنات اليهودية، بغية الإبقاء على توافر فرص العمل للمهاجرين اليهود.

---

(16) Ozacky-Lazar, «The Military Government as an Apparatus of Control of Arab Citizens in Israel: The First Decade 1948-1958,» p. 110; Gil Eyal, *The Disenchantment of the Orient: Expertise in Arab Affairs and the Israeli State* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2006), p. 162.

(17) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting - The Military Government,» *LPA*, Files 7/32 (14 August 1958), p. 6.

- منع الفلسطينيين من التنقل ضمن «المناطق الحساسة أمنيًا»، أي الجزء الرئيس في البلاد: من بنيامينا (جنوب حيفا) حتى جنوب النقب.

- الحد من الاستيلاء على الأراضي (ضمن القرى العربية) التي أُعلن أنها أراضي الدولة. وكثيرًا ما كانت هذه الأراضي تعلَن مناطق مغلقة، أي «[مخصصة] للتدريب العسكري أو للتمويه على التدريب العسكري». [شدد **شوهام** على أن «ما قيل هنا لا يجوز أن يقال خارج هذا المكان»]. وفوق هذا، كان المقصود تسهيل تسوية وضع هذه الأراضي من حيث مصادرة أراضي الفلسطينيين وتسجيلها وشرائها.

حماية المستوطنات اليهودية المقامة حديثًا ولا تزال ضعيفة من الناحيتين المادية والتنظيمية، وذلك من طريق منع الفلسطينيين من عبور أراضيها[18]

ثمة هدف آخر لمّح إليه شوهام تلميحًا لكنه لم يسهب في عرضه، ألا وهو تهجير الفلسطينيين إن سنحت فرصة لذلك:

> هم يعرفون أننا لن نتصرف مثلما تصرفت الحكومة الانتدابية في حوادث عام 1937، ولا مثلما تصرف الفرنسيون في الجزائر. سيكون أسلوبنا: إمّا نحن وإمّا هم! وهذا ما يجعلهم يقظين جدًا[19]

الواقع أن مذكرة داخلية صادرة عن الحكومة العسكرية حددت أنه، انسجامًا مع الخطاب السائد ومع خطة عام 1958، التي ناقشناها في الفصلين السابقين، وفي حالة نشوب حرب، من الواجب «تشجيع بعض أقسام السكان على الانتقال إلى البلدان المجاورة، وجعل ذلك ممكنًا بالنسبة إليهم»[20] انعكس هذا المناخ العام حتى بلغ مستوى الجنود ورجال الشرطة العاملين في المناطق العربية. وخلال محاكمة بعض أفراد الجيش ممن شاركوا في مجزرة كفر قاسم

(18) المرجع نفسه، ص 7-8.

(19) المرجع نفسه، ص 4.

(20) ورد في: Eyal, *The Disenchantment of the Orient*, p. 154.

التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي عشية حرب السويس في عام 1956، جرى الكشف عن أنه جرى، انسجامًا مع التقليد المتناقل شفهيًا، توزيع نشرة في الكتيبة تقول: «[يجب أن يذهب العرب من هنا] إلى الأردن [أي إلى الضفة الغربية]، ولعل ثمة حاجة إلى نخزهم هنا وصفعهم هناك لجعلهم يهربون إلى ما وراء الحدود. [وهناك] يستطيعون أن يفعلوا ما يحلو لهم»[21]

استخدم شوهام مفهومًا مقوننًا للأمن، وهو ما يعني، بحسب كلمات كريتزمر:

> إن أمن الدولة مرادف لأمن الجماعة اليهودية، وغالبًا ما يُنظر إليه باعتباره معتمدًا على التقدم صوب تحقيق «الأهداف القومية اليهودية». وأمّا الأفعال التي تعزز الجماعة اليهودية، فهي تُعتبر أفعالًا تعزز الأمن. من ناحية أخرى، إن كل ما ينزِع إلى تقوية الطموحات القومية العربية بين عرب إسرائيل يُعتبر خطرًا على الجماعة اليهودية[22]

لعل من المضلِّل، بالنظر إلى هذه الأهداف، تقويم الحكومة العسكرية تبعًا لمقدار ما أصابته من نجاح في إنجاز مهمة الرقابة، وبالتالي من الواجب تحليلها بما ينسجم مع الخطط والمشروعات السياسية لدى نظام الحكم.

الفارق الثاني بين الحكومة العسكرية وتشبيه السجن المراقَب، فمتعلق بطريقة ممارسة السلطة؛ فالحكومة العسكرية لم تكن مستندة إلى إجراءات روتينية أو إلى مجموعة من القواعد والطقوس كما هي الحال في المؤسسات التي وصفها فوكو، بل إن الحكومة العسكرية، في تمثيلها حالة الاستثناء، كانت قائمة على سلطة تعسفية غير مقيَّدة. والواقع أن أنظمة حالة الطوارئ منحت الحكام العسكريين سلطة غير محدودة وغير خاضعة لرقابة قانونية ولا لمراجعات إدارية. وعلى سبيل المثال، كان أول رئيس للحكومة العسكرية،

---

(21) Ruvik Rosenthal, «Who Killed Fatma Sursor: The Background, the Motivations and the Unfolding of the Kafr Qassem Massacre,» in: Ruvik Rosenthal (ed.), *Kafr Kassem: Myth and History* (Tel-Aviv: Hakibbutz Hameuchad, 2000), p. 18 (in Hebrew).

(22) Kretzmer, *The Legal Status*, p. 136.

وهو العقيد إيليميليخ أفنير، يرى أن من شأن هذه السلطات أن تجعل كل حاكم عسكري «ملِكًا مطلقًا» ضمن حيّزه المحدود[23] ولسوف يصبح شغله الشاغل في ما بعد حماية الفلسطينيين من أفعال عناصره وما يقومون به من انتقام ونهب[24] لكن لم يكن رئيس الحكومة العسكرية، ومعه رئيس حكومة إسرائيل ومستشاروه للشؤون العسكرية، ليُشغلوا بالهم بالسلوكات المسيئة للفلسطينيين بقدر ما شُغلوا بانهيار الانضباط ضمن هذه المؤسسة[25] مع ذلك، وبالنظر إلى نوعية الجنود وطبيعة عملهم، كانت الفوضى والفساد شيئين لا سبيل إلى اجتنابهما. كان أكثر الجنود من الفائض البشري لدى الجيش؛ فهُم غير صالحين للخدمة في الجيش لأسباب متعلقة بالسن أو الصحة أو الإصابة في المعارك[26] أمّا الجهة الوحيدة التي كانت قادرة على فرض قيود، أي محكمة العدل العليا، فقررت أنها «لا تستطيع التدخل في ما يراه الحاكم العسكري ملائمًا عندما يكون مدفوعًا باعتبارات أمنية، وأنه لا يجوز استجواب الحكام العسكريين في ما يتعلق بحججهم، لأن هذا يمكن أن يشكل خطرًا على أمن الدولة[27]

أمّا الفارق **الثالث** بين الحكومة العسكرية ونموذج السجن المراقَب، فمتصل باهتمام بنثام الرئيس، ألا وهو «النفعية». لم تكن الحكومة العسكرية حاكمة على الفلسطينيين بصورة فعلية، بل كانت الطبقة الخارجية في أجهزة كثيرة للضبط والرقابة، لكنها اجتذبت اهتمام الباحثين بفعل ظهورها، وكذلك

---

(23) Ilan Pappé, «An Uneasy Coexistence: Arabs and Jews in the First Decade of Statehood,» in: S. Ilan Troen and Noah Lucas (eds.), *Israel: The First Decade of Independence* (Albany, NY: New York: State University of New York Press, 1995), p. 639.

(24) Shira Robinson, «Occupied Citizens in a Liberal State: Palestinians under Military Rule and the Colonial Formation of Israeli Society, 1948-1966,» (Unpublished Doctoral Dissertation, Stanford University, 2005), p. 89.

(25) المرجع نفسه، ص 89.

(26) المرجع نفسه، ص 89؛ Segev, *1949*, p. 51.

(27) Jiryis, *The Arabs*, p. 20; Ozacky-Lazar, «The Military Government as an Apparatus of Control,» p. 105.

بفعل السلطات القانونية التي منحتها إياها أنظمة الطوارئ. ويعبّر لوبراني عن هذا بقوله إنها كانت رمزًا لجيش الاحتلال؛ ففي عملية حُكمها للفلسطينيين، كانت الحكومة العسكرية تتلقى مساعدة جهات كثيرة مسؤولة عن الرقابة والأمن مسؤولية مباشرة، إضافة إلى مؤسسات تستخدم أساليب القوة الناعمة. وأول هذه المؤسسات كلها هو جهاز المخابرات العامة (الشين بيت)، الذي كانت مهمته الأساسية، منذ تأسيسه في عام 1950، الوقاية من النشاطات التخريبية والتجسسية. لكن الجهاز انخرط في نشاطات رقابة واسعة النطاق على جوانب كثيرة من حياة الفلسطينيين، فكان يراقبهم في صفوفهم الدراسية ومكاتبهم ومساجدهم وأماكنهم العامة ولقاءاتهم الاجتماعية، حتى يتقصى مواقفهم السياسية[28] وكانت هذه النشاطات تجري إلى جانب الأمور المعتادة مما تقوم به هذه الأجهزة عادة، بما في ذلك التنصت الهاتفي، والرقابة على البريد، وزرع أجهزة التجسس في أنظمة الاتصالات. كما أن جهاز الشين بيت كان يدرس، ولا يزال يدرس في حالات كثيرة، المرشحين الفلسطينيين لتولّي مراكز في الدولة وفي القطاعات العامة، كالمعلمين والمديرين والمفتشين وبيروقراطيي الجهات التي لها علاقة بالدولة وبالهستدروت، إضافة إلى من يعملون في المؤسسات الدينية الإسلامية. وكانت توصياته، وهي توصيات حاسمة الأهمية، تذهب، خلال الفترة التي نناقشها هنا، إلى مكتب مستشار الشؤون العربية. إضافة إلى هذا، كان جهاز الشين بيت يقدم المشورة إلى الجهات التي تضع السياسات، وذلك في ما يتصل بخيارات السياسات تجاه الفلسطينيين[29]

أمّا الجهة **الثانية**، فهي الشرطة التي كان لها في المناطق التي يقطنها الفلسطينيون، إضافة إلى واجبها العام المتمثل في حفظ النظام والقانون، مهمات أخرى، من بينها الرقابة والضبط السياسيين. كما عُهد إليها، ولا سيما «قسم المهمّات الخاصة» فيها، أي ما يسمّى «الماتام»، بالرقابة على الفلسطينيين

(28) في ما يتعلق بدور الرقابة السياسية الحالي للشين بيت، ينظر مثلًا: Yuval Yoaz and Jack Kourie, «Shin Bet: Citizens Subverting Israel Key Values to Be Probed,» *Haaretz*, 20/5/2007.

(29) Uzi Benziman and Atallah Mansour, *Subtenants* (Jerusalem: Keter Publishing House, 1992).

وتنسيق نشاطات الشرطة مع الشين بيت والحكم العسكري. وكان للماتام أقسام فرعية، على المستوى الإقليمي والمستوى المحلي، يدعى الواحد منها «لاتام».

كانت هذه المؤسسات الثلاث - الحكومة العسكرية والشين بيت والشرطة (الماتام) - إلى جانب مستشار رئيس الوزراء، تنسّق مجرى حياة الفلسطينيين اليومية. وكان هذا التنسيق جاريًا على مستويين: مستوى اللجنة المركزية التي يجري فيها التنسيق العام لسياسات هذه الجهات وسلوكاتها ونشاطاتها، ومستوى لجان المناطق. وكان على رأس اللجنة المركزية المستشار للشؤون العربية، وكانت تضم رئيس الحكومة العسكرية وممثلين عن الشين بيت والشرطة. وكانت اللجنة المركزية تهتم بالمسائل العامة، لكنها تتناول حالات بعينها أيضًا. وكانت مناقشاتها تدور حول فرز المرشحين للتعليم، وفصل المعلمين على أسس سياسية، واتخاذ قرارات الترخيص لسيارات الأجرة والشاحنات وإقامة شركات، إلى غير ذلك[30] وأمّا لجان المناطق الثلاث (بحسب المناطق الواقعة تحت الحكم العسكري)، فتألفت من ثلاثة ممثلين عن الجهات الأمنية، إضافة إلى رئيس المكتب الإقليمي لمكتب المستشار، وكان يرأسها حاكم المنطقة العسكري. كانت هذه اللجان مكلفة إدارة نشاطات الفلسطينيين اليومية على المستوى المحلّي، إضافة إلى وضع التوصيات وتقديمها إلى اللجنة المركزية وإلى غيرها من الجهات في الدولة.

بينما كانت وظائف هذه المؤسسات متمثلة في الإشراف والمعاقبة والمنع والتقييد وعدم السماح والمصادرة والقمع، وكانت موجهة صوب منع الانشقاق والإقناع بالتعاون، فإن دور الهستدروت كان دمج الفلسطينيين في هياكل الدولة وفي الاقتصاد ليكونوا مواطنين من الدرجة الثانية، وهو الدور الذي صيغ في آب/ أغسطس 1949 ووافق مستشار رئيس الحكومة

(30) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting - The Military Government,» *LPA*, Files 7/32 (14 August 1958), p. 9; Hillel Cohen, *Good Arabs: The Israeli Security Services and the Israeli Arabs* (Jerusalem: Ivrit Publishing House, 2006), p. 244 (in Hebrew); Shimon Avivi, *Copper Plate: Israeli Policy Towards the Druze 1948-1967* (Jerusalem: Yad Ben-Zvi, 2007), pp. 33-54 (in Hebrew).

للشؤون العربية على أن الهستدروت سيكون مكلفًا، من بين أمور أخرى، بشؤون المصارف، وشركات التسويق، والنقل، والتعاونيات المحلية، ومنح القروض[31] وحُدِّد أيضًا أن دور الهستدروت هو خدمة غايات سياسية: «**يجب أن تساهم تنمية الاقتصاد العربي في الكفاح ضد القوى التي تعارض حكم الأمر الواقع أو حكم القانون في القطاع العربي، والتي تعارض دولة إسرائيل وأمنها وتطورها**»[32] وفي حين كان الهستدروت يتولى تسويق المنتجات الزراعية العربية في المدن والمستوطنات اليهودية من خلال إقامة أسواق مفتوحة فيها، فإنه كان يتلقى مساعدة الحكومة العسكرية من أجل أن يقيم في القرى العربية متاجر تبيع منتجات إسرائيلية بغية «تدوير» المال الذي يكسبه الفلسطينيون لكي يعود إلى الاقتصاد الإسرائيلي[33]، وهذا ما تضرب الرسالة التالية مثالًا عليه:

15 شباط/ فبراير 1956

إلى شركة آتا المحدودة. [شركة نسيج]
القطاع الشمالي
حيفا

[جرى منح] إذن [افتتاح] متجر تعاوني عربي في دير حنا، قضاء الناصرة.

وهو منظَّم من قسمنا، ويمثل أداة من أجل **عرض المنتجات الصناعية الإسرائيلية في القرى العربية**.

المخلص لكم، يعقوب كوهن
(كوهن، 15 شباط/ فبراير 1956)

---

(31) M.ʻA. N. Mol and Y. Palmon, «An Outline of a Meetings that Was Carried Out between and on 21 and 25 of August, 1949,» *The Lavon Archive*, Document no. IV-208-1:5815.

(32) المرجع نفسه (التشديد مضاف من المؤلف).

(33) The Histadrut's Arab Department, «[Report]: The Activities of the Economic Section of the Arab Department Acting beside the Histadrut's Executive, Submitted to the Subcommittee of the Knesset's Arab Affairs Committee,» *The Lavon Archive,* Document No. IV-208-1-5814 [n. d.], pp. 1-2.

كان الهستدروت أيضًا المزود الرئيس للخدمات الحيوية؛ فهو كان يوفر التأمين الصحي والخدمات الصحية من خلال عياداته («كوبات حوليم») الممتدة في البلاد كلها، إضافة إلى تدريب العاملين في المجالات الطبية المساعدة. وباعتباره نقابة عمالية، كان يوفر الحماية من أرباب العمل، وذلك بعد قبول الفلسطينيين في اتحاد العمال اعتبارًا من عام 1960[34] وأقام الهستدروت أيضًا الأندية الرياضية في القرى الفلسطينية أندية كرة القدم بصورة خاصة، وهي اللعبة الأكثر شعبية بين الفلسطينيين - وذلك ضمن شبكة هابوعيل الرياضية[35]

إضافة إلى هذه النشاطات، رمى الهستدروت إلى ممارسة التأثير في وعي الفلسطينيين من خلال نشاطات تعليمية ونشاطات ثقافية واسعة النطاق. ومن أمثلة ذلك أنه أقام في البلدات الصغيرة «أندية يشتمل الواحد منها على مكتبة وقاعة للقراءة وألعاب وصحف»[36] وكانت هذه الأندية تعرض الأفلام أيضًا، وتقدم المسرحيات، وتستضيف المحاضرات العامة. ومنذ عام 1961، حظيت النساء الفلسطينيات باهتمام خاص لسبب كشف عنه أحد تقارير الهستدروت على النحو التالي: «من خلال نشاطنا في هذا القطاع، أدركنا أن تأثير دعايتنا في النساء الفلسطينيات سهل، وأنهن مستعدات للتعاون في حياة الهستدروت والدولة»[37] من هنا، جرى افتتاح دورات كثيرة للنساء انصبّ تركيزها على تعليمهن مهارات إدارة المنزل والمهارات اليدوية، إضافة إلى اللغة العبرية - جرى تصميم هذه الدورات وفق النموذج الاستعماري الموجَّه إلى النساء المحليات[38]

في ميدان الدعاية أيضًا، تولى القسم العربي في الهستدروت في عام 1960 إدارة صحيفة **اليوم** التي كانت صحيفة يومية شبه رسمية ناطقة باللغة

---

(34) المرجع نفسه، ص 2-3.

(35) المرجع نفسه، ص 5-6.

(36) المرجع نفسه، ص 4.

(37) المرجع نفسه، ص 6.

(38) المرجع نفسه.

العربية[39] إضافة إلى ذلك، كان الهستدروت ينشر مجموعة واسعة من الإصدارات، التي كان من بينها **اليوم للأطفال**، التي وجهت وزارة التربية ببيعها إلى المدارس، وكذلك مجلة **الهدف** الشهرية التي انطلقت في عام 1960 أيضًا، وكانت تقدم تحليلًا سياسيًا واجتماعيًا، وأتت لتحل محل صحيفة **حقيقة الأمر** التي كانت إصدارًا دعائيًا عربيًا قديمًا من إصدارات الهستدروت والوكالة اليهودية. وكان من بين المطبوعات الأخرى المجلة النصف شهرية **صدى التربية** الموجهة إلى المعلمين، وكانت توزَّع بين المعلمين العرب كلهم تقريبًا، باعتبارهم أعضاء في اتحاد المعلمين. وأصدر الهستدروت أيضًا كتبًا باللغة العربية، أكثرها مترجم عن العبرية، إضافة إلى التقاويم التي تركز على التواريخ والمناسبات الاحتفالية الإسرائيلية، وكان يُقصد من بعض هذه الإصدارات بصورة خاصة التأثير في المراقبين الأجانب.

علاوة على ما تقدم، حاول الهستدروت أيضًا أن يكون له تأثير في الجمهور العربي الواسع (وليس المتعلمين فحسب) من خلال أفلام كانت تُعرض في القرى الفلسطينية، إمّا بقصد الإلهاء وإمّا لنقل مضامين خفية[40] كما أُسست فرقة مسرحية من اليهود العراقيين (فرقة أوهيل) قدمت مسرحيات كتبها عرب، كان من بينها المسرحية الرومانسية الكلاسيكية **مجنون ليلى**، التي بدأ تقديمها في تشرين الأول/ أكتوبر 1956[41] والواقع أن الدعاية

---

(39) المرجع نفسه، ص 5.

(40) من هذه الأفلام فيلم «كنوز الملك سليمان» الذي يقوم على قصة توراتية. وعلى سبيل المثال، طلب أغاسي من قسم السينما في 29 آب/ أغسطس 1956 أن يعيره هذا الفيلم، إضافة إلى فيلم للأطفال مترجم إلى العبرية يحمل اسم «البرّية». ينظر: Eliyahu Agassi, «Letter to the Cinema Department: To Hahaver Arie Brzam,» *The Lavon Archive,* Document no. IV-208-1-8559.

(41) الحقيقة هي أنه استُخدم من أجل الدعاية أساسًا، لأن الدعوة وجِّهت إلى الملحقين الثقافيين في البعثات الدبلوماسية الفرنسية والروسية والأميركية والبريطانية. ينظر: Reuven Barkatt: «Cultural Secretary, Russian Embassy: Inviting You to the Premiere of Majnun Layla,» *The Lavon Archive,* Document no. IV-208-1-8559 (4 September 1956); «To Dr. Thomas H. McGrail: Cultural Attache, American Embassy: Inviting You to the Premiere of Majnun Layla,» *The Lavon Archive,* Document No. IV-208-1-8559; «To Robert E. Gramble, Second Secretary, British Embassy: Inviting You to the Premiere of Majnun Layla,» *The Lavon Archive,* Document No. IV-208-1-8559; Reuven Barkatt, «Mlle E. Fischer, Attache Culturel, Ambassade de France: Inviter a Assister a la Premier de'Majnun Layla,» *The Lavon Archive,* Document No. IV-208-1-8559 (5 September 1956). =

الموجهة إلى العالم الخارجي كانت القصد الذي يقف خلف كثير من هذه النشاطات[42]، التي ورد بشأنها في أحد التقارير ما يلي:

> [يُعتبر] الهستدروت أحد الأجهزة العامة الرئيسة التي تجسِّد الوجود الإسرائيلي في القرى العربية على امتداد العام؛ ذلك بأن القرى العربية تكاد تخلو من مكاتب الوزارات الحكومية أو فروع الحزب [الماباي]. والهستدروت هو الجهة الوحيدة التي تشغل المباني والمراكز المخصصة للنشاطات والتي تظهر، من خلال الشعارات والإعلام إلخ، وجود إسرائيل في القرى العربية الكبيرة والصغيرة، وهذا أمر مهم. وأود القول إن الهستدروت صار مهيمنًا في المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية[43]

كان الهستدروت أيضًا أداة من أجل تعبئة الدعم العربي لحزب الماباي. وكان لين واضحًا تمامًا في وصفه دور الهستدروت - وهو الذي كان مدير القسم العربي في الماباي في اللواء الشمالي بين عامي 1951 و1965، ومديرًا لذلك القسم في إسرائيل كلها بين عامَي 1965 و1969:

> أذكر [في الخمسينيات وأوائل الستينيات] أن نشاطات الماباي بين السكان العرب كانت تجري من خلال القسم العربي في الهستدروت - وأعني بهذا تشكيلًا تابعًا للحزب حمل اسم اتحاد العمال العرب. صحيح أن الهستدروت كان [اتحادًا] عامًا، إلا أن القسم العربي كان متجانسًا إلى حد

جرى إرسال الرسائل والدعوات هذه إلى أشخاص آخرين أيضًا، كان من بينهم شاريت (في 5 أيلول/ سبتمبر)، وإلى وزير العمل نامير، وإلى وزيرة الخارجية غولدا مئير. كما جرى تبادل للرسائل بين غاديش من الإدارة العسكرية ومايكل إلزور، السكرتير السياسي في وزارة الخارجية. وهذه المراسلات متوافرة كلها في الملف المذكور أعلاه.

(42) ينظر الهامش (41)، لكن لدى وزارة الخارجية مئات النسخ أيضًا. على سبيل المثال نشرة **التعاون** التي طبعتها وزارة العمل واشتملت على ملخصات باللغة الإنكليزية.

من المحتمل كثيرًا أن هذا التقرير كُتب في أوائل عقد الستينيات (في عام 1961 أو في عام 1962)؛ كما حرر القسم العربي في الهستدروت عرضًا أكثر شمولية أيضًا. ينظر: The Histadrut's Arab Department, «A Review of the Histadrut's Activity among Arab Members during 1965,» *The Lavon Archive*, Document No. IV-208-1-13300 (1965).

(43) The Arab Affairs' Committee, «Stenographic Report of the Meeting,» *LPA*, Files 7/23/68 (20 June 1968), p. 12.

كبير، بل إننا طردنا المابام منه في بعض المراحل أقول هذا لأن المدير التنفيذي للقسم العربي في الهستدروت كان خاضعًا لسيطرتنا، وكان يمكن استخدام القسم العربي أداة للماباي في القرى. وكان مندوبونا ومؤسسات الهستدروت في القرى أذرعنا العملياتية. كنا عندها قادرين على فعل ما نريد في الهستدروت[44]

على الرغم من هذا، لم تحقق نشاطات الهستدروت النجاح المرجو. وكان يعقوب كوهن من القسم العربي في الهستدروت مضطرًا إلى الاعتراف في 24 حزيران/ يونيو 1964 بما يلي:

لا تحقق «نشاطات الهستدروت» أثرًا في جمهور واسع في البلدات العربية ويجب إعادة النظر في ما إذا كنا راضين بهذه الأبعاد (أبعاد المشاركة) أو أننا نريد أن تتعاون معنا دوائر أكثر اتساعًا وتنخرط في النشاطات الفنية أو الرياضية أو الاجتماعية أو الثقافية التي يقيمها الهستدروت، ليكون ذلك علامة تشير إلى تماهيها مع قيم الدولة وتوجُّهها[45]

الظاهر أن قيم الدولة كانت هي المشكلة! فعلى الرغم من اضطهاد مؤسسي الأندية الفلسطينية التي أقيمت في بعض القرى في منطقة المثلث، نجح هؤلاء بمواردهم القليلة في المنافسة مع أندية الهستدروت.

ممارسات «السجن المراقَب»

جسّدت الحكومة العسكرية، إلى جانب مؤسسات أخرى ورد وصفها آنفًا، شروط السجن المراقَب وممارساته، وذلك من نواحٍ كثيرة. كان من الممكن مقارنة الحكومة العسكرية بالسجن المراقَب من نواحٍ ثلاث: تثبيت السكان في أماكن بعينها؛ استخدام الاستقطابات قاعدة لإصدار الأحكام؛ الرقابة والتسجيل الوثيقين المستمرين.

---

(44) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32/68, pp. 3-4.

(45) The Secretariat of the Arab Affairs' Committee, «Protocol and a Summary of a Coordination Meeting,» *LPA*, Files 26/14/11 (24 June 1964), p. 1.

كان الفلسطينيون يعيشون في أكثرهم ضمن مناطق مغلقة يتطلب دخولها أو مغادراتها إذن مرور. وكانت المناطق الثلاث الواقعة تحت الحكم العسكري مقسمة تقسيمًا عسكريًا، ثم مقسمة أيضًا، إلى وحدات أصغر حجمًا. وكانت هذه الوحدات - في حالات كثيرة - هي حدود البلدة الواحدة؛ فعلى سبيل المثال، كان الجليل مقسمًا، حتى عام 1954، إلى 46 منطقة. وكان لا بد من وجود تصاريح من أجل الانتقال بين هذه المناطق[46] وحتى بعد تخفيف القيود، ظلت المناطق الواقعة تحت الحكم العسكري مقسمة إلى 16 وحدة.

كانت هذه التقسيمات الجغرافية تُستخدم معيارًا يتخذ بموجبه القادة العسكريون قراراتهم المتعلقة بالحصول على التراخيص والمؤن والنقل والخدمات. وبالتالي، كانت أشكال التواصل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية بين السكان منحصرة ضمن مناطق إقامتهم على نحو يعزز النزعة المحلية[47] إضافة إلى ذلك، كان من شأن هذه التقسيمات تسهيل ضبط الفلسطينيين من خلال برامج ترعاها الدولة. ويقول باركات في هذا الصدد:

يجب أن نقيم الأندية، لا من أجل الصغار والشباب فحسب حيث يستطيع العرب ممارسة الألعاب وتناول القهوة، إلى غير ذلك. وعلى هذا النحو، يصبح من الممكن جمعهم، و[بالتالي] التأثير فيهم»[48] وبالتوازي مع هذا الهدف الذي ورد ذكره في خطة عام 1958 وفي مجموعة مبادئ توليدانو الموجِّهة للسياسات التي نوقشت في الفصل الثاني، اتُّخذ عدد من الإجراءات من أجل تركيز الفلسطينيين في مناطق صغيرة. على سبيل المثال، ونزولًا عند طلب بن غوريون توطين العمال الفلسطينيين المتنقلين في حيفا، أقام حوشي مع المطران جورج حكيم شركة للإسكان من أجل بناء الشقق وتسويقها، لكنها لم تحقق نتائج ذات قيمة. وظل العمال الفلسطينيون يفضلون الارتحال كل يوم بدلًا من وضعهم في أحياء كثيفة السكان. وعلى

---

(46) Kafkafi, «Segregation or Integration,» p. 357.

(47) Eyal, *The Disenchantment of the Orient*, p. 156.

(48) The Confined Secretariat of the Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 26/14/11 (19 March 1964), p. 9.

نحو أكثر تعميمًا، قال أ. بِكر (أمين سر الهستدروت): يجب أن يكون لنا اهتمام بتقليل عدد السكان في القرى العربية، وإلا فإننا نضمن، بأفعالنا نحن، استمرار تركيز العرب في مكان واحد [أي في منطقة واحدة]»[49]

على أن المقصود كان أن يستمر مفعول فكرة هذه التقسيمات الفرعية حتى بعد زوال الحكم العسكري. ولعل السياسات الممارسة تجاه بدو النقب، والخطط الرامية إلى توطينهم قسرًا، تمثل أحد أوضح الأمثلة على مبدأ تثبيت الفلسطينيين وتركيزهم (Concentrating)؛ فعلى الرغم من كونهم مقيَّدين ضمن مناطق «السياج» بعد حرب 1948، جرى وضع خطتين من أجل حصرهم ضمن مناطق أكثر صغرًا (أقل من 10 في المئة من المناطق التي كانوا يعيشون فيها سابقًا). ما من شك في أن الخطط المتعلقة بالبدو كانت نابعة من مبدأ «تحرير الأرض» الصهيوني، لكنها تعكس أيضًا مبدأ تثبيت السكان ضمن مناطق صغيرة مجزأة.

استندت الخطة الأولى، التي وضع إطارها العام دايان في عام 1960، إلى فكرة توطين البدو في أحياء الطبقة العاملة في مدينتي الرملة ويافا المختلطتين، وفي بلدة بئر السبع، في حين رمت الخطة الثانية التي وضعها آلون في عام 1962، إلى تركيزهم ضمن عدد صغير من البلدات، أي ارتكزت كل خطة من الخطتين على الحصر المكاني للبدو[50] ورأى الوزير بيخور شطريت أن على هذه الخطط أن تأخذ البنية الاجتماعية البدوية في الاعتبار. ومن هنا، أشار في ما يتعلق بخطة دايان، إلى «أنني كنت ضد هذه [الخطة]. إذا لم تقتلعوا العشيرة كلها من مكانها فلن تحققوا شيئًا. وإذا ترك المنطقة جزء [فحسب] من العشيرة، فإنها ستنمو من جديد، ولن يتحقق شيء لنا ستحققون النتائج إذا نقلتم العشيرة [كلها] من مكان إلى آخر»[51]

---

(49) المرجع نفسه، ص 6.

(50) ينظر، على سبيل المثال: Bauml, *A Blue and White Shadow,* pp. 190-200.

(51) The Confined Secretariat of the Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 26/14/11 (19 March 1964), p. 4.

أمّا وجه التشابه الثاني بين الحكومة العسكرية والسجن المراقَب، فهو استخدام التصنيف الثنائي. ويتضح من القسمين السابقين أن التقسيم الثنائي للسكان إلى يهود وغير يهود شكّل حجر الزاوية في السياسات الإسرائيلية (سيناقش هذا الموضوع في الفصل التالي).

أستطلع في الفقرات التالية التبعات القانونية لهذا التقسيم، فأقول إن فرض الحكم العسكري على المناطق التي يقطنها الفلسطينيون كان يعني، في المجال القانوني، إقامة نظامين قانونيين: واحد للفلسطينيين وآخر لليهود. وعلى الرغم من أن أنظمة حالة الطوارئ مصاغة بمصطلحات تعميمية، فإن تطبيقها كان شبه مقتصر على الفلسطينيين. ومن أمثلة ذلك أن الحاكم العسكري شوهام صرح في عام 1958 بأن المناطق الواقعة تحت الحكم العسكري حُدِّدت بحيث لا يفرض الحكم العسكري إلا على البلدات الفلسطينية؛ «ومن المفهوم أنه استثني منها [أي من المناطق] المستوطنات اليهودية و[قرية كفركما] الشركسية، وكذلك كل شخص يخدم في الجيش الإسرائيلي ويحمل معه هذه البطاقة، أو يخدم في صفوف الاحتياط أو في الخدمة العسكرية الإلزامية»[52] لم يكن التمييز في تطبيق القانون مقتصرًا على المعيار الجغرافي وحده، بل على أسس قومية أيضًا. والواقع أن مراقب الدولة صرح في تقريره الثامن لعام 1957 بما يلي:

> يكون الأمر الذي يصدره الحاكم العسكري والقاضي بإغلاق منطقة من المناطق ساريًا، من ناحية نظرية، على المواطنين جميعًا من غير أي استثناء، سواء أكانوا ممن يعيشون في المنطقة المعنية أم ممن يعيشون خارجها. من هنا، فإن أي شخص يدخل المنطقة المغلقة أو يغادرها من غير ترخيص صادر عن الحاكم العسكري يرتكب مخالفة جنائية في واقع الأمر. أمّا في الممارسة، فإن اليهود غير مطلوب منهم حمل هذه التراخيص، ولا هم يقدَّمون إلى القضاء نتيجة خرق الأنظمة الواردة في المادة 125[53]

---

(52) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting - The Military Government,» *LPA*, Files 7/32 (14 June 1958), p. 6.

(53) ورد في: Jiryis, *The Arabs*, p. 26.

كان ثمة بُعد آخر للثنائية القانونية، ألا وهو إقامة محاكم عسكرية إلى جانب المحاكم المدنية؛ فبينما تنص أنظمة حالة الطوارئ على طبيعة المخالفات التي تنظر فيها أيٌّ من هاتين المحكمتين، فإن للقادة العسكريين اتخاذ قرار اختيار المحكمة التي تنظر في أي قضية من القضايا. وكانت المحاكم العسكرية تجسّد النظام القضائي التعسفي الذي هو جوهر حالة الطوارئ.

كان هناك نوعان من هذه المحاكم. تتألف المحكمة من النوع الأول من ثلاثة ضباط (ليس ضروريًا أن يكونوا قد تلقوا أي تعليم قانوني) منتدَبين من أجل التعامل مع أي خرق لأنظمة الطوارئ ومن أجل إصدار أي قرار حكم يراه هؤلاء الضباط ملائمًا. أما المحكمة من النوع الثاني، وهي الأقل مرتبة، فكانت مؤلفة من ضابط واحد يحق له إصدار أحكام حبس تصل حتى سنتين، إضافة إلى فرض غرامات.

كانت أحكام هذه المحاكم قطعية نهائية حتى عام 1963 والواقع أن فلسطينيين كثيرين مروا عبر هذا النظام القانوني؛ ففي فترة آذار/ مارس - كانون الأول/ ديسمبر 1951 على سبيل المثال، مثُل أمام هذه المحاكم 2028 فلسطينيًا[54] كما أقيم نوع آخر من المحاكم العسكرية استنادًا إلى قانون منع التسلل الذي صدر في عام 1954، وحملت اسم محاكم منع التسلل أيضًا. تضم كل محكمة من هذه المحاكم ضابطًا واحدًا له صلاحية بتِّ مخالفات هذا القانون كلها، لكن من الممكن استئناف حكمه أمام محكمة مؤلفة من ثلاثة ضباط. استمر عمل هذا النوع من المحاكم حتى عام 1959، عندما تقرر إحالة مخالفات قانون التسلل إلى المحاكم المدنية.

من أجل زيادة فعالية هذه الترتيبات، وُضِعت قوة الشرطة العاملة في مناطق الحكم العسكري تحت إمرة السلطات العسكرية[55] وكان أثر هذه الثنائية، حسبما تقول كورن، تجريم الفلسطينيين على أسس سياسية:

---

(54) Alina Korn, «Crime and Law Enforcement in the Israeli Arab Population under the Military Government, 1948-1966,» in: Selwyn Ilan Troen and Noah Lucas (eds.), *Israel: The First Decade of Independence* (New York: State University of New York Press, 1995), p. 668.

(55) المرجع نفسه، ص 668-669.

إن أنواعًا كثيرة من الجرائم هي «نتيجة» واضحة للطبيعة السياسية للقانون وتطبيقه الانتقائي على السكان العرب. فخلال فترة الحكم العسكري كانت الجريمة في صفوف السكان العرب، وإلى حد كبير، نتيجة الضبط السياسي الممارَس على هؤلاء السكان... وأدى الاستخدام السياسي لقانون العقوبات، سواء من حيث محتواه أو من حيث طرائق تنفيذه، إلى جعله يؤدي دورًا مركزيًا في «نشوء» الجريمة وفي الجنوح في صفوف العرب. [من هنا] اعتُبر مجال واسع من النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية «جريمة»، وجرى التعامل معه من خلال منطق آليات ضبط الجريمة[56].

الأمر الثالث هو أن الرقابة اللصيقة لم تكن من خلال المتعاونين الفلسطينيين وحدهم - أولئك الذين كانوا ينقلون المعلومات التي يفصح عنها الناس في لقاءاتهم العامة أو خلال انتقالهم في وسائل النقل العامة[57] - بل من خلال مُشغليهم أيضًا. كان مطلوبًا من الممثلين الإقليميين للحكم العسكري أن يعيشوا في المناطق المكلفين مراقبتها، بغية الحصول على المعلومات مباشرة عند الحاجة، وبغية التواصل بسهولة مع المختار ومع المتعاونين.

فضلًا عن هذا، كان هؤلاء يحتفظون بما يمكن أن يُعتبر أرشيفًا بدائيًا، وهو «سجل الخطايا» الذي يحوي أسماء المتهَمين وعناوينهم والعقوبات التي فُرضت عليهم[58] وعلى نحو أكثر تعميمًا، ذكر كوهن أن الجهات الأمنية كانت تولي أسلوب المقابلة وجهًا لوجه مع الفلسطينيين عناية خاصة، وهذا لافتراضها أن ميزان القوى في هذه المقابلات يكون أميل إلى مصلحتها لأن أكثرية من تُجرى المقابلات معهم يكونون في حالة قلق واضطراب. كما كان هذا الأسلوب يسمح لهم باستخدام أساليب الشائعات والوعود والتخويف[59]

اتخذت الرغبة في الحصول على معلومات مباشرة شكلين: محاولات من أجل المعرفة المتعمقة، وهذا ما اتخذ شكلًا نفسانيًا، من قبيل إنشاء ملفات شبه

(56) المرجع نفسه، ص 695.

(57) ينظر على سبيل المثال: Cohen, *Good Arabs*, p. 13.

(58) Eyal, *The Disenchantment of the Orient*, p. 155.

(59) Cohen, *Good Arabs*, pp. 250-251.

نفسانية لـ «الزعماء والمتعاونين مع الجهات الأمنية»[60]، وكذلك قيام الجهات الأمنية بفتح ملف لكل فلسطيني يراجع أي مؤسسة حكومية لأي سبب من الأسباب: العمل، ترخيص شركة، تصريح مرور، إلخ[61]

تناولتُ حتى الآن هياكل السلطة التي ميزت الحكم العسكري، وكذلك أساليب استخدام السلطة لضبط السكان الفلسطينيين. أمّا في القسم التالي، فسوف أنظر في هذا الشكل من السلطة من خلال فرضية الاستثناء. وكنت بدأت هذا الفصل بمناقشة اعتماد أنظمة حالة الطوارئ، وتأسيس الحكم العسكري بناءً عليها، وأمضي في ما يلي إلى استكشاف تأثير أسلوب الحكم هذا.

الاستثناء

مشقات الحياة

لم يكن تعليق القانون المعياري وحده ما يميز حالة الاستثناء، بل كان يميزها أيضًا وضع السلطة في أيدي موظفين يُزيحون القانون جانبًا، ويؤدي سلوكهم إلى جعل كل استنجاد بالعدالة أو بحكم القانون ضربًا من ضروب السخرية[62] بيد أن حالة الاستثناء لم تكن خالية من الأنظمة والقوانين، إلا أن لقوانين حالة الطوارئ دوافع وغايات مختلفة عن دوافع القانون العادي وغاياته.

ولعل يجدر التمييز في هذا الصدد بين الحكم من طريق القانون المميز لقوانين حالة الطوارئ وحكم القانون المميز لحالة القانون المعياري العام؛ ففي الحالة الأولى، لا تكون الأنظمة والقوانين مطبّقة تطبيقًا عامًا شاملًا، بل

---

(60) المرجع نفسه، ص 21.

(61) Bauml, *A Blue and White Shadow*, p. 246.

(62) مما يدعو إلى الاهتمام أن بيريتز رأى أن «الحكم العسكري جهاز صغير لا يضطهد العرب... [بل هو حتى] يساعدهم». ورد ذلك في: Kafkafi, «Segregation or Integration,» p. 360.

تكون مُعتبرة أداة إضافية من أدوات السيطرة، ومن هنا يفقد القانون «هالته الموضوعية»، ما يؤدي إلى تدنّي مكانته في أعين الحاكمين والمحكومين سواء بسواء. في هذا الصدد، وصف جريس[63] حكم إسرائيل في الفترة محل النقاش ههنا بأنه «هيمنة من طريق القانون». والواقع أن الحكم العسكري، باعتباره تجسيدًا لنظام الحكم هذا، كان يحمل مساوئه المميزة، وأهمها تفشي سوء استخدامه على نطاق واسع، وبأشكال كثيرة أناقش في ما يلي اثنين منها بشيء من التفصيل: العقوبات المشهدية ولذة السيطرة.

لا تكاد قرية فلسطينية تخلو من قصص تروى عن أشكال العقوبات المشهدية في تلك الفترة، منها قصة تتحدث في إحدى القرى عن ضابط اسمه «بلوم»:

> كان يخرج في دورية في القرية. وحيث يصادف رجلًا كان يسأله: «هل أنت متزوج؟» إذا كان الرد بالإيجاب يضرب الرجل قائلًا: «هل تريد أن تزيد عدد هذا الشعب الشرير؟» أمّا إذا كان الرد بالنفي فيقول له: «وما الذي ينقص حمارًا مثلك؟ هل تظن أنك لا تزال شابًا؟» ثم يضربه أيضًا. وصادف ذات مرة رجلًا عجوزًا فأمره برسم دائرة على الأرض والوقوف داخلها، مهدِّدًا إياه بالقتل إذا خرج من تلك الدائرة. ظل الرجل في الدائرة من الصباح حتى المساء. تركه الضابط ثم عاد إليه في المساء ليرى إن كان لا يزال واقفًا داخل تلك الدائرة. وعندما وجده واقفًا فيها ضربه قائلًا: «يا غبي، يا حمار، لماذا لم تهرب؟»[64].

تَرد لدى جريس أيضًا قصص كثيرة من هذا النوع[65] ولعل القصة التي تركت أثرًا في المخيلة العامة هي قصة أحمد حسن، وهو رجل من عائلة تقيم قريبًا من قرية عرَّابة.

> في آب/ أغسطس 1958 أمره الحاكم العسكري أن يجلس من الصباح إلى المساء، كل يوم طوال ستة أشهر متواصلة، تحت شجرة خروب كبيرة

---

(63) Sabri Jiryis, «Domination by Law,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 11, no. 1 (Autumn 1981), pp. 67-92.

(64) Hunaida Ghanim, *Reinventing the Nation: Palestinian Intellectuals in Israel* (Jerusalem: Hebrew University, Magnes Press, 2009), p. 11 (in Hebrew).

(65) Jiryis, *The Arabs*, pp. 27-30.

واقعة إلى الغرب من قرية دير حنا. وكان الهدف منع ذلك الرجل من التواصل مع المهربين[66]

صحيح أن الغاية من هذه العقوبات المشهدية كانت تخويف السكان وكسر تصميمهم على المقاومة، إلا أن ثمة حالات غيرها مثّلت اعتداءً مباشرًا على معتقدات الفلسطينيين الأساسية وكرامتهم، وعلى ما يرون فيه جوهر إنسانيتهم.

كان من تلك الأشكال تدنيس الأماكن المقدسة أو الكتب المقدسة، وكذلك انتهاك القيم الأخلاقية الأساسية. وعلى سبيل المثال، وجَّه سكان قرية دير حنا إلى ضابط في الحكومة العسكرية اسمه أبراهام يركوني ومساعده المدعو حغاي تهمة الابتزاز والسرقة وضرب سكان القرية ضربًا مبرحًا. واشتملت سلوكات أكثر عنفًا على «التبول على السكان في الأماكن العامة، وقيام أفراهام بأخذ كلبه ليقضي حاجته داخل المسجد»[67] وعلى الرغم من أن هذه الإساءات لم تكن حالات استثنائية، فإن إدارة الحكومة العسكرية شؤون حياة الفلسطينيين اليومية كانت مسيئة لهم؛ بحكم طبيعتها نفسها. ومن أمثلة هذا أن الحاكم العسكري في يافا فوجئ بوحشية جنوده، وقال شاكيًا «إنهم لا يتوقفون عن ضرب الناس»[68] كما كانت طريقة الحصول على تراخيص التنقّل تجربة مهينة أيضًا[69]، وغالبًا ما كانت مستخدَمة وسيلة لابتزاز الناس أو معاقبتهم. وكتب جريس في هذا الشأن:

> كان معنى رفض منح إذن من أجل دخول منطقة مغلقة أو مغادرتها يعني بالنسبة إلى العامل، على سبيل المثال، أنه لا يستطيع الوصول إلى مكان عمله، ويعني أيضًا أن الفلاح لا يستطيع الوصول إلى أرضه. وفي العادة

---

(66) المرجع نفسه، ص 28-29.

(67) Robinson, «Occupied Citizens in a Liberal State,» p. 152.

جرى التحقق من هذه المعلومات من طريق التواصل الشخصي مع كبار السن من سكان دير حنا الذين تذكروا قصصًا كثيرة من هذا القبيل، وأكثرها متعلق بتدنيس أماكن العبادة.

(68) ورد في: Ilan Pappé, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oxford: Oneworld Publications, 2006), p. 205.

(69) ينظر على سبيل المثال: Ozacky-Lazar, «The Military Government,» p. 109.

كان منع حركة سكان قرية من القرى أو منطقة بعينها وعدم قدرتهم على الذهاب إلى أعمالهم أمرًا يستمر فترة غير محددة. وكان يكثر فرض هذه القيود في حق العرب الذين هم على صلة بمنظمات سياسية، أو المنخرطين في نشاطات اجتماعية أو ثقافية مستقلة لم تحصل على موافقة الحاكم العسكري.

وكانت حالات فرض تقييد التنقل كثيرة جدًا خلال سنوات إسرائيل الأولى إلى درجة جعلت الشرطة العسكرية والشرطة المدنية معتادة على وقف وسائط النقل العامة والخاصة، على الطرق الرئيسة بصورة خاصة، في كل يوم أحيانًا، بغية التحقق من بطاقات العرب الشخصية. وكان من لا يحملون ترخيص مرور، مهما يكن السبب، يُعتقلون ويساقون إلى السجن ثم يحالون إلى محكمة عسكرية[70]

تميزت حالة الاستثناء أيضًا بغياب أي معلومات عنها لدى من كانوا واقعين تحت الرقابة، وهي حالة كانت تضمن هشاشة وضعهم. وكانت تصاريح المرور تُكتب باللغة العبرية التي لا يستطيع أغلب السكان قراءتها[71]، ولم يكن السكان على علم بحدود كل منطقة من المناطق المغلقة.

لم يقم الحكم العسكري قط بالإفصاح عن نطاق المناطق الواقعة تحت سيطرته، ونادرًا جدًا ما كان يكشف عن أي شيء متعلق بنشاطاته. وكان على كل من يريد أن يعرف المناطق التي يستطيع الذهاب إليها من غير تصريح مرور أن يذهب إلى مقار الحكم العسكري القليلة، أو إلى مركز الشرطة، لكن نادرًا ما كان يُزوَّد بالمعلومات التي يطلبها. وكان كل من يدخل منطقة مغلقة، أو يغادرها، من غير تصريح معرضًا للملاحقة القضائية نتيجة مخالفته أنظمة الطوارئ، وذلك على الرغم من حقيقة أنه لا يعرف، أو قد لا يعرف، حدود تلك المنطقة. أمّا عدم المعرفة، فلم يعتبر عذرًا مقبولًا لدى المحكمة العسكرية[72]

---

(70) Jiryis, *The Arabs*, pp. 27-28.

(71) Ozacky-Lazar, «The Military Government,» p. 110.

(72) Jiryis, *The Arabs*, p. 23.

على النقيض من الأفعال المسيئة التقييدية المذكورة أعلاه، كان ضباط الحكم العسكري والموظفون اليهود في المجتمعات المحلية الفلسطينية معتادين على دعوة أنفسهم إلى بيوت المواطنين الفلسطينيين، أو على الحرص على إفهام الفلسطينيين أن حسن ضيافتهم هو جزء من الواجبات المترتبة عليهم(73)

في أواخر عام 1949، سعت الحكومة العسكرية إلى إنهاء هذه العادة من خلال تذكير الموظفين والضباط من ذوي الرتب المنخفضة بأن على الجميع، إلا الحكام العسكريين أنفسهم، أن يتقيدوا «تقيدًا صارمًا بالنظام في ما يتعلق بالتجمعات وتناول الطعام في القرى العربية»، وبأن عليهم أن يحرصوا على «القيام بالزيارات من غير تقديم وعود 'للسكان' في ما يخص معالجة أي قضية»(74)

كان يشار إلى وجبات العشاء والاحتفالات هذه، في أغلب الأحيان، من خلال الإحالة إلى القيم الثقافية الفلسطينية، أي إلى قيم الكرم وحُسن الضيافة. لكن تلك الزيارات كانت، في الواقع، تخرق جوهر هذه القيم، وذلك لأن الكرم وحُسن الضيافة قائمان على أسس التبادلية والندية وحُسن النية والطوعية. وكان من الواضح في هذه الحالة أن الزيارات المذكورة لم تكن قائمة على شيء من هذا، فلم تكن ندية ولا تبادلية ولا طوعية، بل كانت تعكس تراتبية السلطة القائمة، وكانت تعزيزًا لعلاقات السلطة، والواقع أنها كانت شكلًا من أشكال الابتزاز.

في عام 1950، عبّر بالمون، المستشار الأول للشؤون العربية، عن قلقه نتيجة قدرة الفلسطينيين على إفساد موظفيه. واعترف بأن الفساد تفشى، خلال عام ونصف العام، في بيروقراطية الدولة التي تتعامل مع الفلسطينيين، لا بسبب الفلسطينيين أنفسهم، بل نتيجة سوء استخدام موظفي الدولة سلطاتهم.

---

(73) Benziman and Mansour, *Subtenants*, p. 103; Robinson, «Occupied Citizens in a Liberal State,» pp. 155-157.

(74) Robinson, Ibid., p. 156.

إن في الميدان فسادًا واسع النطاق لدى معظم «العناصر» الذين يتعاملون مع العرب. ويجري تلقي الرشى نظير القيام بالأشياء. وهذا ما يجد تعبيرًا عنه في المصالح المشتركة التي يقوم بها الأشخاص المكلفون وظائف رسمية في المناطق الواقعة ضمن مسؤوليتهم، كالمحاجر مثلًا أو حراسة [ممتلكات الغائبين]، إلخ... [وفضلًا عن هذا] ففي معظم الحالات كان الفارق [بين الأسعار المدفوعة للفلسطينيين والأسعار التي في السوق] يبلغ 60 في المئة بدلًا من 25 في المئة مثلما هو مقرر [رسميًا].

قررنا السماح ببقاء عدد محدد من المتسللين الذين كانوا في البلاد خلال الانتخابات، وذلك نتيجة قانون أقره الكنيست، وسمحنا بهذا تعبيرًا عن حُسن نية. أمّا في الواقع، فإن الأمر كلف العرب مبلغًا تراوح بين 50 ليرة و100 ليرة في مقابل كل بطاقة هوية. تحول تعبيرنا عن حُسن النية إلى شيء سلبي... ثمة فساد بين اليهود، لكن له تبعات سياسية محدودة. أمّا الفساد في ما يتصل بالعلاقات بين اليهود والعرب، فيثير لدى العرب إحساسًا بأن هذا ليس فسادًا بل «خوّة» (أي ابتزاز). ويعني هذا أن على العربي أن يدفع هذه الخوّة لليهودي لأنه عربي ولأن اليهودي يهودي[75]

تجميل السلطة

تُفرض حالة الاستثناء عادة لمواجهة خطر وشيك، حقيقي أو متخيل. ويرافق فرضها وعد، خفي أو معلن، بدرء الخطر وجعل الحال أفضل من قبل. لكن كيف يستطيع من يرفضون حالة الاستثناء ووعودها الكاذبة أن يفرضوها بأنفسهم؟ كان هذا التناقض ماثلًا في لب مناقشات القيادة الإسرائيلية التي تناولت تجميل السلطة. وكان السؤال المطروح على وجه التحديد هو: كيف يمكن التعبير عن حالة الاستثناء أن يخفي حقيقتها؟ قبل عام 1948، كان الساسة والمحامون ورجال القانون الصهيونيون يدينون أنظمة حالة الطوارئ الانتدابية بأقوى

(75) The Political Committee [of Mapai], «Protocol of the Meeting,» *LPA,* Files 2-026-1952-10 (24 January 1952), pp. 5-6/3.

العبارات[76]؛ «لم يكن هذا القانون موجودًا حتى في ألمانيا النازية... ولا يعدو إطلاق اسم محكمة على المحاكم العسكرية أن يكون تلطيفًا وتمويهًا لحقيقتها. أمّا إذا استخدمنا الاسم النازي، فإنها ليست أفضل من 'اللجان القضائية العسكرية التي تقدم المشورة للجنرالات' ليس من حق أي حكومة أن تضع قوانين من هذا القبيل» هذا ما أعلنه يعقوب شيمشون شابيرا الذي أصبح مستشارًا قانونيًا للحكومة الإسرائيلية بعد عام 1948[77] لكن، وعندما أعادت دولة إسرائيل العمل بهذه الأنظمة بعد عام 1948 من أجل حكم الفلسطينيين، بدا أن ثمة حاجة إلى تبرير هذا التغير الذي شرحه بن غوريون في عام 1953 بقوله:

> عارضنا هذه القوانين التي فرضتها حكومة الانتداب لأنها حكومة أجنبية، غير منتخَبة منا وغير مسؤولة عنا. أعطت نفسها حق احتجاز أي واحد منا من غير محاكمة. أمّا في الوقت الحاضر، فإن دولة إسرائيل تطبق القانون عبر حكومة اختارها الشعب، حكومة مسؤولة أمام الشعب[78]

إن منطق بن غوريون إشكالي، لأن المقابلة التي يجريها بين حكومة منتخبة وأخرى غير منتخبة، وحق الأولى في فرض حالة الاستثناء، لهي مقابلة زائفة. إن فرض حالة الاستثناء أمر متعلق بالسيادة لا بالشرعية، وهذا واضح في الجملة التي يفتتح بها شميت كتابه **اللاهوت السياسي** التي تقول: «صاحب السيادة هو من يقرر الاستثناء»[79]

تقوم الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية على حد سواء بفرض مراسيم الطوارئ، مثلما يبين التاريخ الحديث. وتنبغي مقارنة حالة الطوارئ مع وجهة النظر القانونية - الرسمية (بحسب كلمات أغامبين)، أو مع حالة الاستثناء، مثلما طرح شميت، باعتبارها فعل سيادة يفرضه البشر، وذلك بالمقابلة مع الحالة العادية التي هي سيادة القانون.

---

(76) Jiryis, *The Arabs*, pp. 12-13.

(77) المرجع نفسه، ص 12

(78) ورد في: Peretz, «Early State Policy,» p. 91.

(79) Carl Schmitt, *Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2005), p. 5.

بالنظر إلى هذا التناقض الكائن في قيام إسرائيل بفرض أنظمة حالة الطوارئ الانتدابية، كانت قطاعات عدة في النخبة الإسرائيلية غير مرتاحة إلى الحكم العسكري، على الرغم من أن عدم ارتياحها هذا لم يشمل أهداف الحكم العسكري نفسها. وعلى سبيل المثال، كان حزب المابام اليساري الصهيوني يقف علانية في مقدمة من يناضلون من أجل إلغاء الحكم العسكري. لكن قادته لم يترددوا قط في الضغط على الحكام العسكريين وعلى الضباط لكي يصادروا أراضي القرى العربية - استنادًا إلى أنظمة الطوارئ نفسها - وتحويلها إلى مستوطناتهم[80]

أرادوا الإبقاء على الحكم العسكري، لكن بصورة مختلفة. وكان السؤال الأكثر أهمية الذي يقض مضاجع معارضي الحكم العسكري هو السؤال المتعلق بمدى تمثيليته، لا بما كان يفعله؛ ففي مناقشة للخطة السياسية لعام 1958، على سبيل المثال (ينظر الفصل 2)، اقترح آساف، الذي كان مستشرقًا وأحد قادة الماباي، اللجوء إلى التعمية على هذا التناقض من طريق «الإبقاء على الحكم العسكري، لكن مع تغيير اسمه الذي صار وحشًا في نظر الناس»[81] وكان لفكرة آساف هذه أن تتردد في مناسبات كثيرة على ألسنة قادة إسرائيليين آخرين. ومن أمثلة ذلك تصريح نامير خلال مناقشة تناولت الحكم العسكري جرت في 14 آب/ أغسطس 1958 بما يلي:

> أشير، أيضًا، على وجه العموم، إلى أننا قادرون على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية عينها، التي تحاذي المسألة الأمنية بعد 10 أعوام من الحكم العسكري، من غير أن يكون هذا تحت العنوان المخيف «الحكم العسكري». ولعل من شأن تغيير الاسم في ظل الأوضاع المعقدة الراهنة أن يؤدي دورًا إيجابيًا[82]

ثم تابع نامير مقترِحًا:

---

(80) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32, (14 August 1958), p. 12.

(81) المرجع نفسه.

(82) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting - The Military Government,» *LPA*, Files 7/32 (14 August 1958), p. 18.

لست أرى طرفًا أفضل لدى الآخرين... ولست أعفي حزبنا ومن يعملون [على هذه المسألة] من البحث عن طرائق من أجل إضافة «أحمر الشفاه ومساحيق التجميل وحمرة الخدود»[83]

بل إن شوهام نفسه، قائد الحكومة العسكرية في عام 1958، كان مدركًا أن مؤسسته لم تكن موضع رضا:

أود أن أكرر بعض الأشياء التي قلتها من قبل في اللجنة الوزارية... لعل الحكومة العسكرية ليست بالإناء الجميل، لكنها تحوي خمرًا جيدًا... نستطيع تحطيم هذا الوعاء لكن، بشرط واحد، هو نقل الخمر إلى وعاء آخر يكون ملائمًا[84]

مع ذلك، تراجعت شدة الحكم العسكري في الستينيات، لا بسبب نظريات العدالة أو الاعتبارات الأخلاقية، بل لموجبين آخرين: **الأول** هو سرعة النمو الاقتصادي الذي أطلقه استيراد رأس المال من ألمانيا الغربية بصورة خاصة، في أعقاب اتفاق التعويضات، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة في سوق العمل[85] وكان **الثاني** الضغط السياسي الذي مارسته أحزاب يهودية أخرى من اليسار واليمين، فطرحت أن الحكم العسكري كان مستخدَمًا لإرغام الفلسطينيين على التصويت لحزب الماباي[86]

جرى إدخال تخفيفات كثيرة على الحكم العسكري في أوائل عقد الستينيات. وفي عام 1963، عبّر ليفي إشكول، رئيس الحكومة الذي خلف بن غوريون، عن رغبته في أن يكون الحكم العسكري - انسجامًا مع الرؤية الاستعمارية، وعلى غرار مفتش بنثام من النوع الذي «يَرى من غير أن

---

(83) المرجع نفسه، ص 21.

(84) المرجع نفسه، ص 24.

(85) Ahmad H. Sa'di, «Incorporation without Integration: Palestinian-Citizens in Israel's Labour Market,» *Sociology*, vol. 29, no. 3 (August 1995), pp. 432-437.

(86) ينظر، على سبيل المثال: Jiryis, *The Arabs*; Ahmad Sa'di, «The Incorporation of the Palestinian Minority by the Israeli State, 1948-1970: On the Nature, Transformation and Constraints of Collaboration,» *Social Text*, vol. 21, no. 2 (2003), p. 78; Bauml, *A Blue and White Shadow*, pp. 232-245.

وللاطلاع على مناقشة شاملة لهذا الأمر، ينظر الفصل 7 من هذا الكتاب.

يُرى»[87] وفي ذلك العام، ما عادت أغلبية الفلسطينيين في حاجة إلى تصاريح مرور خاصة للانتقال إلى خارج مناطق سكناهم، لكن عدم السماح لهم بدخول المناطق المغلقة ظل مستمرًا.

مع حلول عام 1965، توصل قادة الأجهزة الأمنية في اللجنة المركزية إلى استنتاج مفاده أن الحكم العسكري استمر أكثر مما يجب، فأُلغي في الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1966، ونُقلت مسؤولياته وسلطته إلى الشرطة وإلى جهاز الشين بيت. لكن أنظمة الطوارئ ظلت من دون تغيير، ولم تُرفع قيود كثيرة كانت مفروضة على الفلسطينيين، بل إن المنظومة الجديدة لم تكن أقل قمعية من سابقتها.

أعيد العمل بالحكم العسكري خلال أسبوع حرب 1967، وخلال الأسبوع الذي تلاها أيضًا. ولم يأت إلغاء القيود على حرية المواطنين الفلسطينيين إلا في الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر 1967[88]

خلاصة

حاولتُ في هذا الفصل تحليل هياكل السلطة، التي من خلالها حكمت إسرائيل الفلسطينيين. وأقول تعميمًا إن نموذجين قد استخدما لشرح عمل هذه الهياكل، وأهمها الحكم العسكري. النموذجان هما: السجن المراقَب وحالة الاستثناء، وهما ذوا مرتكزات متناقضة.

كان المقصود بالنموذج الإرشادي المتمثل في السجن المراقَب، مثلما استخدمه فوكو في أقل تقدير[89]، تحقيق رقابة شاملة منخفضة التكلفة، وتطبيع من اعتُبروا شواذًا. وكان هذا يعنى من الناحية السياسية إدماجًا مضبوطًا لمواطنين غير صالحين ضمن المجرى العام في المجتمع. وكان تحقيق هذا ممكنًا بواسطة

---

(87) ورد في: Bauml, Ibid., p. 238.

(88) للاطلاع على مناقشة لإلغاء الحكم العسكري، ينظر: المرجع نفسه، ص 226-245.

(89) Michel Foucault, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*, trans. by Alan Sheridan (London: Penguin Books, 1991).

استخدام بعض الطرائق التي وصفها بنثام[90] وفوكو[91]، بما في ذلك تثبيت الرعايا في أماكنهم، و«وهم» وضعهم تحت رقابة مستمرة، والحجر عليهم، وتوثيق مخالفاتهم، وتطبيق سياسة العصا والجزرة استنادًا إلى التقسيمات والتصنيفات الثنائية، وتقسيم هؤلاء السكان أيضًا، ثم المزيد من تقسيمهم، وصولًا إلى وحدات قابلة للسيطرة. والواقع أن أكثر هذه الطرائق استخدمها الحكم العسكري فعلًا. لكن التطبيع يحدث من طريق مجموعة قواعد عمومية واضحة، طبقًا لنموذج السجن المراقَب. وفي هذا الصدد، كان الحكم العسكري أقرب إلى نموذج حالة الاستثناء، حيث لا يكون الجسم الحاكم مقيدًا بمنظومة قوانين معيارية، ولا بالتطبيق العمومي لهذه القوانين. وبدلًا من ذلك، كانت النزعة التقريرية، أو الممارسة التعسفية للسلطة، هي القوة الدافعة، حيث عاش المحكومون حياة هشة ومحفوفة بالمخاطر، وافتقروا إلى القدرة على التحكم في محيطهم، كما أن قدرتهم على توقع الحوادث المتصلة بحياتهم كانت منقوصة إلى حد كبير.

يبين تحليل ممارسات الرقابة والضبط التي اعتمدتها إسرائيل أن المثالين كليهما كانا مستخدَمين في وقت واحد؛ ففي حين استُخدمت طرائق رقابة ذات صلة بنموذج السجن المغلق، لم يكن التطبيع - بوصفه إدماجًا - أمرًا يسعى إليه الحكم العسكري، ولم يكن حكم القانون سائدًا.

عاش الفلسطينيون زمنًا طويلًا في ظل حالة الاستثناء، فما عساه يكون الهدف النهائي لهذا المزيج من أسلوبي الرقابة؟ الظاهر أن المقصود كان تطبيع أوجه الحياة التي ولدتها حالة الاستثناء، أي تكييف الفلسطينيين بحيث يُقلعون عن تخيل إمكانية حياة مستقلة.

---

(90) Jeremy Bentham, *The Panopticon Writings* (London: Verso, 1995).

(91) Foucault, *Discipline and Punish.*

– 4 –

فرِّق تسُد

تصنيف المواطنين إلى فئات

ذهبتُ في الفصل الثاني، حاذيًا حذو فوكو، إلى أن مسألة السكان (السياسات الحيوية) هي اهتمام إسرائيل الطاغي، كما هو اهتمام غيرها من الدول الحديثة. على أن الكتلة السكانية الواقعة في مركز اهتمام إسرائيل غير متطابقة مع السكان الموجودين ضمن حدودها، ولا مع من يحملون جنسيتها (ينظر الفصلان 1 و2). على الرغم من هذا، كانت إسرائيل منخرطة انخراطًا نشطًا، منذ قيامها، في جمع المعلومات وفق مبادئ تنظيمية متعددة (تخزينها وتصنيفها وتوزيعها إلى مجموعات). ومن الممكن استخدام المعلومات المجموعة بهذه الطريقة، وكذلك استخدام ما يُستخلص منها عبر أساليب إحصائية متعددة، استخدامًا إيجابيًا من أجل المعالجة الفعالة لحاجات السكان، واستهداف الجماعات التي هي في حاجة إلى اهتمام خاص، وتمكين المواطنين، أو يمكن استخدامها استخدامًا سلبيًا من أجل تهميش جماعات بعينها أو جعلها في مرتبة أدنى.

من هنا، عمل النظام المعرفي الإسرائيلي الرسمي جاهدًا من أجل تقديم فئات السكان المختلفة على أنها فئات «طبيعية» قائمة على خصائِص ثابتة تميزها من غيرها. وما عرضتُه في الفصلين السابقين من تحليل ومعلومات يحمل على الشك في طبيعية النظام الرسمي الذي يصور الفلسطينيين على أنهم مجموعة فسيفسائية من أقليات معزولة. ويرمي هذا الفصل إلى تفكيك هذا النظام وكشف الدور الذي تقوم به سلطة الدولة، **من خلال تخطيط مبيّت وفعل مباشر**، في ما يتعلق بهندسة النظام الاجتماعي، حيث يجري تقديم الانتماءات الطائفية باعتبارها أمرًا أساسيًّا، أو باعتبارها الشكل الوحيد للهوية لدى الفلسطينيين.

إن هذا النظام المُقام على هذا النحو معتمد على تمثيلين اثنين للفلسطينيين: أولًا باعتبارهم غير يهود، وثانيًا باعتبارهم مجموعة أقليات. وهوية الجماعة وبنيتها المُبلقنة هذه كانتا، فضلًا عن غايتها السياسية، أداة أساسية من أدوات الرقابة والضبط السياسي. وسوف أناقش في القسم التالي كيف جرى إنشاء صورة الفلسطينيين باعتبارهم غير يهود، وذلك عبر ممارسات الدولة الكثيرة. وأُتبع ذلك بمعالجة مسألة إنشاء صورة لهم تظهرهم كتشكيلة متنوعة من الأقليات.

الفلسطينيون باعتبارهم غير يهود

منذ عام 1952، بدأ قادة إسرائيل يدركون أنهم ربما سيضطرون إلى حكم أقلية فلسطينية، يكون أفرادها مواطنين غير مرحب بهم، أعوامًا كثيرة تالية، بل ربما تكون تلك الحالة دائمة أيضًا (الفصل 1)، لكن علاقتهم بالفلسطينيين كان لها تاريخ طويل. وهكذا، كانوا قادرين على الاستناد إلى خبراتهم التاريخية خلال تشكل دولة إسرائيل؛ خبرات تجسدت آخر المطاف في بناء مؤسسات وإعداد كادر بشري متخصص، أي في ظهور أنظمة وقواعد وأشكال تمثيلية وصور نمطية، إضافة إلى إقامة بناء أيديولوجي من أجل تبرير المفاهيم والعقائد السائدة[1] وكان من المبادئ الأساسية في هذه العلاقات رسم حدود عرقية بين المستوطنين اليهود والفلسطينيين، أهل البلاد. صحيح أن الحرب وفرت ربما فرصة لتأسيس نظام غير عرقي، إلا أن قادة إسرائيل فضلوا المضي قدمًا صوب تحقيق الأهداف الصهيونية المرتكزة على طرد الفلسطينيين وإخضاعهم (الفصل 1). وترتب على هذا أن أصبح الانقسام اليهودي العربي عنصرًا مكونًا في النظام الاجتماعي السياسي والنظام القانوني العرقي[2]

---

(1) ثمة مناقشة جزئية لهذا الجانب لدى:
Ahmad H. Sa'di, «Modernization as an Explanatory Discourse of Zionist-Palestinian Relations,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 24, no. 1 (May 1997), pp. 25-48.

(2) ينظر على سبيل المثال: Ahmad Sa'di, «Construction and Reconstruction of Racialised Boundaries: Discourse, Institutions and Methods,» *Social Identities*, vol. 10, no. 2 (2004), pp. 135-149.

جاءت في أعقاب ثنائية المستوطنين السكان الأصليين هذه (مثلما يحدث في الأوضاع الاستعمارية الأخرى) تقسيمات ثم تقسيمات فرعية للسكان الأصليين من أجل الرقابة والضبط السياسيين[3] وذلك، مثلما يقول فوكو: «بدلًا من جمع الرعايا كلهم في كتلة موحدة واحدة، فإن [النظام] يقوم بالفصل والتفكيك والتفريق، ويمضي في إجراءات التفكيك هذه وصولًا إلى الوحدات المفردة التي يراها ضرورية وكافية»[4] إن من الممكن أن تفضي عمليات التصنيف والتمييز هذه، ولا سيما عندما تشتمل على معاملة تفضيلية، إلى تصلّب الهويات وإثارة النزاعات[5]

الواقع أن الانقسام اليهودي - الفلسطيني عنصر تأسيسي في الصهيونية. تضرب الحدود ذات الطبيعة العرقية جذورها في فكرة إقامة وطن لليهود الأوروبيين من طريق الهجرة والسيطرة السياسية والعسكرية على بلد يغلب العرب بين سكانه الأصليين إلى حد كبير. صحيح أن تاريخ الصراع على فلسطين، وتبعات هذا الصراع، كانا موضوع دراسات كثيرة، إلا أن هذا الفصل يتناول، على وجه التحديد، الطريقة التي جرى بها تعزيز الفصل بين اليهود والفلسطينيين خلال العقدين الأولين من إقامة دولة إسرائيل.

منذ البداية، كانت الدولة نفسها أداة تحقيق الأهداف القومية (اليهودية) وتعزيزها، وجرى استخدم تعبير «إسرائيلي» مرادفًا لليهود الإسرائيليين. وعلى سبيل المثال، يقول بن غوريون، الأب المؤسس لدولة إسرائيل وأول رئيس وزراء فيها، في المؤتمر الصهيوني العالمي الخامس والعشرين الذي عُقد في عام 1960:

> كل شيء هنا يهودي وعالمي: الأرض التي عليها نمشي، والأشجار التي نأكل ثمارها، والطرق التي نسافر عبرها، والبيوت التي فيها نعيش، والمصانع التي فيها نعمل، والمدارس التي يتعلم أطفالنا فيها، والجيش الذي يدربهم...

---

(3) ينظر على سبيل المثال: Sumit Guha, «The Politics of Identity and Enumeration in India c. 1600-1990,» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 45, no. 1 (January 2003), pp. 148-167.

(4) Michel Foucault, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*, trans. by Alan Sheridan (London: Penguin Books, 1991), p. 170.

(5) David Lyon, *Identifying Citizens: ID Cards as Surveillance* (Cambridge, UK: Polity, 2009), pp. 30-38.

ولغتنا التي نتكلمها، والهواء الذي نستنشقه، والطبيعة التي نراها، والخضرة التي نراها - كلها يهودية[6]

إن هذا التماهي بين الدولة والمجموعة الإثنية هو ما أفضى إلى ما يدعوه أورين يفتحئيل «الحكم الإثني» (Ethnocracy)، أي حكم جماعة إثنية واحدة[7]، وهو ما حال دون إمكان وجود إطار أعلى للهوية يجمع المواطنين كلهم. وبالنظر إلى هذه الحال، مضت الدولة في مشروعين متوازيين: تحقيق تجانس السكان اليهود وتهويد المكان. اشتمل المشروع الأول على ترويج نشط من جانب النخبة الحاكمة لسياسة الوعاء الذي يصهر الجميع وإقامة هوية قومية «إسرائيلية»[8] وانطوى المشروع الثاني على بث شعور بالحق الحصري في البلاد من خلال كتب مدرسية موجهة أيديولوجيًا ومعارف «علمية» في ميادين الآثار والجغرافيا والخرائط والتاريخ وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، إضافة إلى نزع الصفة العربية عن المشهد العام في البلاد وإفراغه من معناه[9] فضلًا عمّا تقدم، كان مفهوم الهوية التي تتماهى فيها الدولة والإثنية هذا، متصلًا بالأمن أيضًا. ويذهب كريتزمر إلى أن:

فكرة الملكية اليهودية للأرض والاستيطان فيها، باعتبارهما آليتين أساسيتين لحفظ أمن الجماعة الإسرائيلية، تعني أن من الممكن اتخاذ إجراءات أمنية

---

(6) ورد في: Don Peretz, «Early State Policy towards the Arab Population, 1948-1955,» in: Laurence J. Silberstein, (eds.), *New Perspectives on Israeli History: The Early Years of the State*, New Perspectives on Jewish Studies (New York: New York University Press, 1991), p. 86.

(7) Oren Yiftachel, *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine* (Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 2006).

(8) Baruch Kimmerling, *The Invention and Decline of Israeliness: State, Society and the Military* (Berkeley, CA: University of California Press, 2001).

(9) ينظر، على سبيل المثال: Ruth Firer, *The Agents of Zionist Education* (Haifa: Afik, 1985) (in Hebrew); Ghazi Falah, «The 1948 War Israeli-Palestinian War and Its Aftermath: The Transformation and De-signification of Palestine's Cultural Landscape,» *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 86, no. 2 (June 1996), pp. 256-285; Meron Benvenisti, *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land Since 1948* (Berkeley, CA: University of California Press, 2000), chap. 1; Maoz Azaryahu and Arnon Golan, «(Re)naming the Landscape: The Formation of the Hebrew Map of Israel 1949-1960,» *Journal of Historical Geography,* vol. 27, no. 2 (2001), pp. 178-195; Nadia Abu El-Haj, *Facts on the Ground: Archaeological Practice and Territorial Self-Fashioning in Israeli Society* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2002).

تقيد الحريات الأساسية للمواطنين العرب من أجل تسهيل عمل هاتين الآليتين[10].

وهكذا كان الطريق إلى التراتبية ذات الأساس الإثني وإلى الاستعمار الداخلي[11] قصيرًا. والواقع أن الانقسام اليهودي - الفلسطيني تُرجِم إلى تراتبية ثنائية، أي إلى حاكمين ومحكومين، مثلما أشار بيريتز في الاقتباس التالي:

لم يجرِ تعيين أي عربي موظفًا مسؤولًا عن الشؤون العربية في أي وزارة من الوزارات. بل كان يُعهد بالمسؤولية عن هذه الأمور إلى موظفين من اليهود، حتى في الوزارات التي لا صلة لها بالأمن، كالشؤون الاجتماعية والزراعة والصحة والتعليم، وهكذا دواليك[12].

ظهر سخف هذه التراتبية العرقية واضحًا جليًا عندما جرى تعيين يهودي رئيسًا للإدارة الدينية الإسلامية، وصار المسلمون يطلقون عليه ساخرين اسم «المفتي هرشبرغ»[13] وشكلت هذه التراتبية أيضًا أحد المبادئ الموجِهة إلى من كانوا يحكمون الفلسطينيين مباشرة. ومن أمثلة ذلك أن بالمون، أول مستشار للشؤون العربية لدى رئيس الحكومة، صرح قائلًا:

عارضتُ إدماج العرب في المجتمع الإسرائيلي، وإني أفضّل وجود تنمية منفصلة لهم... إن هذا الفصل يجعل المحافظة على النظام الديمقراطي ممكنة للسكان اليهود وحدهم[14].

الظاهر أن ملاحظات بالمون تمضي إلى ما يتجاوز التحليل المعروض هنا حتى الآن، لأنها تمس العلاقة بين الضبط السياسي ودور القانون - وهذه نقطة سوف أتناولها لاحقًا. لكن إشارة بالمون لا تكشف أن قوة هذا التصنيف للمواطنين نابعة من أن بيروقراطية الدولة هي التي أقامته واستخدمته فحسب، بل تكشف

---

(10) David Kretzmer, *The Legal Status of the Arabs in Israel*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: Westview, 1990), p. 137.

(11) Elia Zureik, *Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism*, International Library of Sociology (London: Routledge and Kegan Paul, 1979).

(12) Peretz, «Early State Policy, 1948-1955,» p. 98.

(13) المرجع نفسه، ص 98.

(14) المرجع نفسه، ص 100.

أيضًا أثر ذلك في البنية الاجتماعية، وبالتالي، في خبرات المواطنين وفرص حياتهم. وفي الحالة الراهنة، أدّت سياسات كثيرة الى إعادة إنتاج التقسيم اليهودي الفلسطيني إلى علاقات إثنية طبقية[15] وكان القائمون على الشؤون العربية يدركون بالفعل، في المراحل الأولى من عمر الدولة، أن من شأن نقل ملكية أراضي الفلسطينيين على نطاق واسع إلى الجهات اليهودية أن يؤدي إلى «الحكم عليهم [أي على الفلسطينيين] بأن يعيشوا فقرًا دائمًا»[16] والحقيقة أن نسبة متزايدة من قوة العمل الفلسطينية أصبحت مكونة من عمال شبه مهرة أو غير مهرة يعملون في الشركات الحكومية/ اليهودية، ما أدى إلى إدخال تلك التراتبية الإثنية إلى أماكن العمل أيضًا[17]

فوق هذا، كان المواطنون اليهود جماعة، أو مجموعات بعينها من اليهود، كرؤساء البلديات (حوشي وكيترون وسوركيس على سبيل المثال)، والمعلمين في المدارس العربية، والموظفين البيروقراطيين، والعاملين في الماباي والهستدروت، وطلبة الجامعات المرتبطين بالماباي، متصَوَّرين جميعًا في أعين صانعي السياسات عملاء فاعلين أو محتملين في عمليات الرقابة على الفلسطينيين وضبطهم (ينظر الفصل 6). وهذا ما جعل شوهام، رئيس الحكومة العسكرية، يعلن في مجرى مناقشة مستقبل إدارته في 14 آب/ أغسطس 1958 ما يلي:

> من أجل إلغاء الحكم العسكري في نصف منطقة الجليل، لا بد من ترتيب الأمر على نحو يصبح فيه نصف سكان المنطقة يهودًا... إنني مستعد لإخراج الناصرة من [دائرة اختصاص الحكم العسكري] شريطة أن يكون في مجلسها البلدي ستة من اليهود بدل الشيوعيين، وشريطة أن يشكل اليهود نصف سكانها في الأقل[18]

---

(15) Zureik, *Palestinians in Israel*; and Ahmad H. Sa'di, «Incorporation without Integration: Palestinian-Citizens in Israel's Labour Market,» *Sociology*, vol. 29, no. 3 (August 1995).

(16) Peretz «Early State Policy,» p. 94.

(17) Zureik, *Palestinians in Israel*; Sa'di, «Incorporation without Integration»; and Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority* (Austin, TX: University of Texas Press, 1980).

(18) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting - The Military Government,» *LPA*, Files 7/32 (14 August 1958), p. 25.

أعيد إنتاج هذه التقسيم، من الناحية الرسمية، في بطاقة الهوية الشخصية، حيث يقع كل مواطن ضمن واحدة من فئتين: اليهود أو العرب (نناقش لاحقًا إضافة الهوية الدرزية غير الواضحة في عام 1962). أمّا قرار إسرائيل، المتمثل في إجراء إحصاء عام/ مسح عند نهاية حرب 1948 ومنح مواطنيها بطاقات هوية شخصية، فلم يكن بالفكرة الجديدة في تاريخ البلاد؛ إذ سبقتها محاولة خلال الثورة الفلسطينية 1936-1939 وحاول الجنرال البريطاني جون دريل (J. Drill) قبيل مغادرته البلاد في عام 1938، إصدار بطاقات هوية شخصية من أجل ضبط حركة المواطنين عبر الحدود وبين المناطق، وذلك من بين الإجراءات الرامية إلى إخماد الثورة. لكن خطة دريل لإصدار بطاقات الهوية تعطلت بفعل الاعتراضات اليهودية على إيجاد نظام من شأنه أن يساهم في كشف المهاجرين اليهود غير الشرعيين[19] وكانت أهداف نظام الهويات الشخصية الإسرائيلي تتجاوز تلك التي حاول دريل تحقيقها؛ فإضافة إلى هدف وقف الحركة عبر الحدود، أي منع عودة اللاجئين وربط حاملي البطاقات الفلسطينيين بأماكن إقامتهم، كان لهذا النظام أهداف تقييدية تشبه ما كان لنظام جوازات السفر الداخلية في روسيا الستالينية[20]؛ فبطاقات الهوية تضمنت معلومات يمكن استخدامها من أجل أعمال الشرطة، ومن أجل تقرير جواز الحركة في بعض المناطق، وكذلك من أجل تقديم معلومات سريعة مختصرة تربط الأشخاص بجماعات صديقة أو معادية (نناقش هذا في القسم التالي). والواقع أن بن غوريون أكد النتائج الأمنية لتصنيف المواطنين إلى فئات قائلًا: «من أجل الأهداف الأمنية، فإننا لم نلغِ تسجيل الدين أو القومية في بطاقة الهوية»[21] وإدراكًا لأهمية بطاقات الهوية (إذا استخدمنا المفهوم الذي طرحه ليون في عام 2009) من أجل الرقابة، أشار المستعرِبون العاملون لدى

(19) Martin Thomas, *Empires of Intelligence: Security Services and Colonial Disorder after 1914* (Berkeley, CA: University of California Press, 2008), p. 249.

(20) Lyon, *Identifying Citizens*, p. 26.

(21) ورد في: Yair Bauml, *A Blue and White Shadow: The Israeli Establishment's Policy and Actions among Its Arab Citizens: The Formative Years 1958-1968* (Haifa: Pardes Publishing House, 2007), p. 77.

الحكومة على مكتب تسجيل السكان في وزارة الداخلية بإدخال اسم الحَمولة (العائلة الممتدة) أيضًا والتي اعتبروها معلومة مهمة من أجل ممارسة الضبط - وذلك في سجل السكان الرسمي إلى جانب البنود المعتادة التي تحدد اسم كل مواطن فلسطيني وتاريخ مولده ومكان إقامته، وهكذا دواليك[22] لكن الأهمية التي نُسبت إلى بطاقات الهوية لم تؤد الى إصدار سريع لبطاقات هوية للفلسطينيين، بل كانت عملية إصدار هذه البطاقات ومنح المواطنين الفلسطينيين الجنسية عملية طويلة شابها تشوش وانعدام كفاءة بيروقراطية[23] وفوق هذا، كانت الحكومة تنفذ هذه العملية مترددة، نتيجة اهتمامها بإنقاص عدد الفلسطينيين في البلاد. ثم إن منح المواطنة وبطاقات الهوية الشخصية يمكن أن يفضي إلى تعقيد عمليات ترحيل الفلسطينيين، على الرغم من سهولة سحب حقوق المواطَنة منهم مثلما حدث في قضية سكان المجدل الذين جُرِّدوا في أوائل الخمسينيات من الجنسية التي أُعطيت لهم قبل ذلك. وإلى جانب بطاقات الهوية الشخصية، جرى إدخال تدابير تعريفية أخرى تجعل الفلسطينيين مرئيين؛ فعلى سبيل المثال، أُصدرت لوحات تسجيل معدن خاصة للسيارات التي يملكها فلسطينيون، وصدرت أوامر للشرطة بتتبع مسارات هذه السيارات وتحديد أماكن وقوفها[24]

استُعمل هذا التقسيم على المستوى المؤسساتي أيضًا، حيث أقيمت بيروقراطيتان على امتداد البلاد كلها. كانت مكاتب الحكومة الرسمية تتعامل مع اليهود، في حين تولى الحكم العسكري والأقسام الخاصة التعامل مع الفلسطينيين. وأقيمت تلك الأقسام الخاصة في وزارات عدة، من بينها وزارتا التعليم والشؤون الدينية، إضافة إلى إقامتها في الهستدروت أيضًا بعد قبول الفلسطينيين في صفوفه بعد عام 1960 والواقع أن السماح للفلسطينيين

(22) Gil Eyal, *The Disenchantment of the Orient: Expertise in Arab Affairs and the Israeli State* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2006), p. 158.

(23) Shira Robinson, «Occupied Citizens in a Liberal State: Palestinians under Military Rule and the Colonial Formation of Israeli Society, 1948-1966,» (Unpublished Doctoral Dissertation, Stanford University, 2005), pp. 46-182.

(24) Bauml, *A Blue and White Shadow*, p. 248.

بدخول الهستدروت جرى في أعقاب تغيرٍ أساس في سوق العمل، عندما كفّت البطالة عن كونها مسألة مقلقة. وقبل هذا، كانت إدارة تشغيل الفلسطينيين تجري من خلال مؤسسات ثلاث: اتحاد العمال العرب، وهو واجهة تابعة للهستدروت، وكذلك مؤتمر العمال العرب الذي كان نقابة متصلة بالحزب الشيوعي، كما أقيمت أيضًا نقابة العمال المسيحية في الناصرة، وهي منظمة أقامها المطران جورج حكيم. ولم يكن الأمر مقتصرًا على كون الموظفين المسؤولين عن الشؤون العربية يهودًا، بل كانوا أيضًا مرتبطين بأجهزة الرقابة والضبط ارتباطًا وثيقًا: الشين بيت، ومكتب مستشار الشؤون العربية، والقسم العربي في الماباي (ينظر الفصل 6).

انعكس تقسيم السكان إلى يهود وفلسطينيين في القوانين، أو في التطبيق التمييزي للقوانين، حيث تستّر التمييز القانوني بلغة ذات صبغة تعميمية. على أن أكثر القوانين التمييزية وضوحًا هو «قانون العودة لعام 1950» و«قانون الجنسية لعام 1952»؛ إذ يعتبر هذان القانونان كل يهودي من يهود العالم مواطنًا محتملًا في دولة إسرائيل[25] ولا يقتصر حق كل يهودي على الهجرة إلى إسرائيل ونيل الجنسية الإسرائيلية عند وصوله، إضافة إلى حوافز اقتصادية كبيرة، بل إنه يصبح أيضًا صاحب حق في الاستفادة من قطعة من أراضي الدولة التي تعادل 80 في المئة من مساحة البلاد، وهو امتياز حُرِم منه المواطنون الفلسطينيون. وعلى النقيض من هذا، لا تسمح أحكام هذين القانونين لأقارب المواطنين الفلسطينيين، ولا للفلسطينيين اللاجئين، بالعودة إلى إسرائيل. وثمة مجموعة قوانين أخرى تتناول وضع المنظمات اليهودية، كالمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي[26] كانت هذه المنظمات تعمل كمقاول فرعي لدى الدولة، فتتلقى دعمًا من الدولة وتصبح قنوات غير مباشرة من أجل مواصلة التمييز. كما أن الصندوق القومي اليهودي كان عاملًا في البلاد منذ استقلال الدولة على الرغم من الطبيعة العنصرية لبعض مواد نظامه

---

(25) David Kretzmer, *The Legal Status of the Arabs in Israel* (Tel-Aviv: International Centre for Peace in the Middle East, 1987), pp. 35-44.

(26) المرجع نفسه، ص 61-69، 90-98.

الداخلي؛ ذلك أن النظام الداخلي لدى الصندوق القومي اليهودي لا يحرِّم بيع الأرض لغير اليهود فحسب، بل يمنع تأجيرها لغير اليهود أيضًا، أكان تأجيرًا مباشرًا أم غير مباشر[27].

إضافة إلى التمييز القانوني المكشوف، صُمِّمت قوانين كثيرة بغية التمييز ضد الفلسطينيين، على الرغم من كتابتها بلغة تعميمية، وناقش دارسون كثر هذه القوانين مناقشة معمقة[28] ولعل من أوضح هذه القوانين قانون أملاك الغائبين لعام 1950 الذي يُمكِّن الدولة من الاستيلاء على العقارات التي يملكها اللاجئون الفلسطينيون والمواطنون الذين اعتُبروا «غائبين حاضرين»[29]، وقانون حيازة الأراضي لعام 1953 الذي مكّن وزارة المالية من شراء الأراضي التي كانت الدولة قد صادرتها فعلًا - بموافقة الملّاك القانونيين، ومن غير موافقتهم أيضًا[30] كما كان من بين الأساليب الفعالة التي استُخدمت تكرارًا أسلوب استخدام معايير الخدمة العسكرية أساسًا للتمييز؛ ففي حين كان الدروز وقلة من العرب ممن خدموا في الجيش من بين المستفيدين أحيانًا، ظلت حقيقة راسخة ههنا مفادها أن هذه القوانين تحقق المنفعة لليهود كلهم تقريبًا، وتحرم أكثر الفلسطينيين. وهذا أمر جلي تمامًا في قانون الجنود المسرَّحين لعام 1970؛ فهو يمنح الجنود وقدامى المحاربين وعائلاتهم مكتسبات اقتصادية مهمة، ويتيح لهم فرص تعليم وفرص عمل متميزة[31] وكثيرًا ما كانت قوانين من هذا القبيل تُقَر لتكون تكملة للقيود المفروضة من قَبل من طريق أنظمة حالة الطوارئ.

---

(27) Uri Davis and Walter Lehn, «Landownership, Citizenship and Racial Policy in Israel,» in: Talal Asad and Roger Owen (eds.), *Sociology of the Developing Societies: The Middle East* (London: Macmillan, 1983), pp. 145-158.

(28) ينظر، على سبيل المثال: Sabri Jiryis: *The Arabs in Israel* (London; New York: Monthly Review Press, 1976); «Domination by Law,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 11, no. 1 (Autumn 1981), and Kretzmer, *The Legal Status*. (1987).

(29) Jiryis, «Domination,» pp. 83-86.

(30) المرجع نفسه، ص 90-91.

(31) Jiryis, *The Arabs*, pp. 66-7, and Kretzmer, *The Legal Status*.

الفلسطينيون باعتبارهم فسيفساء من الأقليات المعزولة

بعد مأسسة الثنائية الأساسية، ثنائية اليهود الفلسطينيين، استمر تقسيم الفلسطينيين إلى مجموعات فرعية أخرى؛ فمنذ عام 1920، وضع «مكتب المخابرات» في القسم السياسي التابع للجنة التنفيذية في المنظمة الصهيونية في فلسطين خطة من أجل التلاعب بالاختلافات بين الفلسطينيين وإثارة النزاعات بينهم. واشتملت الوثيقة التي أصدرها مكتب المخابرات على المبادئ التالية:

- رعاية الاتفاق المبرم مع حيدر طوقان، الذي كان رئيس بلدية نابلس في أواخر العهد العثماني، ثم ممثلًا عن المدينة في البرلمان العثماني بعد عام 1912 وكان قد تلقّى مبلغ ألف جنيه استرليني من الزعيم الصهيوني وايزمن، لقاء تنظيم إصدار عريضة مؤيدة للصهيونيين في منطقة نابلس، ثم افتتاح منتدى ثقافي سياسي مؤيد للصهيونيين في المدينة.

- إقامة تحالف مع الأمراء أصحاب النفوذ في الضفة الشرقية لنهر الأردن، استنادًا إلى افتراض مفاده أنهم لن يكونوا مندفعين إلى مساندة حركة قومية تقودها نخب حضرية فلسطينية.

- إقامة تحالف مع شيوخ البدو في جنوب فلسطين بغية قطع الصلات الموجودة بينهم وبين الناشطين القوميين.

- شراء الصحف المعادية للصهيونية بغية ضمان تحوّل سياستها التحريرية إلى سياسة موالية للصهيونية.

- تنظيم العلاقات الودية مع العرب وتشجيعها، وافتتاح أندية تعاون معهم.

- إثارة الشقاق بين المسلمين والمسيحيين والتحريض عليه[32]

الظاهر أن فكرة تجزئة الفلسطينيين كانت من بين أسس خطط القادة الصهيونيين/ الإسرائيليين منذ البداية. وكان المتصوَّر أن من شأن التشديد

---

(32) Hillel Cohen, *Army of Shadows: Palestinian Collaboration with Zionism, 1917-1948* (Berkeley, CA: University of California Press, 2008), p. 17.

على الاختلافات وإثارة المنازعات ومنح مكتسبات مختلفة، أن تكون أساليب ملائمة من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف الصهيونية على الرغم من رغبات السكان الفلسطينيين. والواقع أن على الرغم إقامة المكتب العربي في الوكالة اليهودية بعض الصلات غير الرسمية مع الفلسطينيين خلال حقبة الانتداب، فإن الهدف الرئيس كان مقتصرًا على جمع المعلومات المخابراتية، و«المناورات الرامية إلى شق صفوف العرب»[33]

على أن هذا المشروع العام لم يكن ليحقق أثرًا ملموسًا لو لم يتبعه جمع وتصنيف مكثّف للمعلومات، واستكشاف للانقسامات الجديدة في ضوء المعلومات الجديدة، وتنشئة كادر متخصص لديه معرفة بالسكان الأصليين وعاداتهم ولغتهم ودياناتهم واقتصادهم وبِناهم الاجتماعية السياسية. والواقع أن هذه العمليات، التي تجلّت جزئيًا في عملية إنشاء أرشيف القرى (وهذا ما نناقشه في القسم التالي)، كان لها أثر كبير لا في المسعى الحربي الإسرائيلي فحسب، بل أيضًا في السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين خلال عقدي الخمسينيات والستينيات. فضلًا عن هذا، كان كثير ممن أداروا شؤون الفلسطينيين بعد تأسيس الدولة قد اكتسبوا خبراتهم قبل عام 1948، لكن التصنيف الاجتماعي كثيرًا ما يكون نتيجة نهائية لعمليات فرز اجتماعية سياسية مضنية لا تقتصر على تحديد الطرائق التي يحدد المواطنون انتماءاتهم عبرها، والتي يتعاملون مع الآخرين بحسبها، بل أيضًا الطرائق التي بواسطتها بُنيت العلاقات بين الإثنيات المختلفة. وسوف أستطلع في الأقسام التالية قيام الجهات الحكومية بتقسيم الفلسطينيين إلى جماعات مختلفة، متنافرة أحيانًا.

الخصوصية الدرزية

من الوجهة التاريخية، يعود تصنيف الدروز، في إسرائيل، بوصفهم فئة منفردة إلى اجتماع عُقد في بداية عام 1932 بين بن تسفي، رئيس المجلس القومي اليهودي، والشخص المسؤول عن القسم السياسي في المجلس (أي المسؤول

---

(33) Peretz, «Early State Policy,» p. 88.

عن العلاقات مع العرب) أهارون حاييم كوهن من ناحية، وعبد الله خير الذي كان درزيًا متعلمًا من قرية أبو سنان من ناحية أخرى. أراد كلٌّ من بن تسفي وكوهن أن يعرفا موقف الدروز من الصراع بين الفلسطينيين واليهود. والظاهر أن خير أوحى في ذلك الاجتماع بأن على الدروز أن ينظموا أنفسهم باعتبارهم جماعة دينية مستقلة (أي ملة)، وأن يميزوا أنفسهم من المسلمين. وعلى الرغم من أن فكرته كانت وليدة الشقاق والنزاع ضمن الطائفة الدرزية على القيادة والمكانة، وذلك بين عائلاتهم الرئيسة، وأهمها خير وطريف ومعدي[34] - فإن إشاراته هذه كانت مفيدة للقيادة الصهيونية في ما يتعلق بتجزئة الفلسطينيين. وهذا ما جعل بن تسفي يقول في رسالة وجهها في 2 آب/ أغسطس 1940 إلى شاريت الذي كان يقود القسم السياسي في الوكالة اليهودية:

> أرى أن ثمة مصالح مشتركة بيننا وبين الدروز أكثر مما هو موجود بيننا وبين أي جماعة أخرى في البلاد ومحيطها... إن بين الدروز تيارين: (أ) تيار يسعى إلى التحرر من المحاكم الشرعية الإسلامية؛ (ب) [تيار] آخر غير راغب في التحرر من هذه المحاكم. وأظن أننا قادرون، بخدعة ملائمة، على مساعدة التيار الساعي إلى الاستقلال عن سلطة المفتي وممثليه[35]

مع ذلك، كانت حرب 1948 نقطة انعطاف في مسار تعريف الدروز بوصفهم فئة متميزة. إن تاريخهم وسلوكهم خلال هذه الحقبة واضحان إلى حد كافٍ الآن[36]، والواقع أن سجل الدروز القتالي مختلط، إذ تراوح بين التعاون الفعال (كما في حالة شفاعمرو) والمقاومة المسلحة (كما في حالة قريتي

---

(34) Kais M. Firro, *The Druzes in the Jewish State: A Brief History* (Leiden: Brill, 1999), pp. 23-24.

(35) ورد في: Shimon Avivi, *Copper Plate: Israeli Policy Towards the Druze 1948-1967* (Jerusalem: Yad Ben-Zvi, 2007), p. 24 (in Hebrew).

(ترجمة المؤلف).

(36) ينظر، على سبيل المثال: Kais M. Firro: *The Druzes in the Jewish State;* «Reshaping Druze Particularism,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 30, no. 3 (Spring 2001), pp. 40-53; Laila Parsons, *The Druze between Palestine and Israel, 1947-1949* (London: Macmillan, 2000); Hillel Cohen, *Good Arabs: The Israeli Security Services and the Israeli Arabs* (Jerusalem: Ivrit Publishing House, 2006) (in Hebrew); Avivi, *Copper Plate.*

يانوح وجت). وكانت هزيمة الكتيبة الدرزية، المكونة من متطوعين سوريين، في نيسان/ أبريل 1948، وكذلك انتقال بعض جنودها وضباطها إلى الجانب الآخر بعد وساطة من جانب وجهاء دروز محليين تعاونوا مع الصهيونية[37]، إضافة إلى تشكيل فصيل درزي صغير في أيار/ مايو 1948 ضمت نحو 25 رجلًا من القريتين الدرزيتين في منطقة الكرمل، وهي دالية الكرمل وعسفيا، تحت قيادة ضابط من الشاي (جهاز مخابرات للهاغاناه) اسمه غيورا زايد، قد أضافت بُعدًا جديدًا إلى هذه الصورة المختلطة[38] وخلال الحرب، بلغ عدد الدروز العاملين مع الجيش الإسرائيلي نحو 60 شخصًا (سواء من الدروز المحليين أو من الدروز السوريين). وعلى الرغم من ضآلة أهمية مشاركتهم في الأعمال الحربية، فإن مشاركتهم الرمزية كانت أمرًا أساسيًا[39]، لأن «هذا الفعل أحرق جسور العودة كلها بالنسبة إليهم»، مثلما قال بالمون[40] وبعد الحرب، ظل عدد الدروز الذين تطوعوا لينضموا إلى «وحدة الأقليات» المشكّلة حديثًا، عددًا صغيرًا لم يتجاوز 400 شخص[41]

مع ذلك، كان هذا كافيًا حتى ينخرط صنّاع السياسات الإسرائيليون في تمييز الإثنية الدرزية. وطبقًا لما قاله قيس فرّو[42] وبارسونز[43]، أدت اعتبارات داخلية وخارجية ذات صلة بالسياسات إلى المضي في هذا المشروع: الاعتبار **الأول** هو أن من الممكن استخدامهم صلة وصل مع التجمعات الدرزية الكبيرة في سورية ولبنان. من هنا، اعتُبروا أداة من أجل المضي في استراتيجية بن غوريون المتمثلة في إقامة تحالف الأقليات غير العربية، أو غير المسلمة، في الشرق الأوسط[44] وأمّا دور الدروز، فهو أن يكونوا «خنجرًا مسمومًا نطعن

---

(37) Firro, *The Druzes in the Jewish State*, pp. 50-57.

(38) Avivi, *Copper Plate*, p. 72.

(39) Parsons, *The Druze between Palestine and Israel, 1947-1949*, pp. 104-106.

(40) ورد في: Firro, «Reshaping Druze,» p. 42.

(41) المرجع نفسه.

(42) Firro, *The Druzes in the Jewish State*.

(43) Parsons, *The Druze between Palestine*.

(44) المرجع نفسه، ص 142.

به وحدة العرب في الظهر»[45] وواقع الحال أن إسرائيل حاولت في مناسبتين أن تتدخل في الشؤون السورية من طريق صلاتها الدرزية فكانت المرة الأولى في عام 1954، خلال الصراع بين الرئيس أديب الشيشكلي وخصومه الكثر الذين كان من بينهم نفر من الضباط الدروز. واعتقد دايان، الذي كان رئيسًا لأركان الجيش الإسرائيلي آنذاك، أن من الممكن تدريب شبان دروز وإرسالهم في مهمات تخريبية في سورية. لكن خطة دايان هذه لم تتحقق، كما بيّن شاريت، لأن قادة الدروز المحليين لم ينجحوا في تجنيد العدد الكافي من المتطوعين[46] والمناسبة الثانية جاءت في أعقاب حرب 1967؛ ففي 20 آب/ أغسطس 1967، كتب آلون، الذي كان وزيرًا للعمل وقتذاك، خطابًا وجّهه إلى رئيس الحكومة إشكول اقترح فيه أن على إسرائيل أن تغتنم الفرصة الناشئة بفعل الصراع بين الضباط السوريين الدروز والعلويين حتى تتدخل من أجل إقامة دولة درزية تابعة لها في المنطقة المعروفة باسم جبل الدروز بحيث تشكل هذه الدولة منطقة عازلة بين إسرائيل وسورية، وتمنع سورية من الوصول إلى مرتفعات الجولان المحتلة حديثًا، وهو ما كان من شأنه أن يحبط مطالبة سورية بهذه المرتفعات[47]

الاعتبار **الثاني** هو أن إسرائيل وجدت الدروز مفيدين للأغراض الدعائية[48]، فكان على إسرائيل تقديم الحالة الدرزية مثالًا على الطبيعة الإنسانية التقدمية المنصفة للنظام الإسرائيلي، إضافة إلى جعلها تجسيدًا عمليًا يصور العلاقات المنسجمة القائمة بين الجماعات الإثنية **المختلفة.**

أمّا الاعتبار الثالث، فكان قائمًا ضمن المستوى المحلي، ألا وهو النظر إلى الدروز من خلال المنظور الاستعماري باعتبارهم «سكانًا محليين أصدقاء، على غرار جماعة الغوركا في الهند، وهي التي جرى التركيز على خصوصيتها

---

(45) صاحب هذا التصريح هو يعقوب شيموني الذي كان مستعربًا موظفًا في وزارة الخارجية. ينظر: المرجع نفسه، ص 104 ينظر أيضًا: Firro, «Reshaping Druze,» p. 42.

(46) Avivi, *Copper Plate,* pp. 356-360.

(47) المرجع نفسه، ص 363-365.

(48) Parsons, *The Druze between Palestine*, p. 125.

بغية ضبط السكان المحليين المعادين»[49] والأمر الأكثر أهمية في هذا الصدد هو أن قادة إسرائيل اهتموا بتعزيز الخصوصية الدرزية بهدف إثارة الخصومات بين الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، دعا شيختر (شوهام)، رئيس الحكم العسكري آنذاك، لجنة الشؤون العربية في الماباي في 30 كانون الثاني/يناير 1958 إلى اعتبار:

> الأقلية العربية [وإنني أعارض هنا مفهوم الأقلية العربية؛ رأيي هو أن نقول «العرب في إسرائيل/فلسطين»] ليست شيئًا واحدًا... ونحن قادرون على تشجيع زيادة هذا الاختلاف. فإذا نجحنا في خلق شكوك عربية تجاه الدروز - وهذا ليس لأنهم موالون لنا - فمن شأن ذلك أن يكون إنجازًا كبير الأهمية[50]

على غرار ذلك، ذهب أهارون لاييش، الذي كان نائب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، إلى أن «[من شأن تجنيد الدروز] أن يزيد أزمة الثقة بين الدروز وأبناء الأقليات الأخرى»[51]

كان سبب شك كثير من الفلسطينيين في الدروز حقيقيًا، وهذا بالنظر إلى المهمات التي كان الجنود الدروز يُكلَّفون القيام بها؛ إذ كانت الكتيبة الدرزية تعمل انطلاقًا من قاعدتين عسكريتين في الشمال وفي الجنوب. كانت مهمتها في الشمال المشاركة في منع عودة اللاجئين الفلسطينيين، على امتداد الحدود، وذلك عبر عمليات تمشيط - أي اعتقال الفلسطينيين الذين يعودون إلى قراهم (ومن أطلق عليهم «المتسللون») وتهجيرهم، وكذلك اعتراض التجارة عبر الحدود، أي التهريب. أما في الجنوب (أي في النقب)، فكانت الكتيبة الدرزية مشاركة في عمليات التطهير التي تضمنت طرد بعض العشائر البدوية والعرب الآخرين الذين اعتبرتهم الدولة معادين لها، وكذلك في وقف التجارة العابرة للحدود[52]

---

(49) المرجع نفسه، ص 127

(50) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *Labour Party Archive*, Files 7/32 (30 January 1958), p. 30.

(51) Cohen, *Good Arabs*, p. 196.

(52) المرجع نفسه، ص 196؛ Firro, *The Druzes in the Jewish State,* p. 106, and Avivi, *Copper Plate,* p. 76.

كان التركيز على تمييز الدروز قد بدأ منذ عام 1948، وذلك من خلال أحد الأفعال التمييزية الأولى بين الدروز والمسلمين؛ ففي تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام، كتب يعقوب شمعوني، الذي كان نائب رئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، رسالة إلى القسم الإسلامي في وزارة الشؤون الدينية، طالبًا فيها تغيير اسم هذا القسم إلى «قسم المسلمين والدروز». وطُبِّق هذا التغيير فعلًا بحلول حزيران/ يونيو 1949[53] لكن تعقيد التصنيف الجديد كان ظاهرًا من خلال تجنيد الدروز في الجيش، وهو ما كان المشروع كله معلقًا عليه. فمع حلول عام 1949، كان الجيش قد فقد اهتمامه بالوحدة الدرزية فيه. وعلى سبيل المثال، يتذكر ياناي في 30 كانون الثاني/ يناير 1968، وهو الذي كان القائد الأول لكتيبة الأقليات:

> كان النزاع شديدًا في السنوات الأولى، وذلك بين الجهات الأمنية والجيش خصوصًا. كانوا يحتجزونهم [في أماكن محددة] ويقولون إنه لا تجوز الثقة بهم. بل إنهم قيدوا عملياتهم أيضًا ضمن مناطق سكناهم نفسها. وخلال سنوات ثلاث، صدرت ثلاثة أوامر في الأقل تقضي بتسريح هذه الوحدة[54]

وفي 20 أيلول/ سبتمبر 1949، عقد بن غوريون مناقشة تناولت حل هذه الوحدة، مع كل من رئيس الأركان يعقوب دوري وحاييم هرتزوغ الذي كان رئيسًا لفرع المخابرات العسكرية وكان يريد حل هذه الوحدة. اعترض بن غوريون وشاريت على ذلك، مظهِرَين خشيتهما من أن تؤدي هذه العملية إلى منعكسات سلبية في ما يتعلق بالعلاقات بين الطائفة الدرزية وإسرائيل، إضافة إلى منعكساتها السلبية على السياسات الإسرائيلية نحو السكان الدروز في البلدان العربية[55] استمر هذا النزاع بين المؤسسة العسكرية من ناحية، والسياسيين والأشخاص المسؤولين عن الشؤون العربية من ناحية أخرى، حتى عام 1951 وعند ذلك، جرت مأسسة وضع تلك الكتيبة وتغير اسمها ليصير

---

(53) Avivi, *Copper Plate*, p. 25.

(54) The Arab Affairs' Committee «The Protocol» (30 January 1958), p. 33.

(55) Avivi, *Copper Plate*, p. 78.

الكتيبة الرقم 300[56] وفي عام 1953، أصدر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أمرًا قاضيًا بتجنيد الرجال الدروز الذين لم ينضموا بعدُ إلى وحدات الجيش الإسرائيلي، وذلك بغية تدريبهم وإدماجهم ضمن وحدات الاحتياط المعروفة باسم «مجموعة المتطوعين ب»[57] أدت هذه العملية إلى زيادة الانقسامات والخصومات في صفوف الطائفة الدرزية، وأضافت بُعدًا جديدًا إلى المنافسة التي بدأت في عام 1951 على التمثيل الدرزي في الكنيست. وحينها ظهر معسكران: معسكر برئاسة صالح خنيفس، وضم أيضًا لبيب أبو ركن من عسفيا، وفرحان طريف من جولِس، وقفطان حلبي من دالية الكرمل. وكان على رأس المعسكر الثاني جبر داهش معدي من قرية يركا. وكان من مؤيديه الشيخ أمين طريف، الرئيس الروحي للطائفة الدرزية منذ فترة طويلة، وسلمان طريف، ونجيب منصور من عسفيا[58] على الرغم من أن هذا الانقسام لم يكن متمحورًا حول مسألة التجنيد في الجيش، فإن ممثلي المعسكرين المتضادين اتخذوا موقفين متضادين أيضًا إزاء مسألة التجنيد، حيث كان خنيفس مؤيدًا متحمسًا للتجنيد، بينما كان الشيخ طريف معارضًا له[59]

اتضح تفسير تحفظات الشيخ طريف استنادًا إلى الأرضية التالية: إن شباب الدروز الذين يخدمون في الجيش معرضون لمعايير ثقافية غير مقبولة، كما أن انتسابهم يلطخ سمعة الطائفة الدرزية في البلدان العربية أيضًا. فوق هذا، من الممكن أن يتعرض الجنود الدروز لأخطار كبيرة في أوقات الحرب. من هنا، راح أنصار الشيخ طريف، عندما بدأ تسجيل المتطوعين، يزورون القرى الدرزية ويعارضون التجنيد معارضة علنية[60] ثم إن الشيخ أمين نفسه هدد شباب الدروز الذين يخدمون في الجيش بأنهم سوف يُعتبرون غير ملائمين للزواج. وواقع الأمر أنه رفض في عام 1953 تصديق وثائق زواج رجل درزي خدم خمس سنوات في

---

(56) المرجع نفسه، ص 78-79.

(57) Firro, *The Druzes in the Jewish State*, pp. 114-115.

(58) المرجع نفسه، ص 80.

(59) المرجع نفسه، ص 80.

(60) المرجع نفسه، ص 81.

الجيش[61] من هنا، نرى أن سياسة الدولة المتمثلة في التشديد على الخصوصية الدرزية من خلال تأكيد هوية الدروز الدينية (المتجسدة في صلاحيات الرئيس الروحي) كانت متعارضة مع سياسة ضمهم للجيش.

في خضم هذا التضارب، اختارت الدولة السعي خلف أهدافها الذرائعية، مثلما سوف يحدث في نزاعات تالية. وهكذا، مضت الدولة في محاولتها الرئيسة الرامية إلى جعل انفصال الدروز عن غيرهم فصلًا لا عودة عنه من خلال المضي في تجنيدهم. ومن أجل تحقيق هذا، لجأت إسرائيل إلى أسلوبها المفضل، وهو النأي بالنفس من تبعات أفعالها من طريق دفع فاعلين غير رسميين، أو من طريق التواطؤ معهم، من أجل تحقيق التحول المرغوب فيه. والواقع أن وجهاء الدروز بدوا مقتنعين بتوجيه رسائل (لعل الحكومة العسكرية هي التي أقنعتهم بتوجيهها) تطلب من الدولة فرض التجنيد على الرجال الدروز. وأُرسل الكم الأكبر من هذه الرسائل في شهر واحد هو كانون الأول/ ديسمبر 1955، على الرغم من إرسال غيرها من وقت إلى آخر[62].

على الرغم من علم موظفي الدولة أن هذه الرسائل لم تكن متسقة مع الرأي العام الدرزي، فإنهم اتخذوها تبريرًا يسمح لهم بالمضي قدمًا في سياسة تجنيد الدروز. والواقع أن تقريرًا وضعته قيادة الحكم العسكري في القطاع الشمالي في كانون الثاني/ يناير 1956 أشار إلى أن أكثرية الدروز تعارض التجنيد! وكان من أرسلوا الرسائل الداعمة للتجنيد يخشون إظهار تأييدهم علنًا. كما راح الدروز ينظرون إلى جبر معدي الذي كان قد أصبح في ذلك الوقت من أنصار قانون التجنيد المتحمسين، ووقّع رسائل مؤيدة لتجنيد الدروز - باعتباره شخصًا تحدوه مصالح شخصية. لكن الدولة قررت في كانون الثاني/ يناير 1956، استنادًا إلى هذه الرسائل، أن تفرض التجنيد على الرجال الدروز[63].

---

(61) المرجع نفسه، ص 82-83.

(62) المرجع نفسه، ص 87.

(63) المرجع نفسه، ص 88.

أثار هذا الإجراء معارضة واسعة منذ البداية. واتخذت هذه المعارضة أشكالًا شتى، من بينها العرائض، وإرسال الرسائل الاحتجاجية إلى مسؤولي الدولة، وإقامة منظمات معادية للتجنيد (من أشهرها لجنة المبادرة الدرزية التي قادها الشيخ فرهود قاسم فرهود)، وكذلك تنظيم لقاءات ضد التجنيد، ورفض المثول أمام مكاتب التجنيد، وترك الخدمة، وتقديم اعتراضات إلى محكمة العدل العليا[64]، فضلًا عن تعرض بعض من أيد التجنيد إلى هجمات استهدفتهم جسديًا[65] وأمّا في مواجهة ذلك، فقد أُرسل عدد قليل جدًا من رسائل تأييد التجنيد خلال هذه المرحلة[66]

اتضحت الأولوية التي أعطتها الدولة لمسألة التجنيد في ما يتعلق بإنشاء الخصوصية الدرزية في اجتماع اللجنة المركزية (هي الجسم التنسيقي بين الحكم العسكري والشين بيت والشرطة ومكتب مستشار رئيس الحكومة) يوم 24 نيسان/ أبريل 1956 وتوصل هذا الاجتماع إلى نتيجة مفادها أنه «لا يجوز اتخاذ أي قرار خاص بالطائفة [الدرزية]، ولا الاعتراف بقيادتها [الروحية] إلى أن تنتهي مسألة التجنيد»[67] كانت الصفقة المطروحة واضحة هنا: لا سبيل إلى تأكيد الخصوصية الدرزية إلا على أساس التجنيد! في نهاية المطاف، أدت النشاطات التي قامت بها الشرطة، بالترافق مع الضغط الممارس على قادة الطائفة الدرزية، إلى سير عملية التجنيد سيرًا معقولًا، على الرغم من أن الأمر كله ظل مسألة غير منتهية حتى عام 1967

أمّا في الجيش، وخلافًا لسياسة فصل الدروز عن بقية الفلسطينيين، ظل هؤلاء حتى عام 1962 يخدمون في الكتيبة الرقم 300 حصرًا (كتيبة الأقليات). واشتملت هذه الكتيبة على بدو وقلة من المسيحيين والمسلمين وكذلك الشركس. وكان سبب ذلك هو أن تلك الكتيبة اختصت بمهمات معينة،

---

(64) المرجع نفسه، ص 89-90.

(65) Cohen, *Good Arabs*, p. 187.

(66) Avivi, *Copper Plate*, p. 90.

(67) المرجع نفسه، ص 94.

ولم يكن يُسمح لها إلا باكتساب خبرات عسكرية محدودة. أمّا في العلن، ففُسرت خدمتهم في كتيبة منفصلة بداعي عقليتهم وحاجاتهم التعليمية والثقافية الخاصة. كما كان من شأن تركيز الجنود الدروز في تلك الوحدة أن يعزز تلاحم الطائفة الدرزية، وأن يسهّل تقديمهم في الاستعراضات العسكرية أمام الجمهور المحلي والجمهور الأجنبي[68] وحتى بعد عام 1962، ظلت إمكانية انتساب الجنود الدروز إلى وحدات عسكرية أخرى محدودة جدًا؛ إذ كانت الوحدات التي سُمح لهم بالخدمة فيها وحدات إمداد على الأغلب. لكن، حتى الذين خدموا في تلك الوحدات كان عليهم أن يؤدوا خدمتهم الاحتياطية في الكتيبة الرقم 300 دون غيرها. وبغية رفع المعنويات وتقليل النقد الموجه إلى حالة الحجر هذه، اتُّخذت ثلاثة إجراءات رمزية: تغيير اسم الكتيبة من كتيبة الأقليات إلى الكتيبة الرقم 300، ومنح الجنود قبعات سودًا جديدة (بدلًا من القبعات القديمة الكاكية اللون)، فضلًا عن تدريب عدد محدود من الجنود المتميزين على القفز المظلي مرة واحدة في العام، ووضع الكتيبة مدة شهر واحد كل عام في مواقع قريبة من القرى الدرزية. ولم تصبح الوحدات العسكرية الأخرى مفتوحة أمام خدمة الدروز فيها إلا في عام 1967، أي بعد حرب ذلك العام[69] كما كانت ترقية الجنود الدروز في مراتب الجيش تتوقف عند رتب معيّنة، بغية عدم إكسابهم معارف عسكرية تخصصية[70]

التفرد

الظاهر أن إبراز الحدود التي تميز الفئات التي جرى فصلها يرتكز على أربعة عوامل: المعاملة التفضيلية، وقدر معقول من التفرد، وغرس البناء المفهومي للفئات التصنيفية في وعي السكان، والحصول على تعاون النخبة المحلية. ولسوف أدرس هذه العوامل الأربعة في الأقسام التالية من حيث علاقتها بالطائفة الدرزية.

---

(68) المرجع نفسه، ص 118-119

(69) المرجع نفسه، ص 121-122

(70) المرجع نفسه، ص 126.

لم يجر اقتلاع سكان القرى الدرزية، بما في ذلك القريتان اللتان ساندتا جيش الإنقاذ، وهما يانوح وجت. كما نال الدروز مكتسبات تفضيلية كان أكثرها ذا طابع اقتصادي؛ إذ سُمح لهم بحصاد حقولهم خلال الحرب وبُعيدها، في حين مُنعت القرى العربية من جني المحاصيل[71] وسُمح للدروز بجلب المؤن إلى قراهم، كما قُدِّمت الرعاية الطبية المجانية إلى عائلات الأشخاص الذين انضموا إلى الجيش الإسرائيلي[72] فوق هذا، مُنح الدروز ترتيبات أفضل من أجل السفر خارج مناطق الحكم العسكري، وذلك بعد بدء الالتحاق بالجيش، إضافة إلى الحق في دخول المناطق الأمنية، والحق في تغيير مكان الإقامة خارج المناطق التي يحكمها الجيش[73] واعتبارًا من 6 تموز/ يوليو 1956، بدأ إصدار إذن تنقّل سنوي ضمن مناطق الحكم العسكري لأي شخص درزي يطلب هذا الإذن، شريطة عدم وجود مانع أمني[74] ومنذ عام 1962، أُعطي الدروز حرية الانتقال في معظم مناطق البلاد من غير حاجة إلى أي إذن مرور[75]

إضافة إلى ما تقدم، وعلى المستوى الرمزي، أتيح لبعض الدروز حيازة أسلحة، منهم أولئك الذين تلقّوا خطابات توصية من مؤسسي الوحدة الدرزية وقادتها في حرب 1948 (زايد وشيخفيتز)، كما سُمح للجنود والوجهاء المتعاونين مع الدولة باقتناء أسلحة[76] ومع أن مصادرة الأسلحة التي في حوزة الدروز بعد عام 1948 لم تكن شاملة، فإن الدولة لم تتردد في مصادرة أسلحة الوجهاء والمتعاونين إذا ما استخدموا الأسلحة غير المسجّلة في النزاعات العائلية[77]

(71) Firro, *The Druzes in the Jewish State*, p. 54.

(72) Parsons, *The Druze between*, p. 142.

(73) Avivi, *Copper Plate*, p. 96.

(74) المرجع نفسه، ص 153

(75) المرجع نفسه.

(76) المرجع نفسه، ص 157

(77) المرجع نفسه، ص 158-160

أرادت الدولة إقامة البناء المفاهيمي للخصوصية الدرزية لتكون حقيقة من حقائق الحياة في نظر الدروز أنفسهم قبل غيرهم. فمنذ عام 1949، اقترح حاييم هرشبرغ، رئيس القسم الإسلامي والدرزي في وزارة الشؤون الدينية، إقامة مدارس منفصلة للطوائف المختلفة - الأمر الذي لم يتحقق قط! وظلت مناهج الدروز الدراسية حتى عام 1964 هي نفسها مناهج المدارس العربية الأخرى[78] وكانت الأهداف التعليمية في إسرائيل يهودية - صهيونية من حيث طبيعتها، ولم يكن لها إلا علاقة طفيفة جدًا بالتلامذة العرب. ولم يجرِ صوغ أهداف محددة للمدارس الدرزية إلا في عام 1976[79]

إضافة إلى ذلك، كانت نسبة الدروز بين المعلمين في سلك التعليم العربي (الذي يشتمل على التلامذة الدروز) نسبة صغيرة. فعلى سبيل المثال، كان التركيب الديني للمعلمين في نظام التعليم العربي في عام 1952 (بما في ذلك المدارس الدرزية) على النحو التالي: المسيحيون 54 في المئة، والمسلمون 41 في المئة، واليهود 9 في المئة، والدروز 4 في المئة، والبهائيون 1 في المئة[80] وغني عن الذكر أن المعلمين العرب لم يلتزموا سياسة الدولة في ما يتعلق بالدروز التزامًا تامًا. من هنا، اعتمد غاديش، الذي تولى رئاسة قسم التعليم العربي في وزارة التعليم، سياسة تعيين معلمين ومديري مدارس دروز في المدارس الدرزية[81] واعتبر الجنود المسرحين وسطاء ملائمين من أجل تقوية الخاصية الدرزية. والواقع أن الدولة بذلت جهدًا غير ضئيل من أجل زيادة عدد المعلمين الدروز، من بين صفوف الجنود المسرحين خصوصًا. فخلال عامين مثلًا، 1967/ 1968 1968/ 1969، عُيِّن 66 معلمًا درزيًا جديدًا، كان بعضهم من الجنود المسرحين الذين تلقوا تدريبات مهنية في

(78) المرجع نفسه، ص 297.

(79) المرجع نفسه، و Firro, «Reshaping Druze,» p. 50.

(80) Avivi, *Copper Plate*, p. 298.

(81) The Arab Affairs' Committee, «The Stenographic Protocol of the Meeting-Secret,» *LPA*, Files 7/32/68 (16 May 1968), p. 6.

برامج خاصة، وعُيِّن أول مفتش درزي في عام 1967[82] لكن كان على زيادة المعلمين الدروز أن تعكس ظهور طبقة متعلمة، وفي هذا الصدد، جرى تفضيل الدروز على الفلسطينيين الآخرين في التعليم العالي، وهذا ما تجلى من خلال تقديم المنح والهبات الدراسية إليهم، حتى عندما كانت تأتي من مصادر غير حكومية[83] إضافة إلى هذا، جرى «الضغط على الطلبة الدروز [توجيههم] من أجل الدراسة في كلية التربية في الجامعة (بعد أواسط الستينيات)، بغية إعداد قيادة تعليمية تشتمل على المعلمين والمفتشين والمديرين خلال فترة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أعوام»[84]، بحسب ما صرح به حوشي.

طرح غاديش مقترحًا أبعد مدًى من أجل التأثير في وعي الدروز. جاء فيه ما يلي:

> [من أجل] زيادة تعليم اللغة العبرية من غير إثارة معارضة القوميين العرب الدروز... إذا قمنا على نحو متدرج بتدريب معلمين في كليات إعداد المعلمين اليهودية، لا العربية، فسوف يكونون أكثر إلفة مع اللغة العبرية، ما يجعلهم يعلّمون بالعبرية من دون تصريحات [رسمية] اعتبارًا من الصف الأول. وأظن أننا نستطيع المساهمة في عملية دمج الدروز في المجتمع الإسرائيلي من خلال التعليم[85]

ذهب فرّو إلى أن وعي الدروز تشكل، إضافة إلى أثر التعليم والخدمة العسكرية، بفعل أنواع الأعمال التي كانوا يشتغلونها[86]؛ فبسبب المصادرة الواسعة لأراضي الدروز وغياب قطاعات إنتاجية أخرى، أو خدمات متطورة، جرى استيعاب عدد كبير من الرجال الدروز في المستويات الدنيا من القطاع الأمني، أي في أعمال تستوجب تربية بدنية. كانت هذه الأعمال في حاجة إلى

---

(82) لمعرفة المزيد عن هذه الترتيبات، ينظر: المرجع نفسه، ص 14-15

(83) Avivi, *Copper Plate*, p. 303.

(84) The Arab Affairs' Committee, «The Stenographic» (16 May 1968), p. 7.

(85) المرجع نفسه، ص 16

(86) Firro, «Reshaping Druze».

«الانضباط، والتماهي مع السياسات الرسمية، والولاء، والخضوع»[87] وبعد مرور نحو نصف قرن من بدء انضمام الدروز إلى الجيش الإسرائيلي، كان زهاء 40 في المئة من الرجال الدروز المنخرطين في القوى العاملة يعملون بوظائف لها علاقة بالقطاع الأمني[88].

الحدود الرسمية والقانونية

بعد أن غدت إقامة الخصوصية الدرزية أمرًا واقعًا، تقدمت الدولة صوب قوننة هذا الواقع. وعلى الرغم من إطلاق بن غوريون خلال الحرب، مناقشة تناولت مسألة الاعتراف بالدروز كجماعة متميزة حيث عقد أول اجتماع بهذا الصدد بين الشيخ طريف ووزير الشؤون الدينية في نهاية عام 1948 أو بداية عام 1949، كما جرت لقاءات عدة بهذا الشأن بين قادة دروز وموظفي الحكومة بعد ذلك لم يبدأ اتخاذ الخصوصية الدرزية شكلًا رسميًا إلا في عام 1957، أي بعد نهاية مسألة التجنيد[89] هنا أيضًا، كما في حالة التجنيد، دُفع الوجهاء إلى إرسال رسائل تطلب من مسؤولي الدولة الاعتراف بالدروز كجماعة إثنية متميزة. ولهذه الغاية، اجتمع زياما ديبون، مستشار الشؤون العربية، مع ممثلي كبريات العائلات الدرزية. والحقيقة أن رسائل كثيرة من هذا النوع أرسلها وجهاء دروز، مع أوائل عام 1957، كانت موجَّهة إلى رئيس الحكومة، والوزراء، ومسوؤلي الدولة. وكانت الرسالة التي وجّهها أمين طريف إلى رئيس الوزراء مثيرة للاهتمام على نحو خاص، إذ شدّد على ضرورة إبقاء السلطة الدينية الرمزية للطائفة الدرزية مجسَّدة في زعيمها الروحي. كما أنه أشار إلى اعتبارات كثيرة في ما يخص الاتفاق على الاعتراف بالدروز: يجب أن تكون القيادة الدينية منحصرة في شخص واحد، ويجب إقامة محكمة استئناف خاصة للشؤون الدينية تضم الزعيم الروحي وشخصين آخرين من المجلس الديني، فضلًا عن اختيار القضاة الدروز من

(87) المرجع نفسه، ص 50.

(88) المرجع نفسه، ص 42.

(89) Avivi, *Copper Plate,* p. 167.

الطائفة الدرزية نفسها، وذلك وفقًا لقانون يتعين صوغه ويتعين تطبيقه وفقًا لتقاليد الطائفة. كما يجب أن يكون الزعيم الديني مرتبطًا بالمركز الديني الدرزي في حاصبيا في لبنان[90]

في 15 نيسان/أبريل 1957، أصدر وزير الشؤون الدينية قرارًا اعترف بالدروز كطائفة مستقلة[91] لكن جملة من المسائل ظلت من غير حل، وأهمها مجموعة القوانين الموضوعية التي يتعين على المحاكم المذهبية الدرزية العمل بها[92] وفي عام 1961، جرى الاتفاق بين الجهات الرسمية والزعامة الدرزية على اعتماد قانون الأحوال الشخصية الدرزي اللبناني، مع تعديلين مهمَّين: حذف الإشارة إلى الشريعة (القانون الإسلامي)، وإلى المذهب الحنفي في ما يتعلق بالإرث. وهكذا، أضيفت أبعاد دينية وقانونية إلى الفصل الرسمي للدروز عن المسلمين[93]، وفي عام 1962، اكتمل الفصل الرسمي بين الدروز وبقية المسلمين.

النخبة الموالية

أدت النخبة الدرزية، كما شرحنا آنفًا، دورًا مهمًّا في مساندة سياسات الدولة الرامية إلى إنشاء مفهوم الطائفة الدرزية المنفصلة. والواقع أن أي شخص درزي بارز، مثلما بيّن فرّو (1999)، لم يكن ليستطيع أن يصبح قائدًا سياسيًا من غير أن يكون له راعٍ يهودي واحد أو أكثر، من القائمين على أجهزة الرقابة والسيطرة. وهكذا كان الولاء للدولة شرطًا مسبقًا للانضمام إلى مجموعة النخبة هذه. وكان أعضاء الكنيست الدروز كلهم متعاونين مع المستوطنين اليهود في فلسطين (الييشوف)، وكانوا موالين للدولة. وكانوا أيضًا جاهزين، من غير طرح أسئلة كثيرة، للترويج لسياسات الدولة، وللصمت في حالات انتهاك حقوق

---

(90) المرجع نفسه، ص 173-174

(91) المرجع نفسه، ص 175

(92) The Confined Committee of the Arab Affairs' Committee, «Summary of a Meeting,» *LPA*, Files 26/14/11 (11 November 1960).

(93) Avivi, *Copper Plate*, pp. 195-196.

الدروز الدستورية، كما في حالات مصادرة الأراضي مثلًا. ثم إن هذه النخبة تميزت بخصائص ثلاث هي:

- لم يأت أفرادها من الحمائل، أو من فروع العائلات، التي كانت تتولى الزعامة تقليديًا. بل إن أفراد هذه الطبقة كانوا مضطرين، في حالات كثيرة، إلى إزاحة القادة المعتمدين على شرعية تقليدية (هذا إذا استخدمنا مصطلحات ماكس فيبر). وهكذا، نرى مثلًا أن لبيب أبو ركن صار زعيمًا في عسفيا بدلًا من منصور الذي كان مختارًا فيها زمنًا طويلًا. كما أصبح خنيفس زعيمًا للدروز في شفاعمرو بعد منع مختارها سعد نكد من تولّي دور القيادة بسبب موقفه غير المقبول تجاه الدولة[94]، هذا في حين كان معدي منحدرًا من فرعٍ غير بارزٍ من حمولته، مع أنها حمولة مهمة.

- سرعان ما اكتسبت هذه النخبة الجديدة الثراء من طريق شراكتها مع الدولة؛ إذ صارت لدى أفراد هذه النخبة منذ عام 1953 ثروة معتبرة ميّزتهم من سائر أبناء الطائفة، وذلك من خلال قيامهم بأنواع مختلفة من الوظائف التوسطية التي كان من بينها القيام بدور سماسرة لدى أصحاب العمل اليهود، أو من طريق استخدام قدرتهم على الاتصال مع الأشخاص النافذين في الدولة من أجل جني مكاسب شخصية أو مكاسب لتابعيهم[95] بناء عليه، حازت هذه النخبة الثروة من خلال استغلال جماعتها؛ إذ كانت معتمدة على الدولة من أجل استمرار سلطتها، بل إن أفرادها أدوا، في واقع الأمر، دورًا أقرب إلى دور مبعوثي الدولة منه الى ممثلين لطائفتهم.

- ظهر شقاق وصراع مريران بين أفراد هذه النخبة، وهو ما يبيّنه القسم اللاحق. ولم تكن النخبة الدرزية الناشئة حديثًا بقادرة بسبب طبيعتها على تأدية أي دور غير تابع، ولا كانت قادرة إلا على المساهمة في تعزيز الاستثنائية الدرزية التي شكلت أساس ثروتها وسلطتها معًا.

---

(94) Firro, *The Druzes in the Jewish State*, pp. 92-93.

(95) ينظر، مثلًا: المرجع نفسه، ص 161

قررت اللجنة المركزية (القائمة على تحديد السياسات الحكومية نحو العرب وتنسيق هذه السياسات) في اجتماعها الذي عُقد في 13 آب/ أغسطس 1966 - انسجامًا مع خطة السياسات التي وضِعت في عام 1958 اعتماد مبدأين في التعامل مع الدروز: (أ) تشجيع وحدة الطائفة الدرزية وتميزها (إزاء بقية العرب)؛ (ب) العمل على منع حلول الانسجام داخل الطائفة الدرزية[96] على أن الظاهر أن هذين المبدأين كانا موجهين للسياسات الرسمية منذ البداية، لكنهما لم يوضعا في صورة رسمية إلا في هذا الاجتماع. وكنا توسعنا آنفًا في استطلاع الطريقة التي جرى بها العمل وفق المبدأ الأول. أمّا في ما يتعلق بالمبدأ الثاني، فإن إسرائيل اعتمدت نمطًا استعماريًا من أنماط المحسوبية وإثارة الخصومات والمنافسات بين الوجهاء المحليين، بغية الحيلولة دون ظهور نخبة تصنع نفسها بنفسها وتتمتع بقدرة تفاوضية[97] كان التلاعب بالوجهاء استراتيجيا ملائمة، وهذا ما أوضحه حوشي في عام 1962 في قوله: «يخطئ من يفكر في إبعاد الوجهاء والشيوخ إبعادًا بطيئًا ودعم الجيل الشاب. سوف نفشل إذا اتخذنا جانب الشباب ونحينا الشيوخ وكبار السن جانبًا»[98] في هذه الاستراتيجيا، كان لحوشي نفسه دور محوري. بالترافق مع هذا، كانت تلك الاستراتيجيا تعني إسكات الأصوات البديلة وقمع الانشقاق. والواقع أن الأجهزة الأمنية والجهات الرسمية المختلفة أحبطت محاولات كثيرة قامت بها جماعات مختلفة من أجل مطالب سياسية أو ثقافية أو اجتماعية. وجرت مضايقة اتحاد ظهر في الستينيات من أجل تحسين شروط حياة الجنود المسرحين الاجتماعية الاقتصادية، ومن أجل المشاركة الثقافية لتشجيع التعليم في القرى الدرزية، وكذلك من أجل

(96) Avivi, *Copper Plate*, p. 31.

(97) Ronald Robinson, «Non-European Foundations of European Imperialism: Sketch for a Theory of Collaboration,» in: Roger Owen and Bob Sutcliffe (eds.), *Studies in the Theory of Imperialism* (New York; London: Longman, 1972), pp. 117-142.

(98) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA,* Files 7/32/60 (4 May 1962), p. 14.

الاحتفال بعيد الفطر في المدارس - وهو عيد إسلامي كان الدروز يحتفلون به حتى ذلك الوقت[99] هذا إضافة إلى لجنة المبادرة الدرزية المضادة للتجنيد التي ورد ذكرها سابقًا، وكان على رأسها الشيخ فرهود فرهود. بل إن الجماعات الشبابية الدرزية المتماهية مع الدولة والحزب الحاكم (المعراخ، الماباي سابقًا) والمطالِبة بعضوية مباشرة في الحزب وبتقوية مواقع القيادات الشبابية، تعرضت لإخماد محاولاتها هذه أيضًا[100] والواقع أن لجنة الشؤون العربية قررت في اجتماعين لها عُقدا في 28 تشرين الأول/ أكتوبر و8 كانون الأول/ ديسمبر 1966 بالتالي مواصلة الخط الرسمي المنحصر في تشجيع المشاركة على المستوى المحلي، مع منع إقامة أي منظمات على المستوى القطري[101]

ثمة تصريحات كثيرة أشارت إلى أن القادة والبيروقراطيين الإسرائيليين لم يكنّوا كثيرًا من الاحترام للقيادة الدرزية، ولا للطريق الذي اتّبعته. كما أن هذا التوجّه فاقمته المنازعات ضمن هذه النخبة، وكذلك رسائل الافتراء والتشهير التي أرسلها الوجهاء ومعاونوهم المتنافسون إلى القادة الإسرائيليين؛ فعلى سبيل المثال، وجّه صالح أبو ركن رسالة إلى رئيس الحكومة بن غوريون أورد فيها تفصيلات سلسلة من الجرائم والخطايا المزعومة التي ارتكبها جبر معدي. واستجابة لذلك، كلف بن غوريون حوشي التحقيق في المسألة، فكتب الأخير عارضًا نتائج تحقيقه:

> في ما يتعلق برسالة الشيخ أبو ركن الذي يدعو نفسه إمام عسفيا: بقدر ما أستطيع التأكيد استنادًا إلى مصادر موثوقة، فإن جبر معدي كان محل الاتهامات الثلاثة (أ)، (ب)، (ج)، [وكلها اتهامات بالقتل] بحسب رسالة أبو ركن. وحتى في هذه الحالات، فإنه لم يرتكب الجرائم بنفسه، بل ارتكبها آخرون «بإيحاء منه». لكن [شخصيات] مهمة كثيرة أخرى من السكان الدروز ارتكبت جرائم من هذا النوع أيضًا... إضافة إلى ذلك، فإن الدوافع

---

(99) Firro, *The Druzes in the Jewish State,* pp. 154-156; Avivi, *Copper Plate,* pp. 312-313.

(100) Avivi, Ibid., p. 342.

(101) المرجع نفسه، ص 320-321.

التي حملت صالح أبو ركن على كتابة هذه الرسالة لا علاقة لها بالأخلاق ولا بالضمير، بل [هي كلها] مسائل متعلقة بالنزاعات بين الحمائل، إلى غير ذلك[102]

إضافة إلى ذلك، يحتوي ملف الشين بيت الخاص بمعدي على صورة شبه سيكولوجية مفادها أن معدي هو:

أحد كبار عائلة معدي التي تعتبر عائلة بارزة بين الدروز... إن لديه الخصائص الطبيعية «للقائد» الشرقي، فهو داهية شغوف بالتآمر ساعٍ وراء النفوذ، فضلًا عن ميله إلى العدوانية[103]

لكن ما قالته مئير في اجتماع الماباي في 15 كانون الثاني/ يناير 1951، كان أكثر وضوحًا، وهو أنها عندما ترى عربيًا يقسم الولاء لدولة إسرائيل ثلاث مرات في اليوم، فإنها «تشعر بالغثيان». والشعور نفسه ينتابها (وهي المرأة الصهيونية) عندما ترى يهوديًا يتشبه بالأغيار[104]

تناولتُ حتى الآن كيف أُنشئ المفهوم الفئوي للدروز من أجل ترسيم الحدود الفاصلة بين الطائفة الدرزية وغيرها من الفلسطينيين. واعتمدت إقامة هذه الفئة على مبدأ التضاد مع الآخرين (أي العرب)، مع وجود القليل جدًا من مركّبات الخصوصية الداخلية، وهو خواء لم تكن الديانة الدرزية قادرة على ملئه نظرًا إلى سريتها وانحصار معرفتها في قلة من الأفراد (العقّال). على أن جوهر موقف الدولة تجاه الدروز لم يختلف عن موقفها تجاه الأقلية الفلسطينية بوجه عام، وهذا التشابه انعكس في مجالات ثلاثة: هوية الجهات المسؤولة عن الشؤون الدرزية، ومصادرة الأراضي، والتمييز في ما يتعلق بالتنمية.

- كانت الجهات الرسمية التي تدير شؤون الدروز هي نفسها التي تتولى الشؤون العربية عمومًا. وهدفت إضافة كلمة الدروز إلى الأسماء الرسمية لهذه

---

(102) ورد في: Firro *The Druzes in the Jewish State*, pp. 109-110.

(103) المرجع نفسه، ص 124

(104) Uzi Benziman and Atallah Mansour, *Subtenants* (Jerusalem: Keter Publishing House, 1992), p. 19.

الجهات الحكومية لتأكيد فصلهم عن المسلمين. من هنا، فإن وجود أجسام بيروقراطية مختلفة للتعامل مع الشؤون العربية واليهودية لم يتأثر بإحداث «شبه الفئة» الدرزية؛ إذ كانت شؤون الدروز تديرها الأقسام العربية في الوزارات المختلفة (كالتعليم والشؤون الدينية مثلًا). وكان ممثلوهم يُنتخبون لعضوية الكنيست ضمن القوائم العربية التي ينظمها الماباي. كما أن اللجنة المركزية المكلفة الإدارة اليومية لشؤون العرب كانت مسؤولة عن شؤون الدروز أيضًا. وكانت خدمتهم في الجيش تجري في كتيبة الأقليات، على الرغم من افتراض أن هذه خدمة العسكرية تجسد الخصوصية الدرزية!

إن جهد المنظمات الصهيونية وجهد دولة إسرائيل الراميين إلى الاستيلاء على أراضي الدروز يعودان إلى ما قبل إقامة الدولة؛ ففي أواخر الثلاثينيات، وضع بعض المسؤولين في الوكالة اليهودية خطة لشراء الأرض من القرى الدرزية، وترحيل السكان الدروز إلى سورية[105] وخلال الأربعينيات، حاول الصندوق القومي اليهودي شراء أراضٍ درزية بمساعدة من لبيب أبو ركن[106] وخلال الخمسينيات، صادرت الدولة مساحات واسعة من أراضي القرى الفلسطينية، وهي عملية لم تستثنِ القرى الدرزية[107] كما جرت مصادرة الأراضي التي سُجلت أراضي دولة، وكان المقصود منها أن تخصَّص لتنمية القرى، وذلك خلافًا لروح القانون. وصودرت أيضًا أقسام غير قليلة من الأراضي الخاصة التي تملكها قرى درزية، ثم جرت قوننة الاستيلاء عليها من خلال قانون حيازة الأراضي لعام 1953 وعلى سبيل المثال، صادرت إسرائيل خلال العقد الأول من وجودها، 13 ألف دونم من الأرض التي يملكها أهالي بيت جَن. أراد [يوسف] نحماني، الذي كان موظفًا في الصندوق القومي اليهودي، أن يستحوذ على قسم من هذه الأراضي الواقعة في منطقة اسمها أرض الخيط، وهدد أصحابها الشرعيين بمنعهم من العمل في أراضيهم إذا رفضوا بيعه إياها. والواقع أنهم مُنعوا من دخول أراضيهم،

---

(105) Firro, *The Druzes in the Jewish State*, pp. 26-32.

(106) Avivi, *Copper Plate*, p. 216.

(107) Firro, *The Druzes in the Jewish State*, pp. 134-143.

منذ عام 1949، لأن تلك المنطقة أُعلنت «منطقة أمنية»، ثم قُسمت تلك الأرض بين الكيبوتسات اليهودية.

لم يكن لخدمة الدروز في الجيش أي اعتبار! إذ رُفض اقتراح قدمه أهل القرى يطلب السماح للجنود المسرحين وحدهم بأن يعملوا في الأرض[108]؛ فالمصادرة لم تكن مرتبطة بولاء الدروز أو بقرب تلك الأراضي من الحدود، بل كان الأمر جزءًا من منطق السيطرة والرقابة المشتمل على تجزئة البلدات العربية وفصل بعضها عن بعض، إلى جانب إقامة شبكة من المستوطنات اليهودية.

- لم يضمن تجنيد الدروز دمجهم الاجتماعي والاقتصادي في الدولة؛ فعلى الرغم من حصولهم على معاملة أفضل من معاملة سائر الفلسطينيين في بعض المجالات، فإن معاملتهم تلك ما كانت لتضاهي معاملة اليهود. وكان القائمون على أجهزة الرقابة والسيطرة مدركين هذا التعارض إدراكًا جيدًا، فقلقوا من أن يؤدي ذلك إلى دفع الدروز للعودة إلى الهوية الفلسطينية. وعلى سبيل المثال، عبّر لوبراني في 1 شباط/ فبراير 1962 عن ذلك قائلًا:

> إننا نجندهم في الجيش سنتين ونصف السنة، وننقل إليهم الممارسات المتمدنة، ثم لا نُلقي بالًا إلى حقيقة أنهم يعودون إلى قراهم المتخلفة بعد خدمتهم العسكرية، أي إلى القرى التي ظلت في مستوى من التنمية يشبه مستوى القرون الوسطى. إننا لا نقدم لهم ما يجعلهم يشعرون بأننا نفعل شيئًا من أجلهم بعد خدمتهم العسكرية. وهذا ما يخلّف مرارة لديهم. إن لم ينتقل هؤلاء الشباب إلى المدن، فإنهم سوف يعودون إلى صفوف العرب[109]

في أعقاب إعلان أصدره رئيس الحكومة إشكول في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1967 وورد فيه أن بيروقراطية الدولة العامة ستكون مسؤولة عن شؤون الدروز (أي البيروقراطية التي تخدم اليهود)، عقد القسم العربي في المعراخ اجتماعًا خاصًا اعتُبر سريًا، في 1 شباط/ فبراير 1968 وفي هذا الاجتماع، عبّر غاديش

---

(108) المرجع نفسه، ص 136-137؛ Avivi, *Copper Plate*, pp. 228-238.

(109) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32/60 (1 February 1962), p. 3.

(من قسم الأقليات في وزارة التعليم) عن الخطاب التحديثي الذي يستخدمه المسؤولون الإسرائيليون غالبًا:

> عندما أقيمت الدولة، كان الدروز مفتقرين إلى مكونات التعليم الثلاثة: الطلبة والمدارس والمعلمين. كانوا رعاة وجامعي حطب في غابات الكرمل. لم يذهبوا إلى المدارس. كانوا في أسفل سلّم السكان العرب في القسم الغربي من أرض إسرائيل [أي فلسطين في عهد الانتداب][110]

مضى غاديش يفصّل في التقدم الذي تحقق في تعليم الدروز - بناء المدارس وزيادة معدلات الانتساب إليها في صفوف أطفال الدروز وتدريب المعلمين. لكنه أنهى كلامه بملاحظة مفادها أنه «يجب أن نكون واقعيين لأن دمج [الدروز] لن يتحقق خلال حياتنا»[111]

أقر حوشي أيضًا بما يلي: «أظن أننا إذا كنا قد ارتكبنا خطيئة في حق قطاع من السكان غير اليهود في هذه البلاد، فإن خطيئتنا كانت في حق الدروز: قلنا لهم شيئًا ثم فعلنا غيره»[112] لكن اقتراحات التغيير كلها كانت تدور حول مواصلة النشاطات التي رمت إلى تعزيز وعي الدروز بخصوصيتهم، واشتمل هذا على توظيف معلمين ومديرين دروز في المدارس الدرزية، وزيادة عدد الدروز المتعلمين من خلال برامج خاصة، ثم تعيينهم في المدارس الثانوية في القرى الدرزية[113]، وتشجيع الدروز على بناء مجال معرفي لتاريخ خاص بهم. وفي هذا الصدد، يقول حوشي، الذي أدى دورًا محوريًا في ضمان مواصلة «الوجهاء» دورهم القيادي:

> إن القيادة في أيدي الشيوخ وكبار السن الذين هم جاهلون، ولا بد لنا من فعل شيء في هذا الصدد. عندما صدر في لبنان كتاب يثبت أن الدروز

---

(110) The Arab Affairs' Committee, «The Stenographic Protocol of the Meeting-Secret,» *LPA*, Files 7/32/68 (16 May 1968), p. 13.

(111) المرجع نفسه، ص 16

(112) المرجع نفسه، ص 6.

(113) المرجع نفسه، ص 6-7.

عرب، استدعيت أولًا كبار السن والطلبة، بمن فيهم من يدرس في القدس، وقلت لهم: هل أغضبكم هذا الكتاب؟ لماذا لا يجلس واحد منكم فيؤلف كتابًا يدحض ذلك لكي ننشره نحن؟ لكن لم يكن بينهم أحد يصلح للقيام بهذا الأمر. ولذا علينا أن نبدأ بالتعليم[114]

كان ثمة اقتراحات أخرى اشتملت على نقل الشؤون الدرزية من أقسام الأقليات إلى البيروقراطية الرسمية، فضلًا عن قبول الدروز في عضوية حزب المعراخ[115] لكن الاقتراح الأكثر أهمية كان استخدام اللغة العبرية لغة للتعليم في المدارس منذ سن مبكرة، وإعداد المعلمين الدروز باللغة العبرية.

هل ثمة هوية مسيحية؟

بالنظر إلى عزلة القرى الدرزية بطبيعتها، وإلى الاهتمامات المحلية للطائفة الدرزية، وكذلك إلى قلة عدد الدروز وافتقارهم إلى قيادة منسجمة، لم يكن السكان الدروز مندرجين ضمن الحركة الوطنية الفلسطينية[116] من هنا، كانت عملية استحداث خصوصية لهم أمرًا ممكنًا. وعلى نقيض الدروز، كان المسيحيون أكثر انفتاحًا على العالم، وأفضل تعليمًا أيضًا. وبثّت ديانتهم المشتركة مع المجتمعات الغربية شعورًا بتمتعهم بحماية القوى الغربية. وكان تاريخ طويل من الحماية الأوروبية يغذي هذا الشعور لدى المسيحيين - خلال فترة التراجع الطويلة التي عاشتها الدولة العثمانية بصورة خاصة - والوجود الكثيف للمؤسسات التبشيرية وللأوروبيين في الأراضي المقدسة.

مع ذلك، برهنت «شبكة الأمان» الأوروبية هذه خلال حرب 1948 أنها ليست شبكة يُعتمد عليها. كما أن الترويج الصهيوني لفكرة «تحالف الأقليات»[117] الذي سيواجه الهيمنة العربية/ الإسلامية في الشرق الأوسط

---

(114) المرجع نفسه، ص 25.

(115) المرجع نفسه.

(116) Parsons, *The Druze between Palestine,* p. 143.

(117) Amnon Linn, *Stormy Skies: Jews and Arabs in Israel* (Tel-Aviv: Karni, 1999), pp. 136-141 (in Hebrew).

لقي آذانًا مصغية لدى المسيحيين اللبنانيين - ولا سيما الموارنة - أكثر ممّا لقي لدى المسيحيين الفلسطينيين. وخلال حرب 1948، لم يكن لاستراتيجية «تحالف الأقليات» الصهيونية أي أثر في ترحيل المسيحيين الفلسطينيين.

من ناحية أخرى، كان للمسيحيين دائمًا تمثيل بارز في النخبة السياسية الفلسطينية، وفي أوساط من بقي منها في فلسطين خصوصًا. كان القسم الأكبر من قيادة الحزب الشيوعي العربي - الجسم السياسي الوحيد الذي كان مسموحًا له بأن ينشط - من المسيحيين، بمن فيهم توفيق طوبي وإميل توما وإميل حبيبي وصليبا خميس. وشكّل المسيحيون أيضًا جزءًا مهمًّا من النخبة القومية الصغيرة الباقية. وكان من بين هؤلاء إلياس كوسا، ورئيس بلدية شفاعمرو جبور جبور ورئيس مجلس كفر ياسيف ينّي ينّي. وكان المسيحيون يتمتعون بتمثيل كبير في صفوف الجيل الشاب من الناشطين والقادة الوطنيين، ومنهم صبري جريس وحبيب قهوجي.

بناء على ذلك، كان على أجهزة الرقابة - الهيمنة أن تعتمد على تعاون أفراد من القساوسة، جلهم من العرب، لأن الإسرائيليين كانوا حذرين في معاملتهم رجال الدين المسيحيين الأوروبيين. وكان رئيس كنيسة الروم الكاثوليك (1949-1967) المطران المصري المولد جورج حكيم، الشخصية التي انصبّت عليها أقوى الشكوك من حيث مساندتها سياسات الدولة[118] اشتملت نشاطات المطران حكيم على تأسيس **الرابطة**، وهي نشرة كانت تكرر الدعاية الرسمية، وكذلك تأسيس حركة الكشافة الكاثوليكية واتحاد العمال المسيحي في مدينة الناصرة، وكذلك دعم تهجير سكان ترشيحا (وهو ما لم يتم في نهاية الأمر بسبب المقاومة الشعبية له)، والمحاولة الفاشلة التي رمت إلى إقناع أهالي إقرت بالتخلي عن مطالبتهم بالعودة الى قريتهم بعد أن جرت في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948 إعادة توطينهم في أماكن أخرى، مع وعد رسمي بإعادتهم بعد أسبوعين[119]

(118) المرجع نفسه، ص 134

(119) Cohen, *Good Arabs*, pp. 64-70.

لكن، كان على سياسة الدولة، الرامية إلى تكوين «هوية مسيحية» تشبه الهوية الدرزية، أن تمر، آخر المطاف، عبر بوابة الخدمة في الجيش. واعتُقد أن من شأن هذا أن يضع المسيحيين على طريق لا عودة فيه، طريق الانفصال عن المسلمين. تعاونت إدارات حكومية شتى في تجربة غير ناجحة في عام 1957 رمت إلى تجنيد رجال مسيحيين. ويصف لين سلسلة الحوادث التي انتهت إلى فشل هذه التجربة، حيث واجه كثير من المواطنين المسيحيين العاديين الأشخاص الذين سجلوا أسماءهم مواجهة فعالة، وأقنعوا أكثرهم بسحب تسجيلهم من قوائم التطوع[120] من ناحية أخرى، راح الضباط الإسرائيليون يعاملون القلة من المسيحيين الذين انضموا إلى الجيش معاملة شك وازدراء. وقال ياناي، أول قائد لكتيبة الأقليات، ما يلي:

> تقرر تجنيد المسيحيين بهدف معاملتهم بالروح نفسها (مثل معاملة الدروز). لكن هذا فشل! إن الجنود المسيحيين الآن في المرتبة الثانية. وثمة مناطق مغلقة، منها مثلًا إيلات التي لا يُسمح لهم بأن يصلوا إليها[121]

إجمالًا، كانت الشخصيات البارزة في أجهزة الرقابة والسيطرة تعتبر المسيحيين فئة غير صديقة. وتعبيرًا عن هذا الموقف، قال حوشي في 16 أيار/ مايو 1968: «أظن أن المسيحيين أقل [الفئات] صدقية وموثوقية»[122]

البدو

كان البدو من المسلمين، مثلهم مثل بقية الفلسطينيين المسلمين، خلافًا للفئتين السالفتي الذكر، أي فئتي الدروز والمسيحيين اللتين كانتا محددتين تحديدًا دينيًا واضحًا - وهو ما كان له أثر في حياة الناس العاديين، وكان مُقرًا من الوجهة القانونية. وبالتالي، كان من غير الممكن إعلانهم جماعة مستقلة وفق نظام

(120) Linn, *Stormy Skies*, pp. 136-137.

(121) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *Labour Party Archive*, Files 7/32 (30 January 1958), p. 33.

(122) The Arab Affairs' Committee, «The Stenographic Protocol of the Meeting-Secret,» *LPA*, Files 7/32/68 (16 May 1968), p. 20.

الملة العثماني الذي اعتمدته إسرائيل. بدلًا من ذلك، جرى استخدام تعبيرات غامضة متعلقة بالثقافة، أو «نمط الحياة البدوي»، من أجل تمييز هذه الجماعة غير المتجانسة.

كان البدو مقيمين في الجليل والنقب. والواقع أنهم كانوا في أغلبيتهم قد انتقلوا إلى حياة الاستقرار، في الجليل بصورة خاصة، عندما أقيمت دولة إسرائيل. كما أن «نمط الحياة البدوي» كان قد بات تاريخًا مضى بالنسبة إلى كثير منهم. لكن إسرائيل حاولت، باسم هذا الماضي، تنشئة البدو بصورة مفاهيمية باعتبارهم جماعة متمايزة من غيرهم. علاوة على ما تقدم، اعتُبر البدو جماعة منفصلة على الرغم من غياب أي قرابة أو علاقات حقيقية بين هاتين المجموعتين من البدو (أي في الجليل والنقب) يمكن أن تميزهما من بقية السكان المسلمين. وقصدت إسرائيل من ذلك إيجاد مكان لهم ضمن التراتبية الرسمية من حيث الولاء للدولة[123] والواقع أن لانداو ذهب إلى أن «هذه جماعة موالية للدولة عمومًا ومستعدة للاندماج ضمن دائرة الهوية الإسرائيلية»[124]، وهذا ما جعل عددًا من البدو يتطوع للخدمة في قوات الجيش[125]

جرى التشديد على مصطلح «البدو» من أجل إلقاء الضوء على ثقافتهم الغريبة، أو التقليدية أو «البدائية»[126]، وهو تمييز رمى إلى مغازلة المفاهيم الاستشراقية وإكساب سياسات الدولة تجاه البدو قدرًا من المشروعية[127] كان من شأن هذا التوصيف أن يخدم أجهزة الرقابة والجهات الرسمية الأخرى في ما يتعلق بهندسة العلاقات المجتمعية بين البدو، ومداورة شيوخهم

---

(123) Cédric Parizot, «Gaza, Beersheba, Dhahriyya: Another Approach to the Negev Bedouins in the Israeli-Palestinian Space,» *Bulletin du centre de recherche français à Jérusalem*, no. 9 (2001), p. 102.

(124) Jacob Landau, *The Arab Minority in Israel, 1967-1991: Political Aspects* (Oxford: Clarendon Press, 1993).

(125) ورد في: Yossi Yonah, Ismael Abu-Saad and Avi Kaplan, «De-Arabization of the Bedouin: A Study of an Inevitable Failure,» *Interchange*, vol. 35, no. 4 (December 2004), p. 393.

(126) Parizot, «Gaza, Beersheba, Dhahriyya,» p. 102.

(127) ينظر، على سبيل المثال، المرجع نفسه؛ Yonah, Ismael Abu-Saad and Avi Kaplan.

ومراوغتهم[128]، ومصادرة أراضي البدو، إضافة إلى الجهد الذي رمى إلى توطينهم قسرًا في بلدات وُضِعت خطط لإقامتها[129].

من هنا، أدى رفع شأن بعض الأفراد الذين كانوا مفتقرين إلى نفوذ تقليدي - مثلما كانت الحال بين الدروز أيضًا - إلى مرتبة شيوخ يمسكون بأيديهم قدرًا معتبرًا من السلطة على أفراد عشائرهم، إلى نشوء مصلحة مشتركة ضمن هذه النخبة ومصلحة مشتركة لها مع نظام الحكم[130] وعلى نحو يشبه ما رأيناه لدى النخبة الدرزية الناشئة حديثًا، كانت الدولة، في حالات كثيرة، تعيّنهم مخاتير تبعًا لمقدار تعاونهم مع المستوطنين اليهود، ومنهم عودة أبو معمر الذي كان يعمل حارس حقول في بعض المستوطنات اليهودية[131].

كان ثمة أسلوب أبعد مدى أيضًا، ألا وهو تجزئة البدو. وفي هذا المجال، قُسمت العشائر الموجودة، فظهرت عشائر جديدة يدين شيوخها لأجهزة الرقابة بمواقعهم القيادية فيها. ومع حلول عام 1986، انقسمت العشائر الـ 19 التي كانت موجودة في عام 1948 إلى 37 عشيرة[132] وصُممت تلك الانقسامات على نحو يتيح مراقبة المواقف السياسية لأفراد تلك العشائر وتوجهات التصويت فيها (ينظر الفصل 7).

لم تكن السلطة الكبيرة التي تمتع بها شيوخ العشائر نابعة من نفوذ تقليدي، بل من الشروط الجديدة التي ظهرت بعد قيام دولة إسرائيل. ولم يجر تفريغ النقب من السكان الفلسطينيين فحسب، بما في ذلك مدينة بئر السبع، التي كانت مركزًا اقتصاديًا وإداريًا لمنطقة النقب، بل جرى أيضًا

---

(128) Cohen, *Good Arabs*, pp. 210-214.

(129) Ghazi Falah, «How Israel Controls the Bedouins in Israel,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 14, no. 2 (Winter 1985), pp. 35-51.

(130) Cohen, *Good Arabs*, pp. 210-215.

(131) المرجع نفسه، ص 212.

(132) Avinoam Meir, «Nomads and the State: The Spatial Dynamics of Centrifugal and Centripetal Forces among the Israeli Negev Bedouin,» *Political Geography Quarterly*, vol. 7, no. 3 (1988), p. 264.

ينظر أيضًا الفصل 7 من هذا الكتاب.

تركيز البدو المهجرين في منطقة محصورة جدباء تبلغ مساحتها أقل من 10 في المئة من مساحة منطقة النقب. نتيجة ذلك، صارت 11 عشيرة، من مجموع 19 عشيرة، من غير أرض[133] وأدى وضع هؤلاء البدو تحت الحكم العسكري، وعزلتهم، إضافة إلى الصعوبات الاقتصادية التي عاشوها، إلى جعل عامة البدو معتمدين على الشيوخ الذين مُنحوا سلطة معتبرة على جماعتهم.

بما أن العشيرة كانت تُعتبر وحدة إدارية على رأسها شيخها، صار ذلك الشيخ مسؤولًا عن تسجيل المواليد والوفيات لدى وزارة الداخلية، وعن تصديق أوراق الزواج وتوقيع الشهادات. فوق هذا، أُعطي دور «البواب» الذي لا يستغني عن موافقته أي شخص يريد الحصول على وظيفة معلم أو على وظيفة إدارية. وسمحت الدولة للشيخ بتقاضي رسوم في مقابل معظم هذه الخدمات، ما زاد ثراءه ومكانته[134] كما أن الشيوخ كانوا يقومون بدور الوسطاء أيضًا، وحيثما كان يظهر طلب على العمال، كان أصحاب العمل يطلبونهم - من طريق الحكومة العسكرية - من الشيوخ الذين يقررون الأشخاص الذين يمكن أن يحصلوا على العمل[135]

أدى الشيوخ دور الوسطاء في هذه الخدمات غير الخطرة، بل وفي الأمور ذات الطابع الأمني أيضًا؛ ففي الخمسينيات، خلال أعوام شظَف العيش، عندما كان توافر المواد الغذائية قليلًا في إسرائيل، نظم هؤلاء الشيوخ (نيابة عن الدولة) شبكات تهريب راحت تجلب إلى الأسواق المحلية «طيبات الأرض كلها». ووجد جزء من هذه المواد طريقه إلى مستودعات الدولة أيضًا[136] ومن أبرز ما يشار إليه في هذا الصدد مشاركة دايان الشخصية مع شيوخ البدو في تنظيم شبكات تهريب الماشية التي راحت تستجلب الماشية

(133) Falah, «How Israel Controls,» p. 38.

(134) Yonah, Ismael Abu-Saad and Avi Kaplan, p. 395.

(135) Shlomo Swirski and Yael Hasson, *Invisible Citizens: Israel Government Policy Towards the Negev Bedouin* (Tel-Aviv Adva Center, 2006), p. 87.

(136) المرجع نفسه، ص 87-88.

من بلدان بعيدة متنوعة، من بينها سورية والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن[137].

لم يجر تجنيد البدو في الجيش الإسرائيلي (على الرغم من تجنيد بعض عشائر الجليل)، لكن شيوخًا ألزموا رجال عشائرهم بخوض القتال خلال حرب 1948 إلى جانب الجيش الإسرائيلي. ومع حلول عام 1948، سُرّح معظم هؤلاء الرجال، لكن بعض الشيوخ ظل يتعاون مع الجيش الإسرائيلي في ما يتعلق بمنع عودة البدو الذين هُجِّروا خلال الحرب أو في أعقابها. وفي بعض الحالات، بلغ الأمر بهؤلاء حد منع عودة بدو من حلفاء عشائرهم نفسها[138].

بصفة عامة، ظل عدد البدو الذين خدموا خدمة نظامية في الجيش الإسرائيلي محدودًا جدًا خلال فترة دراستنا هذه كلها (على الرغم من تكليف بعض عشائر الجليل وظائف خاصة، كان من أبرزها تقصّي آثار المتسللين)[139] لكن الخدمات التي قدمها البدو للدولة، كما كشف كوهن، اتخذت أشكال تعاون أخرى لم تكن أقل اقترابًا من الدولة من تعاون الدروز؛ إذ نظم بعض الشيوخ وأدار، تحت توجيهات وحدة أمان (وهو الاسم المختصر للمخابرات العسكرية - 154) حلقات تجسسية عملت في الأردن ومصر[140] كما كان هؤلاء يشون لدى الشرطة الإسرائيلية بالمعلمين الفلسطينيين من منطقة المثلث والجليل الذين كانوا يعملون في النقب، ويُظهرون ما يشير إلى عصيان ضد الدولة، أو يوزعون موادّ لا تلائم سياساتها[141] (من المهم أن نشير إلى أن «وجهاء» من منطقة المثلث كانوا يقومون بهذه المهمات أيضًا، ومنهم عضو الكنيست فارس حمدان).

---

(137) Parizot, «Gaza, Beersheba, Dhahriyya,» p. 6.

(138) Cohen, *Good Arabs*, pp. 213-214.

(139) Parizot, «Gaza, Beersheba, Dhahriyya,» p. 4.

(140) يمكن الاطلاع على تفصيلات بعض هذه العمليات لدى: Cohen, *Good Arabs*, pp. 215-222.

(141) المرجع نفسه، ص 224.

كان هذا التصنيف الفئوي للفلسطينيين تبعًا لطوائفهم وطرائق حياتهم بداية لعملية تجزئة أكثر تفضيلًا. وبالنظر إلى عمومية هذا التصنيف، نشأت حاجة إلى تصنيفات أدق لجعل الرقابة على الفلسطينيين وضبطهم أكثر نجاعة. وسوف ندرس في الفصل التالي كيف جرى المضي في تصنيف الفلسطينيين على مستوى البلدة، وما يتجاوزه أيضًا.

خلاصة

استكشف هذا الفصل عملية تجزئة الفلسطينيين إلى جماعات كثيرة بغية تكوين واقع سياسي تتمتع فيه واحدة من الجماعات - يهود إسرائيل - بحقوق جماعية، في حين يُعتبر الآخرون، أي الفلسطينيين، جماعات شتى ويجري تعريفهم سلبًا باعتبارهم غير يهود. أقيمت حدود فاصلة كثيرة من أجل تأكيد القطبية اليهودية - الفلسطينية: في المقام الأول من خلال إنشاء نظام قانوني يخضع فيه اليهود لحكم القانون المدني، في حين يخضع معظم الفلسطينيين لأنظمة الطوارئ، فضلًا عن إقامة هيكلين بيروقراطيين شبه منفصلين. وفي حين كانت السياسة التي تستهدف السكان اليهود قائمة على دمجهم، فإن السياسة التي استهدفت الفلسطينيين رمت إلى تحقيق عكس ذلك.

من هنا، جرى مزيد من إجراءات تقسيم الفلسطينيين بحسب معتقداتهم الدينية وأساليب حياتهم. وكانت الفئات الدينية والاجتماعية الناتجة من ذلك منظَّمة تنظيمًا تراتبيًا، وحُوّلت (عبر رؤسائها المعينين وزعمائها المتعاونين) إلى بِنى تابعة لأجهزة الرقابة. وهكذا عُزل الفلسطينيون باستخدام معتقداتهم الدينية وصلات القربى. هذا وألقت خطة عام 1958 الضوء على كون التجزئة أحد مكونات الرقابة، ثم ألقت مبادئ السياسات التي وضعها توليدانو مزيدًا من الضوء على هذه الحقيقة. وكان ذلك هو المبدأ الذي اهتدى به موظفو الدولة الذين تعاملوا مع الفلسطينيين.

كانت بحوث علم الاجتماع الإسرائيلي التي تناولت الفلسطينيين مسترشدة بمفهوم التجزئة هذا أيضًا. وقدّم أكثرها النظام الذي عمدت الدولة

إلى إقامته من خلال ممارستها الرقابية باعتباره نظامًا طبيعيًا، لكن هذه التجزئة لم تتوقف عند هذا المستوى؛ إذ كانت تلك الفئات أكثر عمومية من أن تسمح برقابة وضبط مستمرين «عميقين» لسلوك الفلسطينيين الأفراد. وكان ثمة حاجة إلى مزيد من التقسيمات والتقسيمات الفرعية أيضًا. ولسوف تكون التقسيمات الفرعية موضوع الفصل التالي.

- 5 -

التقسيمات الفرعية

«طبيعية» الفرز الاجتماعي

ساق تقسيم الفلسطينيين إلى أربع مجموعات إثنية، ناقشناها في الفصل السابق، إلى تشكُّل فئات مجتمعية تكاد تكون غير قابلة للإدارة. لم تسمح هذه التجزئة للدولة برقابة متواصلة على مواقف الأفراد الفلسطينيين وسلوكهم، ولا بتحفيز تغييرات سلوكية لديهم من طريق الثواب والعقاب. كان لا بد من متابعة تقسيم هذه الفئات إلى وحدات أصغر حجمًا بغية الوصول إلى هذه الأهداف. يجب أن تصل هذه القسمة إلى «نقطة الوحدات المنفردة الضرورية الكافية» حسبما أشار فوكو[1]، وذلك بما يتيح تشديد قبضة السلطة وزيادة تشعبها[2] والواقع أن عملية التقسيم الفرعي واصلت مجراها. وكان التقسيم الفرعي الذي اعتبرته أجهزة الرقابة والسيطرة الإسرائيلية «فئة طبيعية» يمكن ممارسة الرقابة عبرها، هو فئة «القرية/ المدينة» (Locality) لأنها وحدة مُحَدَّدَة جعرافيًا، وسهلة الإدارة إلى حد معقول. وهي أيضًا محدَّدة بمصالح مشتركة ومؤسسات محلية على الرغم مما فيها من فوارق بين السكان. لكن بالنظر إلى أن ثمة مجتمعات محلية فلسطينية متعددة دينيًا، ولا سيما في قرى الجليل و«المدن المختلطة»، جرى التشديد على الانقسامات «الطائفية»، وأعيد إنتاجها وتقويتها على المستوى المحلي. وكان ثمة تقسيم فرعي إضافي ضمن هذه السلسلة، ألا وهو قسمة الجماعات الدينية المحلية إلى وحدات «عضوية» أي الحمائل/ العشائر/ العائلات. اعتبرت الحمولة وحدة ذات أهمية استراتيجية؛ فهي كبيرة إلى حد يسمح بإدارتها، لكنها في الوقت نفسه صغيرة وتحمل معنًى محددًا بحيث

---

(1) Michel Foucault, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*, trans. by Alan Sheridan (London: Penguin Books, 1991), p. 170.

(2) المرجع نفسه، ص 198.

يصبح التأثير في مواقف الأفراد فيها وفي سلوكهم أمرًا ممكنًا. وكان الجمع بين الفئات الطائفية الواسعة والفئات الأصغر التي نتجت من القسمة المتكررة - إلى قرى، وجماعات دينية محلية، وحمائل - يسمح لأجهزة الضبط والرقابة بأن تتصرف كأنها «آلية ضخمة ودقيقة في آن واحد، تدعم التباين في القوة وتُضاعفه»[3]

على غرار المساعي الصهيونية الرامية إلى استغلال الاختلافات الاجتماعية والدينية بين الفلسطينيين قبل عام 1948 والتلاعب بها، حاولت الوكالة اليهودية أيضًا أن تساند الاستراتيجيا والسياسات الصهيونية الموجَّهة إلى الفلسطينيين من خلال معرفتها التخصصية بالفوارق الدقيقة والتعدديات القائمة في المجتمع الفلسطيني، وذلك على مستوى المجتمع المحلي. وهكذا، بدأ منذ أوائل الثلاثينيات جمعٌ منهجي للمعلومات عن القرى العربية. ومع نهاية ذلك العقد، كان الأرشيف قد اكتمل، مشتملًا على «تفصيلات دقيقة... عن الموقع الطبوغرافي لكل قرية، والطرق الموصلة إليها، وطبيعة أرضها، وينابيع المياه فيها، ومصادر دخلها الرئيسة، وتركيبتها الاجتماعية السياسية، وانتماءاتها الدينية، وأسماء مخاتيرها، وعلاقتها بالقرى الأخرى، وسن رجالها (من السادسة عشرة حتى الخمسين) وتفصيلات أخرى كثيرة. وكان ثمة متغيّر مهم أيضًا، وهو مؤشر 'العداء' (للصهيونية)»[4]، وأضيفت إلى كل ملف أيضًا صورة جوية للقرية[5] ثم جرى تحديث هذه الملفات مرات كثيرة: في الأعوام 1940 و1945 و1947 كما كشف عضو منظمة «الشاي» عزرا دانين، الذي تولى تكثيف أعمال المسح هذه منذ عام 1945، عن أن الدراسة كانت شاملة، وأنها ضمت أكثر من ألف قرية فلسطينية[6] وكان للتحديثات الأخيرة استخدامات عسكرية محدَّدة لأنها اشتملت على قوائم بأسماء «الأشخاص المطلوبين» وهم ناشطون سياسيون وعسكريون وعلى أهداف يجب

---

(3) المرجع نفسه، ص 223.

(4) Ilan Pappé, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oxford: Oneworld Publications, 2006), p. 19.

(5) المرجع نفسه، ص 18-19

(6) Ezra Danin, *Unconditional Zionist* (Jerusalem: Kidum, 1987), pp. 162-163 (in Hebrew).

تدميرها. كانت هذه المعلومات كبيرة القيمة من أجل التخطيط الحربي الذي تولته الهاغاناه في عام 1948 كما أنها منحت القيادة اليهودية معرفة بتنظيم الفلسطينيين وقدراتهم القتالية على المستوى المحلي[7] وهذا كله، إضافة إلى المعلومات التي جمعها مخبرون وعملاء مخابرات متخفون تولوا أعمالًا مختلفة جعلتهم على اتصال بالفلسطينيين، فكانوا تجارًا ومزارعين ورعاة. فاتخذ قرار في وقت مبكر يعود إلى عام 1941 باستخدام أبسط الأحاديث التي تدور بين اليهود والفلسطينيين من أجل جمع المعلومات. ويقول دانين: «أظن أن هذه النشاطات يجب أن تكون شبيهة بما قام به النازيون في الدانمارك والنرويج وهولندا - نشاطات تمس كل جانب من جوانب الحياة»[8] اقتضت هذه النشاطات أنماطًا خاصة من العمل، واستُنبطت ثلاثة من هذه الأنماط: جعل المتعاملين من الفلسطينيين معتمدين اقتصاديًا على اليشوف (المستوطنين اليهود)، واستخدام الشابات اليهوديات العاملات في أماكن العمل المختلطة (في مكاتب الحكومة مثلًا، أو المستشفيات، أو المراكز الصحية) لجمع المعلومات من زملائهن الفلسطينيين وعنهم. هذا إضافة الى إقامة «لجان علاقات الجيران» بين المستوطنات اليهودية والقرى المجاورة. كان مطلوبًا من أعضاء هذه اللجان جمع معلومات عن اللهجة والثقافة المحلية، إضافة إلى تحديد المتعاونين المحتملين[9] ولم تكن المعلومات التي يجري الحصول عليها موجَّهة لدعم المجهود الحربي وحده، بل أيضًا لإحداث الفوضى في القرى العربية من خلال التحريض ونشر الشائعات. ويشرح دانين كيف جرى تنظيم دورات تدريبية خاصة لعناصر المخابرات خلال الأربعينيات اشتملت على تعليمهم اللغة العربية وذهنية «الإسماعيليين [تسمية ازدرائية يطلقونها على العرب - المُراجع]» وعقليتهم، إضافة إلى مبادئ الدين الإسلامي. وجرى تعليمهم أيضًا كيفية نسج المؤمرات «فساد» في القرى العربية من أجل إضعافها في فترات الصدام مع اليشوف[10]

---

(7) المرجع نفسه، ص 162-163، و Pappé, *The Ethnic Cleansing*, pp. 20-21.

(8) ورد في: Hillel Cohen, *Army of Shadows: Palestinian Collaboration with Zionism, 1917-1948* (Berkeley, CA: University of California Press, 2008), p. 178.

(9) المرجع نفسه، ص 178-179

(10) Danin, *Unconditional*, pp. 178-179.

وغدا عدد من هؤلاء العناصر خبراء في «الميدان العربي» - هكذا يشار إليهم عادة في الدوائر الرسمية - ثم صاروا عبر تعيينهم في مراكز رسمية بعد 1948 منفذي السياسات الرسمية المتعلقة بالفلسطينيين.

التقسيم الفرعي بعد عام 1948

جرى إعداد جديد لملفات القرى العربية في عام 1955، أي بعد ثلاثة أعوام من إدراك قادة إسرائيل أن الأقلية الفلسطينية باقية في البلاد خلال المستقبل المنظور. وشمل ذلك ملفات أصغر القرى، كقرية خربة البيار في المثلث التي لم يتجاوز عدد سكانها 75 شخصًا[11] اتخذت هذه الملفات شكل الملفات القديمة نفسه، لكن مع إضافة واحدة: نتائج الانتخابات بعد تصويت المواطنين في الانتخابات الأخيرة. وأُعد ملف لكل قرية أو عشيرة، إضافة إلى تنظيم جدول بحقلين أضيف إلى كل ملف. اشتمل الحقل الأول على المعلومات الأساسية لغايات المراقبة والضبط السياسيين. وكانت هذه المعلومات متعلقة بالتركيبين الديموغرافي والديني للسكان، وأسماء القادة المحليين، ومصادر العيش، والطرق الموصلة إلى المكان، ومصادر مياه الشرب، والخصومات بين الحمائل والطوائف، ومواقف المجتمع المحلي تجاه الدولة (مؤشر العداء) والمشكلات الرئيسة التي تواجه القرية. واحتوى الحقل الثاني من الجدول على معلومات عن الحمائل التي تشملها كل طائفة. وكان الجدول يحتوي على العناصر التالية: اسم الحمولة، واسم زعيمها، وحجم الحمولة، ونتائج تصويتها في الانتخابات السابقة، والنتائج المتوقعة لتصويتها في الانتخابات التالية. واحتوى عمود في آخر هذا الحقل على ملاحظات بشأن الوسائل الممكنة من أجل التأثير في رئيس كل حمولة. وفي ما يلي ملف اخترناه عشوائيًا، وهو لقرية المكِر من قرى الجليل. صحيح أن الملفات الأخرى تحتوي على تفصيلات أخرى، لكن هيكلية الملفات واحدة.

---

(11) «An Evaluation of the Situation: Khirbet Al-Byar,» *LPA*, Files 26/7/6 ([n. d.]).

كان القسم الثاني من الملف مخصصًا لـ «سياسة الحمائل». وفي هذه الحالة، أُشير إلى طرائق مختلفة من أجل التأثير في قادة وجهاء العائلات. اشتمل ذلك على تدخّل أصحاب الأعمال اليهود، وكذلك تدخّل الهستدروت والإدارة العسكرية وأقارب الوجهاء وأصدقائهم النافذين. وجرى أيضًا تسجيل الوعود بالمكافآت والتهديد بالعقوبات، على أن اتجاهات التصويت في هذه القرية لم تكن صورة عن اتجاهات التصويت العامة في القرى الأخرى؛ ففي حين كانت أكثرية أصوات العرب تذهب إلى حزب الماباي والقوائم العربية المرتبطة به، اتخذ اتجاه التصويت السائد في قرية المكِر اتجاهًا تعدديًا. فهل يعكس هذا حقيقة تصنيفها بأنها «معادية» للدولة؟ بصرف النظر عن خصائص هذه الحالة تحديدًا، فإن الصلة بين عضوية المرء في عائلة من العائلات وسلوكه التصويتي كانت ميدانًا مهمًّا من ميادين الرقابة والضبط الجاريين، وهذا ما سوف نناقشه في الفصل 7.

نظرًا إلى الأهمية المعطاة للحمولة من أجل الرقابة، طالب المسؤولون المعنيون بالشؤون العربية بإضافة اسم حمولة كل فلسطيني إلى بياناته الشخصية، مثلما ذكرنا سابقًا. وجرى الحصول على هذه المعلومات من ملفات القرى القديمة، وكذلك جرى تحديثها (updating) بواسطة المخاتير، أو جرى تسجيلها خلال الإحصاء العام[12] وكان من يديرون الشؤون الفلسطينية ينظرون نظرة تبسيطية ساخرة إلى سياسة الحمائل، وقد شرح بابِه جوهر الأمر بقوله:

> كل ما كان عليك القيام به في ما يتعلق بهذه الجماعات هو أن تعثر على وجيه عربي، ثم تخيفه أو تغريه، فتحصل على ولاء الوحدة الاجتماعية المرتبطة بهذا الوجيه، أو تضمن طاعتها في أقل تقدير[13]

---

(12) Gil Eyal, *The Disenchantment of the Orient: Expertise in Arab Affairs and the Israeli State* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2006), p. 158.

(13) Ilan Pappé, «An Uneasy Coexistence: Arabs and Jews in the First Decade of Statehood,» in: S. Ilan Troen and Noah Lucas (eds.), *Israel: The First Decade of Independence* (Albany, NY: New York: State University of New York Press, 1995), p. 642.

الجدول (5-1)

قرية المكِر - معلومات القرية كما ظهرت في ملفات القرى

1 - لمحة عامة

أ - السكان

العدد	
العدد الإجمالي	1000 تقريبًا
من يحق لهم التصويت	نحو 360
الهيكلية	
الجماعات المحلية	
مسلمون	850
روم كاثوليك	150
لاجئون	400 مسلم من قرية البروة (قرية مدمرة) 100 مسلم من قرية المنشية (قرية مدمرة)
الأشخاص النافذون	
مسلمون	نايف سليم ملحم (مختار القرية) محمد أحمد شحادة (خصم المختار)
المسيحيون	إلياس فرنسيس بدرية (المختار السابق) ميشيل إلياس سوسان (سكرتير بي يود) ميخائيل طنوس (مختار المسيحيين) أهارون كيشوني (كفر مسرك [يهودي]، المابام) يوسف داغان (هيئة التنمية) سعيد سليم، من قرية البروة، مرتبط مع بي يود، يعتبر نفسه على صلة بالمدير التنفيذي في الهستدروت

موقف السكان تجاه الدولة والسلطات

موقف عدائي تجاه إسرائيل

مصادر العيش

الزراعة وكروم الزيتون

مستوى التشغيل

لا يوجد نقص في فرص العمل

ب - السلطات المحلية

مختار المسلمين: نايف سليم ملحم

مختار المسيحيين: ميخائيل طنوس

يتبع

تابع

ج - الحياة الاجتماعية

الصحف التي تصل إلى القرية

الاتحاد [ناطقة بلسان الحزب الشيوعي]، **المرصاد** [ناطقة باسم المابام]، **اليوم** [صحيفة شبه رسمية يديرها كل من الهستدروت والماباي]

د - الخدمات

المياه: ثمة نبع مزود بمضخة

النقل: لا طريق يصل إلى القرية

التعليم: مدرسة ابتدائية مشتركة [مسلمون ومسيحيون]. دروس دينية يجري تقديمها على نحو منفصل

الدين: الإمام غالب شبل

هـ - مشكلات المحلة

إعادة توطين اللاجئين فيها

2 - توازن القوى

المكِر								
1	2	3	4	5	6	7	8	9
	العائلة (الحمولة)	رأس العائلة	N	K	M	TS	غير معروف	ملاحظات
1	سوسان + طنوس	مخائيل إلياس +	30					صوت زكي، وهو ابن عم مخائيل إلياس، لمصلحة TS في الانتخابات الماضية
2.	ملحم	زكي سعد ملحم					15	يجب أن يضغط عليه أشخاص (مسؤولون) ميدانيون
3.	ملحم	نايف سليم ملحم، المختار					15	
4.	خطيب	أحمد محمد خطيب	15					
5.	شبل	الشيخ غالب (الإمام)	10					

يتبع

تابع

6.	كيال طه + عواد أحمد طه						15	يستطيع مخائيل إلياس التأثير فيه إذا عرض عليه وظيفة
7.	كيال + حجو	سعيد محمد كيال، أحمد حجو					20	هنالك حاجة إلى ممارسه الهستدروت ضغطًا على سعيد كيال
8.	كيال طه	يوسف طه					15	صهر نمر ميعاري، ميال إلى TS
9.	ميعاري	سعيد ميعاري		6				
10	شحادة	محمد أحمد شحادة					10	لديه ميول إلى السلطات. يجب أن تهتم الإدارة العسكرية به
11	بيت أبو دولاس	(لاجئون من المنشية)			70			
12	حاج حماد + ياسين		20					
13	بدرية	إلياس فرنسيس				20		غاضب بسبب عزله من منصب المختار
14	بدرية	حنا إلياس			20			يعمل ميكانيكيًا في كيبوتس منطقة نعمان
15	نابلسي	إبراهيم خليل يوسف محمد عبد الرحمن		20				يؤثر فيه عضو «الحزب الشيوعي» جريس هوني
16	جريس حناني	(لاجئ) جريس حنا حناني		60				عائلة نشطة في الحزب الشيوعي

يتبع

تابع

الأشخاص الذين يحق لهم التصويت (العدد المتوقع): 361	75	86	90	20	90	
مجموع الذين صوتوا في انتخابات الكنيست الثانية: 326	83	124	77	25		

رموز الأحزاب: N، «التقدم والعمل» قائمة عربية (على رأسها صالح خنيفس) كانت على ارتباط بالماباي في هذه الانتخابات؛ K، «الحزب الشيوعي»؛ M، «حزب اليسار الصهيوني» المابام؛ TS (Z)، «حزب الصهيونيين العموميين».

المصدر: «An Evaluation of the Situation: Maker,» [n. d.], *LPA*, Files 26/11.

كانت منظومة المراقبة والإشراف هذه شديدة الفعالية خلال الفترة المدروسة، وذلك بالنظر إلى حالة الاستثناء السائدة؛ ففي ظل الحكم العسكري، كانت هيكلية الحكم كلها قائمة على نحو يعزز سلطة «الوجهاء» على المستويات المختلفة: أعضاء الكنيست والعاملين في الهستدروت والمخاتير ووجهاء الحمائل، والمشايخ، إلى غير ذلك. ولم يكن ممكنًا الحصول على «العطايا»، كتصاريح المرور وفرص العمل، ووظائف القطاع العام، وما إلى ذلك، إلا من خلالهم[14] ولم تكن نتيجة هذا إحياء تلك البنية وتعزيزها فحسب، بل تغيير دورها أيضًا. وما عادت الحمولة مصدرًا للمواساة أو الدعم المادي لأفرادها، وإنما جرى دمجها ضمن نظام الرقابة والسيطرة. وصار عنصر القرابة الذي يربط بين أفراد الحمولة عنصرًا تتحكم الدولة في سلوكهم من خلاله. وكان من شأن السلوك «الشاذ» من جانب أحد أفراد الحمولة أن يسِم الحمولة كلها، وأن يكون له أثر سلبي في مصالح أفرادها. وبهذه الطريقة تمكنت سياسة الحمائل من التحكم في الفلسطينيين من طريق انتماءاتهم الاجتماعية وصلات القربى. وفي ضوء ذلك، فعل القائمون على أجهزة الرقابة والسيطرة (في الحكومة العسكرية ومكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية خصوصًا) كل ما يستطيعون فعله من أجل تعزيز الحمولة بدلًا من السماح بتراجع أهميتها نتيجة تغير الأجيال والتغيرات الاقتصادية والتعليمية. ومثلما ذكرنا في الفصل الثاني،

(14) Ahmad Sa'di, «The Incorporation of the Palestinian Minority by the Israeli State, 1948-1970: On the Nature, Transformation and Constraints of Collaboration,» *Social Text*, vol. 21, no. 2 (2003); Eyal *The Disenchantment of the Orient*, p. 158.

أشار توليدانو في وصفه السياسة الرسمية في عام 1968 إلى وجوب السعي إلى إبطاء تفكك الحمولة بحيث تظل هي البنية السائدة.

لكن الشكوك في إمكانية استمرار استقرار الحمولة ظهرت بعد أن مالت الدولة، انسجامًا مع خطة عام 1958، إلى إقامة مجالس محلية في المناطق العربية. وكانت المشكلة هي كيفية المحافظة على دور الحمولة في ضوء إقامة مجالس محلية منتخبة. وكان بالمون معارضًا لهذه التطورات، وهو شرح اعتراضه على النحو التالي:

> لن تؤدي الانتخابات الديمقراطية إلا إلى زيادة الخصومات العائلية. وهذا غير منسجم مع الشروط القائمة حاليًا في المجتمع العربي. ولا بد أن تفضي إقامة مجالس محلية إلى سفك الدماء أيضًا؛ ففي المجتمع العربي، يتعين على المرء أن يختار «طريقًا وسطًا»، وليس الكثير من الديمقراطية[15]

من المفهوم أن بالمون أراد المحافظة على سلامة منظومة المحسوبية من خلال المخاتير والمشايخ، وهو النظام الذي كان يشجعه مع زملائه. لكن مبرراته كانت مخادعة لأنه كان هو نفسه، قبل عام 1948 وبعده، على رأس كل نظام من الأنظمة التي اعتمدت مبدأ «فرّق تسُد». فضلًا عن هذا، ينبغي السؤال عن السبب الذي جعل الدولة تحاول تغيير منظومة المحسوبية التي عملت على نحو معقول ظاهريًا. والمفارقة هي أن مذكرة بالغة السرية صدرت في عام 1959 وعللت ضرورة إقامة المجالس المحلية للسبب عينه الذي اعتمد عليه بالمون في رفض هذه المجالس. تقول المذكرة:

> سعت سياسة الحكومة إلى تقسيم السكان العرب إلى أديان ومجتمعات محلية متنوعة. وأدى اكتساب القرى العربية صفة البلديات، وكذلك الروح التنافسية في الانتخابات المحلية، إلى تعميق الانقسامات داخل القرى[16]

---

(15) Don Peretz, «Early State Policy towards the Arab Population, 1948-1955,» in: Laurence J. Silberstein, (eds.), *New Perspectives on Israeli History: The Early Years of the State*, New Perspectives on Jewish Studies (New York: New York University Press, 1991), p. 98.

(16) ورد في: Tom Segev, *1949: The First Israelis* (Jerusalem: Domino, 1984), p. 78.

إضافة إلى تعميق المنازعات والخصومات بين الحمائل والعائلات في شأن المكانة والمكاسب المرتبطة بالسيطرة على المجلس المحلي، فإن المجالس المحلية خدمت جهاز الضبط والسيطرة؛ إذ استُخدمت تلك المجالس من أجل تمرير مكتسبات ومنافع جانبية إلى المتعاونين، سواء إليهم أنفسهم مباشرة أو من خلالهم إلى من يتعاونون معهم، خصوصًا أن المجالس المحلية تحولت إلى مشغِّل مهم للمتعلمين الفلسطينيين (ينظر الفصل 2). ومن خلال تمويل السلطات المحلية التي استخدمتها الدولة ذراعًا إضافية من أجل الرقابة والضبط السياسيين، صار الفلسطينيون مشاركين في عملية إخضاع أنفسهم للضبط السياسي. ومن ناحية ثانية، منحت الانتخابات المحلية أجهزة الرقابة فرصة إضافية لمراقبة سلوكات الفلسطينيين. وكان تشكيل القوائم المحلية، والمشاركة في الحملات الانتخابية، ونتائج التصويت نفسها، مؤشرات سلوكية سمحت لأجهزة الرقابة باستطلاع دوري لمزاج الفلسطينيين وبتحديد أنماط مواقفهم وتوجهاتها، إضافة إلى رصد التوترات والنزاعات المحلية في ما بينهم.

مع ذلك، ظلت إقامة المجالس المحلية المنتخبة مجالًا غير مضمون لأن الانتخابات نفسها يمكن أن تؤدي إلى ظهور ميول جامحة أو إلى بروز قوى معارضة. وظل هذا الشك المرتبط بالانتخابات الديمقراطية مسألة تثير قلق المسؤولين عن الشؤون العربية خلال الستينيات والسبعينيات، ولهذا السبب، أصر كلٌّ من الحكم العسكري ومكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية على مواصلة الجهد الرامي إلى منع إقامة مجالس محلية عربية، أو إلى إبطاء تلك العملية[17] وإلى جانب ذلك، تواصل الجهد الهادف إلى صقل الإجراءات التي من شأنها أن تحافظ على سياسة الحمائل ضمن إطار الأوضاع الجديدة المتمثلة في إقامة المجالس المحلية المنتخبة.

---

(17) Hillel Cohen, *Good Arabs: The Israeli Security Services and the Israeli Arabs* (Jerusalem: Ivrit Publishing House, 2006), p. 238 (in Hebrew).

كان مستعربو الماباي، وممثلو الحكم العسكري، ومسؤولو وزارة الداخلية (حكام الألوية) يتخذون القرارات المتعلقة بإقامة مجلس محلي في كل قرية من القرى: توقيت إقامته واسم رئيسه وأعضائه، مستندين إلى المعلومات التي وفرتها لهم سجلات القرى.

بهذه الطريقة، تمكن هؤلاء من التحكم في لحظة تأسيس المجالس المحلية العربية، وهذا ما بدا أساسيًا من أجل استمرار التحكم في المستقبل الاجتماعي السياسي لهذه المجتمعات المحلية. والواقع أن لجنة الشؤون العربية في الماباي اتخذت في 29 حزيران/ يونيو 1960، قرارًا أشار إلى أنه «لن تُعيَّن السلطات [المحلية] قبل إعداد قوائم المرشحين بالتنسيق مع الجهات المعنية. وسوف يجري إرجاء الانتخابات حتى تكتمل التحضيرات الواجبة»[18] وانسجامًا مع هذا القرار، كانت الانتخابات تجرى عادة بعد بضعة أعوام من تنصيب مجلس محلي، وكان يُفترض بعد الانتخابات أن يعكس السياسيون المحليون إرادة السكان. لكن المسؤولين عن أجهزة الرقابة بذلوا جهدًا غير قليل لضمان عدم تعارض النتائج الانتخابية مع سياسة الحمائل، أو عدم توجهها إلى تخفيف قبضتهم على الشؤون المحلية. في هذا الصدد، أعرب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية (1957-1963) لوبراني في 1 شباط/ فبراير 1962 عن الخشية من الدعم الكبير الذي لقيه القادة المحليون القوميون أو الشيوعيون أو المستقلون، حيث قال:

> إذا لم نفكر في الأمر جيدًا، فمن الممكن أن نصل في وقت قريب إلى ست أو سبع سلطات محلية تعادي الدولة، مثل كفر ياسيف! إننا متخوفون من إقامة سلطات محلية عربية لأنها يمكن أن تقع في يد الحزب الشيوعي[19]

---

(18) The Confined Committee of the Arab Affairs' Committee, «Summary of the Meeting,» *LPA*, Files 26/14/11 (29 June 1960).

(19) The Arab Affairs' Committee, 1 February 1962, «The Protocol of the Meeting,» *LPA,* Files 7/32/60 (1 February 1962), p. 2.

كان من الأمور التي تثير قلقًا جديًا لدى المستعربين، تلك التغيرات في المجتمع الفلسطيني، ولا سيما في صفوف الأجيال الشابة. وعلى سبيل المثال، ذهب بولاك في اجتماع لجنة الشؤون العربية في الماباي يوم 4 أيار/مايو 1962 إلى أنه ربما يتعين اختيار أفراد من الشباب وترقيتهم إلى مواقع القيادة بدلًا من الاعتماد على كبار السن. وعبّر عن هذا الرأي على النحو التالي:

> كنا ننشط، حتى الآن، بين كبار السن والوجهاء. تجري اليوم ثورة اجتماعية كبيرة في القطاع العربي. ونحن لسنا ناجحين في إدارة هذه الثورة أو في النفاذ إليها. من الطبيعي أن يميل صغار السن إلى التطرف. وهذا ما يمنح الأحزاب المتطِرفة فرصًا أكبر للنجاح [في صفوفهم]. لكن على الحزب أن يكون ناشطًا [بين الشباب]. وثمة بين الشباب العرب من يعتقد أن من المفيد له أن يتخذ صف الحاكمين شريطة أن يتلقى مساعدة من أجل تحقيق أهدافه الشخصية، وأظن أن هذا ممكن[20]

لكن، خلافًا لما قاله بولاك، يقول حوشي إن تغيير المنهجية سابق لأوانه.

> يخطئ كل من يظن أنه يستطيع أن يزداد تحفظًا تجاه الوجهاء ويتخذ [صف] الشباب. وسوف نفشل إذا تركنا الشيوخ والكبار وذهبنا إلى الشباب. يشن الشيوخ حربًا صامتة شرسة إنهم يقاتلون من أجل حرمان الشباب من الحصول على أي منفذ. ليس علينا أن نساعدهم في هذا، لكن علينا أن ندرك الواقع مثلما هو. وإذا فشلنا في رؤية الواقع كما هو، فسوف ينتهي بنا الأمر خارج الميدان[21]

فاز حوشي في هذه المناقشة، واستمر المستعربون في إدارة المجالس المحلية والسياسات المحلية وهندسة العلاقات الاجتماعية المحلية، من خلال كبار السن.

اتُّخذت تدابير كثيرة، إضافة إلى ما ذكر سابقًا، من أجل خدمة سياسة الحمائل. وقُمعت أي محاولة لوضع قوائم انتخابية لا تستند إلى الحمائل. كما

---

(20) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32/60 (4 May 1962), pp. 11-12.

(21) المرجع نفسه، ص 14.

مُنع ممثلو القوائم غير المعتمدة عليها - إذا انتُخب أحد منهم - من المشاركة في أي تحالف (ينظر أدناه). وفوق هذا، مُنعت هيمنة الحمولة الأكبر، أو الحمولة التي لها امتدادات في قرى أخرى، من الهيمنة على السياسة المحلية. وتولى المسؤولون عن أجهزة الضبط والرقابة هندسة سياسات محلية على نحو يضمن إقامة تحالفات مهزوزة غير مستقرة تؤدي الحمائل الصغيرة دورًا حاسمًا فيها. وأدت هذه الترتيبات التي أدى جهاز الشين بيت دورًا رئيسًا فيها إلى زيادة اعتماد السياسيين المحليين على أجهزة الرقابة[22] وحتى في ظل هذه الشروط، كانت تجري معاقبة رؤساء السلطات المحلية الذين يبدون علامات الاستقلالية: إمّا بإزاحتهم وإمّا بحل المجلس.

كانت ملفات القرى الجديدة، الموصوفة أعلاه، أداة مهمة في هذا الشأن. وبدت أنها مثال على فكرة فوكو بشأن القوة التي يجسدها إنشاء القوائم/ الجداول: «إن طرائق التصنيف والتسجيل هذه، وطرائق تجميع الملفات أو ترتيب المعلومات في أعمدة وجداول، أي العملية التي صارت مألوفة كثيرًا الآن، كانت ذات أهمية حاسمة في «ذوبان الجليد» الإبيستيمولوجي عن علوم الفرد ... [هنا] تكمن بدايات القسر الممارَس على الأجساد وعلى الإيماءات والتصرفات»[23] وبعد مضي وقت قصير على بدء إنشاء ملفات القرى، راحت تلك الملفات تمتلئ برسائل السكان المحليين الذين يطلبون أنواعًا مختلفة من الخدمات: المتعاونون الذين يقدمون المعلومات، أو يطلبون الخدمات في مقابل ما يقدمون، والسياسيون المحليون الذين يطلبون منافع شخصية أو خدمات لمجتمعاتهم المحلية، ورسائل تحاول تشويه سمعة الخصوم، إلى غير ذلك. وكان في الملفات أيضًا رسائل من المستعربين ومن المسؤولين ترد على تلك الطلبات، وتعطي التعليمات، وترتب تدابير الزيارات إلى القرى، وتضع الخطط لمواجهة من يرفضون الإذعان. وبطبيعة الحال، كان فيها أيضًا محاضر الاجتماعات ونتائج القرارات المتصلة بفرز الفلسطينيين، وتبويبهم، وإعادة

---

(22) Cohen, *Good Arabs,* pp. 239-241; Eyal, *The Disenchantment of the Orient*, p. 159.

(23) Foucault, *Discipline and Punish*, pp. 190-191.

تبويبهم، وإخراجهم من التبويب. وسوف يجري إيضاح تشعبات السلطة عبر التقسيمات الفرعية المحلية والسياسات المحلية، التي يمكن العثور على قصتها في هذه الملفات، في القسم التالي، وذلك من خلال بعض الحالات.

الديمقراطية المحلية في ظل حالة الاستثناء[24]

كانت المناقشات المتعلقة بالمجالس المحلية تبدأ عادة من غير استشارة السكان المحليين، بل كان ذلك يجري من غير علمهم في أكثر الأحيان. ولم يكن يُطلب منهم أن يشاركوا في الترتيبات السياسية التي أقيمت من أجلهم إلا في وقت لاحق. ومن أمثلة ذلك النقاشُ الذي تناول إقامة المجلس المحلي في قرية كفر قاسم في المثلث، حيث بدأ هذا النقاش في 11 كانون الثاني/ يناير 1958 في اجتماع حضره مفوض المنطقة غوشنر نيك، ونائب القائد العسكري بلوم، ومسؤول الأقليات لالو. وتركزت المناقشة على نقطتين: الأولى هي عدد الممثلين في المجلس (7 أو 9) وتمثيل الحمائل المختلفة فيه، والثانية أسماء المرشحين. ولم تناقش مسألة الانتماءات السياسية لدى المرشحين، أو ميولهم السياسية، وذلك لأن التعاون مع الدولة والماباي كان شرطًا مسبقًا للترشّح. وفي 18 أيار/ مايو 1959، أقيم مجلس محلي من تسعة أعضاء، بحيث شكل سبعة من أعضائه تحالفًا في ما بينهم، وظل الاثنان الباقيان في المعارضة. لكنهم كانوا موالين للماباي جميعًا! وأما انقسامهم إلى تحالف مسيطر ومعارضة، فكان يعكس التنافس بين الحمائل. جرت الانتخابات المحلية الأولى في 16

---

(24) **الجدول (2-5)**

إنشاء السلطات المحلية العربية الجديدة، 1956-1975

العام	المحليات الجديدة
1960-1956	14
1965-1961	13
1975-1966	13

مقتبس من: Majid Al-Haj and Henry Rosenfeld, *Arab Local Authorities in Israel* (Tel-Aviv: The International Centre for Peace in the Middle East, 1988), pp. 27-29.

آب/ أغسطس 1960، وتنافست فيها سبع قوائم عائلية. وكانت القوائم كلها مرتبطة بالماباي[25] كان هذا نمطًا شائعًا، إذ يتولى القسم العربي في الماباي والهستدروت تنظيم القوائم الانتخابية المحلية على أساس الحمائل ثم إجراء الانتخابات المحلية وتجنيد الأصوات من أجل الانتخابات العامة.

مع ذلك، لم تكن المنافسة والخصومة بين الحمائل هدفًا مطلوبًا في كل حالة من الحالات. بل كان الماباي أحيانًا يجد مصلحته في أن يسود السلم بين العائلات المتخاصمة. ونضرب مثالًا على ذلك قرية طمرة في الجليل، حيث اهتم مستعربو الماباي بجعل العائلات المختلفة تتعاون مع عائلة دياب[26] والواقع أن السياسيين المحليين كانوا على إدراك كامل لهوية من يمسكون بالسلطة الفعلية على المستوى المحلي. لكنهم ظلوا يقومون بأدوارهم طواعية في معظم الحالات. ومن أجل توضيح هذه النقطة، سأتناول بالمناقشة الموجزة الحوادث التي جرت في قرية جت (قرية فلسطينية صغيرة في منطقة المثلث)؛ ففي أعقاب تشكيل التحالف في عام 1966، وجّه رئيس المجلس المنتخب الدعوة إلى لين، الذي كان على رأس القسم العربي في الماباي، لزيارة المجلس المحلي وحضور اجتماع يتعرف أعضاء المجلس إليه من خلاله، ويطلبون اعتماده مشروعات التطوير التي خطط المجلس للقيام بها، مع دعم هذه المشروعات.

12 كانون الثاني/ يناير 1966

السيد أمنون لين:

لم تفاجئنا تهنئتك التي وجهتها لنا بمناسبة تشكيل تحالفنا في مجلسنا المحلي، وذلك لأننا نعرف دعمك المستمر للتحالفات الإيجابية في المجلس.

يسر زملائي في التحالف، ويسرني شخصيًا، أن نتلقى تهنئتك هذه. وأود أن أشكرك عليها باسمهم جميعًا.

---

(25) «Kafr Qasim, Elections for the Local Council,», *LPA*, Files 26/17/9 ([n. d.]).

(26) «An Evaluation of the Situation: Tamra,» *LPA*, Files 26/15/11 ([n. d.]); Meir Mishal, «Daily Report,» *LPA*, Files 26/13/8 (14 March 1962).

وفي هذه المناسبة، فإنني أوجه الدعوة إليكم من أجل تحديد موعد للقاء مع أعضاء المجلس في التحالف الجديد للتعرف إليهم ولمناقشة مشروعات التطوير التي سوف يجري إطلاقها في القرية. ولهذا، فإننا ندعو سعادتكم، باعتباركم رئيس القسم العربي في الحزب الحاكم الذي يستطيع مساعدتنا في تطوير قريتنا. ونتمنى زيارتكم لنا في قرية جت حتى تطّلعوا على مشكلات القرية شخصيًا.

نحن ممتنون لكم كثيرًا، ونأمل أن تقفوا إلى جانبنا دائمًا من أجل تطوير قريتنا.

المخلص لكم، باسمي وباسم زملائي

شريف غرة
رئيس المجلس[27]

هذه الرسالة عادية، وفي الأرشيف عشرات مثلها. لكن اختياري وقع عليها لسببين اثنين: الأول هو أنها تمثيل حقيقي لمحتوى الرسائل الأخرى وأسلوبها، والثاني هو أن التطورات التي رافقتها تكشف مدى التشتت الذي أحدثته سياسة الحمائل في المجتمعات المحلية؛ ففي حين كان رئيس المجلس تواقًا إلى إقامة علاقات وثيقة مع مسؤولي الماباي، كانت لدى زملائه النية نفسها أيضًا. وبعد يومين من تاريخ الرسالة، ذهب ستة من أعضاء المجلس إلى مكتب مسؤول الماباي في المنطقة، ميشال، وقدموا أنفسهم إليه وطرحوا عليه مطالبهم. رفع ميشال أمر هذه الزيارة إلى لين: **زارني ستة من أعضاء المجلس في مكتبي وقدموا مطالبهم المتعلقة بتطوير القرية، 14 كانون الثاني/ يناير 1966**[28] لماذا لم ينتظر أعضاء المجلس هؤلاء حتى يحين موعد اللقاء مع لين بدلًا من أن يهرولوا إلى مكتب الماباي في المنطقة؟ الإجابة بسيطة: بما أن مستعربي الماباي هم الذين يتخذون القرارات الرئيسة، فإن أعضاء المجلس يجدون أنفسهم مسؤولين أمام هؤلاء المستعربين قبل أي شخص آخر، وبعد ذلك تأتي

(27) Sharif Ghara, «Letter to Mr. Amnon Linn,» *LPA*, Files 26/7/10 (12 January 1966).

(28) المرجع نفسه. أضاف هذه الملاحظة إلى الرسالة بنفسه.

مسؤوليتهم أمام عائلاتهم والقطاعات التي تدعمهم. ثم إنهم كانوا يرون في موقعهم في المجلس أساسًا لمكانتهم ومصدرًا لمنافعهم الشخصية وللمزايا التي يستطيعون الحصول عليها من أجل أقاربهم. وفي حالة قرية جت، من الممكن أن يكون لدى أعضاء المجلس أسباب أخرى أيضًا، فلعلهم كانوا على علم بأن لدى مستعربي الماباي شكوكًا في رئيس المجلس الجديد الذي كان يخالط «عناصر راديكالية» من حين إلى آخر. والواقع أن رئيس المجلس أقيل بعد أقل من تسعة أشهر[29].

لعل التطورات التي جرت في مجلس الطيبة المحلي في المثلث في عام 1962 توضح كيف كان مستعربو الماباي يديرون المجالس المحلية العربية ويتخذون القرار في ما يتعلق بالمشروعات التي سيجري تنفيذها. كانت المشروعات تقدَّم إلى التحالف الحاكم في المجلس، وإلى رئيس المجلس المحلي، على سبيل المكافأة على السلوك الجيد؛ ففي آذار/ مارس 1962، تمكن ممثل الحزب الشيوعي، وكان واحدًا من 15 عضوًا، من إحداث انقلاب في المجلس، إذ دعم المعارضة التي كانت مؤلفة من أنصار الماباي أيضًا[30] تشكل تحالف مسيطر جديد في المجلس المحلي بالاستناد إلى دعم ممثل الحزب الشيوعي، وكان هذا التطور غير مقبول لدى المسؤولين عن أجهزة الرقابة والسيطرة. واندفع المعسكران المتخاصمان في المجلس إلى نيل دعم مسؤولي الماباي في القسم العربي[31] وجرت سلسلة اجتماعات بين مستعربي الماباي أنفسهم، وكذلك بينهم وبين ممثلي الأحزاب المتنافسة، وتأسس تحالف جديد مع استبعاد ممثل الحزب الشيوعي. لكن كان من الضروري أن تكون الصفقة شاملة بالنظر إلى الخصومة بين المعسكرين،

---

(29) Meir Mishal, «Letter to Amnon Linn: The Local Council, Jat, The Triangle, Coup-de-tat,» *LPA*, Files 26/7/10 (27 September 1966).

(30) G. Sharoni, «Othman Raised His Finger,» *Maariv*, 25/3/1962.

(31) ينظر على سبيل المثال: Twfiq Abd al-Raziq, «Letter to Yaakov Eini,» *LPA*, Files 26/12/15 (4 March 1962).

تشتمل هذه الرسالة على تفصيلات الاجتماع الأخير للمجلس المحلي، وكذلك على شرح للموقف الذي اعتمده المجلس.

فاتُّخذت ثلاثة قرارات في اجتماع مستعربي الماباي يوم 5 أيلول/ سبتمبر 1963: (أ) يقوم عضو الكنيست دياب عبيد (المرتبط بالماباي) بالتوسط بين الحمولتين المتنافستين حاج يحيى وأبو عفيف مصاروة؛ (ب) يجري التقديم التدرّجي للمنح المالية والقروض التي كان من المفترض أن تقوم وزارات عدة بتحويلها إلى المجلس المحلي؛ (ج) تقدم تعويضات إلى حمولة جبارة[32].

على الرغم من هذا كله، استمرت العلاقات السيئة بين الأطراف المعنية بعض الوقت. ومن أجل تعزيز تلك الترتيبات الهشة، عقد مستعربو الماباي اجتماعًا آخر في 2 كانون الثاني/ يناير 1964 بحضور يوسف غاديش الذي كان على رأس القسم العربي في وزارة التعليم، وكذلك عضو الكنيست دياب عبيد. وخلال الاجتماع، وعد غاديش بمنح السلطات المحلية قرضًا بقيمة 110 آلاف ليرة إسرائيلية من أجل بناء مدرسة، وذلك على أن يُسلم مبلغ 35 ألف ليرة منها في غضون أسبوع واحد. وفي تلخيص الاجتماع، جرى تأكيد أن هذا لن يتم إلا بعد إبعاد ممثل الحزب الشيوعي من التحالف[33].

تقدِّم حالة قرية الطيبة مثالًا واضحًا لحقيقة معروفة جيدًا في ما يتعلق برؤساء السلطات المحلية العرب. وكان لا بد من مرور تحقيق المشروعات التنموية، بصرف النظر عن طبيعتها، عبر القسم العربي في الماباي (المعراخ لاحقًا) بدلًا من مروره عبر البيروقراطية الرسمية. استمرت هذه الممارسة زمنًا غير قليل بعد نهاية الحكم العسكري، وهذا ما تبيّنه الرسالة التالية التي بعث بها رئيس أحد المجالس المحلية في الجليل، وكان معروفًا بتعاونه مع الدولة منذ زمن بعيد.

---

(32) «Summary of the Meeting Regarding Tayibe's Local Council,» *LPA*, Files 26/12/15 (15 September 1963).

حضر مستعربون كثر هذا الاجتماع: ش. بروك، ويعقوب كوهن، ويعقوب عيني، وأمنون لين، ومئير ميشال، ومردخاي سوركيس.

(33) Yaakov Eini, «Loan for Tayibe's Local Council for the Building of 23 Classes,» *LPA*, Files 26/12/15 (2 January 1964).

28 أيلول/ سبتمبر 1975

إلى: رعنان كوهن، رئيس القسم العربي في المعراخ.

تل أبيب

تحياتي:

طلب من أجل المساعدة لدى وزارة الاتصالات.

لا شك في أنكم تعرفون وضع قرية س** (القرية). وبما أننا نواجه مهمات صعبة بعد إقامة المجلس المحلي في قريتنا، فإننا نطلب من معاليكم مساعدتنا من أجل وصل القرية بخط هاتفي لأن هذا أمر مهم للسكان.

بعثنا برسائل عدة إلى وزارة الاتصالات، لكن من غير فائدة. ولدينا أمل كبير في أنكم ستبذلون ما تستطيعون من أجل وصل القرية بخط هاتفي، حتى إذا كان ذلك من طريق خط واحد في الوقت الحالي.

المخلص لكم
ع. ر. ف[34]

لكن إدارة المجالس المحلية العربية من المستعربين من طريق كبار السن ووجهاء الحمائل لم تكن ناجحة في الحالات كلها. وهذا ما يجعل من المهم عرض حالة كفر ياسيف حيث فشل هذا الأسلوب. كما أن هذا يمكن أن يلقي الضوء على بعض الأساليب المحددة التي كانت مستخدَمة من أجل عزل رئيس مجلس محلي منتخب (تمتّع بالشعبية في هذه الحالة).

حدود التصنيف إلى فئات: حالة كفر ياسيف

كانت كفر ياسيف حالة خاصة بين القرى العربية، وذلك من ناحية رئيسة واحدة؛ فهي كانت القرية الوحيدة التي أديرت من طريق سلطة محلية منتخَبة

---

(34) 'A. R. Fa, «Letter to: Ra'anan Cohen: Request for Help with the Minister of Communication,» *LPA*, Files 26/15/12 (28 September 1975).

استمر وجودها بعد إقامة دولة إسرائيل. وكانت تلك السلطة قد أقامتها حكومة الانتداب في 1 كانون الأول/ ديسمبر 1925، ورأسها ينّي قسطندي ينّي منذ عام 1933 حتى عام 1948[35] أعادت الحكومة الإسرائيلية تفعيل السلطة المحلية في 5 حزيران/ يونيو 1951، وذلك بعد انقطاع استمر ثلاثة أعوام. وأجريت الانتخابات الأولى في ظل الحكم الإسرائيلي يوم 26 كانون الثاني/ يناير 1954[36]

على الرغم من التغيرات الدراماتيكية في المجال السياسي، قام تحالف بين القائمة الوطنية (قائمة كفر ياسيف) والحزب الشيوعي. حمل التحالف اسم «التحالف الوطني الشيوعي»، وكان على رأسه ينّي. وفاز التحالف بأغلبية المقاعد في المجلس، ما أعاد انتخاب ينّي رئيسًا. وكان الرجل قادرًا على المحافظة على التحالف المسيطر في المجلس خلال انتخابات عدة على الرغم من التغير في الممثلين المنتخبين، وظل في موقعه حتى وفاته في عام 1962[37] اتسم عهد يني بصراع عنيف، لا بين الائتلاف الوطني - الشيوعي والماباي فحسب، بل أيضًا بين أيديولوجيات وأفكار متعارضة في ما يتعلق بموقع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. وبغية مناقشة هذا النزاع، سأبدأ بوصف أيديولوجية التحالف الوطني - الشيوعي، ثم أنتقل إلى عرض الصراع الذي خاضه الماباي ضد توجه هذا الائتلاف.

ينّي ينّي رئيسًا للمجلس: الرؤية الوطنية في الممارسة

كان الائتلاف الوطني الشيوعي، وعلى رأسه يني، يعتبر العرب في إسرائيل/ فلسطين جزءًا من الشعب الفلسطيني، وكان نضاله يتسم بالعلنية، وهدفه تعزيز وضع العرب السياسي في إسرائيل. ووفق مفهوم هذا الائتلاف، كان يجب اعتبار الفلسطينيين أقلية قومية ذات هوية عربية وتوجه عربي. وجد

(35) «Kafr Yassif,» *LPA*, Files 26/14/23 (1 July 1963).

(36) «The Local Council, Kafr Yassif,» *LPA*, Files 26/14/23 ([n. d.]).

(37) «Kafr Yassif,» *LPA*, Files 26/14/23 (1 July 1963).

هذا الموقف تعبيرًا عنه في رسائل كثيرة أرسلها ينّي إلى مسؤولي الدولة، وفي تصريحاته العلنية، إضافة إلى سلوكه السياسي أيضًا. وكان التحالف الذي أقامه ينّي مع ممثلي الحزب الشيوعي في المجلس المحلي (أي الحزب الذي يعتبره الماباي خصمه الأول في القطاع العربي) مصدر إزعاج مستمر لمستعربي الماباي ومسؤولي الدولة. لكن لعل الأمر الأكثر دلالة هو أن ينّي، انطلاقًا من موقعه على رأس الائتلاف، كان يعتبر نفسه ممثلًا لجميع الفلسطينيين في إسرائيل، وناطقًا باسمهم أيضًا.

عبّر التوجه السياسي للائتلاف الوطني - الشيوعي عن نفسه على نحو شديد الوضوح في مجالين كانت لهما أهمية كبيرة لدى الأقلية الفلسطينية في الخمسينيات وأوائل الستينيات: المصادرة الحكومية الواسعة للأراضي التي يملكها العرب، والمعاملة الحكومية الفظة للشباب العربي الذي يحاول الفرار إلى البلدان العربية المجاورة (ينظر الفصل 7). وعلى سبيل المثال، بعث ينّي في 8 آذار/ مارس 1962 برسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي مع نسخ إضافية وجّهها إلى وزراء الداخلية والبناء والزراعة والمالية، وإلى رئيس الكنيست والأحزاب المختلفة في الكنيست أيضًا، إضافة إلى الصحف. وكان يحتج في هذه الرسالة على مصادرة 5500 دونم من الأرض يملكها سكان قرى البعنة ودير الأسد ونَحِف لإقامة بلدة كرمئيل اليهودية[38] وكتب في رسالته هذه قائلًا إن السلطة المحلية في كفر ياسيف قررت ما يلي:

1 - الاحتجاج على قرار المصادرة.

2 - مساندة سكان القرى الثلاث البعنة ودير الأسد ونحف في نضالهم لإبطال قرار المصادرة المذكور أعلاه، ودعوة السلطات إلى وقف مصادرة الأراضي التي يملكها العرب في إسرائيل/ فلسطين.

3 - مناشدة الجمهور اليهودي [والطلب منه] مساندة سكان القرى الثلاث

---

(38) ينظر: Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel* (London; New York: Monthly Review Press, 1976), pp. 109-111.

في المحافظة على أرضهم وعلى مصدر رزقهم، وكذلك في العمل على إلغاء قرار المصادرة المذكور أعلاه[39].

وطرح ينّي، من غير أن تثنيه الاعتبارات الأمنية التي تعلق عليها إسرائيل أهمية كبرى وتغطيها بحجاب من السرية، مسألةَ الشبان العرب الذين يحاولون عبور الحدود إلى البلدان العربية. وعلى سبيل المثال، بعث ينّي برسالة إلى السياسيين والوزراء المعنيين بعد مقتل خمسة شبان عرب في عام 1961 (من حيفا وسخنين وأم الفحم) أطلق عليهم الجيش الإسرائيلي النار فقتلهم، وقيل إنه مثّل بجثثهم، عندما حاولوا عبور الحدود إلى قطاع غزة (ينظر الفصل 7). بعث ينّي بهذه الرسائل إلى رئيس الكنيست ووزير الدفاع ووزير الشرطة ووزير الداخلية. وكان من جملة ما كتبه:

> ناقش مجلسنا المحلي في اجتماعه المنعقد يوم 29/ 9/ 1961 حادثة قتل خمسة شبان عرب. قررنا أن ندين قتل هؤلاء الشبان الخمسة إدانة شديدة، وأن نعبّر عن دهشتنا إزاء طريقة قتلهم. ويوجه مجلسنا إدانة خاصة إلى التمثيل بجثث هؤلاء الشبان، إذا كان ما قيل في هذا الأمر صحيحًا. ونحن ندعو إلى تشكيل لجنة تحقيق شعبية (عربية - يهودية) للتحقق من الشائعات التي أحاطت بهذه الحادثة... كما ندعو السلطات إلى التعامل مع مشكلة العبور غير القانوني للحدود من طريق خلق فرص عمل للعمال وللمتعلمين، وإلى إلغاء [الأشكال القائمة] من التمييز والاضطهاد.
>
> يدين مجلسنا جميع أشكال التحريض العنصري [ونخص منها] ما أدى إلى هجمات قام بها يهود ضد العمال العرب في محطة الباصات المركزية في عكا في الأيام القليلة الماضية. يدين مجلسنا هذه الهجمات ويدعو السلطات إلى اتخاذ الإجراءات القانونية [ضد المهاجمين] ومنع تكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل[40].

---

(39) Yani Yani, «Letter to: His Highness the Prime Minister - Jerusalem,» *LPA*, Files 26/14/23 (29 Septembre 1961).

(40) Yani Yani, «Letter to: Their Highness; The Minister of Defense, The Minister of Police and The Minister of Interior,» *LPA*, Files 26/14/23 (29 September 1961).

يمكن العثور على تعبير واضح عن الموقف السياسي لدى الائتلاف الوطني - الشيوعي في رسالة ينّي المفتوحة التي وجهها إلى رئيس الحكومة في ما يتعلق بتصريحات لوبراني الذي كان مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية؛ ففي مؤتمر صحافي عُقد في 30 تموز/ يوليو 1960، اتهم لوبراني عرب إسرائيل بمحاولة زعزعة أمن الدولة. كتب ينّي في رسالته ما يلي:

> يعتبر مجلسنا أن تصريح مستشاركم للشؤون العربية أوري لوبراني يوجه ضربة خطِرة إلى العلاقات الودية بين شعبي البلاد، ويعتبرها وسيلة لإثارة الكراهية والعداوة بينهما. كما أن تصريحه يشكل تحريضًا ضد شعب يتمثل ذنبه الوحيد في أنه عربي، شعب يريد العيش في أرضه حرًا كريمًا. كما أن هذا التصريح يرمي إلى تبرير سياسة الاضطهاد والإخضاع المفروضة على العرب[41]

تحمل هذه الرسالة نبرة غير معتادة، بل هي نبرة فريدة من نواحٍ كثيرة؛ ففي حين كان الممثلون العرب في ظل الحكم العسكري معتادين على المبالغة في امتداح الدولة، نرى أن ينّي تجرأ على الجهر بحقيقة السلطة الحاكمة، وذلك أن مصطلحات الاضطهاد والإخضاع، وكذلك فكرة وجود شعب يتمتع بالكرامة، لم تكونا من المصطلحات التي ترد في الخطاب العربي العلني في ذلك الوقت.

عبّر موقف الائتلاف الوطني الشيوعي المتمرد عن نفسه في العمل السياسي أيضًا؛ ففي عام 1958، قررت حكومة إسرائيل أن تحيي مهرجانات احتفالية في البلاد كلها، وذلك بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لقيام الدولة، وأُمِرَ المواطنون العرب بالمشاركة في هذه الاحتفالات. لكن الائتلاف المسيطر في مجلس كفر ياسيف المحلي قرر رفض المشاركة. وفي شرحه قراره هذا، قال المجلس إنه لا يستطيع المشاركة في الاحتفالات مع استمرار عيش العرب تحت نير الحكم العسكري[42]، لكن قراره هذا تغير بعد ضغط كبير من جانب

---

(41) Yani Yani, «Letter to: His Highness, The Prime Minister,» *LPA*, Files 26/14/23 (15 October 1960).

(42) ينظر: Elias Kusa, «Letter to: The Honorable Persons, the Mayor and the Council Members of Kafr Yassif; Copies to All the Arab Local Authorities, 4.4.1958,» *LPA*, Files 26/14/23 (4 April 1958).

الدولة، غير أن تراجع المجلس عن موقفه لم يكن تامًا. وتبيِّن الرسالة التي بعث بها ينّي إلى «مديرية الإنارة والتنوير» أن برنامج الاحتفال كان ضمن الحدود الدنيا[43].

ثمة مثال واضح آخر على مواقف الائتلاف الوطني - الشيوعي المتمردة، وهو قرار المجلس المتعلق بتوظيف المعلمين، والذي اتُّخذ في بداية العام الدراسي 1960 / 1961، حيث رفض المجلس تعيين المعلمين الذين أوصت وزارة التعليم بتعيينهم في المدرسة الإعدادية المحلية، وعيّن، بدلًا من ذلك، بطرس دلّة، خريج الجامعة العبرية المعروف بموقفه الوطني[44] ومثل هذا القرار رفضًا لنظام تصنيف المرشحين الرسمي (ينظر الفصل التالي).

على أن قرار ينّي، الذي كان أكثر تحديًا لخطاب الهيمنة وللمؤسسات التي تصوغ هذا الخطاب، عبّر عنه بشجاعة خلال نشاطه بصفته مؤسسًا للمجموعة الوطنية ورئيسًا لها ومتحدثًا أول باسمها، منذ تأسيسها تحت اسم الجبهة الشعبية في 6 حزيران/ يونيو 1958[45] كان المقصود بالجبهة أن تصبح تحالفًا بين القوميين والشيوعيين على امتداد البلاد كله، بحيث تتمكن من تمثيل الأقلية الفلسطينية بدلًا من الاعتماد على أعضاء الكنيست العرب المرتبطين بالأحزاب الصهيونية، وكذلك بدلًا من الوجهاء والمخاتير والمشايخ. وجاء تأسيس الجبهة عقب قمع الشرطة تظاهرتي 1 أيار/ مايو في الناصرة وأم الفحم، واعتقل خلالهما نحو 400 متظاهر[46].

حاول الحاكم العسكري منع انعقاد الاجتماع التأسيسي للجبهة الذي كان مقررًا في عكا، وذلك من طريق فرض قيود على حركة عدد من الشخصيات

---

(43) Yani Yani, «Letter to the Head of the Department of Illumination and Enlightening,» *LPA*, Files 26/14/23 ([n. d.]).

(44) «An Extreme Nationalist Teacher in the Secondary School in Kafr Yassif,» *Davar*, 24/10/1960.

(45) K. Amnon, «Maki and Arab Nationalists Are Expected to Announce the Establishment of the «Front» Today,» *Al-Hamishmar*, 6/7/1958; «Orders of Supervision Were Issued against Dignitaries Who Initiated the Establishment of the «Arab Front»,» *Ha'aretz*, 7/7/1958.

(46) ينظر الفصل 7 من هذا الكتاب؛ Amnon, «Maki and Arab Nationalists»

العامة الرئيسة[47] كان ينّي من بين أولئك القادة، فتلقّى أمرًا بالحضور إلى قسم الشرطة مرتين يوميًا، على مدار أسبوع كامل. كما أنه مُنع من حرية التنقل خارج بلدته مدة شهر من الزمن. وكرر في كلمته التي قرئت نيابة عنه التشديد على الرؤية السياسية للائتلاف القومي الشيوعي على النحو الذي ذكرناه آنفًا: «إن وضعنا في تدهور! وبالتالي، فإن علينا أن نتحد حتى نضمن لأنفسنا الحياة الحرة الكريمة في المستقبل. إن العرب مستعدون لإقامة علاقات ودية مع اليهود»[48]

فضلًا عن ذلك، باشر ينّي إقامة فرع ثالث للجبهة في قريته من أجل خدمة القرى المجاورة، وذلك بعد الفرعين المؤسَّسين في عكا والناصرة. وفي حفل الافتتاح، حث ينّي المشاركين على عدم الخوف من القيود التي يفرضها الحكم العسكري، وعلى العمل بكل تصميم وصلابة. كما أكد أن الجبهة منظمة مستقلة، وأنها ليست ذراعًا للحزب الشيوعي[49]

التدابير المضادة

اتخذ الصراع ضد مجلس كفر ياسيف الذي يقوده ينّي أشكالًا عدة، تمثّل أولها وأبرزها في المحاولات المستمرة من أجل إزاحة ينّي ومعاقبة مؤيديه؛ فمنذ أواسط الخمسينيات، أُرسل مستعرب من الماباي حتى يقابل رجا جريس، الذي كان نائب رئيس المجلس. وأفاد ذلك المبعوث بأنه لم يكن موفقًا في العثور على أرضية مشتركة مع جريس، وذلك لأن جريس طالبه بإلغاء الحكم العسكري في كفر ياسيف، إضافة إلى تخفيضات كبيرة في الضرائب المفروضة

---

(47) «Orders of Supervision Were Issued against Dignitaries Who Initiated the Establishment of the «Arab Front»,» Ibid., and «The Popular Front, the Executive Committee, «A Communique: [Leaflet that Was Distributed in Arabic and Hebrew, 2 pages],» *LPA*, Files 26/14/9 (29 October 1958).

(48) K. Amnon, «An Arab Nationalist Front was Established by Maki,» *Al-Hamishmar*, 7/7/1958.

(49) Ya'qub Dawood, «A Report on the Meeting of the Arab Front in Kafr Yassif, on Saturday 23/8/1958,» *LPA*, Files 26/14/9 (23 August 1958).

على سكانها[50] وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1958، عاقبت الحكومة العسكرية ثلاثة من المتمردين في كفر ياسيف، فأرسلتهم إلى صفد، ثم سحبت تصاريح السفر من أعضاء الجبهة الشعبية كلهم[51]

في عام 1957/ 1958، تعاون الماباي مع المابام في محاولة إزاحة رئيس مجلس كفر ياسيف؛ ففي 29 نيسان/ أبريل 1957، انفصل عن الائتلاف موسى بصل الذي كان ممثل المابام في المجلس، وكان يشغل منصب نائب الرئيس. وفي رسالة استقالته العلنية، اتهم بصل المجلس ورئيس المجلس بالتقصير في جباية الضرائب وبالتقاعس عن تنفيذ مشروعات تنموية[52] وفي 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1958، طلب ممثلو الحزبين من ينّي عقد اجتماع للمجلس من أجل التصويت على نزع الثقة عنه[53] جاءت هذه الدعوة نتيجة مفاوضات جارية منذ أيار/ مايو 1958، وكان الهدف منها إقامة ائتلاف بديل يضم ممثلي الماباي والمابام[54]

بعد انتخابات عام 1960، حاول الماباي إضعاف ينّي من طريق دعم عضو المجلس فوزي خوري، الذي أقنعه لين من القسم العربي بتقديم شكوى ضد ينّي إلى محكمة العدل العليا[55] إلا أن المحكمة حكمت لمصلحة ينّي وفرضت غرامة على خوري، فكتب لين إلى عيني طالبًا أن يقوم الماباي بدفع

---

(50) أُرسلت هذه الرسالة إلى يعقوب، والأرجح أنه يعقوب عيني. وأمّا المبعوث فهو أفنير، ولعله من الحكومة العسكرية. وبما أن الرسائل مرتبة وفق تسلسل تواريخها، فمن الآمن الافتراض أنها أُرسلت في عام 1954 أو في عام 1955

(51) «The Popular Front, Kafr Yassif Branch, «Communiqué to the Masses of Our Village,» *LPA*, Files 26/14/23 ([n. d.]).

(52) Mussa Bassal, «To the Inhabitants of Kafr Yassif: The Letter of Resignation from His Position as Deputy Mayor that Mussa Bassel Sent to the Mayor,» *LPA*, Files 26/14/23 (29 April 1957).

(53) Safyiah Hussein [et al.], «Letter to Mr. Yani Yani,» *LPA*, Files 26/14/23 (12 October 1958).

(54) من المحتمل أن يكون يعقوب عيني هو من كتب قائمة الملاحظات هذه. ينظر:
«The Local Authority in Kafr Yassif,» *LPA*, Files 26/14/23 (26 May 1957),

(55) Fawzi Khuri, «Letter to Yaakov Eini,» [internal number 22], *LPA*, Files 26/14/23 (1 May 1960).

هذه الغرامة[56] التي بلغت 150 ليرة إسرائيلية، ودفعها الماباي فعلًا[57] ومما يلفت أن خوري قرر في ما بعد أن ينضم إلى الائتلاف الوطني - الشيوعي.

من بين دورات المجلس العديدة التي ترأسها ينّي، كان المجلس الذي تشكّل نتيجة انتخابات 1960، الأقل ملاءمة بالنسبة إليه؛ إذ لم يفز الائتلاف الوطني - الشيوعي إلا بأربعة مقاعد من مجموع تسعة مقاعد في المجلس، بينما فاز ممثلو المابام بمقعدين، وممثلو الماباي بثلاثة مقاعد. وأُعيد انتخابه رئيسًا للمجلس في هذه الدورة بسبب المنافسة بين خصومه، في ما حاول مستعرِبو المابام والماباي تحقيق أهدافهم المقدَّمة من خلال اتفاق جهيض لإقامة تحالف، فوافقوا على تشكيل تحالف جديد بحيث يشغل منصب رئيس المجلس رئيسا القائمتين بالتناوب: يشغله كل واحد منهما نصف فترة ولاية المجلس. وبصرف النظر عن التفصيلات المحلية والفنية، تنص المادة العاشرة من ذلك الاتفاق على ما يلي: «اتُّفق على عدم جواز اشتغال المجلس بأي موضوع سياسي على المستوى القطري، وذلك بحيث تقتصر نشاطاته على المستوى البلدي». وبحسب المادة 11، تكون السلطة العليا التي يجري الرجوع إليها في حالة وقوع خلاف هي القسم البلدي في اللجنة التنفيذية في الهستدروت. أمّا المادة 12، فنصّت على وجوب أن يبرم الاتفاق ممثّلا الحزبين، وهما عيني من الماباي وسمحا فلابان من المابام[58].

جرى اللجوء إلى أسلوبين آخرين إضافة إلى هذه السياسات. كان الأسلوب **الأول** إقامة مدرسة ثانوية في عكا من أجل «اجتذاب الشباب من كفر ياسيف والقرى المحيطة بها، ما يشكل ضربة للمدرسة القائمة في كفر ياسيف،

---

(56) Fawzi Khoury, «Letter to Hananiah,» *LPA*, Files 26/14/23, internal number 29 ([n. d.]).
ثمة ملاحظة سجّلها أحد المستعربين على الرسالة تكشف الموقف التالي: «لا يجوز أن تعطيه انطباعًا بأن علينا أن نفعل ذلك» (دفع المال).

(57) Yaakov Eini, 16 June 1960, «Letter to Beyamin Lezoush: Appeal to the High Court of Justice Against the Mayor of Kafr Yassif,» *LPA*, Files 26/14/23, internal number 23 (16 June 1960).

(58) Yaakov Eini and Simha Falpan, «The Draft of the Agreement [internal number 32],» *LPA*, Files 26/14/23 ([n. d.]).

ويقلل من نفوذ القوميين والشيوعيين المتحكمين فيها»[59] وأما الأسلوب **الثاني**، فكان تحريض الحكم العسكري السكان على عدم دفع الضرائب بهدف دفع المجلس البلدي إلى الإفلاس. وسرعان ما تحول رفض الدروز دفع الضرائب إلى توتر مذهبي أنتج بدوره تصعيدًا أدى إلى تدخّل المؤسسة الأمنية في الشؤون المحلية[60]

استمرار الصراع بعد وفاة ينّي

توفي ينّي في 1 آب/ أغسطس 1962 من غير خلَف يتمتع بخصائص قيادية تسمح له بأن ينجح في تعبئة السكان. وفي إثر وفاته، نشب نزاع على السلطة في الائتلاف الوطني - الشيوعي[61]، فسنحت لناشطي الماباي فرصة انتظروها طويلًا، فتمكنوا، على الرغم من عدم وحدة مؤيديهم[62]، من وضع استراتيجيا سمحت بعد ذلك للكتلة الموحدة المرتبطة بالماباي بأن تشكل أول مرة تحالفًا حاكمًا في مجلس كفر ياسيف المحلي. جرى تنسيق هذه الاستراتيجيا من خلال اجتماعين عقدهما مستعربو الماباي في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 و10 شباط/ فبراير 1964، فاستطلعوا في الاجتماع الأول إمكانية التلاعب بالهويات الدينية من خلال تشكيل قائمة إسلامية إلى جانب قائمة الكتلة الموحدة. وبغية تعزيز نفوذهم، قرر هؤلاء الحصول على منحة من الدولة بمقدار 1000 ليرة

---

(59) The Confined Committee of the Arab Affairs' Committee, «Summary of the Meeting of the Confined Committee in Haifa,» *LPA*, Files 26/14/11 (25 October 1960).

(60) Shimon Avivi, *Copper Plate: Israeli Policy Towards the Druze 1948-1967* (Jerusalem: Yad Ben-Zvi, 2007), pp. 290-291 (in Hebrew).

(61) Yaakov Eini, «The Situation of Kafr Yassif's Local Council in the Aftermath of Yan Yani's Death,» *LPA*, Files 26/14/23 (24 July 1962).

يُفترض أن التاريخ الدقيق لهذه الرسالة هو 24 آب/ أغسطس، وذلك لأن رئيس المجلس توفي في 1 من آب/ أغسطس 1962

(62) Amnon Linn, 7 November 1963, «Letter to Abba Hushi: My Resignation from the Management of the Election Campaign in Kafr Yassif,» *LPA*, Files 26/14/23; (7 November 1963); Josef Tuma, «Secret Letter to: Yaakov Eini,» *LPA*, Files 26/14/23 (15 November 1963).

أُرسلت نسخ من هذه الرسالة إلى رؤوفين باركات ورحبعام عامير (مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية) ويعقوب كوهن من القسم العربي في الهستدروت، وكذلك إلى يعقوب عيني.

إسرائيلية لبناء مسجد في القرية[63] أمّا في الاجتماع الثاني، فناقشوا علاقتهم بالقائمة الإسلامية التي كانت قد تشكلت في ذلك الوقت، وكذلك علاقتهم بالمابام. ووعد فلابان، الذي كان ممثل المابام المسؤول عن الشؤون العربية، ناشطي الماباي بأن حزبه لن يشكل تحالفًا بعد الانتخابات إلا مع حزبهم[64]

في غضون ذلك، تُرجم التلاعب بالمشاعر الدينية إلى نمط من أنماط الخطاب الديني. وكانت الطروحات والشعارات الدينية سائدة في حملات 1964 الانتخابية للقائمة الإسلامية والكتلة الموحدة على حد سواء. وعلى سبيل المثال، جاءت في رأس المنشور الانتخابي للقائمة الإسلامية عبارة «باسم الله الرحمن الرحيم» وتلتها آيات من القرآن تدعو المسلمين إلى الوحدة. كما أن أول هدفين من الأهداف المذكورة في برنامج القائمة الإسلامية كانا يحملان طابعًا طائفيًا. وهُم وعدوا بإكمال بناء المسجد من خلال الحصول على مساعدة الحكومة - كان مستعربو الماباي قد وعدوا بتقديم هذه المساعدة فعلًا - ووعدوا أيضًا بحظر تربية الخنازير[65] حذت الكتلة الموحدة حذو القائمة الإسلامية، وجاءت في رأس برنامجها الانتخابي أبيات شعرية تقول ما معناه: «هذا هو يوم الحرية، يوم الوحدة المتينة ضد الكفر والإلحاد والفوضوية الشيوعية. نحن متحدون اليوم. ويعد كل منا الآخر، أمام الله، بأن نتبادل الدعم، مسلمين ومسيحيين... نريد التقدم والبناء، ونريد أن تكون شوارعنا مضاءة [بالكهرباء]»[66]

كان التركيز على الفوارق الدينية واضحًا من خلال محاولة وقف تربية الخنازير في القرية، وذلك باعتبار أن الخنازير مكروهة لدى المسلمين. وتولى معدي، وهو عضو كنيست درزي من القائمة العربية المرتبطة بالماباي، متابعة هذا الأمر لدى وزارة الداخلية. وأرسل الرجل رسالة إلى نائب وزير الداخلية

(63) «Report of the Meeting Regarding the Elections of Kafr Yassif's Local Council,» *LPA*, Files 26/14/23 (3 November 1963).

(64) «Report of the Meeting Which Took Place on 10 February 1964 for Reviewing the Situation in Kafr Yassif,» *LPA*, Files 26/14/23 (10 February 1964).

(65) The Islamic List, Kafr Yassif, «[Elections] Leaflet,» *LPA*, Files 26/14/23 ([n. d.]).

(66) The United Block, Kafr Yassif, «Election Leaflet [written in verses],» *LPA*, Files 26/14/23 ([n. d.]).

يتساءل فيه عن قانونية تربية الخنازير في كفر ياسيف، وعن الطريق التي يمكن من خلاله وقف تربيتها في تلك القرية[67].

إضافة إلى ذلك كله، قام موظفون حكوميون وشخصيات عامة عربية معروفة بتعاونها مع الدولة والماباي، وناشطون يهود أيضًا، بدور في حملة الكتلة الموحدة الانتخابية. وجرى إرسال الوزراء لبذل وعود مفادها أن الدولة ستهتم بالمشروعات العامة التي كانت ممتنعة عن تنفيذها خلال وجود ينّي على رأس المجلس المحلي[68] وطرح كل من الكتلة الموحدة والقائمة الإسلامية قضايا محلية، كوصل القرية بشبكة الكهرباء القطرية، وتعبيد الطرق، وبناء المدارس، وتوسيع منطقة نفوذ المجلس المحلي.

فوز الماباي وأبعاده

كانت انتخابات 1964 أول انتخابات بعد وفاة ينّي، وهي أنتجت مكتسبات مهمة للقوائم المرتبطة بالماباي. وكان رفيق شحادة على رأس الكتلة الموحدة التي فازت بمقعدين، كما فازت الكتلة الإسلامية بمقعدين أيضًا. وفاز كلٌّ من المابام والقائمة المرتبطة بالحزب الديني القومي - اليهودي (المفدال) بمقعد لكل منهما. ولم تحظَ الكتلة القومية - الشيوعية إلا بثلاثة مقاعد[69] وعلى الرغم من هذه النتائج، لم يكن سهلًا على الكتلة الموحدة أن تعقد تحالفًا مستقرًا. وهكذا كان على مستعربي الماباي أن يعتمدوا على الرشى، ثم توصلوا إلى اتفاق مع ممثلي المفدال (الحزب الديني الوطني - القومي) ينص على أمور كان من بينها أن يقدم الماباي دفعات مالية شهرية بقيمة 300 ليرة إسرائيلية إلى ممثل المفدال ريثما يجري العثور على وظيفة له. وما كان بالأمر المهم قط

(67) كان يشغل منصب المستشار القانوني في هذه الوزارة. ينظر: Zeev Falk, «Response: Your Letter to the Deputy of the Interior Minister,» *LPA*, Files 26/14/23 (28 April 1964).

(68) The United Block, Kafr Yassif, «Election Leaflet [written in verses],» *LPA*, Files 26/14/23 ([n. d.]).

(69) Yaakov Eini, «Our Achievement in Kafr Yassif and the Defeat of Maki [ICP],» *Hapoel Hatzair* 17/3/1964.

أن يكون هذا الاتفاق قد جرى من غير اشتراك الممثلين المحليين أنفسهم. بل إن ناشطي الأحزاب المذكورة أعلاه هم الذين توصلوا إليه ووقّعوه، فضلًا عن أن الاتفاق نفسه كان مكتوبًا باللغة العبرية[70] وكان تنفيذ الاتفاق أيضًا معتمدًا على الأطراف التي وقّعته. وكان أن بعث عيني برسالة إلى رؤوفين باركات يبلغه بالصفقة ويطلب منه تقديم المال[71]

في إثر هذا، بدأ المستعربون يتخذون القرارات الرئيسة كلها في ما يتعلق بالشؤون المحلية في كفر ياسيف. كان رئيس المجلس المحلي الجديد شحادة رجلًا عجوزًا عليلًا، كما أنه كان مدركًا حدود دوره. وكانت أول رسالة «مهمة» يكتبها كرئيس للمجلس موجهة إلى رؤوفين باركات لشكره على مساندته. ومن خلف لغة التهذيب والمجاملة المألوفة في رسائل من هذا النوع، كانت كلمات شحادة ناطقة بقبوله انعدام سلطته وعدم استقلاليته. وكان من جملة ما كتبه:

> سرني كثيرًا تلقّي رسالتكم التي هنأتنا بالفوز وبتشكيل التحالف الجديد في كفر ياسيف، وإنني أعبّر عن جزيل شكري للجهد الذي بذلتموه من أجل هذا. وأنا انتُخبت على رأس هذا التحالف بفضل جهدكم وجهد حزبنا العظيم، الماباي، وسوف أقوم بدوري في هذا التحالف بأفضل ما أستطيع. وإنني معتمد عليكم في القيام بواجبي من أجل تطوير القرية[72]

يوضح رئيس المجلس في هذه السطور أنه مدين بالفضل في وصوله الى هذا المنصب لحزب الماباي وناشطيه في المقام الأول، كما أنه يعترف بأن نجاحه كان معتمدًا على دعمهم. وما كان ينّي ليكتب رسالة من هذا النوع على الإطلاق! وذلك لأن شرعية قيادته كانت مستندة إلى دعم السكان المحليين.

بعد وفاة ينّي، كانت كفر ياسيف لا تزال من غير خدمات المرافق العامة، كالكهرباء والطرق والمخطط التنظيمي. ومع ذلك، لم يكن السكان في ظل

---

(70) Mapai and Mafdal Representatives, «Agreement for the Formation of a Coalition in Kafr Yassif's Local Council Between Mapai and Mafdal,» *LPA,* Files 26/14/23 ([n. d.]).

(71) Yaakov Eini, «Letter to Reuven Barekitt,» *LPA*, Files 26/14/23 (19 May 1964).

(72) Rafeq Shehadeh, «Letter to: Haaver Baraktt, Mapai's Secretary,» *LPA*, Files 26/14/23 (29 May 1964).

قيادته مستعدين لبيع وعيهم الوطني في مقابل الحصول على الحاجات التنموية للقرية. كان أعضاء المجلس المنتخَبون حديثًا مدركين هذه الحقيقة، لكنهم لم يستطيعوا أن يتجاهلوا علنًا الخطاب الذي كان سائدًا خلال فترة رئاسة ينّي. صحيح أنهم كانوا يحاولون تغيير هذا الخطاب، لكنهم كانوا مضطرين إلى استخدام بعض مفرداته من وقت إلى آخر.

تتضح طريقة استخدام هذا الخطاب والتلاعب به من خلال دراسة المناقشات التي تناولت الخطوط الرئيسة الموجَّهة إلى التحالف الجديد، والتي أثمرت وثيقتين: **الأولى** هي «برنامج التحالف من أجل إدارة مجلس كفر ياسيف»، وهي وثيقة تفصيلية طويلة تعكس أهم مصالح الشركاء الجدد ومطالبهم، وتشتمل على 32 مادة، رُتِّبت بحسب أهميتها. جاء في البداية هدف منع تربية الخنازير، ثم جاءت الأهداف المحلية الأخرى، كبناء المدارس وتعبيد طرقات جديدة وبناء ملعب للأطفال. ولم يبدأ تناول أهداف ذات طبيعة جماعية إلا مع المادة 23 التي اشتملت على ذكر إحالة صلاحية اتخاذ القرارات المتعلقة بالأوقاف الإسلامية من الدولة إلى المواطنين المسلمين في إسرائيل. ثم أكدت المادة 24 هدف إنهاء الحكم العسكري، وذكرت المادة 26 النضال من أجل حل عادل لمشكلة اللاجئين الداخليين، ودعت المادة 29 إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من طريق مفاوضات سلمية بين الأطراف المعنية، وذكرت المادة 31 النضال من أجل السلم العالمي ومن أجل السلم في الشرق الأوسط. وتبين هذه الوثيقة مقدار تغير التوجه، إذ إن أهدافها ومطالبها تركز على الشؤون المحلية تركيزًا واضحًا[73].

أمّا الوثيقة الثانية، فحملت عنوان «البرنامج السياسي لتحالف كفر ياسيف»[74] وهي نسخة مختصرة عن الوثيقة الأولى، وتشتمل على تسعة خطوط توجيهية عامة. لكن هذه الوثيقة تقلب الأولويات؛ إذ إن مادة واحدة فيها فقط تناولت الشؤون المحلية، وهي المادة الثالثة التي تنص على هدف

---

(73) Kafr Yassif's Local Council, the Coalition «The Program of the Coalition for the Management of Kafr Yassif's Council,» *LPA*, Files 26/14/23 ([n. d.]).

(74) Kafr Yassif's Local Council, the Coalition «The Political Program of Kafr Yassi's Local Council Coalition,» *LPA*, Files 26/14/23 ([n. d.]).

تطوير القرية وإنشاء الخدمات العامة الموجودة في أماكن أخرى، بينما تتناول بقية المواد أمورًا لم تكن لها أولوية في الوثيقة الأولى. وتشتمل هذه الأمور على النضال من أجل إنهاء الحكم العسكري، وتحقيق المساواة بين مواطني إسرائيل جميعًا، وإنهاء مصادرات الأراضي. والظاهر أن وضع هذه الوثيقة جرى من أجل المساعدة في تقديم صورة وطنية عن التحالف الجديد، أي من أجل التكرار اللفظي للخطاب الذي كان سائدًا خلال فترة ينّي. والواقع أن المجلس قرر بالإجماع في 4 حزيران/ يونيو 1964 أن يطلب إنهاء الحكم العسكري، ثم كلف رئيس المجلس تبليغ رئيس الحكومة بهذا القرار(75). ومع ذلك، ومن أجل الحيلولة دون الوصول إلى وضع يفلت فيه الخطاب القومي من السيطرة، أُضيف بندان في آخر البرنامج السياسي، نص أولهما على أن هذه المبادئ السياسية غير ملزمة لممثلي حزب الماباي، ونص الآخر على أن الخلاف في ما يتعلق بأي مادة من مواد هذه الوثيقة يجب ألّا يؤثر في التحالف القائم. لكن المطالب السياسية كانت تشدقًا لفظيًا لا غير! وكان الكل يعرف أن شيئًا لن يحدث. وفعلًا، صرح باركات، الذي تولى المفاوضات مع المابام، بالقول: «كنت مستعدًا لإعطائهم الكثير، لكن على المستوى المادي [فحسب]. ولم أكن لأعطيهم شيئًا في المجال السياسي [كانوا يريدون القول] من أجل تحالف هامشي إنهم [أي قادة الماباي] مستعدون لإنهاء الحكم العسكري. وكان معنى هذا أن [الحكم العسكري] ليس إلا خدعة. لم أكن لأقبل التنازل في هذه الأمور. لكنني لم أكن لأمانع إعطاء المال، ومزيد من المال»(76)

تقاطع طرق

بعد عشرين عامًا من إقامة دولة إسرائيل، اجتمع المكلفون الشؤون العربية وناقشوا أساليبهم وإنجازاتهم خلال فترة جيل كامل. فقدّم لين عرضًا مسهبًا

(75) Rafeq Shehadeh, «Letter to: The Prime Minister and to the Speaker of the Knesset,» *LPA*, Files 26/14/23 (13 June 1964).

(76) The Confined Secretariat of the Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 26/14/11 (19 March 1964), p. 13.

ذهب فيه إلى أن هندسة العلاقات الاجتماعية السياسية للفلسطينيين من خلال سياسة الحمائل كانت ناجحة:

> هنالك نحو 44 سلطة محلية [عربية]. وهنالك قرى ليس فيها مجالس. إننا نعمل مع وزارة الداخلية من أجل إقامة مجالس محلية. وفي الأكثرية الساحقة من الحالات، وضعنا قوائم انتخابية على أساس عائلي بحيث تتنافس في ما بينها، إلا في حالة واحدة لم نتمكن فيها من فعل ذلك (كفر ياسيف). وهذا هو سبب فشلنا هناك(77)

لكن هذا العرض الذي قدّمه لين كان مؤذنًا بنهاية حقبة؛ فهو قدّم وصفًا لما مضى من غير أن يستطيع طرح أفكار جديدة. وكان تشخيصه المجتمع الفلسطيني والأدوات اللازمة من أجل تنشيط أساليب الضبط تردادًا لأفكار قديمة. كان المجتمع الفلسطيني يتغير، بحسب تحليل لين، لكنه يظل هو نفسه رغم ذلك! وذهب لين إلى أن تغير الأجيال يعزز الهياكل القائمة، ولا يغيرها. ولعل هذه كانت طريقة ملائمة حتى يقنع نفسه وزملاءه بأن تغيير منهجية العمل ليس بالأمر الضروري، أو بأنه ليس ملحًا. وهكذا أصر على ما يلي:

> ترعرع في البلاد جيل عربي جديد؛ جيل من الشباب الذكي. حدث هذا بفضل بنية حياتنا المتطورة التقدمية... وهم يفكرون الآن انطلاقًا من مفاهيم جديدة مختلفة [عمّا كان سائدًا] عندما أقمنا الدولة. لكنني لن أقول إن علينا أن نظن خطأ أن الهيكلية الاجتماعية والهيكلية العائلية لدى المجتمع العربي تغيرتا تمامًا. وإذا كان رؤساء العائلات يساندوننا في الماضي، فإن النفوذ في القرى كامن اليوم في أيدي الشباب الذين صاروا يقودون هذه العائلات. وإذا كنا في الماضي مضطرين إلى التعامل مع مختار واحد، فإن علينا اليوم التعامل مع الشباب - أي مع أبناء المخاتير(78)

كان من شأن الأساليب الجديدة التي رأى لين أنها موائمة لتطوير نظام الرقابة، أن تكشف عن الطريق المسدود الذي وصل إليه مع زملائه، وذلك لأن اقتراحه

---

(77) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32/68, (6 June 1968), p. 6.

(78) المرجع نفسه، ص 5.

الرئيس كان إحياء لجان العلاقات بين الجيران، وهي اللجان التي تشكلت في الأربعينيات.

> في ذلك الوقت، أمرت اللجنة الوطنية والوكالة اليهودية المستوطنات اليهودية المختلفة بإقامة علاقات جيرة مع القرى العربية. وعندما تأسست الدولة، لم تعتبر المستوطنات اليهودية نفسها ملزمة بالمشاركة في المحاولات التي بذلتها دوائر مختلفة من أجل الحوار، ولم تعتبر أن لها حقًا في فعل ذلك... يجب أن يكون هنالك قرار [حزبي] بأن يقيم كل كيبوتس أو موشاف أو مدينة علاقات مع البلدات العربية المجاورة. وبهذه الطريقة، يزداد عدد الذين يتعاملون مع هذه المسألة [مسألة العرب][79]

سوف يكون الهدف من هذه اللجان الآن مثلما كان في الأربعينيات: تجنيد المواطنين اليهود، إلى جانب الموظفين اليهود لدى المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية، من أجل المشاركة في الرقابة على الفلسطينيين، وذلك من غير أن يدركوا دورهم هذا. وبحسب لين، فإن المشروع التجريبي الذي أقامت بموجبه تسعة مجالس محلية يهودية «علاقات توأمة» مع تسعة مجالس عربية، كان في طور التنفيذ[80] كما أشار لين إلى أن مجموعة تضم نحو 200 من أعضاء الحزب العاملين ممن يتعاملون مع الفلسطينيين من خلال عملهم في الدوائر الحكومية كانت مستعدة للمساهمة في جهد الحزب هذا[81]، لكن الظاهر أن هذا كله لم يأتِ بنتيجة ذات شأن.

لم تفقد سياسة الحمائل جاذبيتها حتى بعد نهاية الفترة التي ندرسها هنا. ونذكر على سبيل المثال أن وثيقة مكتوبة بخط اليد تعود إلى عام 1975 (الأرجح أن رعنان كوهن هو الذي كتبها. وكان هذا رئيسًا للقسم العربي في حزب العمل [أي الماباي سابقًا] من عام 1975 حتى عام 1986) حول الاستراتيجيا الملائمة من أجل إلحاق هزيمة بالحزب الشيوعي في الانتخابات

(79) المرجع نفسه، ص 7.
(80) المرجع نفسه، ص 6.
(81) المرجع نفسه، ص 7.

المحلية في قرية عرّابة في الجليل. رأت هذه الوثيقة أن القوائم العائلية هي الأسلوب الوحيد الصالح لتحقيق الهدف. واتُّخذت تدابير مختلفة من أجل التوصل إلى هذه الغاية، كان من بينها محاولة مصالحة الأطراف المتصارعة ضمن حمولة الكناعنة، وإقناعهم بالدخول في قائمة واحدة بدلًا من قائمتين. وجرت مناقشات مع بعض الأشخاص المتعلمين لكي يكونوا على رأس هذه القائمة، ويبدو أن واحدًا منهم (كان يُعتبر مرشحًا جذابًا على نحو خاص) فكر في هذا العرض تفكيرًا جديًا؛ فهو قال لمُحاوره: «أريد أن أخدم قريتي»[82] حاول رعنان كوهن تكرار هذه الاستراتيجيا في قرى أخرى[83] ويبدو أن الحصول على التمويل كان العثرة الرئيسة أمام هذه المحاولات.

خلاصة

شكّل هذا الفصل استمرارًا للفصل السابق، وهو تناول استمرار تقسيم الفلسطينيين إلى فئات أصغر حجمًا. وفي حين أن هذه الفئات (الكبيرة والصغيرة) كانت موجودة من قبل، فإن ثمة تغيرًا في المعنى المنسوب إليها، وفي أثرها في حياة الفلسطينيين العاديين اليومية، ودورها في مبنى القوة الاجتماعي السياسي، وكذلك الدور الذي قامت به في إنشاء هويات الفلسطينيين. صارت هذه الفئات، وأبرزها الحمولة، عنصرًا مركزيًا في تحديد الهوية، فثبتت الفلسطينيين ضمن حدود هذه الهوية. كما جرى ترتيب الفئات المختلفة ترتيبًا هرميًا على المستويين الوطني والمحلي، ما أدى إلى تصليب الهويات المحلية والمذهبية. إضافة إلى تجسيد مكونات الرقابة الحديثة حسبما حددها فوكو - وأقصد استمرار التسجيل والتصنيف والرقابة الهرمية

---

(82) Arabba «notes on the elections», *LPA*, Files 26/16/1 ([n. d.]).
وثيقة بخط اليد عن توجهات التصويت المتوقعة تبعًا للعلاقات العائلية. والأرجح أن كاتبها هو رعنان كوهن.

(83) Ra'anan Cohen, «Letter to Meir Zarmi, the Labor Party's General Secretary: Elections for Raina's Local Council - A Request for Funding,» *LPA*, Files 26/16/7 (23 March 1975).

والأحكام التطبيعية والتقييدات المكانية[84] - فإن أساليب الرقابة والسيطرة التي طبقتها إسرائيل على الفلسطينيين تلقي ضوءًا على العلاقات الكائنة بين الرقابة والحقوق السياسية. وبينت المناقشة في هذا الفصل كيف أدى الضبط السياسي الشديد المفروض على الفلسطينيين إلى تحويل حقوقهم السياسية، على المستوى المحلي، إلى وسيلة لمنع تنظيمهم بدلًا من أن يؤدي إلى تمكينهم. كانت الانتخابات بعيدة عن الحرية والإنصاف، فصارت مناسبة للتشديد على الخصومات والمنافسات القائمة بين الحمائل، ولاختبار فعالية نظام الضبط ومراقبة سلوكات الفلسطينيين.

لكن مناقشة حالة المجلس المحلي في كفر ياسيف تنير مسألتين كان لهما أثر عكسي في الرقابة والضبط السياسيين. **الأولى** هي أن حسابات التكلفة - المنفعة البسيطة الكامنة في قلب عملية الضبط لم تكن ناجحة. والظاهر أن العوامل غير المادية في هذه الحسابات ضللت من كانوا مسؤولين عن الشؤون العربية، أو لعلهم اعتبروا هذه العوامل خارج الحساب لأنها تخالف الأيديولوجيا المبسطة التي اعتمدها النظام في ما يخص الفلسطينيين، أي أنها كانت تخالف تلك الأيديولوجيا التي اعتبرت أن تطلعات الفلسطينيين يجب أن تكون مقتصرة على التقدم الشخصي وعلى تحسين وضع الحمولة. لذلك، وعلى الرغم من الأساليب القمعية، واصل سكان كفر ياسيف مساندة رئيس مجلسها حتى وفاته. أما المسألة **الثانية**، فهي أن سياسة التصنيف إلى فئات يمكن أن تطلق قوى لا يتوقعها النظام أبدًا؛ فمن المحتمل أن يكون التشديد على الهويات الدينية، في كفر ياسيف وفي غيرها من مناطق الجليل، قد أدى إلى المساهمة، بطريقة أو بأخرى، في تعزيز المشاعر الإسلامية، وكذلك في تعزيز نظرة إلى العالم سوف تعتبرها إسرائيل هدامة في وقت لاحق. وباختصار، عمد هذا الفصل إلى تحليل توسّع الرقابة التي استخدمتها إسرائيل وتعميقها من أجل ضبط الفلسطينيين، فضلًا عن تحليل نواقصها.

---

(84) Foucault, *Discipline and Punish*, pp. 170-228.

- 6 -

سلطة العقل على العقل: الرقابة عبر التعليم

التعليم والرقابة

تناول الفصلان السابقان أساليب الرقابة والسيطرة التي اتخذت شكل تجزئة الفلسطينيين، ثم تقسيمهم إلى فئات فرعية، ثم ترتيبهم ضمن جماعات كثيرة مع ترتيب هذه الجماعات هرميًا لضمان استمرار الهويات التي تولدها تلك التقسيمات. ويناقش هذا الفصل ممارسات الرقابة والسيطرة على المستوى الفردي: الممارسات الرامية إلى التأثير في الطرائق التي يشكل عبرها الفلسطينيون آراءهم ومواقفهم من خلال التعليم الرسمي والتعلم غير الرسمي. تُعتبر المؤسسات التعليمية في الزمن الحديث، وعلى نطاق واسع، أماكن ملائمة يمكن عبرها نشر أفكار بعينها بحيث تصبح سائدة وتكتسب منزلة تشبه منزلة قوانين الطبيعة[1] إن المدارس والمعاهد، والجامعات الى حد ما، موائمة من أجل مأسسة بعض المفاهيم، وذلك في ضوء بنيتها وموقعها الاجتماعي السياسي. ولا يقف الأمر عند تمضية الطلبة ساعات طويلة كل يوم في هذه المؤسسات ضمن قواعد وأنظمة بعينها، ولا يقتصر أيضًا على أنهم يكونون أكثر الأحيان في موقع الطرف الأضعف بسبب عدم قدرتهم على صوغ موقف فكري نقدي متسق، بل إن هذه المؤسسات تكون محاطة أيضًا بأوهام وطقوس راسخة لها فضل أساس في نجاح دوريها الاجتماعي والسياسي. ومن هذه الأوهام، على سبيل المثال، أنها تقدم معرفة موضوعية، وأنها مؤسسات فاضلة تتمثل وظيفتها في فتح الأبواب أمام الطلبة من أجل النجاح في المستقبل.

---

(1) ينظر على سبيل المثال: Henry A. Giroux and David E. Purpel, *The Hidden Curriculum and Moral Education: Deception or Discovery?* (Richmond: McCutchan, 1984); Louis Althusser, *Essay on Ideology* (London: Verso, 1984; Michael Apple, *Ideology and Curriculum* (London: Routlege, 1990).

يُعتبر أسْر المواطنين فكريًا الأسلوب المفضَّل من أجل السيطرة عليهم. وهو أسلوب أكثر كفاية وديمومة ونجاعةً. ومن المستبعد أن يثير قدرًا كبيرًا من المقاومة. يرى أنطونيو غرامشي أن الجماعات الحاكمة تحرز درجة ما من درجات الهيمنة عندما تنجح في ترجمة مصالحها، ضمن صيغة بعينها، إلى مفاهيم يعتنقها الناس على نطاق واسع ويعتبرونها شاملة[2] ومع ذلك، لا يكون السعي إلى الهيمنة أمرًا ممكنًا على الدوام. ولا تستطيع إسرائيل أبدًا الترويج للصهيونية على نحو يجعلها أيديولوجيا للفلسطينيين، فضلًا عن أن أساليب الرقابة والضبط السياسيين التي استخدمتها إسرائيل كانت غير متفقة مع مفاهيم العمومية وحكم الجدارة (Meritocracy). لهذا السبب، طورت إسرائيل «هيمنة الحد الأدنى» على الفلسطينيين[3]، وهي تشدد كثيرًا على نجاح الشخص ضمن مجموعة انتماءاته بعينها، وليس بما يتجاوزها (وهذا ما اتخذ شكل إعلانات عن أول طبيب بدوي، أو أول دبلوماسي درزي، أو أول تعيين لمسؤولين عرب في مواقع مختلفة، إلى غير ذلك).

إلى جانب هذا، يجد نظام الهيمنة في إسرائيل (وهو مقام من أجل المواطنين اليهود) في أهداف التعليم تعبيرًا واضحًا عنه؛ فمن خلال هذه الأهداف، تفصح الدولة عن المكونات الرئيسة للهوية الجمعية و«الروح الوطنية» التي تطمح إلى تشكيلها. ويحدد قانون التعليم الحكومي لعام 1953 هذه الأهداف على النحو التالي:

> [إنها ترمي] إلى إقامة التعليم على قاعدة قيم الثقافة اليهودية والإنجازات العلمية، وعلى حب الوطن والولاء للدولة وللشعب اليهودي، وكذلك على التدريب على الأعمال الزراعية والحرفية، وعلى التدريب الريادي والعمل من أجل مجتمع قائم على الحرية والمساواة والتسامح والمساعدة المتبادلة وحب بني البشر جميعًا[4]

---

(2) Antonio Gramsci, *Selection from Prison Notebooks,* trans. and ed. by Quentin Hoare and Geoffrey N. Smith (London: Lawrence and Wishart, 1986).

(3) Ahmad Sa'di, «The Politics of «Collaboration»: Israel's Control of a National Minority and Indigenous Resistance,» *Holy Land Studies: A Multidisciplinary Journal*, vol. 4, no. 2 (2005), pp. 7-26.

(4) Ismael Abu-Saad, «Palestinian Education in Israel: The Legacy of the Military Government,» *Holy Land Studies: A Multidisciplinary Journal*, vol. 5, no. 1 (May 2006), p. 34.

المقصود بهذه الأهداف تنشئة الطلبة اليافعين تنشئة اجتماعية بحسب ميثولوجيا الشخصية القومية التي أطلق عليها باروخ كيمرلينغ اسم «الإسرائيلوية»[5]، وهي منسجمة أيضًا مع سياسة إقصاء الفلسطينيين. لكن، هل يعني عدم وجود أهداف تفصيلية واضحة في ما يتعلق بالفلسطينيين، أن التعليم العربي نشأ وتطور من غير هدف محدد؟ أم لعل هذا الغياب كان يعني إفساح الطريق أمام القائمين على أجهزة الرقابة من أجل إدخال ما يرونه من مشروعات وخطوط توجيهية خلسة عن الأعين؟ تكشف الأقسام التالية عن محاولات كثيرة رمت إلى وضع استراتيجيات رسمية في ما يتعلق بالتعليم العربي، وإلى صوغ هذه الاستراتيجيات بصورة رسمية أيضًا. لكن ممّا لا يقل أهمية عن الرسائل التي كان يطلقها المكلفون مراقبة الفلسطينيين وضبطهم هو هوية حاملي هذه الرسائل: المعلمين والموجهين والمديرين. وقبل مناقشة هذه الأمور، يتناول القسم التالي المعضلة الأساسية التي واجهت المسؤولين عن الرقابة: ما الأثر المحتمل الذي يتركه التعليم في الفلسطينيين؟

تعليم العرب، إلى أين؟

أثار تعليم الفلسطينيين ونتائجه المتوقعة جدالات كثيرة، وأدّى الى ظهور آراء متنوعة. وكان السؤال الرئيس يتمثل في ما إذا كان التعليم سوف يذكر الفلسطينيين بتاريخهم، فيؤدي إلى تقوية مقاومتهم لسياسات الرقابة والضبط، وذلك بحسب ما رآه البروفسور بن صهيون دينور في عام 1950، أو ما إذا كان سيفضي إلى «استيعابهم ثقافيًا»، مثلما رأى بن تسفي (ينظر الفصل 1). في حال الأخذ بالرأي الأول، فلماذا يتعين على الدولة أن توفر التعليم للعرب؟ الواقع أن لوبراني، الذي كان ثالث مستشار للشؤون العربية لدى رئيس الحكومة، عبّر عن هذا الموقف تعبيرًا قويًا:

> لو لم يكن لدينا طلبة عرب، فلعل الأمر كان أفضل بالنسبة إلينا، ولعل بقاءهم حطابين يجعل السيطرة عليهم أكثر سهولة. لكن ثمة أشياء غير معتمدة على

---

(5) Baruch Kimmerling, *The Invention and Decline of Israeliness: State, Society and the Military* (Berkeley, CA: University of California Press, 2001).

رغباتنا. لا مهرب من هذه القضية إذًا! وهذا يعني أن علينا أن نكون يقظين حتى نفهم طبيعة ما ينطوي عليه ذلك من مشكلات، وحتى نستطيع استنباط الاستراتيجيات الملائمة(6)

لعل لوبراني محق! إن ضبط الأشخاص المتعلمين أكثر صعوبة! لكن النتائج التعليمية تُعتبر أحيانًا وسيلة لتعزيز الضبط السياسي، وليس سببًا يؤدي إلى تراخيه. فعلى سبيل المثال، اعتُبر رفع مستوى تعليم النساء وسيلة لإنقاص النمو الطبيعي للسكان الفلسطينيين، وهذا ما أشار إليه تقرير توليدانو (ينظر الفصل 2). كما أن من الممكن ترسيخ الهويات المذهبية من خلال النظام التعليمي - الهوية الدرزية بصورة خاصة. وخلافًا لما ذهب إليه لوبراني، رأى شاريت منذ عام 1950 أن على الدولة أن تمسك بزمام المبادرة من أجل صوغ تعليم الفلسطينيين وجعله وسيلة للتأثير في مواقفهم وسلوكهم:

> إن الدولة لا توفر التعليم الثانوي في الوقت الحاضر؛ ... وهي تتطلع إلى توفير التعليم الابتدائي... لكن ثمة تعليمًا ثانويًا بالفعل. وهنالك شبكة واسعة من المدارس الثانوية موجودة في البلاد... لدينا عشرات المدارس لليهود. لكن ليس لدينا أي مدرسة للعرب. ولا وجود للمبادرات الخاصة في هذا المجال... **أرى أن على الدولة أن تقيم مدارس ثانوية للعرب. وإذا أقامت هذه المدارس، فسوف تتمكن من السيطرة على الإنتليجنسيا العربية التي ستنمو في إسرائيل...** وإذا لم تفعل هذا، فسوف تشكل حالة من الحرمان والإذلال تجعل أولئك الذين سيحاولون تطوير أنفسهم [على نحو مستقل] غير معتمدين على التعليم الثانوي الحكومي. وحتى بعد ذلك، ستكون نسبة العرب الذين سيحصلون على التعليم الثانوي صغيرة مقارنةً بنسبة اليهود الحاصلين عليه(7)

عبّر حوشي في عام 1964 تعبيرًا شديد الصراحة عن النتائج المتناقضة التي يمكن توقعها من تعليم العرب: تستثمر الدولة أموالًا كثيرة في تعليم

---

(6) Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority* (Austin, TX: University of Texas Press, 1980), p. 68.

(7) The Secretariat's Meeting with [Mapai's] MKs, «Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files: Gemil-3; C/3 (18 June 1950), pp. 4/4-1/5 (Bold added).

العرب. وإذا لم نجد طريقة تسمح للأشخاص [اليهود] المسؤولين عن التعليم بتوجيه محتوى هذا التعليم ومنهجه، فإننا نكون كمن يستثمر ماله في تربية الأفاعي»[8]

لكن من الواجب السؤال هنا عن طبيعة الطرائق التي يمكن من خلالها تنشئة فلسطينيين يكون لديهم موقف «صحيح». كانت طرائق التعليم والتربية الاجتماعية هذه محل مناقشات مطولة؛ إذ تشكلت لجنة للشباب مكوَّنة من ممثلين عن الهستدروت وعن القسم العربي في الماباي وعن مكتب مستشار رئيس الحكومة من أجل تحديد الطرائق والعمليات التي تسمح بالتأثير في الشباب الفلسطينيين، وذلك في فترة حرجة من فترات تكوين الهوية. شدد بولاك على عدم موثوقية هذه الطرائق وعلى عدم إمكانية التنبؤ بنتائجها، فاعتبر دراسة هذا الأمر مشروعًا علميًا. وعندما استنفدت هذه المناقشات، صرح الرجل في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1962 بما يلي:

> إننا نجري اختبارات تجريبية في الوسط العربي، ونستخلص النتائج منها. إن علينا أن نعمل بين العرب لأننا مضطرون إلى تقليل التوتر الذي يظهر بين مجموعات من سكان البلاد، وكذلك من أجل دمج العرب ضمن النظام الإنتاجي في البلاد بطريقة لا تجعلهم جسمًا غريبًا. ومن الواضح أن الأمن هو العامل الرئيس الذي يوجِّه عملياتنا[9]

الواقع أن غياب نظام عام مهيمن، وغياب مشروع للمواطنة الجامعة، في ضوء حالة الاستثناء السائدة، جعل «التجارب» الأداة الوحيدة الباقية من أجل العثور على طريقة تسمح بتحقيق النتائج المتوخاة من النظام التعليمي. لكن هذه «التجارب» لم تكن تجري في فراغ اجتماعي - سياسي؛ إنها تجري ضمن حالة الاستثناء، بل هي جزء من حالة الاستثناء هذه. والواقع أن لافون (سياسي شغل مناصب رسمية رفيعة عدة كان من بينها منصب الأمين العام للهستدروت ووزير

(8) The Confined Secretariat of the Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 26/14/11 (19 March 1964), p. 11.

(9) The Youth's Committee, «Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 26/8/3, (28 November 1962), p. 4.

الدفاع) قال في عام 1950: «إن ما يجري تطبيقه هو اضطهاد قاسٍ وحشي للعرب في دولة إسرائيل... **إن وزارة التعليم تترك أمور العرب بين أيدي أشخاص غير قادرين على القيام بعملهم [على نحو جيد]؛ وهم يستخدمون أساليب الشرطة الجنائية**[10]

كان تركيز الأساليب القسرية التي أشار إليها لافون منصبًّا على مراقبة الفلسطينيين في المؤسسات التعليمية، ولا سيما المعلمين، مراقبة شديدة.

المعلمون ومعاهد إعداد المعلمين

نتيجة تدمير أغلب المراكز الحضرية خلال الحرب، لم يكن لدى التجمعات الريفية الباقية عدد من المعلمين يكفي لإدارة النظام التعليمي. وشكّل الفلسطينيون الذين تلقوا تعليمًا رسميًا مصدرًا طبيعيًا للمعلمين على الرغم من كونهم لم يتلقوا تدريبًا في هذا المجال. وكان يجري تعيينهم من طريق القائمين على إدارة أجهزة الرقابة، وذلك عبر العلاقات التي كانت لديهم مع المتعاونين الفلسطينيين أو مع «الوجهاء» قبل عام 1948 وأرسى هذا الأسلوب أساس عملية الاختيار التي سوف تصبح أسلوبًا رئيسًا من أجل تعيين المعلمين الفلسطينيين، وذلك إضافة إلى أنها عززت مواقع المتعاونين والوجهاء (كالناشطين في اتحاد العمال العرب، على سبيل المثال). والرسالة التالية توضح ذلك، وهي التي أرسلها أحد العاملين في الهستدروت إلى الشخص المسؤول عن القسم العربي في وزارة التعليم.

257/1/أ م   21/9/1949

إلى السيد دينور

قسم التعليم العربي

وزارة التعليم

القدس

---

(10) كان قسم التحقيقات الجنائية (CID) فرعًا من فروع شرطة سلطات الانتداب. وكان عناصره يرتدون الملابس المدنية. ينظر: The Political Committee Bureau [of Mapai], «Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 2-025-1950-13 (19 January 1950), p. 8 (Bold added).

سيدي العزيز،
المرشحون للتعليم

أ) في ما يلي قائمة من المرشحين للتعليم الذين قدموا طلباتهم لكنهم لم يتلقوا إجابة عنها حتى الآن. وقد طلبت منا أمانة سر اتحاد العمال العرب أن نوصي بقبولهم.

المرشحون من الجش

1 - مروان هـ. شولي توصية خاصة.
2 - حنا ي. صادر.
3 - رائف ف. ضاهر.
4 - بشارة شقور.

من محطة اللد

5 - إبراهيم شقور.
6 - قاسم عبد العزيز.

من اللد

7 - إلياس فرح منيّر.

من ترشيحا

8 - جميل غرزوزي.

ب) ثلاث استمارات:
9 - سليم كامل نحاس - البقيعة.
10 - شكري نخلة جمعة - من معليا. قدم طلبًا ولم يتلق إجابة حتى الآن.
11 - جورج يوسف حنا - الرامة.
أرجو تأكيد استلام هذه الرسالة
المخلص لكم،
إ. شولمان[11]

---

(11) E. Shulman, «Letter to Mr. Benor: Candidates for Teaching Positions,» *The Lavon Archive*, Document No. IV-208-1/5815 (21 September 1949) (Bold added).

ظل هذا الأسلوب مستخدَمًا مدة عامين. وفي عام 1950، جرت مأسسة الرقابة على الجهاز التعليمي، أدّى جهاز الأمن العام (الشين بيت) الذي أُسس حديثًا دورًا رئيسًا في مراقبة الفلسطينيين[12] كما أن تقسيم العمل والتنسيق بين المكونات المختلفة لأجهزة الرقابة والسيطرة تطوّرا في ذلك الوقت أيضًا. وكان ثمة تغيير آخر في مأسسة الرقابة هو افتتاح كلية لإعداد المعلمين العرب في يافا في عام 1956، ثم نُقلت هذه الكلية إلى حيفا في عام 1964 وهكذا صارت عملية دراسة المرشحين للتعليم ومراقبتهم تجري منذ انتسابهم إلى هذه الكلية. كانت قائمة المنتسبين الجدد تخضع لدراسة دقيقة من أجهزة الرقابة، وكانت قلة عدد المرشحين، وتعاون الوجهاء المحليين ورؤساء الحمائل، وكذلك تصنيف المرشحين وفقًا للانتساب العائلي (مثلما سبق شرحه في الفصل 5) أمورًا تقلل كلها هامش الخطأ المتمثل في قبول «عناصر سلبية»، لكنها لم تكن لتلغي هذا الهامش تمامًا؛ فمع ازدياد عدد الطلبات، ظهرت مشكلة أخطاء في القبول، وهذا ما يتضح في الرسالة التالية التي تشير إلى قبول طلبة ممن يعتبرون عناصر «سلبية» في كليات إعداد المعلمين.

1967/9/21

إلى عضو الكنيست أمنون لين،

من مئير ميشال

[أشخاص] معادون جرى قبولهم في دار المعلمين في حيفا.

1 - قاسم محمد مصطفى قطاوي - من قرية بير السكة؛ تسلل إلى الأردن خلال دراسته الثانوية، ثم عاد إلى إسرائيل وحُبس في عام 1964

2 - فريد عبد الرحمن عزام - منِ قرية الطيبة. تخرج في مدرسة الطيبة الثانوية. وهو ابن أسرة موالية لراكاح (الحزب الشيوعي). نظم احتجاجًا وطنيًا. وهو عنصر معادٍ. كما أنه يحتك بالسياح الأجانب الذين يزورون القرية.

---

(12) Hillel Cohen, *Good Arabs: The Israeli Security Services and the Israeli Arabs* (Jerusalem: Ivrit Publishing House, 2006), pp. 169-170 (in Hebrew).

3 - كما علمت أيضًا أن قاسم قطاوي المذكور أعلاه كان قد قُبِل أولًا في كلية سديه بوكر، لكن قبوله في كلية حيفا جعله يهمل [خيار] الذهاب إلى سديه بوكر.

4 - لاطلاعكم.

تحياتي الرفاقية
مئير ميشال[13]

لكن طريقة الاختيار الجديدة أدت إلى زيادة الأثر الذي كان لعمليات التصنيف والتقسيم الفرعي في ميدان التعليم. كما أنها أجبرت عددًا كبيرًا من خريجي المدارس الثانوية على القبول بالنظام الاجتماعي السياسي السائد إذا هم أرادوا الفوز بوظيفة في التعليم، أي بواحدة من فرص العمل الجيدة القليلة المتاحة للفلسطينيين. كما أن طرائق الرقابة المطبقة على السكان الفلسطينيين عمومًا لم تكن لتستثني الطلبة. وكان على الطالب أن يحصل على تصاريح للسفر، وبما أنه مضطر غالبًا إلى اجتياز مناطق عدة مغلقة في طريقه إلى كلّيته، أو في طريق عودته منها، كان عليه أن يحصل على تصريح مرور خاص بكل منطقة من هذه المناطق. وكانت تدابير الحجر المفروضة على الطلبة، وكذلك الرقابة الشديدة التي يخضعون لها في كلّياتهم، والرقابة الذاتية التي يمارسونها، وجو الخوف الناجم عن ذلك، كل ذلك أكثر شدة ممّا يعانيه الفلسطينيون عمومًا. وبحسب وصف أحد الطلبة السابقين لهذه التدابير في مذكراته:

> كان المعلمون كلهم من اليهود الذين يتحدثون اللغة العربية جيدًا. وكان الطلبة معزولين عن العالم الخارجي ومحرومين من الصحف والراديو. وكان الآتون من قرى بعيدة عن حيفا غير قادرين على زيارة عائلاتهم إلا مرة واحدة في الشهر[14]

ويمضي هذا الطالب إلى وصف طرائق العمل اليومي لأساليب الرقابة:

---

(13) Meir Mishal, «Letter to MK Amnon Linn: Hostile [Persons] Who Were Accepted to the Arab Seminar in Haifa,» *LPA*, Files 3/1 (1967).

(14) ورد في: Abu-Saad, «Palestinian Education in Israel,» p. 29.

فوجئنا، في منتصف الدورة، بطرد أحد زملائنا. لم يشرح لنا أحد سبب طرده. وهكذا قررت مع أحد أصدقائي أن أطرح الموضوع على المدير... وعندما دخل المدير قاعة الصف طلبت منه أن يسمح لي بالكلام ثم سألته عن سبب طرد زميلنا. وكانت إجابته: «هذا عمل الإدارة. وهو ليس من شأنك»... وخلال الاستراحة بين درسين، أي عندما كانت غرفة الصف خالية، عاد أحد الطلبة إليها وكتب على اللوح: «يا لهذه الخراف التي لا تعرف الفارق بين جزارها وراعيها». وخلال الأيام القليلة التي أعقبت ذلك، انهمك الجهاز الإداري كله في التحقيق في هذه الحادثة لاكتشاف هوية كاتب العبارة. وكان ثمة طلبة، ممن كانوا «عيونًا للإدارة»، يدخلون إلى غرفة المدير ويخرجون منها باستمرار...

وبعد فترة من ذلك اكتشفت أن طرد زميلنا كان بسبب صلته بالحزب الشيوعي[15]

بالنظر إلى طريقة انتقاء الطلبة، وإلى الرقابة الممارسة عليهم في كلياتهم، يصعب أن يشعر المرء بأي مفاجأة عندما يكتشف أن اختيار الطلبة لم يكن تبعًا لاستحقاقهم. كان بعض الطلبة الفاشلين في الدراسة يتخرج ويحصل على وظائف أحيانًا. وهذا ما توضحه الحالة التالية، حيث أخفق اثنان من الطلبة الفلسطينيين الدارسين في كلية وينغيت للتربية البدنية في اجتياز الامتحانات. وكان قسم التربية البدنية في وزارة التعليم يدفع رسوم الدراسة لهما، لكن وزارة التعليم رتبت لهما الحصول على عمل. وهذا ما تبينه الرسالة أدناه:

وعد السيد شولمان من قسم الأقليات [أي العرب] في وزارة التعليم السيد سولمون من قسم التربية البدنية بأن يتم تعيينهما مدرسَين للتربية البدنية حتى وإن فشلا في الدراسة. **أطلب مساعدتك أيها الرفيق للسماح بعودتهما إلى الكلية و[التحقق] من أنهما اجتازا السنة الثانية، وذلك بأي طريقة [ممكنة]**[16]

كان المرشحون للوظائف التعليمية يخضعون لعمليات انتقاء كثيرة، فتبدأ الأجهزة الأمنية دراسة أحوال هؤلاء الأشخاص مع وجودهم في الكلية. وبعد

(15) المرجع نفسه.

(16) Meir Mishal, «Letter to the Haver «Eini»,» *LPA*, Files 3/1 ([n. d.]) (Bold added).

ذلك، تقوم لجنة مكونة من عدد صغير من ممثلي أجهزة الرقابة الرئيسة بإجراء دراسة شاملة. هذه الأجهزة هي مكتب مستشار رئيس الحكومة، والحكم العسكري، والقسم العربي في الماباي[17] ويجري تصنيف المرشحين وفق معايير كثيرة، من بينها التاريخ الشخصي، والحمولة، إلى غير ذلك. وفي 29 حزيران/ يونيو 1960، اتخذت هذه اللجنة ثلاثة قرارات مهمة كان لها أثر مباشر في عملية الانتقاء: «العثور على وظائف للمتعاونين المتعلمين، وذلك بالتشاور مع الجهات المعنية. وألّا يجري تعيين أي معلم من غير تشاور [مسبق] مع هذه اللجنة. تعقد اللجنة اجتماعات منتظمة، مرة واحدة في الشهر في الأقل، بغية تنسيق نشاطات الجهات المختلفة[18]

تجري بعد ذلك إحالة توصيات اللجنة إلى لجنة التعيين في وزارة التعليم، وذلك على شكل قوائم تحمل إشارة (V) أو إشارة (X) إلى جانب كل اسم من أسماء المرشحين. كانت هاتان الإشارتان الصغيرتان تقرران مستقبل المرشحين. وحتى بعد إنهاء الحكم العسكري، ظل المسؤولون عن الشؤون العربية في المعراخ (الماباي سابقًا) محافظين على نفوذهم. إن قائمة تعيين المعلمين، أو نقل المعلم من مكان عمله إلى آخر، الواردة أدناه (تعود إلى عام 1971) مثال مهم على ذلك، لأنها تشتمل على حالة استثنائية جرى فيها رفض تعيين أحد المرشحين الموصى بتعيينهم لأن تحصيله الدراسي كان ضعيفًا.

القدس، 1 كانون الأول/ ديسمبر 1971

إلى: الرفيق مئير ميشال:
القسم العربي
مقر حزب العمل
110 شارع هيَركون، تل أبيب

إجابات وتوضيحات

---

(17) إن جداول المعلمين والمرشحين للقبول في كلية إعداد المعلمين متوافرة في:
LPA, Files 3/1.

(18) The Confined Committee of the Arab Affairs' Committee, «Summary of the Meeting,» *LPA*, Files 26/14/11 (29 June 1960).

تقيدًا بالإجراءات السليمة، أرسل لكم ردودًا على قسم كبير من الطلبات [المرسلة] في الأشهر الأخيرة[19] يؤسفني أنني لم أكن قادرًا قبل الآن، أي قبل أن تهدأ الأمور، على الإجابة خطيًا كما ينبغي. وأمّا بالنسبة إلى السنة المقبلة، فإنني أقترح تجميع الطلبات [وإرسالها] في وقت أبكر (بحيث توضع ساعة صفر لا تقبلون بعدها أي طلبات جديدة. وذلك على نحو يماثل ما نريد فعله). والآن، إلى الموضوع:

1 – م. ف. ع.	كفر مندا عُيِّن، ودُعي إلى اللجنة بناء على توصيتكم – إلى [في] طيبة المرج.
2 – ك. م.	دير الأسد – عُيِّن، ودُعي إلى اللجنة بناء على توصيتكم – إلى [في] مدرسة دير الأسد ب.
3 – ر. هـ. ش.	جت عُيِّن في ميسر.
4 – ب. ج. هـ.	عرعرة – فُصل من الدورة [كلية إعداد المعلمين] بسبب فشله في الدراسة، لا نستطيع تعيينه.
5 – و. ت. ن.	قلنسوة – دُعيت إلى اللجنة، وتبين أنها في مرحلة متقدمة من حملها.
6 – عبد الجعفر ناجي يونس	عرعرة – لم يعيَّن لأسباب أمنية.
7 – ج. م. عبد ف.	نُقل بناء على توصيتكم.

المخلص لكم

تسفي كاتس

المسؤول عن القوى البشرية في مجال التعليم

نسخة إلى أوري تاهون

مستشار نائب رئيس الحكومة ووزير التعليم[20]

---

(19) ثمة حالات محذوفة من هذه القائمة لأنها تشبه الحالات الأخرى، فلا حاجة إلى نسخ القائمة كلها.

(20) Zvi Katz, «To Havir Meir Mishal: Answers and Clarifications,» *LPA*, Files 26/12/8 (1 December 1971).

إن القرار الاستثنائي هنا هو عدم تعيين المرشح الرابع في القائمة (ب. ج. هـ.) على الرغم من التوصية به، وهذا القرار في حاجة إلى شرح، وهو ما توفره الرسالة التالية. ويثير الاهتمام هنا أن رسالة كاتس (وهو الموظف المسؤول) تطلب مساعدة وتفهمًا من ناشط سياسي في الحزب في ما يتعلق بقرار اتخذه الموظف ضمن نطاق صلاحياته، وهذا ما يجسد تبعية النظام الرسمي للجهات الرقابية.

يقول كاتس في رسالته:

> تقرر بعد التشاور مع السيد أ. تاهون عدم تعيين ذلك الشخص في التعليم بغية عدم الإساءة إلى صدقية الكلية وقراراتها. إن من المستحيل تعيين شخص اعتبرته كلية المعلمين غير ملائم بسبب فشله في دراسته ليصبح معلمًا.
>
> آمل أن تتفهموا هذا الوضع وأن تدعموا قرارنا في هذه الحالات [في المستقبل].
>
> المخلص لكم
> تسفي كاتس[21]

كان جمهور الفلسطينيين، والخريجون أيضًا، على علم بالمعايير التي وضعتها أجهزة الرقابة من أجل اختيار المرشحين. وكان الراغبون في الحصول على وظيفة تعليمية يعرفون ما ينطوي عليه ذلك. على سبيل المثال، نرى أن أحد المرشحين (أ. س. طيبي) أرسل سيرته الذاتية إلى عيني، وكانت رسالته هذه تشير إلى تلك المعايير. والظاهر أنه كان طالبًا ناجحًا إلى حد معقول؛ فبعد اجتيازه امتحان الثانوية العامة، واصل دراسته في كلية إعداد المعلمين وأنجزها. لكنه كان يعرف أن تحصيله العلمي في حد ذاته غير كافٍ لضمان الوظيفة، فأشار إلى المعايير التي وضعتها أجهزة الرقابة عندما خاطب ممثلها:

---

(21) Zvi Katz, 17 November 1971, «Letter: To Mr. Meir Mishal: B. J. Al-Haj «Arara»,» *LPA*, Files 26/12/8 (17 November 1971).

أنهيت دراستي في الكلية العام الماضي. وأنتظر مذ ذلك الوقت تعييني معلمًا.

ويجب أن أشير هنا إلى أن لا صلات سياسية لي. **وكنت طوال الوقت، وسوف أبقى، مواطنًا مخلصًا للدولة.**

وأمّا في ما يتعلق **بصلاتي الاجتماعية**: معظم المعلمين في القرية من أصدقائي. وأنا أمضي معظم وقتي (فراغي) معهم.

كما أن خالي سكرتير الهستدروت في قريتي (هو أ. ر. أبو راس). وخالي الآخر، أ. أبو راس، يعمل شرطيًا في الشرطة الإسرائيلية. ويعرفني كل منهما معرفة جيدة.

ولديَّ الوثائق والشهادات كلها التي تثبت تميزي في **الدراسة والسلوك**[22]

إن المعيار الأول الذي ظن هذا المرشح أنه المعيار الرئيس هو أن يكون المرء بعيدًا عن السياسة - وهذا ما يُفهم منه أنه غير معارض للدولة وسياساتها. غير أن اعتماد الخطاب الرسمي لم يكن يُعتبر موقفًا سياسيًا. والأمر الثاني هو أن الروابط الاجتماعية والعائلية كانت كبيرة الأثر في ما يتعلق بالآفاق المأمولة لدى المرشح؛ ومن هنا جاءت إشارته إلى خاليه وأصدقائه.

لكن عمليات اختيار المرشحين لدخول الكلية ودراسة أوضاعهم، وكذلك تطبيعهم خلال وجودهم في الكلية، ثم اختيار المرشحين للوظائف التعليمية منهم، لم تكن أمرًا كافيًا في نظر أجهزة الرقابة لضمان قيام المعلمين الفلسطينيين بإيصال المضامين التعليمية الرسمية. وهكذا جرت توسعة الرقابة بحيث شملت المدارس، وجُنّد مخبرون من بين المعلمين والتلامذة (حتى صغار السن) والمديرين والمفتشين، وذوي الطلاب أيضًا[23] والواقع أن المعلمين ومديري المدارس كانوا يشكلون المجموعة الأكبر من بين مخبري

---

(22) A. S. Tibi, «Letter to Yaakov Eini: My CV,» *LPA*, Files 26/12/15 (Bold added).

(23) ينظر على سبيل المثال الذي أُعطيَ من قبل: Cohen, *Good Arabs,* pp. 169-186; Yair Bauml, *A Blue and White Shadow: The Israeli Establishment's Policy and Actions among Its Arab Citizens: The Formative Years 1958-1968* (Haifa: Pardes Publishing House, 2007), pp. 212-215 (in Hebrew).

ينظر أيضًا بعض الحالات التي تظهر لاحقًا في النص.

وحدة الشرطة الخاصة التي حملت اسم لاتام[24] ووُضِعت في حالات كثيرة جداول بأسماء المعلمين وعناوينهم وعلاقاتهم الاجتماعية والعائلية وميولهم السياسية (كما في حالة كفر قاسم)، بغية مراقبتهم بصورة منتظمة (الجدول 6-1).

أُنشئت جداول كثيرة من هذا النوع[25]، إلا أن جدول معلمي قرية جلجولية في منطقة المثلث، وقد وضِع في عام 1962، جدول استثنائي من ناحية واحدة: لم يحتو إلا على المواقف السياسية للمعلمين اليهود الذين كانوا يشكلون نصف عدد المعلمين، وكان المدير ونائبه من بينهم. كما أشير في الجدول إلى ضرورة نقل ثلاثة معلمين، كان أحدهم، واسمه عمر شبايطة، شيوعيًا يدرّس الدين الإسلامي في المدرسة، ويتمتع بشعبية كبيرة، فسبّب نقله قلاقل في القرية، وتضامن معه الطلبة، فأضرب أكثرهم يومًا واحدًا (70 في المئة منهم بحسب تقرير الرقابة) الخميس، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1962[26]

على الرغم من أنني لم أدرس الفترة التي أعقبت 1968 دراسة منهجية، فإن ثمة أدلة قوية تشير إلى أن وضع هذه القوائم ظل مستمرًا طوال العقد التالي؛ فعلى سبيل المثال، نرى أن جدولًا اشتمل على أسماء المعلمين جميعًا، ممن كانوا يدرّسون في قرية عرابة في الجليل أواسط السبعينيات[27]، وكذلك أسماء المعلمين المقيمين في تلك القرية لكنهم يعملون في بلدات وقرى أخرى، علاوة على مواقف هؤلاء المعلمين السياسية. وتكشف القائمة عن أن خمسة فقط من بين 36 معلمًا (أي أقل من 14 في المئة) كانوا غير مؤيدين

---

(24) Bauml, *A Blue and White Shadow*, p. 247.

(25) Abd Al-Raziq Abu-Hijla, 4 January 1966, «To Meir Mishal: List of the Names of Teachers and the Employees in Public and Governmental Sectors in the Villages of Petah Tikva Region, the Villages Kafr Qasim, Bara, Juljulia,» *LPA*, Files 26/17/13.

(26) Meir Mishal, 1 November 1962, «Report: The Village of Jaljulia,» *LPA*, Files 26/17/13 (1 November 1962).

(27) من المحتمل كثيرًا أن يكون وضع هذا الجدول قد جرى بالترافق مع وضع جداول أخرى، كجداول الحمائل مثلًا، وذلك في مجرى الاستعداد للانتخابات المحلية في عام 1975.

لحزب العمل الإسرائيلي. وكان أربعة من هؤلاء الخمسة يؤيدون الحزب الديني القومي، وكان الخامس ذا ميول شيوعية[28]

لم يكن المعلمون الفلسطينيون محل ثقة على الرغم من الرقابة المتواصلة المفروضة عليهم، فنرى، مثلًا، أن حوشي صرح في يوم 11 آب/ أغسطس 1960 بما يلي: «ثمة نسبة غير قليلة (لا أريد أن أعطي تقديرًا هنا) من المعلمين الذين يكرهون إسرائيل. وهم يعلّمون التلاميذ وفق هذا التوجه»[29]، وكان زملاء حوشي في أجهزة الرقابة يشاركونه هذا الرأي[30] كما أشار بالمون مثلًا إلى أن 10 في المئة من المعلمين الفلسطينيين في عام 1952 كانت لديها مواقف معادية لإسرائيل[31] واتُّخذت مجموعة واسعة من التدابير الرامية إلى منع المعلمين الفلسطينيين من نقل مضامين تعتبرها السلطات غير مقبولة؛ فإضافة إلى بث جو من الخوف والشك، كانت عمليات الانتقاء والفرز متواصلة دائمًا. وكان تقويم المعلمين يجري في مناسبات كثيرة: عندما يقدمون طلبات التعيين، ثم عندما يقدمون طلبات من أجل ترقيتهم أو نقلهم إلى مدارس أو مناطق أخرى، وكذلك عندما يطلبون زيادة ساعاتهم التعليمية، إلى غير ذلك؛ كما أنهم كانوا معرضين دائمًا لخطر الفصل من العمل أو النقل إلى مناطق بعيدة[32]؛ ففي عام 1952 مثلًا، فُصل 42 معلمًا فلسطينيًا من مجموع 685 معلمًا بحجة «سوء استغلال الوظيفة»[33] - وهو تعبير يشير إلى الإفصاح عن آراء ترى أجهزة الرقابة أنها تنتقد سياسات الدولة.

---

(28) «A List of the Teachers in «Arabba»,» *LPA*, Files 26/16/1 ([n. d.]).

(29) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA,* Files 7/32/60, (11 August 1960), p. 1.

(30) ينظر، على سبيل المثال: Bauml, *A Blue and White Shadow*, p. 213.

(31) Uzi Benziman and Atallah Mansour, *Subtenants* (Jerusalem: Keter Publishing House, 1992), p. 147.

(32) هذه الجداول متوافرة في: *LPA*, Files 3/1.

(33) Abu-Saad, «Palestinian Education in Israel,» pp. 28-31; Cohen, *Good Arabs*, p. 169, and Bauml, *A Blue and White Shadow*, pp. 213-214.

الجدول (6-1)

المعلمون في مدرسة كفر قاسم

مدرسة مؤلفة من 15 غرفة صف، ومشتملة على روضة أطفال و[صف واحد] إعدادي زراعي

عدد التلاميذ 562

الرقم	اسم المعلم	العنوان	الميل الحزبي	ملاحظات
1	إبراهيم عبد القادر شبايطة	الطيبة – ناتانيا	ناشط في الماباي	لاجئ من قرية مسكة بالقرب من الطيرة
2	زكريا محمد أمين صرصور	كفر قاسم	الماباي	ابن شقيق المختار
3	عبد الرحمن يوسف محمود	كفر قاسم	غير معروف/ هادئ	قُتِل والده خلال عمليات كفر قاسم، وشقيقه ناشط في المابام
4	عمر محمد يونس بدير	كفر قاسم	ناشط في الماباي	كان معلمًا في [قرية] زلفا
5	سعد محمد وديع صرصور	كفر قاسم	ناشط في الماباي	حفيد المختار
6	حمزة حاج علي مصطفى صرصور	كفر قاسم	ناشط في الماباي	كان والده عضوًا في أول مجلس محلي
7	عبد اللطيف حبايب عيسى	كفر قاسم	ناشط في الماباي	مقرب من رئيس المجلس المحلي
8	كامل حاج مصطفى خطيب	[قرية] جلجولية	ناشط في الماباي	خريج مدرسة خضوري، مدرس مادة الزراعة
9	عمر شبايطة	[قرية] الطيرة	يساري – غير منتسب إلى أي حزب سياسي	له آراء يسارية، وله تأثير في شباب الطيرة

يتبع

تابع

10	أمين عبيد الناشف	الطيبة – ناتانيا	غير محدد	معلم في روضة الأطفال
11	طه سعيد رابي	جلجولية	يساري – غير ناشط	من أقارب يوسف ربيع، رئيس مجلس جلجولية
12	إلياهو ديشت [يهودي عراقي]	بتاح تكفا	الحزب الديني القومي	معلم في كفر قاسم منذ خمسة أعوام
13	زيون درويش عطار [يهودي عراقي]	المجدل	الماباي	معلم في كفر قاسم منذ ستة أعوام
14	سليم نقار [يهودي عراقي]	بتاح تكفا	الماباي	معلم في كفر قاسم منذ عامين
15	نعيمة شموئيل [يهودية عراقية]	رامات غان	؟	[معلمة] في روضة الأطفال

المصدر: «A List of Teachers in Kafr Qasim School,» (September 1960), *LPA*, Files 3/1.

أدى عدم استقرار وضع المعلمين إلى إقدام بعضهم على المبالغة في إظهار الولاء[34]، في حين وجد بعضهم الآخر نفسه مدفوعًا إلى التعاون بحيث صار هؤلاء أدوات للرقابة، إضافة إلى كونهم موضوعًا لها. وكان أسلوب «خدمة في مقابل خدمة» الذي اعتمدته أجهزة الرقابة في كل مرحلة من مراحل الدراسة والعمل أداة قوية في المحافظة على استمرار عمل الرقابة. إن حالة المعلم أ. أ. ك. من قرية «ك» الذي كان يعاني أحوال عمل صعبة، فطلب نقله، تعبّر عن ذلك؛ ففي 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1960، بعث هذا المعلم إلى عيني بالرسالة التالية:

---

(34) Bauml, *A Blue and White Shadow*, pp. 210-211.

قرية «ك»، 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1960

السيد المحترم يعقوب عيني،

أعمل معلمًا في قرية سالم. وأنا أحد خريجي كلية إعداد المعلمين. أدفع 3,6 ليرات كل يوم من أجل المواصلات. وأنا أعمل عملًا جزئيًا... كما أسير كل يوم أكثر من ثمانية كيلومترات حتى أصل إلى موقف الباص لأذهب إلى المدرسة.

سيدي العزيز، طلب منكم بعض أصدقائي نقلي إلى قرية أقرب. وقد وعدتم بمساعدتي. وأنا ألتمس مساعدتكم لدى الأشخاص المسؤولين عن ذلك.

إن أملي معقود على مساعدتكم.
المخلص لكم، أ. أ. ك[35]

نُقل هذا المعلم إلى قريته، وصار مخبرًا (سوف يرد وصف ذلك في ما بعد). وأقام صداقة مع معلمين ذوي ميول سياسية معارضة (أبرزهم صالح برانسي)، وقدّم إلى القسم العربي في الماباي معلومات عن نشاطاتهم وخططهم وأفكارهم.

ثمة حالة مماثلة هي حالة أ. م. خ. الذي عمل ستة أعوام في مدرسة بعيدة في صحراء النقب، ثم حاول العودة إلى قريته باقة الغربية في عام 1966، ليصبح مديرًا في مدرسة أقيمت حديثًا، أو في مدرسة في قرية قريبة. والظاهر أن ثمن ذلك كان معلومات قدّمها إلى السلطات؛ فهو بدأ يقدم التقارير عن المعلمين في مدرسة باقة الغربية ممن كانت لديهم مواقف «سلبية»، وكانوا من المتعاونين مع المابام، أو من المنتسبين إليه، ومنهم نائب المدير نصوح أبو مخ[36] وكان معلم اللغة العربية فاروق إبراهيم مواسي أحد الأشخاص الذين راقبهم هذا المعلم، ثم وشى به بتهمة أنه يقرأ على التلاميذ أشعارًا غير مسموح بها لأنها تشدد على سجايا الصمود والشجاعة لدى العرب[37]

(35) Q. Abd Al-A., «Letter to Yaakov Eini,» *LPA*, Files 26/13/15 (11 October 1960).

(36) A. M. Khaw, «Letter to Mr. Meir Mishal,» *LPA*, Files 26/7/20 (9 March 1966).

(37) A. M. Khaw, «Letter to Mr. Meir Mishal,» *LPA*, Files 26/7/20 (21 June 1966).

لكن تقديم المكافآت من أجهزة الرقابة لم يكن أمرًا تلقائيًا ولا دائمًا؛ إذ كان مسؤولو الأجهزة يعمدون أحيانًا إلى إرجاء تقديم المساعدة ريثما يزداد وضع المتعاون تدهورًا، بهدف زيادة تعاونه. والرسالة التالية موجَّهة من أ. س. أبو مخ من قرية باقة الغربية يوم 25 كانون الأول/ ديسمبر 1964، وهو الذي عمل في التجسس وإرسال المعلومات على الرغم من أن وضعه لم يتحسن:

> أنا أ. س. أبو مخ من باقة الغربية؛ تخرجت في المدرسة الثانوية في 1954-1955 [يورد بعد ذلك تفصيلات عن أعمال مختلفة قام بها في دكان وفي محطة الإطفاء، ثم في المركز الصحي في باقة الغربية في عام 1959]. طُردت من العمل، ثم قدمت في عام 1961 طلبًا إلى قسم التعليم [العربي] لأصبح معلمًا للرسم. لكن النجاح لم يحالفني في ذلك. أعدت تقديم الطلب في كانون الأول/ ديسمبر 1964 وآمل أن أنجح هذه المرة فأصبح معلمًا للرسم.
>
> عملت في نادي الهستدروت بين عامَي 1959 و1963، وعملت خلال الانتخابات لدعم القوائم العربية المرتبطة بالماباي. ولي صلات مع الحزب الشيوعي الهدف الأساس منها إيصال المعلومات إلى الأشخاص المعنيين، ومنهم سعادة الحاكم العسكري... آمل أن تساعدوني لكي أصبح معلمًا للرسم في مدرسة عربية.
>
> مع الشكر، أ. س. أبو مخ[38]

كان ثمة شكل آخر من أشكال الضبط والرقابة يجري تطبيقه من خلال تعيين يهود مهاجرين من البلدان العربية معلمين في المدارس العربية. واعتُبر هؤلاء الأشخاص مبعوثين طبيعيين يستطيعون إيصال المضامين التربوية الرسمية. وهذا هو الرأي الذي عبّر عنه حوشي بصورة صريحة في عام 1960: بكل بساطة أقول إنني أريد أن يتولى المعلمون اليهود

---

(38) Abd S. Abu-Mukh, «Letter: To Mapai's Headquarter, the Arab Department,» *LPA*, Files 26/7/20 (25 December 1964).

تعليم الولاء للدولة وغرس روح المواطنة الجيدة... يكون المربي، على سبيل المثال، يهوديًا، بينما يتولى المعلمون العرب تعليم المواد الأخرى، كالرياضيات مثلًا»[39] والواقع أنه جرى تعيين نحو 360 معلمًا مهاجرًا في أعقاب وصول اليهود «الشرقيين» (من العراق خصوصًا) إلى إسرائيل. وكان هؤلاء معلمين يمارسون التعليم باللغة العربية، فجرى إرسالهم إلى المدارس العربية[40] لكن أكثر هؤلاء المعلمين ترك الوظيفة خلال بضعة أعوام، ولم يبق منهم إلا 65 معلمًا مع حلول عام 1962[41]، وذلك بعد اكتشاف شيوعيين كثيرين بينهم وجرى فصلهم من التعليم، على الرغم من أن ذلك لم يكن من غير صعوبات. ويقول لوبراني: «كانوا أسوأ من المعلمين غير اليهود»[42] والواقع أن جداول الرقابة التي تناولناها سابقًا تبين أن المعلمين اليهود الذين عملوا في المدارس العربية كانوا خاضعين للمراقبة مثلهم مثل زملائهم الفلسطينيين.

اتخذت الرقابة والسيطرة شكلًا معممًا، لأن إظهار المعارضة لم يكن مسموحًا بالنسبة إلى المعلمين الفلسطينيين، وليس ذلك في ما يتعلق بما يقدمونه في قاعات التدريس أو خارجها فحسب، بل في ما يتعلق بحياتهم المهنية أيضًا. وعلى الرغم من كونهم أعضاء في اتحاد المعلمين المرتبط بالهستدروت، فإنهم كانوا ممنوعين من المشاركة في نشاطات هذا الاتحاد[43]، فعُزلوا حتى في اتحاد المعلمين. وكان المسؤول في الماباي، إلياهو باراك، يتولى إدارة شؤونهم. ويقول هذا الأخير بشأن المعلمين الفلسطينيين:

خلال أعوام وجود هذا القسم [عشرة أعوام]، لم يكن لأبناء الأقليات أي دور

---

(39) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32/60 (11 August 1960), p. 2.

(40) المرجع نفسه، ص 10

(41) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32/60 (1 February 1962), p. 2.

(42) المرجع نفسه.

(43) Bauml, *A Blue and White Shadow,* p. 214.

في اتحاد المعلمين. ولم تكن لديهم صلاحية التدخل في شؤونهم نفسها... تلقيت أوامر من الأمين العام تقضي بأن يقوم الماباي بإدارة هذا القسم[44].

لم يكن مسموحًا للمعلمين بأن يقيموا «حزبهم» الخاص ضمن الاتحاد من غير عرقلة، ولا أن يختاروا ممثليهم بحرية. وكان يجري الضغط عليهم حتى يصوتوا للقوائم المرتبطة في الماباي في انتخابات اتحاد المعلمين - مثلما كان الأمر في الانتخابات العامة. وتعرّض معلمون بادروا إلى إقامة حزب مستقل لضغوط من جهاز الرقابة[45] إن الرسالة التالية التي كتبها المخبر أ. ك. (ورد ذكره سابقًا) توضح عمق الرقابة، وهي تقرير عن مناقشات جرت ضمن مجموعة من المعلمين قبيل انتخابات اتحاد المعلمين.

الجمعة، 2 كانون الأول/ ديسمبر 1961 في مقهى أنثروبيا في ناتانيا، في الساعة الحادية عشرة والنصف قبل الظهر، اجتمع بعض المعلمين حول طاولتين. وكان منهم:

1	صالح برانسي	من سكان الطيبة	
2	أحمد علي دسوقي	من سكان الطيبة	
3	عبد الفتاح موسى	من سكان الطيبة	يعمل في معاوية
4	أحمد أنقر	من سكان الطيبة	يعمل في قلنسوة
5	غازي الطيبي	من سكان الطيبة	يعمل في باقة
6	فيصل عبد الله الناطور	من سكان قلنسوة	يعمل في باقة
7	حسني رفيق الناطور	من سكان قلنسوة	يعمل في المشيرفة
8	عبد الحميد عبد الرحمن فاروغا	من سكان قلنسوة	يعمل في الفريديس

تناول الحديث الانتخابات التالية ضمن اتحاد المعلمين. وكان صالح برانسي الشخصية الرئيسة في الاجتماع، وهو طلب من المشاركين الوفاء لقوميتهم العربية وعدم خيانتها وقال إن علينا أن نحرر أنفسنا من أذناب الماباي والحكم العسكري (أي المتعاونين).

(44) The Secretariat of the Arab Affairs' Committee, «Protocol and a Summary of the Meeting,» *LPA*, Files 3/1 ([n. d.]).

(45) Bauml, *A Blue and White Shadow*, pp. 214-215.

ولمّح صالح إلى أن قائمة ديمقراطية سوف تتشكل، لكن عليهم التصويت للحزب الشيوعي في حال عدم تشكيل هذه القائمة

أيده في ما يتعلق بالتصويت للحزب الشيوعي اثنان من المعلمين (أحمد علي دسوقي وعبد الفتاح موسى).

أما المعلمون: 1 - غازي الطيبي، 2 - فيصل الناطور، 3 - حسني الناطور، فقالوا بأن من الواجب دعم قائمة المعلمين الشباب التي يرأسها عبد اللطيف حبيب مصاروة. وقال فيصل الناطور: نحن معلمون ديمقراطيون أيضًا. ونحن نقف ضد الحكم العسكري والماباي، مثل الأستاذ صالح. لكن علينا أولًا أن نتظاهر بدعم الماباي. وإذا فشلت قائمتنا (قائمة حبيب) فلن يكون لدينا من خيار غير دعم الحزب الشيوعي.

وأمّا المعلمان: 1 - غازي الطيبي، 2 - حسني الناطور، فهما يؤيدان فيصل الناطور.

المعلمان: 1 - أحمد أنقر، 2 - عبد الحميد فاروغا، يظنان أنْ لا بديل من الحزب الشيوعي، أو عن القائمة الديمقراطية في الأقل.

وعندما انتهى الاجتماع، غادر صالح المكان بصحبة معلمين: 1 - أحمد علي دسوقي، 2 - عبد الفتاح موسى.

وأظن أنهما من أصدقاء صالح المقربين[46]

اتخذت أجهزة الرقابة والسيطرة تدابير من أجل وقف هذه المبادرة الشعبية على مستوى القاعدة والرامية إلى إقامة قائمة عربية (في عام 1961-1962)، فعمدت أولًا إلى زيادة نشاطات جمع المعلومات عن مناصري القائمة الديمقراطية الفعليين والمحتملين. وجرى في الواقع وضع جداول عدة بأسماء

---

(46) Q. Abd Al-A, «Teachers' Opinions on the Elections for the Teachers' Union,» *LPA*, Files 3/1 (22 December 1961).

صحيح أن المخبر لم يكتب اسمه على نحو واضح في هذا التقرير، إلا أنه وضع توقيعه ووضع اسم قريته. كما أن خط الكاتب وأسلوب الكتابة يشبهان ما رأيناه في الرسالة التي قبلها. ولا شك في أن كاتب الرسالتين شخص واحد.

هؤلاء المعلمين. أمّا الأمر الثاني، فهو أن هذه الأجهزة عملت على إفشال المحاولة بالطرائق القانونية. وكان أحد السبل التي اعتمدتها توفير أدلة تشير إلى أن قائمة مؤيدي هذه المبادرة، التي جرى تقديمها إلى اللجنة الانتخابية، كانت مزورة. ومورس ضغط على المعلمين الذين أيدوا القائمة الديمقراطية لجعلهم يسحبون تأييدهم أو لجعلهم يؤيدون القائمة العربية المرتبطة بالماباي، بحيث يُفقِدون دعمهم للقائمة الديمقراطية أي صدقية[47] وكان المسعى الثالث محاولة جعل اللجنة الانتخابية في اتحاد المعلمين التي يسيطر عليها الماباي تصوت لمنع القائمة الديمقراطية من المشاركة في الانتخابات، لكن المحكمة أبطلت هذا القرار.

تمثلت المحاولة الرابعة في إنشاء قائمة عربية مرتبطة بالماباي. وظهرت بالفعل قائمة باسم «قائمة الأخوّة والإصلاح» شاركت في الانتخابات، وكان على رأسها عبد الله لطيف حبيب وشريف دعسان وعبد الرحمن حاج يحيى. وكان هؤلاء جميعًا قد ذهبوا إلى مكتب الماباي المحلي للتعبير عن «الولاء للحزب [الماباي] والاستعداد للتعاون مع القسم العربي [في اتحاد المعلمين]»[48]

على الرغم من ذلك كله، حصلت القائمة الديمقراطية في الانتخابات التي جرت في حزيران/ يونيو 1962 على 24.5 في المئة من أصوات المعلمين الفلسطينيين. واتُّخذت إجراءات انتقامية في حق ممثلي هذه القائمة ومؤيديها اشتملت على فصل بعضهم. وعلى سبيل المثال، فُصل ثلاثة من أعضاء هذه

---

(47) أرسل لين ملاحظة إلى يعقوب (يعقوب عيني - على الأرجح) طالبًا منه الاتصال بباراك (رئيس القسم العربي في اتحاد المعلمين)، وطلب من المعلمين الفلسطينيين ممن يؤيدون القائمة الديمقراطية بأن يدعموا القوائم المرتبطة بالماباي، وأن يوقعوا ذلك بأسمائهم على نحو ينهي أي علاقة لهم بالقائمة الديمقراطية. واشتملت هذه الملاحظة على قائمة بأسماء المعلمين الذين كانوا ناشطين لمصلحة قوائم المعلمين العرب في انتخابات 1962، أو كانوا يدعمونها - هي القائمة الديمقراطية وقائمة «الإصلاح». ينظر: «Teachers: The Democratic and Islah Lists,» *LPA*, Files 3/1 (25 May 1962).

(48) The Arab Department, «Daily Report,» *LPA*, Files 26/13/8 (15 June 1962).

القائمة المنتخَبين، وذلك من غير أي تعويض[49] وفي ما يتجاوز هذه التدابير المباشرة ويعكس موقف أجهزة الرقابة، كتب عيني:

> سوف يكون من المضلِّل أن تُشرح هذه النتائج من خلال الدعاية التي ركزت على مسألة واحدة (إلغاء قسم المعلمين العرب في الهستدروت) التي نشرها الحزب الشيوعي والمابام، وكذلك هجومهما على هذا القسم وعلى رئيسه السيد إ. باراك.
>
> أظن أن على الجهات المعنية أن تقدم تفسيرًا لموقفها من هذه التطورات الخطِرة (حسنٌ أنها اكتُشفت)، وذلك للكشف عن أسبابها الحقيقية وتحديد مكامن الضعف وتقرير الإجراءات التي يجب القيام بها، والتي يجب أن تشكل سدًا في وجه هذا الميل[50]

خضع التلاميذ أيضًا للرقابة من خلال بعض زملائهم ومعلميهم (كان المعلمون ملزمين بتقديم تقاريرهم إلى المديرين)، ومن المديرين أيضًا[51] ولعل قضية محمود درويش، الذي صار شاعر الوطنية الفلسطينية في ما بعد، توضح هذه المسألة أكثر من غيرها. عندما كان محمود درويش تلميذًا في المدرسة الابتدائية في سن 12 عامًا، كتب قصيدة لمناسبة ذكرى إقامة الدولة. صورت تلك القصيدة الهوة الكبيرة الفاصلة بين حياة الأطفال اليهود والأطفال العرب. وكانت موجهة إلى طفل يهودي متخيّل. تقول القصيدة في جوهرها: «تستطيع أن تلعب في الشمس مثلما تريد، وأن تكون لديك ألعابك؛ أما أنا فلا أستطيع. لديك بيت، وليس لدي بيت. لديك احتفالات، وليس لدي احتفالات. لماذا لا نستطيع أن نلعب معًا؟». بلغت كلمات درويش الحاكم العسكري فاستدعاه وهدده: «إذا واصلت كتابة هذا الشعر فسوف أفصل والدك من العمل في المحجر»[52] إن

---

(49) Abu-Saad, «Palestinian Education in Israel,» pp. 31-33.

(50) Yaakov Eini, «Among Arab Teachers,» *Hapoel Hatzair*, 3/7/1962, p. 5.

(51) ينظر، مثلًا، تقرير تفصيلي مجهول الكاتب، بعنوان: «The Attitudes of Teachers and Pupils toward the Eichmann Affair in Jat School,» *LPA*, Files 26/7/10 (29 May 1960).

(52) Raja Shehadeh, «Mahmoud Darwish,» *BOMB Magazine*, no. 81 (Fall 2002), <http://bombsite.com/issues/81/articles/2520; Peter Clark, «Obituary: Mahmoud Darwish,» *The Guardian*, 11/8/2008, <http://www.guardian.co.uk/books/2008/aug/11/poetry.israelandthepalestinians>.

هذه المراقبة العميقة - المراقبة التي تستهدف الأفكار الحميمة الخاصة المُعبّر عنها في جو يفترض أن تسوده الثقة، أي جو غرفة الصف - هي ما عبّر عنه علنًا رئيس الحكومة بن غوريون الذي قرأ في خطابه في الكنيست يوم 20 شباط/فبراير 1963 مقتطفات من دفاتر مدرسية لتلاميذ فلسطينيين يعبّرون فيها عن عدم ولائهم[53].

كانت وراء هذه التدابير رغبة جامحة لدى القائمين على الرقابة في صوغ خطة متكاملة للمراقبة والضبط من خلال النظام التعليمي.

نحو خطة متكاملة

هذه المهمة تولّاها حوشي، الذي كان على رأس القسم العربي في الماباي في الستينيات، فوضع خطة متكاملة في 20 أيار/مايو 1960 بغية حل الجوانب الكثيرة لوضع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وأهمها ما يتعلق بالتعليم. وفي القسم الخاص بالتعليم، كما في التعديلات التي أُدخلت على الخطة وما تبعها من مناقشات أجريت مع القائمين على الرقابة، تناول حوشي عددًا من القضايا التي نوقشت في أوقات سابقة، وجاءت مقاربته التي أطلق عليها اسم «الاندماج» على شاكلة أساليب الرقابة المستخدمة في الأطر المختلطة - كما في اتحاد المعلمين مثلًا - بحيث يجري إدماج الفلسطينيين ضمن نظام يهودي - عربي يسمح لليهود (بمن فيهم الأشخاص غير المنضوين رسميًا ضمن أجهزة الرقابة) بممارسة نشاطات الرقابة والضبط المباشرة. تنص الخطة على ما يلي:

تغيير دائم، لكن متدرج، للنظام التعليمي الخاص بالأطفال والشباب العرب.

1 - استبدال الكتب التعليمية الحالية في المدارس العربية بكتب جديدة متوافقة مع الكتب التعليمية في المدارس اليهودية.

2 - تغيير تدرّجي للمفتشين جميعًا في النظام التعليمي في البلدات العربية.

---

(53) Bauml, *A Blue and White Shadow: The Israeli Establishment's Policy and Actions among Its Arab Citizens: The Formative Years 1958-1968*, pp. 213, 248.

3 – في البلدات المختلطة – وجوب إقامة مدرسة موحدة تقدم خدماتها إلى جميع الأطفال – من روضة الأطفال حتى التعليم الثانوي (تخصص ساعات لتدريس الدين للطلبة العرب الذين يرغب ذووهم في ذلك).

4 – بغية رفع المستوى التعليمي في مدارس البلدات العربية كلها، وبغية ضمان تعليم موجّه من أجل المواطَنة الصالحة والولاء للدولة، يجري تعيين معلمين ومديرين يهود وعرب في هذه المدارس ممن يتمتعون بالمواصفات [التعليمية] الملائمة، ويجرى أيضًا إدخال منهاج تعليمي واحد إلى المدارس كلها.

5 – تكون كليات إعداد المعلمين مختلطة [يهود وعرب]، وتعتمد معايير متساوية.

6 تكون المدارس بعد المرحلة الابتدائية [زراعية أو مهنية أو عامة] مختلطة ومفتوحة أمام الطلاب جميعًا، يهودًا وعربًا.

7 – تُحَدَّد رسوم متناسبة لطلبة المدارس الثانوية جميعًا، وذلك بمشاركة وزارة التعليم والسلطات المحلية[54]

جرى توضيح الدوافع والغايات الكامنة خلف هذه الخطة في اجتماع لجنة الشؤون العربية يوم 11 آب/أغسطس 1960[55] وكشف حوشي في المناقشات التي دارت في هذا الاجتماع، عن أن خطته تقوم على مبدأين: **الأول** هو «إقامة مدرسة إسرائيلية واحدة في المدن المختلطة، أو ’مدرسة يهودية‘ مثلما كان بن غوريون يلح»[56] **والثاني** هو تعيين مدرسين يهود في المدارس العربية حتى يكون التعليم موجَّهًا صوب «الولاء للدولة، والمواطَنة

---

(54) ثمة نسخ كثيرة متوافرة من هذه الخطة. وكان المقصود بهذه الوثيقة أن تكون وثيقة داخلية.

ينظر: Abba Hushi, «Plan for Action of the Workers' Party of Eritz Yisrael Among the Arab Population - Internal Document, Not for Publication,» *LPA*, Files 7/32/60 (27 May 1960).

(55) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA,* Files 7/32/60 (11 August 1960).

(56) المرجع نفسه، ص 1–2.

الصالحة»[57] بالتالي، كان حوشي يرى «أن المفتشين يجب أن يكونوا من اليهود جميعًا، [مضيفًا أنه] لا يريد أن يُسجل ذلك على الورق»[58] وكشف حداد (وهو مهاجر من أصل عراقي له خبرة غنية في التعليم في العراق وإسرائيل. وكان يعمل آنذاك في الهستدروت) عن هدف الضبط الذي تخفيه هذه الخطة؛ إذ صرح قائلًا إن «مصلحتنا هي أن يصبح [التلميذ الفلسطيني] مواطنًا إسرائيليًا صالحًا مع بقائه عربيًا»[59] كما أنه أصر على أن الدمج غير ممكن: «إذا زرعنا وعيًا يهوديًا في الشباب العربي، وإذا وافق ذووهم على ذلك، أفلا يكون هذا متعارضًا مع توجّه دولة إسرائيل؟»[60] ولعل ملاحظات حداد الساذجة تعكس كونه شخصًا من خارج مجموعة الأشخاص القائمين على أجهزة الرقابة؛ فلم يكن أحد منهم ينظر إطلاقًا إلى الدمج باعتباره برنامجًا من أجل المواطَنة ترعاه الحكومة، بل كان ذلك يعني قبول الفلسطينيين بالخطاب الصهيوني وقبولهم بمكانتهم الخاضعة. والواقع أن دايان، الذي أيد الخطة، عبّر عن هذا تعبيرًا واضحًا، مشددًا على أن «مقاربتي هي أن هذه الدولة ليست دولة ثنائية القومية، بل هي دولة إسرائيل»[61]

كانت خطة حوشي طموحًا، لكن عواقبها كانت شديدة الخطر، وهذا هو سبب عدم تطبيقها. وعلى الرغم من ذلك، أجرى تجربة محدودة النطاق في مدينته، حيفا؛ إذ أقام في عام 1961 مدرسة سمّاها «عروني آليف» (البلدية أ)، تضم طلابًا من اليهود والعرب يدرسون في صفوف متوازية، ويقوم بالتعليم فيها معلمون يهود. كما أن البلدية اهتمت بتمويل رسوم دراسة التلاميذ العرب[62]

---

(57) المرجع نفسه، ص 2.
(58) المرجع نفسه، ص 4.
(59) المرجع نفسه، ص 10
(60) المرجع نفسه.
(61) المرجع نفسه، ص 5.
(62) «Parallel Classes for Arab Pupils Will Be Opened in Ironi Alef in Haifa,» *Davar*, 30/6/1960.

لكن الظاهر أن الطلبة الفلسطينيين كانوا معزولين[63]، ولم تعتنق «الوطنية الإسرائيلية» إلا أقلية صغيرة منهم[64].

طلبة الجامعات

كان عدد الطلبة الفلسطينيين خلال الفترة المدروسة هنا قليلًا؛ فعددهم في السنة الدراسية 1956/ 1957، مثلًا، لم يكن يتجاوز 46 طالبًا، ثم بلغ نحو 80 طالبًا في عام 1962، وظلت نسبتهم من مجموع الطلبة منخفضة خلال الفترة التي نناقشها، فوصلت في عام 1971 إلى 1.7 في المئة[65] وأمّا الجامعة، باعتبارها مؤسسة مستقلة ذاتيًا وتحمل ثقافة الحرية والعمومية والجدارة، فكان منتظرًا منها أن تخفف الرقابة المفروضة على الطلبة الفلسطينيين، أو أن تقلل شدتها، أو أن تغير أسلوبها. والواقع أن عميد شؤون الطلاب في الجامعة العبرية، وهي أكبر جامعات إسرائيل، أكد (انسجامًا مع هذه المبادئ) أن سلطات الجامعة ومكاتبها «لا ينظرون إلى قومية الطالب»، وليس بمقدورهم التمييز بين الطلبة اليهود والفلسطينيين[66] مع ذلك، ليس كلام عميد شؤون الطلاب إلا خداعًا! فالأمر لم يقتصر على معرفة سلطات الجامعة بالهوية القومية لكل طالب، بل كانت الإدارة متعاونة مع أجهزة الرقابة من أجل مراقبة الطلبة الفلسطينيين. ومن أمثلة ذلك أن الأمين العام الأكاديمي في الجامعة (وهو تابع لمكتب العميد) كان يرسل إلى مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية ما يتوافر لدى الجامعة من معلومات عن الطلبة الفلسطينيين. وكان الجدول الذي يحمل عنوان «طلبة الأقليات» (من عرب ودروز) يشتمل على المعلومات التالية: تصنيف الطلبة بحسب كلياتهم. ثم يجري ضمن كل كلية تقديم المعلومات

---

(63) Rabah Halabi, *Citizens of Equal Duties: Druze Identity and the Jewish State* (Tel-Aviv: Hakibbutz Hameuchad, 2006), p. 8 (in Hebrew).

(64) كان الكاتب تلميذًا في هذه المدرسة، ولديه ذكريات مشتركة مع زملائه عن التهميش الذي عاشوه وعن هدف المدرسة (غير المخفي) المتمثل في جعل عقول العرب «عقولًا أسيرة»، وذلك مثلما فعل المستعمرون الأوروبيون في مستعمراتهم.

(65) Bauml, *A Blue and White Shadow*, p. 302.

(66) المرجع نفسه.

التالية: اسم الطالب، ورقم التسجيل في الجامعة، والسنة الدراسية، وموضوع الدراسة، والعنوان الدائم، والعنوان في القدس[67] وصار رقم بطاقة هوية كل طالب يضاف إلى الجدول في ما بعد[68].

طُبّق في هذه الجامعة نمط الرقابة الذي كان مستخدَمًا في الأطر المختلطة؛ ففي السنة الدراسية 1958/ 1959، قام الطلبة الفلسطينيون بإنشاء لجنة خاصة بهم حملت اسم «لجنة الطلاب العرب». وكانت أجهزة الرقابة غير راضية عن هذه الجمعية لأنها هيئة تمثل الفلسطينيين. ومن أجل الانتقاص من أهميتها، أنشأ الماباي بعد فترة قصيرة «منتدى الطلبة اليهودي العربي» الذي ضم من 20 إلى 30 طالبًا، كان أكثرهم من الفلسطينيين. وكان على رأس هذا المنتدى الطالب اليهودي ميخائيل لندنستراوس، الذي كان في حقيقة الأمر مبعوثًا لعيني، مدير القسم العربي في الماباي. وكانت وثائق هذا المنتدى ونشاطاته كلها خاضعة لموافقة عيني. ومن أمثلة ذلك أن لندنستراوس فرغ في 8 حزيران/ يونيو 1958 من وضع الخطوط الأساسية لعمل المنتدى، ثم أحال في اليوم نفسه هذه الوثيقة إلى عيني حتى يضع ملاحظاته عليها كي يؤخذ بها قبل موعد مناقشتها في اجتماع المنتدى الذي كان مقررًا عقدُه في 14 تموز/ يوليو[69] طلب عيني إلغاء الإشارة البسيطة إلى إنهاء الحكم العسكري، وأكد أيضًا استقلالية هذا المنتدى عن التدخلات السياسية الخارجية، وكان مقصودًا بذلك (كما هي الحال دائمًا) تأثير أي تنظيم غير الماباي[70].

قدّم المنتدى إلى الطلبة الفلسطينيين مجموعة من المكتسبات في مقابل

---

(67) تحمل هذه القائمة ختم مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1964 ينظر: The Academic Secretariat, the Hebrew University, «The List of Students of Minority Background (Arabs and Druze) in 1964,» *LPA* , Files 3/1 (23 November 1964).

(68) «طلاب الأقليات الدارسون في الجامعة العبرية»، ثمة جداول كثيرة متوافرة، في: Yusif Dan-Gur, «To the Advisor on Arabs Affairs in the Prime-Minister's Office - Jerusalem: Students and Students' Organizations in Tel-Aviv,» *LPA*, Files 26/13/15 (29 June 1971).

(69) Micha Lindenstrauss, «Letter to Mr. Yaakov Eini: A Proposed Manifesto for the Jewish Arab Students Society,» *LPA*, Files 3/1 (8 July 1959).

(70) يقدم بومل تفسيرًا مماثلًا، في: Bauml, *A Blue and White Shadow*, p. 304.

حسن سلوكهم، منها منح تصاريح التنقل، والحصول على دخل مالي، إضافة إلى الحصول على توصية من أجل التوظيف. وتلقي الرسائل التالية المتبادلة بين لندنستراوس وعيني ضوءًا على هذه النقاط، وهي تدور حول منح تصاريح المرور للطلبة الفلسطينيين المتسببين إلى المنتدى:

27 آذار/ مارس 1959

إلى
عضو الحزب يعقوب عيني،
مقر الماباي
110 هيَركون
تل أبيب

طلب منا عضو المنتدى م. م. الناشف، من الطيبة، توصية موجهة إلى الحاكم العسكري من أجل تمديد ترخيص [التنقل] الدائم الرقم 20568، مع جعله يشمل «مناطق البلاد كلها عدا المناطق الأمنية».

بدأ نشاط م. م. الناشف في منتدى الطلبة اليهود والعرب في الآونة الأخيرة. وهو يتقدم بطلب المساعدة هذا من خلالنا.

أكون شاكرًا لكم إذا نظرتم في هذا الأمر.

تحياتي الرفاقية
ميخائيل لندنستراوس
أمين سر الخلية الطلابية[71].

أتى الرد بعد أربعة أيام من ذلك:

31 آذار/ مارس 1959

إلى الرفيق ميخائيل لندنستراوس،

---

(71) Micha Lindenstrauss, 27 March 1959, «Letter to: Havir Yaakov Einni,» *LPA*, Files 3/1 (27 March 1959).

حزب العمال في أرض إسرائيل [الماباي]

القدس

رسالتكم في 27 آذار/ مارس 1959

نظرنا في الأمر. وسوف يكون الرد إيجابيًا.

تحياتي الرفاقية
يعقوب عيني[72]

تبيِّن هاتان الرسالتان أن أربعة أيام فقط كانت كافية للموافقة على منح تصريح مرور شامل من أجل طالب كان مصنفًا شخصًا إيجابيًا.

كما أن الأعضاء الفلسطينيين في المنتدى كانوا يحصلون على وظائف لبث الدعاية - يلقون محاضرات في القرى الفلسطينية - وذلك لأن القائمين على أجهزة الرقابة كانوا يعتبرون المتعلمين من أبناء هذه القرى أشد تأثيرًا من الموظفين اليهود في خضم المعركة الهادفة إلى السيطرة على عقول الفلسطينيين وقلوبهم[73] وبغية إعداد الطلبة لهذه المهمة، دُعي عدد كبير من الأشخاص الذين كانوا يضعون استراتيجيات الرقابة والضبط (منهم شاريت وحوشي) من أجل اللقاء مع أعضاء المنتدى وتوجيههم.

على الرغم من هذا كله، لم يكن القائمون على أجهزة الرقابة مستعدين لتخفيف ضغطهم عن لجنة الطلاب العرب، فاستمرت التدابير الرامية إلى إلغاء هذه اللجنة. وكان الأسلوب الأول المتبَّع هو إدخال قائمة من الطلبة الفلسطينيين الأعضاء في المنتدى لخوض انتخابات إدارة اللجنة. لكن القائمة التي وضعها لندنستراوس بالتعاون مع عيني فشلت (كانت مرتبة وفق التصنيف الرسمي للفلسطينيين، واشتملت على ممثلين عن مختلف الطوائف: مسلمين ومسيحيين ودروز). ويلقي فشل هذه القائمة الضوء على جوهر الخلاف،

---

(72) Yaakov Eini, «Letter to: Havir Micha Lindenstrauss,» *LPA*, Files 3/1 (31 March 1959).

(73) Micha Lindenstrauss, «Personal A Letter to Yaakov Eini: The Jewish Arab Society Attached to Mapai Students' Cell,» *LPA*, Files 3/1 (19 April 1959).

ألا وهو تعريف الطلبة الفلسطينيين، فهل هم مجموعة من الأقليات أم طلبة فلسطينيون[74]

أدى فشل هذه المحاولة إلى إعادة التفكير في وضع لجان الطلبة الفلسطينيين في الجامعات. وفي كانون الأول/ديسمبر 1962، وُضعت استراتيجيا حاسمة في ما يتعلق بالتعامل مع الطلبة الفلسطينيين؛ ففي الاجتماع الذي ضم مسؤولين من مكتب المستشار ومن الاتحاد العام للطلبة الإسرائيليين، اتُّخذت قرارات ثلاثة: تمثل **الأول** في عدم اعتراف الاتحادات الطلابية في مختلف الجامعات بلجان الطلبة العرب. وكذلك عدم اعتراف إدارات هذه الجامعات بها، وعدم اعتراف الاتحاد العام للطلبة الإسرائيليين أيضًا. وكان القرار **الثاني** «انتخاب» ممثل عربي (أو أكثر) عضوًا في اتحاد الطلبة بحيث لا يمكن النظر إليه باعتباره خائنًا، بل يكون قادرًا على مقاومة المطالبة باستقالته. أمّا القرار **الثالث**، فهو تعيين طالب ملائم «يتطوع» للعمل في اللجان الثقافية ولجان الإسكان ضمن اتحاد الطلبة، بحيث يُدفَع له من طريق مكتب رئيس الحكومة. ويكون عمل هذا الشخص في هذه اللجان غطاءً لوظيفته الحقيقية المتمثلة في مراقبة الطلبة الفلسطينيين[75] الواقع أن أسماء الطلبة العرب الذين سوف يجري انتخابهم أعضاء في اتحاد الطلبة قد قررتها أجهزة الرقابة والضبط بالتعاون مع قادة اتحاد الطلبة. ومن الأمثلة على ذلك أن دافيد زخاريا، رئيس القسم العربي في المعراخ (الماباي سابقًا)، أرسل في تموز/يوليو 1971 رسالة إلى داني كورين (أمين عام اتحاد الطلبة) تضم أسماء الطلبة العرب الذين يُعتقد أن من الواجب ترشيحهم في الانتخابات التالية:

> إذا كان اقتراحي معقولًا، فإنني أقترح أن ندعو المرشحين إلى اجتماع من أجل تسميتهم بصورة رسمية، ومناقشة دورهم ووضعهم في المستقبل.
> المخلص
> دافيد زخاريا

---

(74) Micha Lindenstrauss, «Elections for the Arab Students' Committee: A Letter to Yaakov Eini,» *LPA*, Files 3/1 (7 December 1959).

(75) Bauml, *A Blue and White Shadow*, pp. 305-306.

جامعة تل أبيب

1 - مصطفى غنايم	باقة الغربية
2 - قصي حسين كبها	برطعة
3 - عرفات منصور	الطيرة

جامعة بار إيلان

1 - جلال أبو طعمة	باقة الغربية
2 - وليد صبري عثامنة	كفر قرع
3 - سعيد حسان قاسم	الطيبة

جامعة حيفا

1 - جمال طرابيه	سخنين
2 - محمود موسى دياب	طمرة(76)

انحصر كثير من نشاط الطلبة العرب في السياسات الطلابية، ضمن الحدود الضيقة للجامعات، لكن أجهزة الرقابة كان لها رأي آخر. والظاهر أن الأساليب التي استخدمتها تعكس نظرتها إلى حقيقة ما يدعوه غرامشي «حرب المواقع» - صراع عنيد من أجل السيطرة على وعي الفلسطينيين، حيث يتخذ قسم من الأكاديميين الفلسطينيين والدولة موقعين متعارضين. وفي معرض التعبير عن هذا الأمر، كتب المستعرب إلياهو ساسون (من وزارة الخارجية) في 1 شباط/ فبراير 1962: «المتعلمون - تشتمل هذه الفئة على خريجي الثانوية وعلى من يحسنون القراءة والكتابة. إنهم من أدعوهم باسم القوميين. لا نستطيع أن نترك هذا العنصر [المجموعة] وشأنه»(77) وفي الواقع، كان مكتب مستشار رئيس الحكومة يحتفظ بسجلات الطلبة الفلسطينيين التي تقدمها الجامعات إليه، وكانت عنصر مساعدة لمكتب المستشار وأجهزة الرقابة الأخرى في إحكام المراقبة على الطلبة الفلسطينيين؛ إذ كان الطلبة مصنَّفين فيها تبعًا لتقسيمٍ ثنائي يتمثل في إيجابي/ راديكالي. كما سمحت هذه القوائم للمسؤولين المعنيين

---

(76) David Zakharia, «Letter: to Dani Korin,» *LPA*, Files 26/13/15 (24 June 1971).

(77) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA,* Files 7/32/60 (1 February 1962), p. 4.

بتتبع نشاطات الطلبة السياسية. وعلى سبيل المثال، أجريت في 16 آذار/ مارس 1972 انتخابات لجنة الطلبة العرب في جامعة تل أبيب. وفي 20 آذار/ مارس، وصلت إلى زخاريا، مدير القسم العربي، رسالة اشتملت على أسماء الطلبة الفلسطينيين في الجامعات، مع تصنيف لمواقفهم، إضافة إلى تحديد من انتُخب عضوًا في اللجنة. ويقدم الجدول (6-2) توضيحًا لذلك.

الجدول (6-2)

الطلبة في جامعة تل أبيب في عام 1972 وتصنيفهم «إيجابي/ سلبي»

1 - محمد كيوان	أم الفحم - مجموعة «الأرض» الراديكالية
2 - نظير يونس	عارة - راديكالي
3 - سعيد عتيلي	الطيرة، متأثر بمحمد كيوان - راديكالي
4 - نبيل حنا إبراهيم	الرينة - راديكالي
5 - سمير قعوار	يافا - راديكالي - من الحزب الشيوعي - ووالده أيضًا
6 - ر. و. جبارة	الطيبة - ضعيف - يعمل في المكتبة
7 - رسمي بيادسي	باقة - إيجابي
8 - حسني بيادسي	باقة - إيجابي
9 - عبد الكريم الظاهر	الطيبة - إيجابي
10 - عدنان عمشة	الطيبة - إيجابي
11 - جورج قرة	يافا - إيجابي - يدرس القانون في السنة الثانية

ثمة جداول كثيرة من هذا النوع تحتوي على تصنيفات للطلبة.

المصدر: Meir Mishal, «Letter to David Zakharia: The Election of the Arab Students' Committee at Tel-Aviv University,» *LPA*, Files 26/13/15 (20 March 1972).

ينظر أيضًا قائمة أخرى، من قبل: Yusif Dan-Gur, «To The Advisor on Arabs Affairs in the Prime-Minister's Office - Jerusalem: Students and Students' Organizations in Tel-Aviv,» *LPA*, Files 26/13/15 (29 June 1971).

يحمل تصنيف الطلبة الفلسطينيين إلى فئتين، سلبية وإيجابية، دلالة خاصة في شأن تقديم المنح الدراسية، حيث مارست أجهزة الرقابة نفوذًا مباشرًا على غرار النفوذ الذي كانت تمارسه في ما يتعلق بالدخول إلى سوق العمل. فمنذ أواسط الخمسينيات، كان يرى القائمون على أجهزة الرقابة أن البطالة في صفوف الفلسطينيين المتعلمين يمكن أن تؤدي إلى تجذير موقف المجتمع

الفلسطيني عمومًا، ولا سيما في ظل الدور القيادي، السياسي والأخلاقي، الذي كانت تلك الأجهزة تنسبه إلى «الإنتليجنسيا» (ينظر الفصل 2). ولضمان منح «العناصر الإيجابية» فرص العمل ومنع الأخطاء في تحديد شخصيات تلك العناصر بسبب كثرة أجهزة الرقابة، اقترح الوزير شطريت في عام 1960 إنشاء «[قاعدة بيانات] متعددة المداخل بحيث تضم أسماء [المتعلمين العرب] جميعًا، ومن المهم أن تجري العودة دائمًا إلى قاعدة البيانات هذه. وإذا ما جرى رفض أحد الأشخاص لأي سبب كان، فمن الضروري شطب اسمه من قاعدة البيانات، ويتّبع الإجراء نفسه عندما نضيف شخصًا جديدًا»[78]

الواقع أن أكثرية الطلبة، في هذه الجداول ممن كانوا مصنفين إيجابيًا، احتلوا أو لا يزالون يحتلون مناصب مرموقة. أمّا من عبّروا عن «الراديكالية»، فعوقبوا، وذلك كما نرى في حالة حسن أمون وأحمد ريناوي؛ حيث إن حادثة أمون وقعت في خضم حملة شنها الطلبة والخريجون الفلسطينيون لمقاطعة رئيس القسم العربي في الهستدروت، ناحوم ياهلوم، وذلك بسبب الصعوبات التي كانت تعترض حصولهم على العمل. فقرر ياهلوم تغيير صيغة اجتماعاته مع الفلسطينيين[79]، فخطّط للاستعاضة عن اللقاءات الجماعية مع الفلسطينيين التي كان يحضرها مسؤولو الحكم العسكري وسياسيو الماباي عادة، بعقد سلسلة من الاجتماعات المصغرة. وفي الاجتماع الذي عُقد في منطقة الرامة في الجليل يوم 11 آب/أغسطس 1960، أشار أمون (الذي كان يدرس الطب) إلى التمييز الممارَس في حق الفلسطينيين من حيث توفير الخدمات الصحية. كما أنه وجّه انتقادات عامة لمواقف القسم العربي في الهستدروت إزاء المواطنين الفلسطينيين. أدت ملاحظات أمون إلى نقاشات نشطة من النوع الذي لا ترحب السلطات بحدوثه، بل أظهرت أن ياهلوم لم يكن يُحْسن تأدية المهمة التي اعتبرها

---

(78) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32/60, (4 May 1962), pp. 9-10.

(79) Meir Haro'veni, «Arab Students from the North Boycotted a Histadrut Meeting,» *LaMerhav*, 9/8/1960.

مهمته هو. وأثارت هذا الاجتماعات تصريحات شديدة معادية للفلسطينيين من لوبراني الذي كان مستشار الشؤون العربية لدى رئيس الحكومة، إضافة إلى صدور أمر من يهوشواع واربين (الحاكم العسكري في المنطقة الشمالية) بمنع أمون من دخول منطقة الرامة كلها - لا قرية دير الأسد فحسب - فترة غير محدودة(80).

أمّا حالة ريناوي، فحدثت بعد شهرين من ذلك. وكانت جريمته كتابة مقدمة لمجموعة قصصية لفرج نور سلمان تحت عنوان **أبرياء وجلادون**. وتسرد هذه المجموعة القصصية تفصيلات حياة الفلسطينيين الشاقة في ظل الحكم العسكري. كان ريناوي يدرس الطب، ولم تُعرف تفصيلات تطورات قضيته كلها. لكن تقريرًا صادرًا عن مئير ميشال (كان مسؤولًا في القسم العربي في الماباي) بعد عامين من ذلك يلقي بعض الضوء على المسألة. وصدر أمر بحرمان والد ريناوي من توسعة منزله. وجرى إرفاق المقدمة التي كتبها الابن بهذا الأمر:

توفيق سعيد بصول؛ رقم الهوية 2/ 73939

متزوج وله من الأبناء 12

المهنة: فلاح (وشاعر/ مغن شعبي) [يغني في الأفراح]. وهو يعيش في [بيت مؤلف من] غرفتين (سقفه من الأسمنت).

الميول الحزبية: الماباي إنه ناشط في الحملات الانتخابية، باستثناء انتخابات الكنيست الخامسة (هكذا يقول). يدرس ابنه أحمد توفيق الريناوي الطب في جامعة القدس. وهو الآن طبيب متمرن في مستشفى العفولة (ساعد القومي المتطرف فرج نور سلمان في نشر كتابه **أبرياء وجلادون**).

---

(80) Aneas Kardosh, «Leaflet: The Committee of Arab Students at the Hebrew University in Jerusalem,» *LPA*, Files 26/13/15 (September 1960). [A Summary translated to Hebrew].

ينظر أيضًا: «The Freedom of Opinion Danger to the Security of the State,» *Al-Mussawar* (9 October 1960) [A Hebrew translation available in *LPA*, Files 26/13/15].

بدأ توفيق بصول يبني بيتًا من غير ترخيص. وعندما أقام أساسات هذا البيت صدر إليه أمر بالتوقف عن أعمال البناء، وهو معروف شخصيًا من عيني، حيث إنهما كانا قد سافرا معًا إلى تركيا[81].

هذا التقرير محير؛ إذ لماذا يسافر فلاح لديه اثنا عشر من الأبناء إلى تركيا مع شخص نافذ في أجهزة الرقابة؟ وكيف استطاع السفر خارج البلاد في حين أن أكثر الفلسطينيين لا يستطيعون تجاوز حدود بلداتهم؟ والأهم من هذا: هل من علاقة بين الميول الأيديولوجية لدى الابن والأمر الذي تلقّاه الأب بالتوقف عن إنشاء المنزل؟ وتجدر أيضًا ملاحظة أن الأب لم يعترض على قرار الحاكم العسكري، لكنه قدّم التماسًا إلى القسم العربي في الماباي الذي يرأسه عيني[82].

كان لأجهزة الرقابة دور أيضًا في ما يتعلق بقبول الطلبة الفلسطينيين في الجامعات. لكن أثر هذه الأجهزة في الجامعات كان أقل مباشرة وعمقًا منه في كليات إعداد المعلمين العرب. على أن تلك الأجهزة ظلت تحاول التأثير في قرارات الجامعات من خلال استخدام منطق الرقابة الذي يتضمن وجوب منح «العناصر الإيجابية» مكافآت. وهذا ما توحي به الرسالة التالية التي وردت إلى جامعة تل أبيب من شخص يحتل منصبًا رفيعًا:

1973/3/11

إلى السيد أمنون غولان

المستشار القانوني في جامعة تل أبيب

سيدي العزيز،

قدّم السيد عبد الله م. م. أ. من قرية كفر قرع في المثلث، رقم الهوية (5xxxxx02) طلبًا لدراسة القانون وعلم الاجتماع. إن أسرة هذا الشاب

---

(81) Meir Mishal, «[Report]: The Village of Rena,» *LPA*, Files 26/16/7 (3 July 1962).

(82) المرجع نفسه.

معروفة لنا بأنها موالية، وبأنها تتخذ موقفًا إيجابيًا. ونحن مهتمون بمساعدته في دخول جامعة تل أبيب.

وأكون ممتنًا لكم إن قدّمتم العون في هذه المسألة.

دافيد زخاريا

رئيس القسم العربي(83)

لكن المعراخ فقد هيمنته في إسرائيل في أواخر السبعينيات وعقد الثمانينيات، وما عاد مسيطرًا على أجهزة الرقابة والضبط. وصارت المكافآت التي يستطيع تقديمها تمر عبر العلاقات الشخصية التي أقامها قادة الماباي وناشطوه مع الأشخاص النافذين في مؤسسات الدولة المختلفة. وكانت تلك المكافآت في أكثر الأحيان رشى تقدَّم إلى بعض الأشخاص في مقابل التصويت للمعراخ وإقناع معارفهم بالتصويت له. وعلى سبيل المثال، فإن ملاحظة مكتوبة على قطعة صغيرة من الورق في عام 1981 توضح تبادل المنافع هذا. وتشير هذه الملاحظة إلى أن «ر. أ. ع.، رقم هوية (5×××××7)» من قرية الطيرة راغب في دراسة علوم الأحياء والعلوم الإنسانية في جامعة تل أبيب وحصل على علامات عالية في المدرسة (يتولى أهرون شوش هذا الأمر). واشتملت ملاحظة أخرى على أسماء أشخاص راغبين في الدراسة في كلية إعداد المعلمين، وهم «نعيم، وداوود، وفاروق». وكان ينبغي تقديم هذه الطلبات إلى عبد الكريم (هو عبد الكريم الضاهر على الأرجح. وكان مدير كلية إعداد المعلمين العرب في بيت بيرل. هذه الملاحظات موجودة في الملف 26/ 16/ 22 في أرشيف حزب العمل).

مضامين

منذ بداية وجود التنظيمات الصهيونية الرسمية في فلسطين، انخرطت هذه التنظيمات في معركة الأفكار، وحاولت التأثير في الرأي العام الفلسطيني.

---

(83) David Zakharia, «Letter: To Mr. Amnon Golan,» *LPA*, Files 26/7/12 (11 March 1973).

وكان نسيم ملّول، أحد العاملين الرئيسين في مكتب فلسطين في المنظمة الصهيونية العالمية الذي أقامه آرثر روبين في عام 1908؛ إذ تمثلت وظيفته في متابعة المقالات التي تتناول الصهيونية في الصحف العربية وترجمتها[84] ومنذ عام 1911، ما عاد الأمر مقتصرًا على متابعة المقالات وإرسال الردود عليها، بل اشتمل أيضًا على شراء ولاء مالكي الصحف العرب ومحرريها وصحافييها وكتّاب أعمدة الرأي فيها، والمثقفين عمومًا[85]. وفي آذار/ مارس 1937، بدأ الهستدروت نشر صحيفة أسبوعية عربية باسم **حقيقة الأمر**. وكانت هذه الصحيفة توزع مجانًا في كثير من المراكز الرسمية وفي المستوطنات اليهودية، كما كانت ترسَل إلى المعلمين الفلسطينيين من طريق البريد، وظلت تصدر حتى الستينيات[86]

استمر اقتناع القيادة الصهيونية بأهمية دور الإنتليجنسيا والصحافة والكتب في نشوء الوطنية الفلسطينية، تواصل تأثيرها في سياسات هؤلاء القادة بعد عام 1948؛ فمنذ أيار/ مايو 1949، أوصت لجنة تشكلت للتحقيق في عمل الحكم العسكري بحذف بعض الموضوعات من الكتب المدرسية، لأن من الممكن أن تثير المشاعر الوطنية، وذلك على أن تحل محلها موضوعات عامة أو عبرية (أي يهودية). كما أوصت اللجنة بفرض المنهاج الدراسي المستخدَم في التعليم اليهودي على الطلبة العرب، وكذلك بتعليم اللغة العبرية في المدارس العربية، وبإعداد كتب جديدة تلائم هذه الغايات. وأوصت اللجنة أيضًا بتعيين معلمين يهود في المدارس العربية[87] وفي السياق نفسه، أشار بن تسفي في الاجتماع الثاني بين أعضاء الكنيست وأمانة سر الماباي في 9 حزيران/ يونيو 1950 إلى أن «... علينا أن نفرض اللغة العبرية على العرب... نريد دولة تكون

---

(84) Yaacov Ro'i, «The Zionist Attitude to the Arabs 1908-1914,» *Middle Eastern Studies*, vol. 4, no. 3 (April 1968), p. 200.

(85) Hillel Cohen, *An Army of Shadows: Palestinian Collaborators in the Service of Zionism* (Jerusalem: Ivrit Publishing House, 2004), pp. 30-33 (in Hebrew).

(86) Zachary Lockman, *Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in Palestine, 1906-1948* (Berkeley, CA: California University Press, 1996), pp. 253-257; Wang Yu and Cohen Hillel, «Marketing Israel to the Arabs: The Rise and Fall of the al-Anbaa Newspaper,» *Israel Affairs*, vol. 15, no. 2 (2009), p. 191.

(87) Benziman and Mansour, *Subtenants*, p. 146.

ثقافتها عبرية ولغتها عبرية من أجل المواطنين ومن أجل الغرباء الذين يعيشون معنا، أي من أجل اليهود وغير اليهود»[88] ومن الواضح أنهم كانوا يرون في اللغة شيئًا يتجاوز كونها وسيلة تواصل؛ إذ كان يُعتقد أن تعليم اللغة العبرية أداة صالحة لنشوء وسط ثقافي معرفي يمكن من خلاله التوصل إلى السيطرة بصورة سلسة.

في الاجتماع نفسه، رأى إيمانويل مور، من الحكم العسكري، أن استيعاب العرب غير ممكن من دون اتخاذ «تدابير قاسية»:

> حتى اليوم، أي بعد عامين من بدء تعاملها مع هذا الأمر، لا تزال المدارس تستخدم كتاب **أنا مع فلسطين**، وهذا يعني عدم وجود كتب تعليمية من تأليفنا نحن. وهذا يعني أيضًا أن المعلمين هم أنفسهم المعلمون الذين كانوا في فترة الانتداب، وأننا لا نراقب ما يقومون بتعليمه مراقبة كافية[89]

يلقي مور هنا ضوءًا على الكتب المدرسية «الملائمة». وهذه مسألة نوقشت في اجتماعات كثيرة وعلى امتداد أعوام عدّة تلت ذلك. كان من بين المصطلحات المستخدَمة «المواطَنة الصالحة تنبع من ثلاثة مصادر: البيت والمدرسة والكتب التعليمية» (على سبيل المثال، استخدمه حداد المذكور آنفًا). لكن ممّا يثير الاهتمام أن عملًا قليلًا أُنجز في هذا الاتجاه خلال العقد الأول. ولعل ذلك كان نتيجة افتراض أن الفلسطينيين سيجري ترحيلهم. وبحلول عام 1953، لم يكن قد صدر إلا كتاب تعليمي جديد واحد[90]، وحتى عام 1960، لم يصدر إلا أربعة كتب في العلوم الطبيعية، وكتاب واحد في تعليم المواطَنة[91] وليس من المفاجئ في شيء أن تكون نتيجة ذلك كله تشوشًا لدى المعلمين والتلاميذ. ثم تأخر توافر كتب المستوى الابتدائي كلها

(88) The Secretariat's Meeting with [Mapai's] MKs, «Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files: Gemil-3; C/3, p. 5/1 (9 July 1950).

(89) Ibid., p. 5/3.

(90) Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel* (London; New York: Monthly Review Press, 1976), p. 207.

(91) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32/60 (11 August 1960), p. 9.

(من الصف الأول حتى الصف الثامن) حتى عام 1966، أي في عام إنهاء الحكم العسكري[92].

بينما كانت أجهزة الرقابة قادرة على فرض بعض الكتب على التلاميذ الفلسطينيين، فإنها لم تكن قادرة على ذلك في ما يتعلق بالكتب الموجهة إلى القارئ العام، وذلك لأن نشر الكتب الناطقة بالعربية كانت تتولاه جماعات صهيونية أخرى (أهمها المابام) والحزب الشيوعي أيضًا؛ فعلى سبيل المثال، بدأ المابام منذ أواخر الخمسينيات إعادة إصدار كتب منشورة في مصر وتسويقها. وكان ناشطو الهستدروت يعتبرون أن هذه الكتب تحمل مضامين «تحريضية»، كما كانت المعلومات تشير إلى أن مبيعات هذه الكتب غير قليلة[93] ولمواجهة هذا، أُعدّت خطة واسعة النطاق في ما يتعلق بالنشاطات الثقافية. وقضت الخطة بجمع جزء من المال اللازم لتنفيذها من العمال العرب. وكان على الهستدروت وقسم الدعاية توفير بقية المال[94]، فطُلب من أغاسي، من القسم العربي في الهستدروت، أن يقوم بعدد من الأمور من أجل استعادة قيادة الماباي في هذا الميدان. وكان مطلوبًا منه أن يتولى استيراد الكتب، إضافة إلى استطلاع (مع شاريت) إمكانية نشر هذه الكتب العربية عبر دار النشر «عام عوفيد» التي يملكها الهستدروت[95].

في عام 1960، خصصت وزارة التعليم مبلغًا معتبرًا (30,000 ليرة إسرائيلية) من أجل ترجمة كتب من العبرية إلى العربية[96] والواقع أن عددًا غير قليل من الكتب تُرجم فعلًا؛ فمع حلول عام 1964 مثلًا، كان قد كُتب أو

---

(92) Jiryis, *The Arabs*, p. 207.

(93) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32/60 (11 August 1960), p. 9.

(94) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32 (12 September 1957), pp. 15-16.

(95) The Confined Committee of the Arab Affairs' Committee, «A Master Plan for Action Among the Arab Minority in Israel: Decisions for Implementation,» *LPA*, Files 26/14/11 (30 March 1958), p. 2.

(96) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32/60 (11 August 1960), p. 9.

تُرجم 75 كتابًا في إسرائيل. وفي عام 1971، صار عدد الكتب المتوافرة 128 كتابًا[97].

لكن الكتب لم تكن السبيل الوحيد لنشر الأعمال الأدبية والأفكار، وذلك لأن التلفزيون الذي وصل إلى القرى والبلدات العربية في أوائل الستينيات كان القناة الرئيسة لذلك، إضافةً إلى الصحف والدوريات. عاد اتصال الفلسطينيين بالعالم الخارجي عبر المحطات التلفزيونية العربية، وأهمها القنوات المصرية، إضافة إلى أنهم صاروا مطّلعين على أفكار وأخبار وطروحات جديدة تخالف الخطاب الإسرائيلي الرسمي. وفي هذا الصدد، صرح يعقوب كوهن من القسم العربي في الهستدروت بما يلي:

> ينبغي إجراء سبر لمعرفة مدى انتشار التلفزيون في أم الفحم، حيث يستطيع المرء أن يرى عبد الناصر في مقابل نصف ليرة إسرائيلية فقط، إضافة إلى مشاهدة المحطات التلفزيونية اللبنانية... إن العرب يكتسبون وعيًا جديدًا آتيًا من مصادر لا علاقة لنا بها[98]

كان ثمة مصادر أخرى متوافرة للناس، ألا وهي الصحف والدوريات، وأهمها ما كان يصدر عن الحزب الشيوعي والمابام. لكن هذه المطبوعات كانت إسرائيلية، وكانت موجودة ضمن السياق الإسرائيلي وخاضعة للرقابة. ومع ذلك، كان انتقادها السياسات الإسرائيلية مزعجًا للقائمين على أجهزة الرقابة. وكان من بين الحلول المبتكَرة لهذه المشكلة تنظيم مجموعات من المعلقين (اعتبارًا من أيار/مايو 1962) تضم الفلسطينيين «الإيجابيين». وبهذا الصدد قال أغاسي: «قررنا في الأسبوع الماضي إقامة قسم للمناقشة في مدن الناصرة وعكا، وفي قرية كفر ياسيف»[99] وكان مفترضًا أن تقوم هذه المجموعات بمناقشة المقالات النقدية التي تظهر في صحيفة **المرصاد** (يصدرها المابام)

---

(97) Jiryis, *The Arabs,* p. 207.

(98) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32/60 (1 February 1962), p. 7.

(99) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32/60 (4 May 1962), p. 12.

وصحيفة **الاتحاد** (الحزب الشيوعي)، واقتراح ردود عليها يمكن نشرها ضمن قسم خاص في صحيفة **اليوم**[100] لكن دايان كان غير واثق من هذا الحل التكتيكي، لأن الإجابات الذكية تظل بديلًا غير كافٍ عن وجود استراتيجيا. يقول دايان:

> السؤال هو: هل نريد صحيفة يهودية من أجل العرب، أم صحيفة عربية تعبّر عن العرب؟ إنهما أمران مختلفان! فأن تصدر صحيفة باللغة العربية من أجل العرب تتولى شرح وجهة نظرنا لهم شيء، وصدور صحيفة عربية تتناول القضايا العربية وتتخذ موقفًا معاديًا لعبد الناصر، لكنها تتناول شؤون العرب من منظورهم، هو شيء آخر[101]

كان دايان عارفًا بأن صحيفة **اليوم** ناطقة باسم أجهزة الرقابة. ومن هنا، نرى أن التراجع الذي شهدته صحيفة **اليوم** وغيرها من الإصدارات التي تشبهها، بالترافق مع التغيرات التي طرأت على استراتيجيات الرقابة، ليس أمرًا مفاجئًا؛ فبعد إنهاء الحكم العسكري في عام 1966، صار فقدان **اليوم** لمبرر وجودها مسألة وقت لا أكثر. وفي هذا عبّر توليدانو عن تقويمه السلبي لهذه الصحيفة في 6 حزيران/ يونيو 1968:

> هذه ليست صحيفة! إنها شيء مخزٍ... تحتل التبليغات ثلاثة أرباعها. وليس فيها أي معلومات. ليس فيها إلا العناوين التي تبثها الإذاعة. كما أن المقالات ليست موجهة من شخص واحد (يقصد عدم وجود توجّه تحريري). ومبيعاتها ضعيفة أيضًا. تباع نسخة واحدة فقط في قرية الطيبة. ولا يباع أكثر من 2500 نسخة في إسرائيل كلها وفي المناطق [المحتلة]. وهذا يعني أنها صحيفة سيئة وأن توزيعها محدود[102]

بعد صحيفة **اليوم** أتت صحيفة **الأنباء** التي صدرت بين عامي 1968 و1985 شهدت هذه الصحيفة الجديدة ذروتها في أوائل السبعينيات، عندما كانت

---

(100) المرجع نفسه.

(101) المرجع نفسه، ص 15

(102) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32/68 (6 June 1968), p. 2.

تطرح في الظاهر موقفًا ليبراليًا تعدديًا. وفي تلك الفترة، لخص رئيس التحرير استراتيجية الصحيفة بأنها قائمة على شن حرب نفسية:

> هل تريدون أن تتقيد الصحيفة بعناوين البث التلفزيوني والإذاعي الحكومي؟ ليس هذا بالمكان الملائم لإلقاء محاضرة عليكم في ما يتعلق بأسس الحرب النفسية. لكنني أكتفي بالقول إن الدور الرئيس للحرب النفسية هو إعطاء المستمع أو المشاهد ما تريد تقديمه له، بجرعات صغيرة، بحيث تخفي هدفك دائمًا. هذا ما نفعله في الصحيفة. **بكلمات أخرى، أقول إننا نغسل الأدمغة طبقًا لنظرية الحرب النفسية**[103]

جاء الانهيار الأخير لهذه الصحيفة بعد وقت غير قليل من نهاية الفترة التي ندرسها هنا. ولعل من المعقول القول إن أجهزة الرقابة بلغت في أواخر الستينيات مفترق طرق في مجرى صراعها من أجل السيطرة على وعي الفلسطينيين.

مضامين خطة لين

طرح أمنون لين (مدير القسم العربي في الماباي في فترة 1965-1969) خطة في الأول من أيار/ مايو 1968 حملت عنوان «من الفوز في الانتخابات إلى النضال من أجل ترسيخ الوعي العربي الإسرائيلي»[104] كانت فكرة لين الرئيسة تتمثل في أن لدى الفلسطينيين، الشباب منهم خصوصًا، «وعيًا مشطورًا»، وذلك لأن مسار تحديثهم لم ترافقه عملية تعليمية كان ينبغي أن تصل بهم إلى التماهي التام مع إسرائيل بوصفها دولة يهودية صهيونية. من هنا، يقول لين إن منطق أفكاره تتمثّل في الحقائق التي ظهرت بعد احتلال الضفة الغربية وغزة. والواقع أنه كان مستندًا في ذلك إلى المناقشات التي جرت في أوائل الخمسينيات في ما يتعلق بولاء الأقلية، وكان من المشاركين في بعض هذه المناقشات. قال في اجتماع اللجنة السياسية للماباي يوم 24 كانون الثاني/ يناير 1952:

---

(103) ورد في: Yu and Hillel, «Marketing Israel to the Arabs,» p. 199 (emphasis in the origin).

(104) هذه الخطة موجودة في نسختين، نسخة قصيرة وأخرى تفصيلية. والنسختان متوافرتان في أرشيف حزب العمل. وقد استشهدت هنا بالنسخة المطولة.

كان هنالك أفكار عن إقامة حركة عربية خالصة. ونحن ناقشنا هذه المسألة ورأينا أنها يمكن أن تشتمل على مخاطر جدية، لأننا لن نكون قادرين على توجيه هذه الحركة، وستغدو معارضة لنا. من الواضح أنه لا يجوز قبول العرب في الماباي... إننا نعتبر العرب في إسرائيل/ فلسطين أداة لنشاطنا في المشرق. ونرى بصورة خاصة أن من شأن قبول العرب في الماباي أن يُفقد هذه المهمة العابرة للحدود جاذبيتها[105]

الواقع أن لين أرسل في 1 كانون الأول/ ديسمبر 1951 طلبًا إلى قيادة الماباي من أجل إقامة «الحركة من أجل السلم والوحدة في المشرق». لكن أفكار لين أزعجت بن غوريون، ما دفعه إلى مقاطعته في اجتماع يوم 24 كانون الثاني/ يناير 1952 ومنعه من عرض أطروحته هذه[106]

ذهب لين إلى أن فشل الدولة «التربوي» الرئيس تمثّل في عدم تزويد العناصر «المخلصة» (أي العرب الإيجابيين) بـ «بيان منطقي واضح مكتوب يبرر موقفهم»[107] لكنه كان مدركًا أن تغيير الهوية يقتضي ما هو أكثر من الدعاية ونشر الأفكار. من هنا، فإنه يربط تغيير الهوية بالشروط المادية لعيش الفلسطينيين: يجب منح من يتماهون مع الدولة حقوقًا متساوية. وهذا يعني أن سياسة الثواب والعقاب يجب أن تكون سياسة واضحة رسمية، ولا يجوز أن يكون هنالك مكان لمن يقفون على السياج، أي من يتماهون مع الدولة على مستوى التصريح فحسب. يجب أن يكون التمييز بين «المخلصين» والعناصر «السلبية» واضحًا لا لبس فيه. ومع أن لين لم يشرح في عرضه هذا السياسة التي يقترح اتباعها تجاه العناصر «السلبية»، فإنه يُلمح تلميحًا إلى أن على هذه العناصر أن تغادر البلاد في آخر المطاف.

يجب أن يبدأ إنشاء الوعي العربي الإسرائيلي، بحسب لين، منذ سن مبكرة:

---

(105) The Political Committee [of Mapai], «Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 2-026-1952-10, pp. 6-7/2.

(106) Ibid., p. 7/2.

(107) Amnon Linn, «Our Activities among the Arabs and the Druze in the State of Israel,» *LPA*, Files 7/32/1968, p. 76.

«علينا أن نزرع في قلب [الشاب العربي] فكرة التماهي الكامل مع الدولة»[108] ويجب أن ترمي الترتيبات المختلفة إلى توجيه النشاطات كلها من أجل تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك النظام التعليمي والأطر اليهودية العربية المشتركة على المستويات المختلفة، وهي الأطر التي ينبغي ترسيخها أو إحياؤها، بما في ذلك لجان العلاقات بين الجيران. وببساطة، يذهب لين إلى وجوب تعميم الصهيونية لتكون أيديولوجيا لليهود وللفلسطينيين على حد سواء. وعلى الرغم من تنافض هذه الأيديولوجيا مع تاريخ الفلسطينيين وتطلعاتهم القومية، رأى أن تمثل بوابة من أجل استمرار إقامتهم في البلاد وتوصلهم إلى تحقيق مكتسبات مادية. ومن المحتمل أن يكون لين قد قرأ مقالة زئيف جابوتنسكي الشهيرة (1923/ 1937) التي حملت اسم «الجدار الحديد» والتي ذهب فيها إلى أن أي أمة حيّة لا يمكن أن تقبل هذه الشروط. وليس من المحتمل أن يضطر الفلسطينيون إلى قبول هذه الشروط إلا بعد إذعانهم إذعانا تامًا. ولعل لين كان يظن أن روح الفلسطينيين كُسِرت بعد 18 عامًا من الحكم العسكري، وبعد هزيمة الجيوش العربية في حرب 1967

خلاصة

تناول هذا الفصل تفصيلات أساليب الرقابة والضبط التي استُخدمت من أجل التأثير في طريقة تشكيل الفلسطينيين آراءهم، ولا سيما من خلال النظام التعليمي والإعلام. وكان من شأن تضييق تركيز الرقابة من حيث مكان الفئة التي تجري مراقبتها (من المجموعات الإثنية الكبيرة إلى الحمائل، ثم إلى الأفراد) ومن حيث حجم هذه الفئة أن يُحدث أثرًا تراكميًا كان لانعكاساته وشدته تأثير قاهر على كثير من المعلمين والطلبة. تضاف إلى ذلك كثرة المناسبات التي كان كل معلم يخضع فيها لدراسة وضعه من جديد على امتداد حياته المهنية، إلى جانب المكافآت أو العقوبات التي جعلت لإعادة التقويم هذه أثرًا مضنيًا في نفس المعلم. لم يكن تقويم وضع المعلم مجرد أداة تذكّره دائمًا بهشاشة

(108) المرجع نفسه، ص 81.

أمنه الاقتصادي، بل كانت كذلك أسلوبًا لإدامة اعتماده على سلسلة التعاون مع السلطات. كما أن حالات إعادة التقويم هذه كانت مستخدمة في بعض الأحيان من أجل دفع المعلمين إلى التعاون أو إلى تقديم بعض المعلومات. فضلًا عمّا تقدم، اشتمل استخدام المخبرين في المدارس على مديري المدارس والمعلمين والتلاميذ وذوي التلاميذ، إضافة إلى المضامين التربوية الموصَلة بحيث تحوّل النظام التعليمي العربي إلى شيء يشبه نظام السجن المراقب من غير وجود السجن المراقب نفسه، وذلك حيث يتخيل المرء وجود أعينٍ تنظر إليه وآذانٍ تستمع إلى ما يقول في كل مكان.

في الفترة نفسها، صارت مراقبة الطلاب في الجامعات أمرًا روتينيًا، حيث شارك كثيرون (بمن فيهم بعض الطلبة اليهود) في الأشكال المختلفة من النشاطات الرقابية. وأدى تعاون الجامعات نفسها إلى جعل هذه الرقابة أمرًا ممكنًا، لكنه أدى أيضًا إلى جعلها أقل ظهورًا ممّا هي عليه في المدارس وفي كليات إعداد المعلمين، مع أنها لا تقل قمعًا عنها.

فكر حوشي في توسعة نموذج الرقابة الذي كان طاغيًا في الأطر المختلطة بين اليهود والعرب، أي على نحو يشبه ما كان موجودًا في الجامعات، وذلك بحيث تشمل تلك الرقابة النظام التعليمي كله من خلال إعطاء المعلمين والموجهين اليهود دورًا مهمًّا في الرقابة والضبط؛ فإضافة إلى فرض المضامين التي تُنقَل من طريق التعليم، كانت خطة حوشي مصمَّمة بحيث تزرع روح الوطنية الإسرائيلية في نفوس الشباب الفلسطيني. لكن، بالنظر إلى التغير الدراماتيكي الذي تقتضيه هذه الغاية، فإن خطة حوشي لم تجد تطبيقًا لها على نطاق واسع، بل ظلت منحصرة ضمن تجربة صغيرة جرت في حيفا. وبعد ذلك بأكثر من 15 عامًا، اقترح لين (وهو صهر حوشي وخلَفه في القسم العربي في المعراخ، الماباي سابقًا) خطة مضت خطوة إضافية إلى الأمام: يجب الربط بين قبول الفلسطينيين بالصهيونية وشروط حياتهم المادية، بل وجودهم نفسه في هذه البلاد.

إضافة إلى الرقابة اللصيقة السائدة على المستوى الرسمي، كانت تجري محاولات دائمة من أجل السيطرة على الخطاب الإعلامي والتحكم

في طبيعة الكتب المتوافرة لعامة الجمهور، وخصصت مبالغ غير قليلة لهذه الغاية. لكن التكنولوجيا الجديدة، ولا سيما التلفزيون، أصبحت متوافرة في القرى إلى حد كبير، ففتحت نافذة لأفكار ومعلومات جديدة وجد النظام صعوبة في كتمها. وعلى الرغم من التغيرات الكبيرة التي جرت بعد عام 1968، ظلت محاولة السيطرة على النظام التعليمي العربي نشطة، بما في ذلك بعض الأساليب الموصوفة في هذا الفصل، وأهمها الرقابة اللصيقة وعمليات الغربلة والاختيار.

- 7 -

الحقوق السياسية في ظل الحكم العسكري

هل يمكن التوفيق بين مفهومَي الحكم العسكري والحقوق السياسية؟

ينظر الفكر السياسي إلى المواطَنة، بما هي حزمة من الحقوق وبما هي ممارسة أيضًا، باعتبارها ضمانة للمواطن في وجه تجاوزات السلطة أو الجماعات النافذة[1] ومن هذه الحقوق، تكتسب الحقوق السياسية مكانة متميزة، إذ ترتبط بمفاهيم رفيعة، من بينها مفهوم سيادة الشعب. مع ذلك، ما المعنى الذي يمكن أن يكون للحقوق السياسة في ظل حالة الاستثناء، حيث يجري تقليص الحقوق الأساسية التي تسمح للمواطن بالمشاركة في العمليات السياسية الديمقراطية؟

إن هذا التناقض كامن في صلب تجربة المواطَنة لدى الفلسطينيين في ظل الحكم العسكري. صحيح أنهم نالوا حق التصويت والترشح في الانتخابات، إلا أنهم حُرموا الحقوق الأساسية التي تؤدي إلى تمكين ممارسة الحقوق السياسية وتمنحها معناها، بما في ذلك حرية الحركة وحرية الكلام والاجتماع/التنظيم والمحاكمة المنصفة والمشاركة في العمليات السياسية من غير قسر. ومع أن فوكو[2] يوضح أن الديمقراطيات تستخدم أشكالًا مختلفة من الرقابة ومن الإدارة السكانية، فإن هذا لا يحدث على نحو يسبب خرقًا فاضحًا لحقوق مواطنيهم. أمّا التدابير التأديبية والسلطة السيادية المتجسدة في أنظمة الطوارئ التي كانت تمارسها الحكومة العسكرية، فهي نقيض فكرة حقوق المواطَنة.

صنف كثير من علماء الاجتماع إسرائيل على أنها دولة ديمقراطية منذ

(1) ينظر على سبيل المثال: Thomas Humphrey Marshall, *Citizenship and Social Classes* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1950).

(2) Michel Foucault, *Society Must Be Defended* (London: Penguin, 2004), pp. 239-264.

تأسيسها، مغفلين هذه التناقضات في الممارسة السياسية للأقلية الفلسطينية[3]، وذلك عندما يشيرون إلى القضايا الإجرائية، من قبيل إجراء انتخابات متعددة الأحزاب على نحو منتظم. أمّا حقيقة أن الشروط الأولية للديمقراطية ليست موجودة لدى الأقلية القومية، فلا يبدو أن لها أثرًا في تعريف الديمقراطية لدى هؤلاء الدارسين.

لكنني كنت قد وصفت في الفصل الخامس كيف جرى تحويل العملية الديمقراطية المحلية إلى أداة للضبط، حيث صارت الانتخابات مناسَبة لممارسة الرقابة ولتطبيق سياسة الحمائل. فهل اتخذت السياسة على المستوى القطري صورة مختلفة عن هذا؟

بغية الإجابة عن هذا السؤال، سألجأ إلى تفكيك التناقض القائم بين الحق السياسي من ناحية وسياسات الرقابة والضبط من ناحية أخرى، وهي السياسات التي سمحت بها حالة الاستثناء، وذلك وصولًا إلى سلسلة من الأسئلة المتصلة بالهياكل والإجراءات والعمليات. من ثم، سوف أستكشف مواقع المشاركة السياسية التي أصبحت متاحة للفلسطينيين، واختيار الأعضاء العرب في الكنيست ومدى تمثيليتهم، ومقدار تأثيرهم في السياسات العامة. وفوق هذا، سأناقش أنماطًا بديلة للمشاركة السياسة من طريق القنوات الرسمية والمنافسة السياسية التي اضطلع بها الفلسطينيون. وعلى وجه الإجمال، ترمي المناقشة في هذا الفصل إلى توضيح العلاقات الكائنة بين الأهداف الإسرائيلية المتمثلة في السيطرة السياسية وإدارة السكان من ناحية والحقوق السياسية التي مُنِحت للفلسطينيين من ناحية أخرى.

---

(3) ينظر، على سبيل المثال: Robert Dahl, *Polyarchy: Participation, and Observation* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971); Powell G. Bingham, *Contemporary Democracies: Participation, Stability, and Violence* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982); Arend Lijphart: *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in 21 Countries* (New Haven, CT: Yale University Press, 1984); «Democracies: Forms, Performance, and Constitutional Engineering,» *European Journal of Political Research,* vol. 25, no. 1 (January 1994), pp. 1-17; Alan Dowty, «Is Israel Democratic? Substance and Semantic in the «Ethnic Democracy» Debate,» *Israel Studies*, vol. 4, no. 2 (Fall 1999), pp. 1-15; Ruth Gavison, «Jewish and Democratic? A Rejoinder to the «Ethnic Democracy» Debate,» *Israel Studies,* vol. 4, no. 2 (Spring 1999), pp. 44-72.

مواقع المشاركة المُجازة رسميًا

على الرغم من أن الفلسطينيين الذين صاروا مواطنين في دولة إسرائيل من الناحية الاسمية (أُقر قانون الجنسية بعد ثلاثة أعوام من ذلك) أتيحت لهم المشاركة في الانتخابات الأولى، ناخبين ومرشحين، فإن المسائل المتعلقة بمحتوى حقوقهم السياسية وجديتها كانت مسائل مطروحة منذ البداية. تدور إحدى هذه المسائل حول مواقع مشاركة الفلسطينيين؛ فحتى عام 1952، لم يكن قد اتضح تمامًا لدى القائمين على أجهزة الرقابة كيف يمكن الفلسطينيين أن يتنظموا سياسيًا. ومن هنا، ظهرت مبادرات كثيرة عند مجموعات وأحزاب مختلفة؛ ففي أواخر عام 1949 مثلًا، عبّر نحو 300 فلسطيني من اللد عن رغبتهم في الانتساب إلى الماباي. إضافة إلى هذا، جدد الحزب الشيوعي نشاطه بين الفلسطينيين، خصوصًا بالنظر إلى أن قادة الحزب من العرب ظلوا في البلاد، أو سُمِح بعودة اللاجئين منهم[4] كما أن حزب المابام الصهيوني اليساري بدأ نشاطه بين الإنتليجنسيا الفلسطينية فأسس حزبًا عربيًا. وفي اجتماع اللجنة السياسية في الماباي يوم 19 كانون الثاني/يناير 1950، صرح عضو الكنيست (رئيس لجنة الخارجية والدفاع) آران بما يلي:

> إن حزبنا خارج هذه المسألة [تنظيم الفلسطينيين سياسيًا]... وما زالت مسألة إقامة حزب اشتراكي عربي مطروحة على الطاولة. وسوف تصبح هذه المسألة مهمة مع مرور الوقت. السؤال هو: كيف يمكن التعاطي مع هذا المشروع بين رفاقنا، فهذا يتطلب معرفة باللغة وبالمقاربة [الملائمة]. أظن أن ثمة حلًا للمسألة العربية: يجب أن يذهب العرب إلى حيث ذهب العرب الآخرون، وأنا كنت دائمًا من مؤيدي التهجير. إن علينا منحهم حقوقًا متساوية ما داموا موجودين في البلاد... وأظن أنه يجدر بنا أن نقيم حزبًا اشتراكيًا في صفوفهم... لكن الحقيقة هي أن ذلك الحزب نفسه [أي الماباي] ليس مستعدًا لهذا الأمر من الناحية النفسية[5].

---

(4) The Political Committee Bureau [of Mapai], «Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 2-025-1950-13 (19 January 1950), p. 7.

(5) المرجع نفسه.

لكن، كان من الواضح لدى المستعرِبين أن الحزب العربي المرتبط بالماباي لا يستطيع التعبير عن مطالب الأقلية الفلسطينية وتطلعاتها؛ فخلال اجتماع بين أمانة سر الماباي وأعضاء الكنيست من الحزب نفسه، ذهب باركات إلى القول:

يعرف الرفيق موشيه [شاريت] أنني كنت أعترض دائمًا على إقامة حزب عربي. وفي ما يلي أسبابي باختصار:

> كنت أرى أن إقامة حزب عربي تمثِّل خداعًا عامًا؛ فلن يكون الحزب العربي الذي لا يملك خطة أو شعارًا، والذي لا يعرف الخط السياسي للحكومة، إلا «حزبًا من المبعوثين»، ما يعني أنه لن يشكل عاملًا مؤثرًا لدى الجمهور العربي. كما قلت أيضًا إنه لا وجود لأي شخصيات [عربية] يمكن أن تشكل أساسًا لحزب تقدمي... وأظن أن ثمة حاجة اليوم إلى التفكير، في ضوء نشاطات الحزب الشيوعي والمابام في الوسط العربي، في إمكانية تكليف عدد من العناصر [الأشخاص] وضع برنامج مخلص من أجل إقامة حزب، بحيث يقدم حزبنا [الماباي] المساعدة له[6]

في الاجتماع نفسه، رأى عضو الكنيست شلومو ليفي أن هذا الخيار غير قابل للتطبيق: «لا أظن أننا نستطيع تنظيم حزب اجتماعي ديمقراطي عربي. إن هذا خطأ»[7]

هكذا، واصل القائمون على الرقابة بحثهم عن زعيم عربي يمكن أن يتمتع بمكانة مرموقة في أعين الفلسطينيين، ويكون خاضعًا للماباي في الوقت عينه. لكن، هل يمكن قائدًا من هذا النوع أن يوجد فعلًا؟ رأى عضو الكنيست آران أن توقُّع العثور على هذا القائدًا أمر غير واقعي:

> من هو العربي الذي يحترم نفسه ويقبل بأن يرتبط بنا؟ لن يقبل الارتباط بنا إلا شخص يمكن شراءه بالمال. إنني أحتقر العرب الذين يتحالفون معنا وفق

---

(6) The Secretariat's Meeting with [Mapai's] MKs, «Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files: Gemil-3 (9 July 1950), C/3, p. 6/2.

(7) المرجع نفسه، ص 6.

هذا التوجه إننا نخدع أنفسنا ونخدع أمم العالم أيضًا. وعندما يدرسون الأمر دراسة عميقة فإنهم لن يقبلوه[8]

لخص عضو الكنيست يونا كيسي مجموعة الآراء السياسية المتنوعة بالقول:

وفق أحد الطروحات، ثمة حاجة إلى إقامة حزب اشتراكي (الماباي) بين العرب. ويقول الطرح الآخر بأن العرب لا يزالون غير قادرين على إقامة حزب سياسي بأنفسهم، وأن علينا العمل بينهم من طريق الخداع. علينا أن نأتي ببعض الزعماء العرب من الخارج (من اللاجئين) ممن يتمتعون بنفوذ لدى العرب ويستطيعون ضبطهم من طريق القمع... لا يتمتع عضوا الكنيست العربيان بأي سند شعبي، ونحن لا نستطيع الاعتماد عليهما[9].

الواقع أنه كان بين المستعرِبين، عشية انتخابات الكنيست الثانية التي جرت في 30 تموز/ يوليو 1951، شعور مفاده أن نمر الهواري قادر على تأدية دور الزعيم العربي، حيث غدا تاريخه الوطني واعدًا؛ فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أقام الهواري حركة كشفية شبه عسكرية أطلق عليها اسم «النجادة». وبلغ عدد أفرادها 2000 عضو عشية حرب 1948[10] ومع أن الهواري كان مرتبطًا بالقيادة الوطنية الفلسطينية قبل الحرب، فإن إخلاصه في موقفه السياسي ظل موضع شك. ويقول موريس إن «هواري قد يكون أحد عناصر جهاز الهاغاناه المخابراتي»[11] كما أن ما قاله باركات (أشرنا إليه في الفصل الأول)، أي «ثمة شخص اسمه نمر كان يفترض أن يقوم بدور الزعيم، لكنه خاننا، ثم عاد إلينا، ثم اتضح في أثناء ذلك أن لا قيمة له بين العرب»[12]، يدعم فرضية موريس. كما أن عودة هواري إلى إسرائيل في عام 1949 لا يمكن أن تكون

---

(8) المرجع نفسه، ص 3-4.

(9) The Political Committee Bureau [of Mapai], «Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 2-025-1950-13 (19 January 1950), p. 9.

(10) ينظر، على سبيل المثال: Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004), p. 59.

(11) المرجع نفسه، ص 111

(12) The Political Committee [of Mapai], «Protocol of the Meeting,» *LPA,* Files 2-026-1952-10 (24 January 1952), p. 10/2.

قد جرت من غير تعاون وثيق مع كبار المستعرِبين الإسرائيليين ومع عملاء المخابرات. لكن مرور أقل من عامين كان كافيًا لكي يتضح أنه ليس الزعيم المنتظر. وهكذا، فإن قصته السياسية لم تدم طويلًا[13]

بيد أن تنامي إدراك القيادة الإسرائيلية، وكذلك القائمين على أجهزة الرقابة، خلال عام 1952، أن الأقلية الفلسطينية باقية في إسرائيل زمنًا أطول ممّا كان متوقعًا (ينظر الفصل الأول)، إضافة إلى فشل محاولات تنصيب هواري زعيمًا، أديا إلى زيادة الحاجة إلى وجود استراتيجيا من أجل تنظيم الفلسطينيين. وفي اجتماع اللجنة السياسية في الماباي يوم 24 كانون الثاني/ يناير 1952، وضع بن غوريون مبادئ تنظيم الفلسطينيين في المستقبل قائلًا «إنهم لا يستطيعون الانضمام إلى الحزب [الماباي] لأن حزبنا حزب صهيوني، مثله مثل دولة إسرائيل التي هي دولة صهيونية... وبالتالي، فإن اتحاد العمال العرب [نقابة عمالية شكلية يسيطر عليها الهستدروت] موجود، وهو مؤلف من العرب فحسب... ثمة حاجة إلى أداة سياسية من أجل اليهود والعرب، رابطة، ناد، إلخ»[14] إن قرار بن غوريون بمعارضة إقامة أحزاب عربية يعكس إجماعًا واسعًا، لا بين القائمين على أجهزة الرقابة وحدهم بل أيضًا بين الطبقة السياسية اليهودية عمومًا.

كانت نتيجة ذلك عدم السماح لأي حزب عربي مستقل، ولا لأي مؤسسة مستقلة على النطاق القومي يمكن أن تشكل أساسًا لحزب من هذا النوع، بالعمل خلال فترة الحكم العسكري، وكذلك في العقود التي أعقبت الحكم العسكري أيضًا. وفي حين صار مبدأ بن غوريون القاضي بحظر إقامة أي حزب عربي مستقل حجر الزاوية في سياسات الضبط السياسي المعتمدة، فإن فكرته في إقامة نادٍ مشترك يجمع العرب «الإيجابيين» واليهود ويكون مرتبطًا بالماباي لم تتحقق قط، على الرغم من أن ناديًا من هذا النوع كان يمكن أن يصبح قشرة

(13) ينظر: Hillel Cohen, *Good Arabs: The Israeli Security Agencies and the Israeli Arabs, 1948-1967* (Berkeley, CA: University of California Press, 2010), pp. 53-59.

(14) The Political Committee [of Mapai], «Protocol of the Meeting,» *LPA,* Files 2-026-1952-10 (24 January 1952), p. 4.

خارجية صالحة تخفي العيوب التي تحتها. وبعد عشرة أعوام على اقتراح بن غوريون، حاول باركات إعادة الحياة إليه، لكنه قال في 1 شباط/ فبراير 1962: «إنني أشير إلى اقتراح قدمه أبا حوشي منذ ثلاثة أو أربعة أعوام في ما يتعلق بإقامة أندية للحزب [الماباي] في البلدات العربية. ليس المقصود بالنادي العضوية في الحزب، بل هو هيئة وسيطة بين العرب والحزب [يكون هدفها] التقارب والتثقيف»[15] وعلى غرار ذلك، برهنت فكرة شاريت القائلة بإنشاء حركة بين الفلسطينيين تمنحهم وهْم امتلاك حزب سياسي أو مشروع أيديولوجي، عدم قابليتها للتطبيق[16]

إذا كان الفلسطينيون ممنوعين من إقامة أحزابهم السياسية، وإذا كانوا ممنوعين أيضًا من عضوية الأحزاب اليهودية الرئيسة (ماعدا المابام)، فكيف يستطيعون ممارسة حقوقهم السياسية؟ من هنا، كان المنفذ الوحيد المتاح رسميًا للمشاركة الفلسطينية هو القوائم العربية المرتبطة بالماباي. وكان يجري إعداد هذه القوائم قبل كل انتخابات من القائمين على أجهزة الرقابة ومن غير أي مشاركة فلسطينية، ولا حتى من قبل المرشحين الذين كانت أسماؤهم تظهر في هذه القوائم. كان المستعرِبون هم الذين يتخذون القرار في كل مسألة متعلقة بهذه القوائم، بما في ذلك أسماء المرشحين وتصنيفهم وأسماء القوائم ورموزها واستراتيجيات حملاتها الانتخابية؛ فعلى سبيل المثال، وضع عيني، في مجرى التحضير لانتخابات الكنيست الرابعة، وثيقة حملت عنوان «صوب انتخابات الكنيست الرابعة: مراجعة واقتراحات»[17] وطرح في هذه الوثيقة ثلاث تركيبات مختلفة لقوائم عربية، إلى جانب تقويم مدى شعبية كل مرشح من المرشحين المختلفين: اشتمل الخيار الأول على القوائم التالية، مع

---

(15) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA,* Files 7/32/60 (1 February 1962), p. 9.

(16) The Political Committee [of Mapai], «Protocol of the Meeting,» *LPA,* Files 2-026-1952-10 (24 January 1952), p. 2/2.

(17) Yaakov Eini, «Towards the Elections for the Fourth Knesset: A Review and Suggestions: The Preparations for the Elections and a Detailed Plan for the Knesset and the Local Councils, 1959,» *LPA*, Files 26/14/3 (23 February 1959).

المرشحين فيها: (أ) القائمة التي تستمد أصواتها من الناصرة والقرى القريبة منها، ويمثلها كل من: (1) يوسف الفاهوم، (2) مرشح كاثوليكي، (3) مسلم من عائلة زيدان، (4) رائف الزعبي (مفتش في وزارة التعليم)؛ (ب) قائمة التقدم والعمل، ويمثّلها الشيخ صالح خنيفس ويوسف عبد الله (بدلًا من الشيخ صالح سليم «الذي لا معنى لإعادة ترشيحه» [هكذا أضاف عيني])؛ (ج) قائمة المثلث التي تضم: (1) محمود الناشف أو فارس حمدان، (2) الشيخ جبر داهش معدي، (3) حسن عبد الله.

بحسب عيني، فإن هذا الخيار يحافظ على التركيبة الإثنية لأعضاء الكنيست العرب من غير تبديل: مسلمان اثنان، ودرزيان اثنان، وكاثوليكي واحد. وقرر عيني أن كلًّا من القائمتين (أ) و(ج) ستحصل على مقعدين في الكنيست، في حين تحوز القائمة (ب) مقعدًا واحدًا. وسوف يشتمل هذا الخيار على تغيير في الأشخاص، لكنه لن يلبي ما اعتبر أنه - مطالب المسلمين بتمثيل أكثر مساواة (بلغ عددهم 150,000، في حين بلغ عدد الدروز 20,000 على الرغم من كونهم يتمتعون بالعدد نفسه من الممثلين في الكنيست)، ولا مطالب المسيحيين الأرثوذكس الذين لم يكن لهم أي ممثل. وعند ذلك، جاء عيني باقتراح آخر من أجل تركيبة هذه القوائم، وحلل نتائجها، ثم أتبعها بخيار ثالث وبتقويمه الشخصي. جرت مناقشة هذه البدائل مناقشة تفصيلية من القائمين على أجهزة الرقابة، الذين كان من بينهم ممثلون عن مكتب مستشار الشؤون العربية لدى رئيس الحكومة وعن الحكم العسكري.

أُعدَّت هذه القوائم في 18 آب/أغسطس، أي قبل أقل من ثلاثة أشهر من موعد الانتخابات. ووُجِّهت الدعوات إلى المرشحين العرب المختارين للاجتماع مع المستعربين. وكان متوقعًا من المرشحين أن يعبّروا عن عرفانهم وعن استعدادهم للقيام بالمهمات المطلوبة منهم. وهكذا، تقررت جدولة هذه الاجتماعات في المقر الانتخابي للماباي على النحو التالي:

> يدعى يوسف الفاهوم [للاجتماع مع] شطريت وزياما ديبون ويعقوب عيني، وذلك من أجل تلقّي رده النهائي. وسوف يتولى عيني ترتيب هذا الاجتماع.

[سينقعد الاجتماع] يوم الأربعاء 19/ 8/ 1959 وسوف تجري المشاورات في حيفا من أجل تقرير اسم مرشح بديل. ويتخَذ القرار النهائي يوم الجمعة 21/ 8/ 1959

صالح سليم: سوف يستدعى إلى الاجتماع مع شطريت، ويتولى عيني الترتيبات اللازمة.

صالح خنيفس: سوف يستدعى إلى اجتماع جديد مع باركات يوم الأربعاء 13 في الساعة الواحدة والنصف.

قائمة الشيخ لبيب: [سوف يُعقد الاجتماع مع الممثلين] يوم الأربعاء 19/ 8/ 1959 وسوف يجري استطلاع ما إذا كان يمكن وضع سليمان قطران في المكان الثالث(18)

يبين هذا الترتيب أن الفاهوم كان يُعتبر مرشحًا مهمًا لأنه كان مدعوًا إلى الاجتماع مع ثلاث شخصيات رئيسة: وزير، ومستشار الشؤون العربية، وأحد المستعرِبين البارزين. ولعل الأهمية المعطاة للفاهوم تلقي ضوءًا على منابع القوة التي كانت لديه، والتي كانت موضع تقدير كبير لدى المستعربين. كان المستعرِبون يرون أن نفوذه نابع من أصوله الإثنية والعائلية، إضافة إلى سلوكه السياسي السابق. وهو مسلم وينتمي إلى حمولة كبيرة. من هنا، كانوا يعتبرونه بديلًا قديرًا من سيف الدين الزعبي الذي كان المرشح الرئيس في القوائم العربية (سوف أتحدث عن الزعبي لاحقًا)، لكنه ابتعد عن السياسة بصورة موقتة. والأمر الثاني هو أن الفاهوم كان زعيمًا محليًا معروفًا عارض زعامة الحسيني قبل عام 1948، وكان رئيسًا للمجلس البلدي في الناصرة خلال احتلالها وبعده. وكان الأمر الثالث هو أن لديه أقارب ناشطين في المابام وفي الجبهة الشعبية (حركة وطنية عربية). وهي خصائص أشار إليها الجنرال شوهام، الحاكم العسكري، في اجتماع لجنة الشؤون العربية في الماباي يوم 24 شباط/ فبراير 1959:

---

(18) The Confined Committee of the Arab Affairs' Committee, «The Meeting of the Headquarter,» *LPA*, Files 26/14/11 (18 August 1959), p. 2.

في ما يتعلق بعائلة الفاهوم، فإنها عائلة محترمة في الناصرة ومحيطها... نحن نجحنا في جعل الفاهوم يترك الجبهة [الشعبية]. وهذا من أجل احتمال تعزيز مكانة العائلة. علينا أن نزوره على نحو منتظم بحيث نجعله قادرًا على عدم الانصياع لضغوط الآخرين[19]

ليس واضحًا إن كان طاهر الفاهوم (شخصية رئيسة في الحركة الوطنية، الجبهة الشعبية) قد اقتنع من قريبه الأكبر سنًا يوسف الفاهوم بالتوقف عن نشاطه في الجبهة الشعبية أم لا ومن الواضح أن أجهزة الرقابة وجدت في يوسف الفاهوم شخصية قادرة على وقف الدعم المتزايد للمابام من أفراد حمولة الفاهوم، خصوصًا من اثنين من أفرادها هما عبد العزيز (الذي سيصبح أول نائب وزير عربي في وقت لاحق) وعبد المجيد الذي كان من أهم ناشطي المابام في صفوف الأقلية الفلسطينية[20] لكن يوسف الفاهوم رفض العرض المقدم إليه رفضًا غير متوقع، وقال لمحاوره (الأرجح أنه الوزير شطريت) إنه لا يحب أن يعامله أحد مثلما تعامَل الليمونة: تعصر حتى آخر قطرة ثم ترمى في القمامة[21] وعلى الرغم من ذلك، جرى استكمال الترتيبات كلها في 7 أيلول/ سبتمبر 1959 (أي قبل أقل من شهرين من الانتخابات)، وعرض باركات النتائج النهائية أمام زملائه:

مثلما اتفقنا من قبل، فإن علينا إعطاء موافقتنا النهائية على ثلاث قوائم مرتبطة بالحزب [الماباي]. وعلينا أن نوافق على أول خمسة أسماء من كل قائمة، وذلك على النحو التالي:

قائمة الناصرة

1 - أحمد كامل، 2 - إلياس نخلة، 3 - عواد إبراهيم عبد الله، 4 - عبدو كردوش، 5 - عبد الله يونس.

---

(19) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32 (24 February 1959), p. 24.

(20) Yaakov Eini, «Towards the Elections for the Fourth Knesset: A Review and Suggestions: The Preparations for the Elections and a Detailed Plan for the Knesset and the Local Councils, 1959,» *LPA*, Files 26/14/3 (23 February 1951), pp. 3-4.

(21) Uzi Benziman and Atallah Mansour, *Subtenants* (Jerusalem: Keter Publishing House, 1992), p. 202; Amnon Linn, *Stormy Skies: Jews and Arabs in Israel* (Tel-Aviv: Karni, 1999), pp. 80-81 (in Hebrew).

قائمة الجليل الغربي

1 لبيب أبو ركن، 2 يوسف عبد الله دياب، 3 سليم جبران، 4 – محمد إبراهيم زبيدات، 5 – أندراوس كركبي.

قائمة المثلث

1 – محمود الناشف، 2 – الشيخ جبر داهش معدي، 3 – توفيق عسلية، 4 – عادل يونس، 5 – كنج قبلان.

الأسماء الإضافية في كل قائمة. قائمة الجليل – شريف مملوك أو نديم بطحيش. قائمة الناصرة الشيخ صالح سليم. قائمة المثلث فارس حمدان.

أسماء القوائم ورموزها

تقرر تحديد الأسماء والرموز التالية.

قائمة المثلث – قائمة الزراعة والتنمية – (ع)

قائمة الناصرة – التقدم والتنمية – (ر أ)

قائمة الجليل – التعاون والأخوة – (ي أ)[22]

وهكذا نرى أن القضايا كلها التي تكون موضع اختلاف بين الناس في الانتخابات الحرة (تشكيل الأحزاب السياسية، ووضع الأيديولوجيات، وإدارة الحملات الانتخابية) قررها المستعرِبون في نصف صفحة فقط. ومن الواضح أن هذه النتائج كانت موزونة، بطرائق مختلفة، على ميزان خطاب الرقابة والضبط؛ ففي الميدان السياسي، تؤكد هذه النتائج تصنيف المجتمع الفلسطيني إلى فئات، وتشدد على التراتبية الهرمية على المستويين القطري والإثني: تشتمل على إعادة إنتاج التراتبية اليهودية الفلسطينية، وعلى تعريف الفلسطينيين بأنهم غير يهود من جهة، وبأنهم مجموعة من الأقليات من جهة أخرى. وكان

---

(22) The Confined Secretariat of the Arab Affairs' Committee, «Summary of the Meeting of the Meeting Headquarter,» *LPA*, Files 26/14/11 (7 September 1959).

المقصود بالتمثيل الإثني لمختلف الإثنيات تعزيز الهويات الإثنية المقامة على حساب الانتماء الفلسطيني الواسع الأكثر اشتمالًا وفضلًا عن هذا كله، صارت الانتخابات بُعدًا سلوكيًا أساسيًا من أبعاد المؤشرات الثنائية القطب التي يجري تقويم الفلسطينيين بموجبها باعتبارهم إيجابيين/ معتدلين أو باعتبارهم سلبيين/ راديكاليين؛ فالإيجابيون هم من يصوتون للمباي أو للقوائم المرتبطة به، والراديكاليون هم من يصوتون للأحزاب الأخرى، ولا سيما للحزب الشيوعي، ولا بد من معاقبتهم.

هل كانت الانتخابات حرة؟

من الواضح الآن أن حيّز المشاركة السياسية المتاح للفلسطينيين رسميًا لم يسمح إلا بوهم الديمقراطية. فما الذي جعل الفلسطينيين يسايرون هذا؟ وهل تعكس أنماط تصويتهم منظومة المحسوبية التي كانت قائمه قبل عام 1948 ثم أعيد إنتاجها في ظل شروط الديمقراطية الإسرائيلية الجديدة، أم إنهم تعرضوا للقسر حتى يسايروا هذه المنظومة؟ لنضع السؤال بطريقة مختلفة: هل تعكس أنماط التصويت لدى الفلسطينيين البنية الاجتماعية في مجتمعهم - انتماءاتهم إلى إثنيات وحمائل - أم لا تعكس حالة الاستثناء؟ يتسم الجدل الذي دار بين الدارسين حول هذا السؤال بطابع أكاديمي إلى حد كبير. ويميل الدارسون الذين استخدموا حججًا متعلقة بدور «البنى الاجتماعية التقليدية» إلى جعل هذه البنى أساسًا في الأمر كله[23] من خلال ذلك، يهمل هؤلاء الدارسون الدور الذي أدته سلطة الدولة في ترسيخ هذه البنى وإعادة إنشائها ثم تحويلها

(23) ينظر، على سبيل المثال: Abner Cohen, *Arab Border-Villages in Israel* (Manchester: University of Manchester Press, 1965); Subhi Abu-Ghosh, «The Election Campaign in the Arab Sector,» in: Alan Arian, ed., *The Elections in Israel - 1969* (Jerusalem: Academic Press, 1972), pp. 239-252; Ori Stendel, *The Minorities in Israel: Trends in the Development of the Arab and Druze Communities 1948-1973* (Jerusalem: The Israeli Economist, 1973).

ينظر أيضًا مراجعات نقدية من: Talal Asad, «Anthropological Texts and Ideological Problems: An Analysis of Cohen on Arab Villages,» *Economy and Society*, vol. 4, no. 3 (1975), pp. 251-282; Elia Zureik, *Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism*, International Library of Sociology (London: Routledge and Kegan Paul, 1979), pp. 93-94, 99-101.

آخر الأمر إلى أدوات في خدمة استراتيجيات الضبط (الفصلان 4 و5). والواقع أن تجمد هذه البنى، الحمولة والعشيرة بصورة خاصة، حدَّده توليدانو (مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية خلال زمن طويل) باعتباره مبدأ رئيسًا من مبادئ السياسات الرئيسة في الخمسينيات والستينيات (ينظر الفصل 2). لكن، بدلًا من التعميمات الإجمالية، فإن ثمة حاجة إلى النظر في التكتيكات التي خطط القائمون على أجهزة الرقابة لاستخدامها، أو التي استخدموها فعلًا. اعتمدت هذه التكتيات على تصنيف ثنائي وعلى استخدام أسلوب الثواب والعقاب؛ فعلى سبيل المثال، استخدم بيرسمان، الذي كان يعمل في الحكم العسكري خلال مناقشات لجنة الشؤون العربية في الماباي التي جرت في 5 أيار/ مايو 1961 وتناولت الانتخابات الوشيكة، عبارة توحي بسلطة إلهية - «ينعم الأتقياء ويشقى الأشرار». وكان يؤكد بذلك أن الحكومة العسكرية والهستدروت يعملان يدًا بيد من أجل تطبيق هذه السياسة طوال الوقت[24] وعلى نحو مماثل، صرح عضو الكنيست هاكوهن بالقول إن على الرغم من «حقيقة وجود قلة احترام ووجود وعود لم تتحقق (بالنسبة إلى السكان العرب) فإن علينا أن نستخدم القوة عندما نتعامل معهم. هذا يعني أننا لن نساند من لا يصوت لنا، بل سوف نضايقه أيضًا... إنهم يفهمون هذه اللغة»[25] جرت مناقشة هذا التوجه مناقشة تفصيلية في ما يتعلق بقرية أم الفحم التي هي أكبر قرى المثلث؛ إذ لم يصوت لمصلحة الماباي والقوائم العربية المرتبطة به إلا 45 في المئة من سكان القرية في الانتخابات السابقة التي جرت في عام 1959 وهكذا، تقرر (1) التهديد بقطع إمدادات المياه عن القرية، (2) وعد بعض الأشخاص بفرص عمل: «إن قلة مصادر الرزق [في القرية] تربة خصبة من أجل شراء الأصوات على نطاق واسع»، بحسب ما ذكرت الوثيقة[26] وأمّا

---

(24) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32/60 (5 May 1961), p. 10.

(25) المرجع نفسه، ص 8.

(26) ورد في: Yair Bauml, *A Blue and White Shadow: The Israeli Establishment's Policy and Actions among Its Arab Citizens: The Formative Years 1958-1968* (Haifa: Pardes Publishing House, 2007), p. 257 (in Hebrew).

دور الحكم العسكري وغيره من أجهزة الدولة في ضمان تصويت الفلسطينيين للماباي، فكان واضحًا في أعين القائمين على أجهزة الرقابة. ونرى، مثلًا، أن يهوشواع حبوشي، وهو مستعرِب وعضو سابق في جهاز مخابرات الهاغاناه (الشاي) ومدير القسم العربي في وزارة العمل، يقول موضحًا في مجرى مناقشات لجنة الشؤون العربية في الماباي يوم 24 شباط/ فبراير 1959: «ثمة عرب واقعون تحت تأثير الحكومة العسكرية، ولا يجوز لنا أن نزعزع مكانتها لديهم... وذلك لأننا نحصل هناك على 80 في المئة من أصوات الناخبين [أي في المناطق الواقعة تحت الحكم العسكري]»[27] كان حبوشي في الحقيقة يشير إلى نظام الوصاية الذي أقامته الحكومة العسكرية من خلال سياسة الحمائل (ينظر الفصل الخامس). وأبدى لوبراني تأييده لحجج حبوشي بشأن الدور الحيوي الذي يؤديه الحكم العسكري من أجل ضمان أصوات العرب للماباي بقوله: إن الحزب يعتمد في هذا الأمر على مختلف المكاتب والجهات - بما في ذلك الحكومة العسكرية - ممن يعملون في هذا المجال [أي بين الفلسطينيين]»[28]. والواقع أن ملفات القرى مثلت أداة شديدة الأهمية لحمل الفلسطينيين على التصويت للماباي. وهذا ما ورد شرحه في الفصل الخامس. واستخدم الحكم العسكري، بالتعاون مع جهاز الشين بيت ومع مكتب المستشار والهستدروت وأرباب العمل اليهود، فضلًا عن الوزارات المختلفة، أسلوب الثواب والعقاب تبعًا للنتائج الانتخابية في كل قرية وحمولة.

مع أن شروط الانتخابات الحرة كانت مضمونة من حيث الظاهر، فإن القائمين على أجهزة الرقابة كانوا في الحقيقة قادرين على تحديد «العناصر السلبية»، ثم معاقبة هذه العناصر. جرى تنظيم «أيام دراسية» قبل الانتخابات، للنظر في كيفية جعل الناخبين يأتون إلى مراكز الاقتراع، ثم للبحث في كيفية تحديد نتائج التصويت لدى كل حمولة أو عائلة[29] وكانت الطريقة الأكثر

---

(27) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA,* Files 7/32 (24 February 1959), p. 18.

(28) المرجع نفسه، ص 18

(29) Bauml, *A Blue and White Shadow*, p. 257.

وضوحًا لتحديد السلوك الانتخابي لدى الفلسطينيين هي توزيع مراكز الاقتراع طبقًا لأماكن إقامة العائلات المختلفة (الأحياء أو البلدات). وعلى هذا النحو، صار رؤساء الحمائل مسؤولين عن نتائج تصويت أقاربهم. وأمّا حيث كانت الأحياء أو البلدات غير متطابقة مع تحديد الحمائل أو العشائر، فكانت تجري قسمة الحمولة أو العشيرة، فضلًا عن تعيين رؤساء جدد لهذه الوحدات الجديدة، وإعادة توزيع مراكز اقتراع بما يتفق مع ذلك.

نرى مثلًا أن التراجع المستمر في نسب المشاركة في انتخابات الكنيست لدى بدو النقب، من 80 في المئة في عام 1955 حتى 68.8 في المئة في 1969، أشير إليه في مذكرة داخلية للمعراخ. وعزت المذكرة ذلك التراجع إلى عاملَين: حجم العشيرة، الذي اتضح أن له ارتباطًا سلبيًا بنسب المشاركة الانتخابية، والصلات بين بدو النقب وغيرهم من الفلسطينيين، خصوصًا المعلمين منهم. وبالتالي، جرت التوصية بزيادة الرقابة على المعلمين[30]، وتقسيم العشائر الكبيرة إلى وحدات صغيرة بحسب المعايير الجغرافية. وفي هذا الصدد، اقترح زخاريا، الذي كان على رأس القسم العربي في المعراخ، تقسيم عشيرة أبو رقيق إلى خمس عشائر صغيرة: أبو رقيق وأبو كف والهواشلة والطرشان والسيد. وبدلًا من مركز اقتراع واحد، افتُتح مركز اقتراع جديد لدى كل واحدة من هذه العشائر الفرعية[31] وكان يعتقد أن من شأن هذه التقسيمات الفرعية أن تؤدي إلى تقوية قبضة الماباي، وبالتالي تقوية قبضة المعراخ أيضًا على البدو. وهكذا، صارت الحقوق السياسية عاملًا إضافيًا من أجل مزيد من تجزئة الأقلية وتشديد الرقابة عليها.

جرى في بعض الحالات استخدام أساليب مباشرة وأساليب ترهيبية أيضًا. وكان يحدث أن يقوم القسم العربي في الماباي بجمع بطاقات الهوية من الناخبين

---

(30) «The Election for the Knesset among the Negev Bedouins,», *LPA*, Files 26/13/9 ([n. d.]).
مذكرة داخلية في الماباي، الكاتب غير معروف.

(31) Leo Stevisky, «Letter to Amonon Linn: The Nomination of New Mukhtars among Bedouin Tribes in the Negev,» *LPA*, Files 26/13/9 (30 January 1967) and David Zakharia, «Letter to Werba: Changes and Additions of Polling Stations,» *LPA*, Files 26/13/9 (29 November 1970).

العرب عشية الانتخابات، ثم يعيدها إليهم في يوم الانتخابات مع بطاقة قائمة المعراخ بحيث يكون واضحًا لديهم الحزب الذي يُؤمرون بالتصويت له[32].

باختصار، نقول إن المناقشة المعروضة حتى الآن تشير إلى أن الحقوق السياسية كانت مستخدَمة وسيلةً من أجل الضبط: الدراسة المنتظمة لمواقف الفلسطينيين، ومراقبة توجهات هذه المواقف، وتقسيم الفلسطينيين ثم إعادة تقسيمهم وصولًا إلى وحدات قابلة للضبط، وتصنيف الفلسطينيين تصنيفًا هرميًا، وتعزيز هويّاتهم الضيقة، وإحداث حالة يسود فيها منطق المحسوبية بدلًا من منطق الحقوق.

لكن، على الرغم من هذا كله، أيمكن بعض قطاعات النخبة العربية المتعاونة أن يؤسس قاعدة قوة وتأثير في المستوى القطري تكون لها استقلاليتها الذاتية؟ ويمكن طرح السؤال نفسه على نحو مختلف: ما الطرائق التي استخدمها النظام من أجل إدامة هشاشة مركز هذه النخبة؟

القوائم العربية المرتبطة بالماباي

مسألة القيادة؟

كان يشار إلى أعضاء الكنيست ضمن هذه القوائم باعتبارهم ممثلين عن الأقلية العربية، على الرغم من أن بلوغهم هذا الموقع كان من طريق الأشخاص القائمين على أجهزة الرقابة. ونقول إجمالًا إن هؤلاء كانوا آتين من مجموعتين: الوجهاء والمتعاونين منذ زمن بعيد. وكان من بين هؤلاء المتعاونين سيف الدين الزعبي وجبر داهش معدي وصالح خنيفس ولبيب أبو ركن وفارس حمدان ودياب عبيد. وسوف أستعرض سيرة كلٍّ منهم الذاتية، مع إلقاء الضوء على أسباب اختياره هذا الموقع.

ظل سيف الدين الزعبي عضوًا في الكنيست عشرين عامًا، أي منذ الكنيست الأول في أوائل 1949 حتى الكنيست التاسع (منهيًا خدمته في عام

(32) Bauml, *A Blue and White Shadow*, p. 257.

1979، مع فترات انقطاع في منتصف هذه المدة). وجاء في صفحته في موقع الإنترنت الخاص بالكنيست: «ناشط في الهاغاناه. [ونتيجة ذلك] تلقى وسام 'المقاتل من أجل الدولة'»[33] وكان معنى هذا أنه عمل مخبرًا لدى الشاي، وكان أيضًا سمسارًا يشتري الأراضي من أجل المؤسسات اليهودية، وهو ما كان يعتبره الفلسطينيون خيانة وطنية قبل عام 1948[34]

عمل جبر داهش معدي لمصلحة الشاي قبل عام 1948، وذلك في مقابل 40 جنيهًا في الشهر. كما أنه ساعد القوات الإسرائيلية في احتلال عدد من القرى الدرزية في الجليل في حرب عام 1948 ونتيجة ذلك كله، جرى ترشيحه لاستلام «ميدالية الاستقلال الإسرائيلية»، لكن شكوكًا أحاطت بماضيه الغامض أدت إلى اعتباره غير جدير بهذه الميدالية[35]؛ إذ كان بالمون يشك في أن معدي شارك في الثورة الفلسطينية في فترة 1936-1939، لكنه غيّر ولاءه خلال الأربعينيات[36]

كانت لصالح خنيفس علاقات قديمة مع الشاي تعود إلى الثلاثينيات. وكان خلال حرب 1948 ناشطًا في تجنيد الشباب الدروز في الهاغاناه، كما أنه ساعد الجيش الإسرائيلي في احتلال قرى عدة في الجليل وفي احتلال مدينة عكا أيضًا[37] وعلى غرار معدي، لم يتلقَ وسام المقاتل من أجل الدولة، إلا أنه حظي ببعض جوائز «التشريف» الأخرى، ومنها رشاش من طراز بْرِن وسبعة بنادق أخرى[38] وفي عام 1942، جرت مشاحنة بينه وبين حوشي، متهِمًا

(33) <http://www.knesset.gov.il/mk/eng/mk_eng.asp?mk_individual_id_t=251>.

(34) Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel* (London; New York: Monthly Review Press, 1976), p. 166; Hillel Cohen, *Good Arabs: The Israeli Security Services and the Israeli Arabs* (Jerusalem: Ivrit Publishing House, 2006), pp. 35-36 (in Hebrew).

(35) ينظر الفصل 4 من هذا الكتاب، و Jiryis, *The Arabs*, pp. 166-167.

(36) Hillel Cohen, *An Army of Shadows: Palestinian Collaborators in the Service of Zionism* (Jerusalem: Ivrit Publishing House, 2004), pp. 254-255 (in Hebrew).

(37) المرجع نفسه، ص 254-255، و Jiryis, *The Arabs*, p. 167.

ينظر أيضًا صفحته في موقع الكنيست على الإنترنت: <http://www.knesset.gov.il/mk/eng/mk_eng.asp?mk_individual_id_t=422>.

(38) Cohen, *Good Arabs*, p. 43.

الأخير بالتلاعب بالمال المرسل إليه من الشاي[39] ولم يغفر خنيفس لحوشي قيامه بترقية ربيبه لبيب أبو ركن في نهاية الخمسينيات على حسابه هو شخصيًا. وبعد ذلك، استُبعد خنفيس من قائمة المرشحين العرب إلى الكنيست الرابع التي تولى الماباي ترتيبها.

أمّا آخر أعضاء الكنيست الدروز من هذا الجيل، وهو لبيب أبو ركن، فكان الأقل بروزًا بين الزعماء الدروز الثلاثة، كما أنه خدم أقل مدة في الكنيست، وذلك أنه كان عضوًا في الكنيست الرابع فحسب (30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1959 أيلول/ سبتمبر 1960)[40] لكنه كان، هو أيضًا، من المتعاونين والسماسرة منذ زمن طويل (ينظر الفصل الرابع). وتعود علاقته بالهاغاناه وحوشي إلى الثلاثينيات. كما أنه كان ناشطًا في حرب 1948 (مثل زميليه الآخرين) في تجنيد المتطوعين الدروز لمصلحة الجيش الإسرائيلي[41]

على غرار ذلك، كان عضوا الكنيست اللذان مثّلا منطقة المثلث خلال الشطر الأكبر من الفترة المدروسة هنا، وهما فارس حمدان ودياب عبيد، من المتعاونين منذ زمن بعيد. لكن حمدان كان مختلفًا عن بقية زملائه في هذه الفئة من حيث إنه كان متمتعًا بعدد من مصادر القوة: كان متعلمًا وفق معايير ذلك الزمان لأنه كان يحمل شهادة الدراسة الثانوية. كما أنه انتُخب في عام 1944 على رأس المجلس المحلي في قريته[42] وفوق هذا، كان فارس حمدان منحدرًا من أسرة ثرية من مالكي الأراضي. وكان يبدو عليه أنه يجمع بين ولاءات متناقضة خلال فترة الانتداب البريطاني؛ ففي حين كان يُظهر الولاء للحركة الوطنية الفلسطينية التي قادها الحاج أمين الحسيني (العدو الأول

---

(39) Kais M. Firro, *The Druzes in the Jewish State: A Brief History* (Leiden: Brill, 1999), p. 31.

(40) Shimon Avivi, *Copper Plate: Israeli Policy Towards the Druze 1948-1967* (Jerusalem: Yad Ben-Zvi, 2007), p. 338 (in Hebrew).

(41) ينظر صفحته في موقع الكنيست على الإنترنت: <http://www.knesset.gov.il/mk/eng/mk_eng.asp?mk_individual_id_t=233>.

(42) ينظر صفحة السيد حمدان في موقع الكنيست على الإنترنت: <http://www.knesset.gov.il/mk/eng/mk_eng.asp? mk_individual_id_t=420>.

للصهيونية)، كان متعاونًا مع الصهيونيين أيضًا. وفي الفترة التي أعقبت حرب 1948، حظي هذا الرجل بنفوذ سياسي وموارد اقتصادية أيضًا. وإلى جانب مشاركته في السياسة على المستويين المحلي والقطري، سمحت له السلطات الأمنية الإسرائيلية، إلى جانب نشاطاته التجسسية، بممارسة تجارة التهريب الواسعة عبر الحدود التي شارك فيها مسؤولون كبار في المؤسسة الأمنية الأردنية، إضافة إلى عدد من الوجهاء[43] وفي مقابل ذلك، طُلب منه أن يكون مثالًا لبقية ملّاك الأراضي في قريته، وذلك من خلال قبول تعويض بسيط عن أملاكه المصادَرة[44]

بالإشارة إلى دياب عبيد، فإنه كان يحمل شهادة الدراسة الثانوية أيضًا، لكنه كان (خلافًا لحمدان) متحالفًا مع الحركة الصهيونية منذ أواسط الثلاثينيات، وكان يعمل بحسب أوامر الشاي لمواجهة المقاطعة العربية في تلك الفترة، إضافة إلى نشاطاته التجسسية. واستمر نشاطه الخفي هذا في الضفة الغربية بعد عام 1948 حتى اعتقاله في أواخر 1949 من السلطات الأردنية، ثم عودته آخر المطاف إلى إسرائيل في العام نفسه[45]

أمّا المجموعة الثانية، فكانت مجموعة الوجهاء، وهي من زعماء الحمائل، وممثلي الطوائف الدينية، وكبار ملّاك الأراضي. وكان قادة الحركة الصهيونية قبل عام 1948 يشيرون إلى هؤلاء جميعًا بتعبير «الأفندية»، وذلك على سبيل التقليل من شأنهم. كان أمين جرجورة أول عضو كنيست من هذه المجموعة، وهو زعيم محلي معروف في الناصرة. شغل هذا الرجل مواقع مختلفة خلال الفترة العثمانية وفي عهد الانتداب: عمل معلّمًا في المدرسة الروسية في الناصرة، ومحاضرًا في الكلية الرشيدية في القدس، ومحاميًا في حيفا والناصرة. وفي الانتخابات الأولى، كان على رأس قائمة الناصرة الديمقراطية المرتبطة

---

(43) Cohen, *Good Arabs*, pp. 41-42.

(44) Faris Hamdan, «Letter: To His Honor the Prime Minister Mr. Levi Eshkol,» *LPA*, Files 26/13/14 (14 May 1965).

(45) Cohen, *Good Arabs*, pp. 79-80.

بالماباي[46] لكن مسيرته السياسية لم تستمر لأنه كان من الطائفة المسيحية الأرثوذكسية.

كان القائمون على أجهزة الرقابة والضبط يعيِّنون أعضاء الكنيست المسيحيين بالتنسيق مع المطران حكيم الذي كان له دور مهم في تنفيذ استراتيجياتهم. وهكذا، نرى أن عضوي الكنيست المسيحيين الآخرين خلال الفترة التي ندرسها هنا، وهما مسعد قسيس وإلياس نخلة، كانا من طائفة الروم الكاثوليك[47] كان قسيس، المنحدر من أسرة من مالكي الأراضي، ناشطًا في تنظيم الفلاحين الفلسطينيين قبل عام 1948، وهي المهمة التي تابعها بعد إقامة دولة إسرائيل أيضًا. وأمّا ارتباطاته الاجتماعية السياسية (والتي ستتخذ اتجاهًا سياسيًا واضحًا في السبعينيات)، فلعلها لم تكن موضع ترحيب لدى القائمين على أجهزة الرقابة والضبط، ولا عند راعيه المطران حكيم؛ ففي عام 1954 مثلًا، قررت اللجنة الإقليمية (هيئة تمثل الأجهزة الأمنية والرقابية المختلفة) إهمال شأن قسيس، وذلك على الرغم من «عدم اتخاذ تدابير [تأديبية] خاصة في حقه»[48] وبعد بقائه دورتين في الكنيست، استُبدل بإلياس نخلة[49]

على غرار قسيس، كان نخلة منحدرًا من أسرة ثرية من ملّاك الأراضي. وقبل وضعه ضمن القائمة الانتخابية المرتبطة بالماباي، كان على صلة بحزب الصهيونيين العموميين[50] لكنه، خلافًا لقسيس، قبِل دوره ضمن هيكل الرقابة والضبط، وهذا ما سوف نبينه لاحقًا. وكانت قدرة نخلة على الفوز بمساندة المطران حكيم، حتى مغادرته البلاد، قد أمنت له مقعدًا في الكنيست

---

(46) ينظر صفحته على موقع الكنيست على الإنترنت: <http://www.knesset.gov.il/mk/eng/mk_eng.asp?mk_individual_id_t=345>

(47) Stendel, *The Minorities in Israel;* Linn, *Stormy Skies: Jews and Arabs in Israel,* p. 79.

(48) Cohen, *Good Arabs*, p. 242.

(49) Stendel, *The Minorities in Israel*, p. 112.

(50) Jiryis, *The Arabs*, p. 167.

مدة ناهزت 14 عامًا، أي من الكنيست الرابع حتى الكنيست السابع[51] ومن الوجهاء الآخرين الذين كان لهم بعض الظهور العام، محمود الناشف وأحمد كامل الضاهر. اختير الناشف بديلًا من فارس حمدان، وذلك نتيجة حُسن مظهره وقدرته على اكتساب ثقة السكان الفلسطينيين، وكذلك ارتباطه بحزب أحدوت هعفوداه، وذلك لأن انشقاقه مثّل ضربة لموقع هذا الحزب بين الفلسطينيين[52] لكن الآمال المعقودة عليه تبخرت خلال فترة قصيرة[53]، فاستُبدل به بعد دورة واحدة في الكنيست دياب عبيد الذي استمر ثلاث دورات، أي منذ عام 1961 وحتى عام 1974 وأمّا آخر أعضاء الكنيست العرب في هذه المجموعة، فهو كامل أحمد الضاهر. اختير هذا الرجل عن ثالث أكبر الحمائل في الناصرة. واستمر في الكنيست دورتين: الرابعة والخامسة، أي من 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1959 وحتى 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1965[54]

كان القائمون على أجهزة الرقابة مدركين جيدًا مدى زيف هذه العملية «الديمقراطية». ويقدم بالمون، أول مستشار للشؤون العربية لدى رئيس الحكومة، وكان رائد هذه الترتيبات[55]، وصفًا صريحًا لأعضاء الكنيست هؤلاء:

> لم يكن الأعضاء العرب في الكنيست مختارين من السكان العرب في حقيقة الأمر. ولم يكن أعضاء الكنيست العرب فاعلين مستقلين، مثلما لم تكن كذلك القوائم الانتخابية العربية... وصحيح أيضًا أن الأحزاب الإسرائيلية [اليهودية] ليست مستعدة للتخلي عن هذا الوضع[56]

---

(51) ينظر صفحته في موقع الكنيست في الإنترنت: <http://www.knesset.gov.il/mk/eng/mk_eng.asp?mk_individual_id_t=520>.

(52) Yaakov Eini, «Towards the Elections for the Fourth Knesset: A Review and Suggestions: The Preparations for the Elections and a Detailed Plan for the Knesset and the Local Councils, 1959,» *LPA*, Files 26/14/3 (23 February 1959), p. 4.

(53) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32/60 (5 May 1961), p. 7.

(54) Linn, *Stormy Skies,* p. 81.

(55) Bauml, *A Blue and White Shadow*, p. 255.

(56) ورد في: Jiryis, *The Arabs,* p. 166.

وضع أعضاء الكنيست العرب وأداؤهم

كان الهدف الأول من وجود أعضاء عرب في الكنيست هو المحافظة على الصورة الديمقراطية للنظام السياسي الإسرائيلي. لكن أهدافًا أخرى أضيفت في ما بعد، وكان أهمها تعزيز نظام الضبط. أمّا في ما يتعلق بمجريات الحياة اليومية، فكان أعضاء الكنيست العرب معتبرين «عبئًا غير ضروري» (ينظر الفصل الأول)، وبالتالي كانت تجربتهم مُذلة؛ فبعد عام ونصف العام من الانتخابات الأولى، صار من الصعب إخفاء وضعهم المحرج في الكنيست ومدى التهميش الذي يصيبهم، كما بدا في اجتماع أمانة سر الماباي مع أعضاء الكنيست في 9 تموز/يوليو 1950، حيث وصف بن تسفي وجود عضوي الكنيست العربيين في القوائم المرتبطة بالماباي، سيف الدين الزعبي وأمين جرجورة، على النحو التالي:

> إن حالة [عضوي الكنيست] العربيين في قائمتنا الديمقراطية، وقد نالا 30,000 صوت في الانتخابات، في وضع متوتر مر: لا يقترب منهما أحد، ولا يحييهما أحد، ولا يجيب على تحياتهما أحد، ولا يُدعيان إلى أي اجتماع. تلقيا دعوة منذ عام مضى، ثم لم يتلقيا أي دعوة بعدها. وهما يظنان أنهم [أي رؤساءهما] غير راضين [عنهما]، وأن لديهم مرشحين آخرين. وهما قالا إنهما مستعدان للاستقالة، لكنني لا أعرف إذا كان عليّ أن أنصح لهما بأن يستقيلا أم لا[57]

استمر هذا الواقع خلال الفترة التي نتناولها هنا كلها؛ ففي مناقشة جرت يوم 4 أيار/مايو 1962، قال حوشي:

> في ما يتعلق بأعضاء الكنيست العرب، فإن لدينا أربعة منهم. إنهم لا يستقطبون أي اهتمام... وهم يتذمرون من أن نوابًا من الأحزاب الإسرائيلية المختلفة يختلطون بهم عندما يذهبون إلى قاعة الطعام في الكنيست، عدا أعضاء حزبنا [الماباي]. وهناك من يفسر هذا الأمر بالعائق اللغوي... أظن

---

(57) The Secretariat's Meeting with [Mapai's] MKs, «Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files: Gemil-3; C/3, pp. 2/1-3/1 (9 July 1950).

أن علينا تكليف شخص ما، لا أعرف من هو ثمة حاجة إلى شخص من الكنيست [من نواب الماباي] [يمكن أن يتواصل معهم على نحو منتظم][58]

اعترضت عضو الكنيست بيبا إيدلسون قائلة: «ليس صحيحًا أن الآخرين يتواصلون معهم. إنهم يجلسون وحدهم. ولا يحتك بهم أحد إلا عندما يكون لدينا تصويت. وهذا ما يعطي انطباعًا سيئًا»[59] وعلى غرار ذلك، ذهب الوزير شطريت إلى أنه «صحيح أنهم يشعرون بالبؤس... ولا يتحدث معهم أحد إلا عند الحاجة إليهم من أجل التصويت أو من أجل أي مسألة أخرى. ولا يلتفت إليهم أحد في بقية الأحوال... لا يجوز أن يتلقوا الأوامر دائمًا: افعل هذا وافعل ذاك! إذا أردنا زيادة تأثيرهم في الوسط العربي، فإن علينا أن نستمع إليهم وأن نساعدهم»[60] وتلخيصًا لهذه المناقشة، قال بولاك: «يزعم النواب العرب في الكنيست، ويزعم الوسط العربي أيضًا، أن أعضاء الكنيست العرب ليسوا إلا آلات لرفع الأيدي [من أجل التصويت في الكنيست]. والمؤسف أن هذا صحيح. ولو كان ممكنًا البقاء على هذه الحال، من وجهة نظر الحزب [الماباي] زمنًا طويلًا، لكان هذا معجزة»[61]

استمر هذ الموقف على المنوال ذاته، وبعد فترة قصيرة من هذه المناقشة، استُدعي أعضاء الكنيست العرب إلى الكنيست، في يوم عيد الأضحى، للتصويت ضد طلب بحجب الثقة عن الحكومة[62]، وذلك على الرغم من وجود تدابير كثيرة يمكن أن تسمح لهم بالغياب من غير أن يكون لغيابهم أثر في نتيجة التصويت.

في العادة، كان تهميش أعضاء الكنيست هؤلاء يبدأ قبل دخولهم الكنيست، وذلك لأنهم كانوا يُتركون، قبل كل انتخابات، ليخمّنوا في ظلمة تامة

---

(58) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA,* Files 7/32/60 (4 May 1962), p. 3.

(59) المرجع نفسه، ص 6.

(60) المرجع نفسه، ص 8.

(61) المرجع نفسه، ص 10

(62) The Arab Department, «Daily Report,» *LPA*, Files 26/13/8 (15 May 1962).

ما إذا كان سيجري ضمهم إلى القوائم أم لا، وذلك حتى اللحظة الأخيرة؛ ففي سياق الاستعداد لانتخابات الكنيست الرابعة مثلًا، صرح شوهام (قائد الحكم العسكري) في اجتماع لجنة الشؤون العربية يوم 24 شباط/ فبراير 1959:

يجب أن نزورهم من غير إعطاء أي تعهدات. وأظن أن هذا لن يكون مؤذيًا لأعضاء الكنيست العرب الخمسة الحاليين لأن أحدًا لم يَعِد أيًا منهم بأنهم سوف يُضمّون إلى القوائم الجديدة [على الرغم من استبدالهم جميعًا]. علينا أن نزورهم، فضلًا عن زيارة الأشخاص الآخرين»[63] وفي الاجتماع نفسه، شدد رئيس القسم العربي في وزارة العمل حبوشي على وجوب أن تظل قوائم المرشحين «محفوظة في خزانة حديد حتى اللحظة الأخيرة من إعدادها»[64]

بالنظر إلى هذا الوضع، كان بعض المرشحين يحاول الحصول على تلميحات أو إجابات من رعاته. لكن هذه المحاولات كانت عقيمة معظم الأحيان. ففي اجتماع لجنة الشؤون العربية الذي ناقش الحملة الانتخابية للكنيست الخامسة، أبلغ المستعرب هاكوهِن زملاءه بما يلي: «لم أر صالح خنيفس لأنني كنت خارج البلاد. وقد جاء إلى منزلي فجأة منذ أسبوعين. كما جاء أيضًا الشيخ جبر منذ خمسة أيام لقد أحسا، بالتأكيد، أن يومهما [الأخير] قد حان»[65]

بعد الدخول في الكنيست، كان أعضاء الكنيست العرب يتقيدون بخط الماباي ويصوتون لمصلحة الحكومة، بل لم يتمردوا حتى عندما كانت الحكومة تعارض طلبات كثيرة من أجل إنهاء الحكم العسكري. إن تصويت أعضاء الكنيست العرب المرتبطين بقوائم الماباي يوم 20 شباط/ فبراير 1963 من أجل استمرار الحكم العسكري يؤكد الانطباع العام السائد بأنهم مجرد خدم عند النظام، ولا يتمتعون بمساندة الجمهور الذي يفترض أنهم يمثلونه، ولا باحترامه. هذه الحادثة كانت متميزة الدلالة لأن تحالفًا واسعًا من المنظمات السياسية

---

(63) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA,* Files 7/32 (5 May 1959), p. 23.

(64) المرجع نفسه، ص 16

(65) The Arab Affairs' Committee, 5 May 1961, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32/60 (5 May 1961), p. 7.

والمدنية كان يبذل جهدًا منسقًا من أجل إنهاء الحكم العسكري. واشتمل هذا التحالف على أحزاب سياسية مختلفة، من يمين الطيف السياسي ومن يساره، بما في ذلك حزب حيروت (بقيادة مناحِم بيغن)، والمابام، والحزب الشيوعي، والحزب الليبرالي، وحزب أحدوت هعفوداه (حزب منشق عن الماباي). كما اشتمل هذا التحالف على منظمات وجماعات مجتمع مدني كثيرة كان من بينها التحالف اليهودي - العربي من أجل إلغاء الحكم العسكري، واللجنة الشعبية، ولجنة الطلبة العرب في الجامعة العبرية، إضافة إلى شخصيات عامة ضمت 100 محاضر من الجامعة العبرية وقّعوا عريضة بهذا المطلب. وجرى التصويت برفض أحد هذه المقترحات بأغلبية صوت واحد (57 في مقابل 56) لأن جبر معدي ودياب عبيد صوّتا مع الحكومة ضد المقترح، في حين عمد الاثنان الآخران، إلياس نخلة وأحمد الضاهر، إلى حيلة يمتنع بموجبها أحدهما عن التصويت في حين يدعم الآخر المقترحات المقدمة كلها، مع معرفتهما بأن تلك المقترحات سوف تفشل إن جرى الأمر على هذا النحو[66] (الشكل (7-1)).

تُبين هذه الحادثة التناقض الكامن في وضع هؤلاء الوجهاء واستحالة نجاحهم. وابتكر القائمون على أجهزة الرقابة تدابير مختلفة لحفظ ماء الوجه، لكنها لم تكن ناجحة إلى الحد الكافي لتصحيح هذا التناقض، وذلك أن القائمين على أجهزة الرقابة ناقشوا مرات عدة الدعم الجماهيري لأعضاء الكنيست هؤلاء. وكانوا يتوصلون دائمًا إلى النتيجة نفسها التي تقول إنهم لا يتمتعون بأي شعبية؛ فعلى سبيل المثال، ناقش اجتماع لجنة الشؤون العربية في الماباي المنعقد في 24 شباط/ فبراير 1959، استراتيجية الانتخابات الوشيكة. وقدّم عيني عرضه الافتتاحي، فأشار إلى «تدنّي شعبية بعض أعضاء الكنيست العرب»[67]، فكان هذا تهوينًا دفع بقية المشاركين في الاجتماع إلى الاحتجاج. وقدّم كوهِن من القسم العربي في الهستدروت تصريحًا جريئًا، جاء فيه:

---

(66) Ahmad Sa'di, «The Incorporation of the Palestinian Minority by the Israeli State, 1948-1970: On the Nature, Transformation and Constraints of Collaboration,» *Social Text*, vol. 21, no. 2 (2003), pp. 78-79.

(67) The Arab Affairs' Committee, 24 February 1959, «The Protocol of the Meeting,» *LPA,* Files 7/32 (24 February 1959), p. 13.

قيل هنا إن هنالك من هو محبوب من أعضاء الكنيست الحاليين. وبقدر معرفتي في هذا الميدان (لقد تكلمت مع أشخاص [عرب] على المستوى المحلي)، أستطيع القول إن أحدًا منهم لا يتمتع بأي شعبية... حصل هؤلاء الناس على الأصوات نتيجة مساندتنا أساسًا، وليس لأشخاصهم[68]

الشكل (7-1)

المقاومة والرقابة والتعاون والضبط



هذا المنشور كان من إعداد الطلبة العرب في الجامعة العبرية، وناشطين شبّان أيضًا وتوزيعهم. وهو يشتمل على إدانة لأعضاء الكنيست العرب الذين صوتوا لمصلحة الحكومة يوم 20 شباط/ فبراير 1963 ضد مقترحات مختلفة من أجل إنهاء الحكم العسكري. ويبين الرسم الكاريكاتيري في أعلى المنشور رئيس الوزراء بن غوريون راكبًا حمارًا، ويحمل في يده اليمنى عصا ترمز إلى الحكم العسكري، في حين تبدو يده اليسرى تقدم جزرة إلى حمارين يمثلان عضوي الكنيست العربيين (جبر معدي ودياب عبيد) اللذين صوّتا مع الحكومة. ترمز الجزرة إلى الوعد المقدَّم إلى عضوي الكنيست هذين بإدخالهما ضمن القوائم العربية في انتخابات الكنيست السادسة. والكتابة في الأعلى هي المعلومات التي قدّمها المخبر الذي أوصل هذا المنشور إلى السلطات، وهي تشتمل على أسماء الأشخاص الذين صاغوا المنشور وطبعوه ووزعوه.

على الرغم من أن أعضاء الكنيست العرب استُبدلوا بأعضاء جدد في الكنيست الرابع (1959-1961)، فإن شعبية أعضاء الكنيست الجدد لم تشهد أي زيادة؛

(68) المرجع نفسه، ص 24.

ففي سياق التحضيرات للحملة الانتخابية التالية، بدا هاكوهن يتابع المناقشة السابقة عندما قال:

> إنني متفق مع هذا تمامًا... في ما يتعلق بالشيخ جبر أو في ما يتعلق بالناشف المهم هو أعمال الشخص في الحقل، لا في الكنيست... لست أعرف الفارق بين لبيب والناشف، ولست واثقًا من أن لبيب لن يسبب لنا مشكلات مثلما فعل صالح إذا قمنا بتغيير «الأبطال»[69]

كان أعضاء الكنيست العرب جميعهم يدركون هذه الحقيقة، وقدّم كبيرهم، سيف الدين الزعبي، وصفًا لتجربتهم على النحو التالي: «إن من حق العرب في إسرائيل/ فلسطين أن يوجهوا الانتقادات إلينا لأن [أعضاء الماباي] لا يظهرون احترامًا كبيرًا لأعضاء الكنيست العرب: إنهم يتدخلون في شؤوننا، ويوجهون إلينا الإهانات، ويمارسون علينا ألاعيبهم»[70]

لكن الواقع هو أن أعضاء الكنيست هؤلاء كانوا يسيرون في طريق محفوف بالمخاطر. وأمّا من يقْدم منهم على تحدي المستعرِبين، فكان يجد نفسه في وضع خطِر حقًا. لم يقبل صالح خنيفس وفارس حمدان ما اعتبراه معاملة غير منصفة كانا يتعرضان لها، فلم يرد اسم خنيفس في قوائم الماباي العربية في انتخابات الكنيست الرابعة، وهذا ما جعله يقرر دخول الانتخابات عبر قائمة مستقلة. فما كان من جويل ليفتزكي (كان مسؤول الحكم العسكري في المنطقة الشمالية، أي الجليل، لكنه صار في عام 1959 مكلفًا جباية ضرائب الدخل من الفلسطينيين)، إلا أن فرض على خنيفس ضريبة ضخمة لم يكن قادرًا على دفعها. ونتيجة ذلك، صدر أمر قضائي بالحجز على قطعانه. وعلى الرغم من أن مسؤول الحكم العسكري السابق زعم عدم وجود دوافع سياسية لذلك، فإن من غير الجائز التقليل من النتائج السياسية لهذا القرار[71] خاض خنيفس انتخابات الكنيست مرات عدة في قائمة مستقلة، لكن الفشل لازمه. ومع ذلك،

---

(69) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32/60 (5 May 1961), p. 7.

(70) ورد في: Jiryis, *The Arabs,* p. 176.

(71) Benziman and Mansour, p. 202.

نبذ تاريخه الطويل في التعاون مع السلطات عبر منشور قام حزبه بتوزيعه. وجاء في رأس هذا المنشور: «احذر من أولئك الذين لا يحترمون أنفسهم... يا أخي العربي... إنه عدوك احذر احذر يا أخي»[72]

وبصرف النظر عن صدقه، فإن الشعارات التي ظن أن الفلسطينيين راغبين في سماعها تلفت النظر حقًا:

> علينا أن نأخذ حذرنا من محاولة تقسيمنا إلى جماعات إثنية، وأحزاب، وفصائل، وأقليات ضمن أقليات أخرى. استيقظنا وأدركنا الهوة العميقة والشرك المنصوب لنا، وأدركنا المؤامرات التي تحاك ضد مستقبلنا.
>
> إنهم يحاولون خداعنا [زاعمين] أنهم سوف يكفّون عن سرقة أراضينا، وأنهم سوف يرفعون عن كواهلنا نير الحكم العسكري، وأنهم سوف يلغون أنظمة الطوارئ التي تهدد حياتنا وتسمح لهم بجعلنا خاضعين كما يخضع العبيد لسادتهم. ومن الذي يمكن أن يتوقع نتائج غير هذه من الارتباط بالماباي؟
>
> لقد جربنا لعبة الماباي ثم تخلينا عنها! لسنا ندّعي أننا أفضل العرب، لكننا نقول إننا مخلصون للمصلحة العامة، وإننا سنفعل كل ما نستطيع من أجل حماية حقوقنا[73]

واجه حمدان الدمار المالي أيضًا. وكان قد بعث برسائل كثيرة إلى رئيس الوزارة والوزراء والمستعرِبين، إلا أن وزير الصناعة والتجارة نصح له بالدخول في مشروع مشترك مع شريك يهودي لإقامة مصنع للمأكولات المعلبة. لكن إفلاس الشركة، بعد فصل واحد، جعل الدائنين يلقون حجزًا على أرضه وعلى حساباته المصرفية. فبيع أثاثه بالمزاد العلني من غير أن يطاول شريكَه شيء

---

(72) قام بتوزيع هذا المنشور حزب خنيفس «التقدم والعمل». كما أن الإشارة إلى الترجمة العبرية للمنشور موجودة في ملف خنيفس في أرشيف حزب العمل. لا يحمل المنشور تاريخًا، لكن الأرجح أن توزيعه جرى خلال الحملة الانتخابية في عام 1959 أو 1961

(73) Progress and Work, «A Leaflet: Beware of Those Who Have No Self-Respect My Arab Bother This is Your Enemy Beware Oh My Brother Beware,» *LPA*, Files 26/13/12 ([n. d.]). Translation, But Most Likely 1959 or 1961; *LPA,* Files 26-13-12 - the Party of Salih Khnayfis.

من ذلك[74] ربما تكون العلاقة بين هذه الحالات علاقة ظرفية، لكن ما يلفت النظر هو أن من تقيدوا بما هو مطلوب منهم لم يصبهم أي أذى.

بالنظر إلى هذا كله، ظلت الوظيفة الأولى لأعضاء الكنيست العرب هي أن يقوموا بدور «البواب»، أو بدور القناة التي يقدم الفلسطينيون عبرها طلباتهم إلى القائمين على أجهزة الرقابة والضبط[75] ومع أن هذه الممارسة شكلت القشرة الخارجية لدورهم التمثيلي، فإنها كانت جزءًا لا يتجزأ من نظام الضبط. وحتى في هذه الحالة، لم يغفل كثير من المعلقين والمواطنين العاديين عن الوظيفة الرئيسة لهذه الممارسة. وفي هذا الأمر، كتبت صحيفة **هآرتس** الكلمات التالية عن نشاطات عضو الكنيست دياب عبيد (1961-1965):

> يكمن نشاطه كله، وكذلك يكمن مصدر فخره واعتزازه، ضمن الحدود الضيقة للتدخل في تعيين معلم مدرسة، أو نقله من مدرسة بعيدة إلى أخرى تكون قريبة إلى مكان إقامته، أو في ترتيب لقاءات عند بوابة ماندلبوم في القدس بين مواطنين عرب وأقاربهم المقيمين في الأردن، أو في تسريع الحصول على قرض مصرفي. يمكن أن يتوقع المواطن العادي في مجتمع ديمقراطي أن يحصل على هذه الأشياء من غير حاجة إلى الاستعانة بأحد أعضاء البرلمان[76]

لكن الناخبين كانوا يجدون أمامهم بديلًا من هؤلاء الوجهاء، ألا وهو الحزب الشيوعي. فلماذا سمحت الدولة له بالعمل؟ وما العلاقة التي كانت تربطه بأجهزة الضبط والرقابة؟

---

(74) Faris Hamdan, «Letter: To His Honor the Prime Minister Mr. Levi Eshkol,» *LPA*, Files 26/13/14 (14 May 1965).

(75) في حالات كثيرة جدًا، كانت قوائم المطالب من الجهات الرسمية تقدَّم من طريق الوجهاء. ومن أمثلة ذلك قائمة (في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1960) بأسماء أشخاص تقدموا بطلبات لزيارة الأماكن المقدسة في الضفة الغربية، والتي كانت آنذاك جزءًا من الأردن. وجرى تقديم هذه القائمة إلى مستشار الشؤون العربية أوري لوبراني عبر عضو الكنيست معدي. وتجدر الإشارة إلى أن لوبراني أحال القائمة إلى يعقوب عيني. ينظر على سبيل المثال: Jaber Dahish Muadi, «Letter to Uri Lubrani,» *LPA*, Files 26/10/23 (14 December 1960).

(76) ورد في: Jiryis, *The Arabs,* p. 169.

الحزب الشيوعي

شغل الحزب الشيوعي الإسرائيلي مكانة فريدة في السياسة الإسرائيلية؛ فهو كان حزبًا يهوديًا - عربيًا، لكنه لم يكن خاضعًا للماباي مثلما كانت بقية الأطر المختلطة بين اليهود والعرب، كبلديات المدن المختلطة أو اتحادات الطلاب أو الهستدروت. ولم يكن الفلسطينيون معزولين داخل الحزب الشيوعي. وكان قادة الحزب الشيوعي العرب المجموعة الوحيدة من النخبة الفلسطينية التي سُمح لها بالبقاء في البلاد وباستئناف نشاطها السياسي، حتى قبل نهاية حرب 1948 وقدّم الحزب الشيوعي إلى الدولة دعمه بحماسة، كما نبين لاحقًا، لكنه كان يعارض سياسات الماباي. كما أنه كان منغمسًا في العلاقات المعقدة التي نشأت بين إسرائيل وبلدان الكتلة الشيوعية، لكنه كان حريصًا على ضبط نضاله ضمن أحكام القانون، حتى عندما كانت أحكام الطوارئ هي الحالة القانونية السائدة[77] ثم إن الحزب الشيوعي كان ناشطًا بين الفلسطينيين في الأساس، فكان تأثيره في المجتمع اليهودي ضئيلًا طوال الوقت. وبما أنه يمكن الاعتراض على بعض هذه التأكيدات التي أسوقها هنا، فسوف أناقشها مناقشة وجيزة قبل أن أنتقل إلى تناول دور الحزب الشيوعي في سياسات الدولة المتعلقة بالرقابة والضبط.

خلافًا لحال المنظمات السياسية الفلسطينية التي كان من السهل قمعها استنادًا إلى اتهامات متعلقة بالأمن والولاء للدولة، كان الشيوعيون اليهود من مؤيدي الصهيونية منذ أواخر الثلاثينيات، وكان لهم دور مهم في تسليح الميليشيات الصهيونية في فلسطين، أي الهاغاناه، إضافة إلى الخدمات التي قدموها من خلال حكومات كثيرة في الكتلة الشرقية في ما يتعلق بتدريب الرجال اليهود (الضباط الميدانيين بصورة خاصة) وإرسالهم للقتال في فلسطين. ونرى على سبيل المثال أنهم أدوا دورًا مهمًّا في الاتصالات التي

---

(77) المرجع نفسه؛ Sabri Jiryis, «Domination by Law,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 11, no. 1 (Autumn 1981).

تمخضت عن صفقتي الأسلحة التشيكية[78] (وقِّعت الأولى في كانون الأول/ ديسمبر 1947، والثانية في أيار/ مايو 1948) بين الوكالة اليهودية (إسرائيل لاحقًا) والحكومة التشيكية في تشيكوسلوفاكيا؛ حيث إن تينك الصفقتين منحتا الهاغاناه تفوقًا على الجيوش العربية من حيث قوة النارية[79]

فوق هذا، أمّن القادة الشيوعيون إقامة معسكرات تدريب للضباط الميدانين اليهود في بولندا، وذلك قبل وصولهم إلى فلسطين للمشاركة في القتال الفعلي في عام 1948 وكان لهؤلاء الضباط دور مهم في تحسين أداء الهاغاناه لأنها كانت تعاني نقصًا في الضباط المدربين[80] وشارك أعضاء الحزب الشيوعي اليهود في القتال إلى جانب بقية أعضاء الأحزاب الصهيونية. وكان أمين عام الحزب الشيوعي، شموئيل ميكونيس، عضوًا في مجلس الدولة الموقت في دولة إسرائيل الناشئة حديثًا في عام 1948 كما أن ميكونيس كان «مبعوث الحزب الشيوعي إلى البلدان الشيوعية للحصول على الأسلحة من أجل حرب 1948»[81]

---

(78) يقول يغئيل عيلام إن صفقة الأسلحة هذه كان لها دور كبير في نتائج الحرب وفي مصير مئات آلاف من الفلسطينيين:

نشير في هذا الصدد، إلى صحة الرواية الإسرائيلية القائلة بأن الأسلحة التشيكية التي تلقيناها بدعم من روسيا كانت حاسمة الأهمية في المجهود الحربي.

كما تلقينا أيضًا أسلحة أخرى مهربة من أميركا وبلدان أوروبية. لكن الأسلحة التشيكية كانت مهمة جدًا: أسلحة خفيفة وطائرات شكلت أساس القوة الجوية الإسرائيلية الصغيرة. كما حصلنا أيضًا على دبابات، بل حتى على سفن. وكانت المساعدة التشيكية عاملًا مهمًّا خلال المرحلة الأولى عندما وصلتنا خمسة آلاف بندقية عشية عملية ناحشون [التي نجحت إسرائيل خلالها في إطلاق معركة الاستيلاء على ممر القدس، وكذلك معركة مشمار هاعميك ورامات يوحنان، إضافة إلى احتلال مدينة طبرية العربية والقسم العربي من مدينة حيفا]. لقد سبّب الحظر المفروض على تصدير الأسلحة ضررًا للعرب أكثر ممّا سبّبه اليهود، فكان في مصلحة إسرائيل لأنه منع الجيوش العربية من تعويض أسلحتها التي نفدت في الحرب.

ينظر: Yigal Eilam, «The Myth of the «Few Against the Many» in 1948,» *Palestine-Israel Journal*, vol. 9, no. 4 (2002), <http://www.pij.org/details.php?id=107>.

(79) Ilan Pappé, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oxford: Oneworld Publications, 2006), p. 144.

(80) Benjamin Pinkus, *Special Relations: The Soviet Union and Its Allies and Their Relations with the Jewish People, Zionism and the State of Israel 1939-1959* (Beersheba: Ben-Gurion University Press, 2007), pp. 191-199 (in Hebrew).

(81) للاطلاع على نشاطاته العامة، ينظر صفحته على موقع الكنيست: <http://www.knesset.gov.il/mk/eng/mk_eng.asp?mk_individual_id_t=507>.

إن الخطاب التالي الذي يشكو سوء الوضع في حيفا أرسلته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بعد احتلال حيفا بأسبوعين، وهو يبين تماهي الحزب الشيوعي الكامل مع الأهداف الصهيونية:

> نرى من واجبنا أن نعرض لكم الوضع في حيفا بعد احتلال الهاغاناه الأجزاء العربية في هذه المدينة. ونحن نقدّم لكم الحقائق الرئيسة - حقائق قاتمة مقلقة يجب أن تثير اهتمام كل يهودي مخلص.
>
> نحن الآن في الأسبوع الثالث بعد تحرير حيفا من العصابات. **وقد شاركنا في هذا النصر الذي حققته القوات الأمنية للشعب اليهودي**... وذلك بعد أن نجح عملاء الإمبريالية وأفراد العصابات في إشاعة الرعب بين العرب المسالمين الذين فروا جماعات من المدينة

وتنتهي الرسالة بالكلمات التالية:

> يجب أن **تضمن** المؤسسات الوطنية **طهارة أسلحة جنودنا**... وعلينا أن نفشل مؤمرات العدو على استقلالنا، وكذلك مؤمرات الإمبريالية وعملائها من العرب الرجعيين[82]

كما أن بلاغ الحزب الشيوعي في مناسبة إعلان قيام إسرائيل يؤكد هذا التماهي:

> يقف إلى جانبنا الشعب اليهودي كله... يجب أن يتحد اليهود جميعًا للقتال من أجل الحرية [ضد الجيوش العربية الغازية]... عاشت الدولة اليهودية! عاشت دولتنا الديمقراطية المستقلة! المجد للمقاتلين المدافعين عن الاستقلال! العدالة في صفنا! وسوف يكون النصر حليفنا[83]!

وكان مئير فيلنر، ممثل الحزب الشيوعي، من موقّعي إعلان الاستقلال، على الرغم من إدراكه التام للطبيعة الإقصائية للدولة التي طرحتها هذه الوثيقة[84]

---

(82) The Central Committee of the Eretz-Yisrael Communist Party, «Memorandum to the Provisional State Council and Haganah Commanders,» *The Lavon Archive*, Document No. IV-230-1-945 (14 May 1948).

(83) ورد في: Joel Beinen, «The Palestine Communist Party 1919-1948,» *Middle East Research and Information Project (MERIP)*, vol. 55 (March 1977), p. 15.

(84) Uri Davis and Walter Lehn, «Landownership, Citizenship and Racial Policy in Israel,» in: =

في حين كان اليهود الشيوعيون مشاركين خلال الحرب في القتال وفي تأمين الأسلحة للمستوطنين اليهود، ولإسرائيل لاحقًا، كان أكثر القادة الشيوعيين العرب مشاركًا في نشر الدعاية الموالية للصهيونية. هنالك منشوران (صدرا في تموز/ يوليو 1948) حملا توقيع منظمة الشيوعيين العرب، عصبة التحرر الوطني. وكان عنوان المنشور الأطول بينهما «إلى الجنود: جنود مصر والدول العربية الشقيقة. عودوا إلى بلادكم ووجهوا نيراكم إلى صدور الإمبرياليين وعملائهم»[85] كما أن جمال موسى[86] وإميل حبيبي وزاهي كركبي (ممثلي الشيوعيين العرب في فلسطين) ساهموا في تشرين الأول/ أكتوبر 1948 في صوغ منشور صدر عن أربعة أحزاب شيوعية في عام 1948، وهي الأحزاب الشيوعية في العراق وسورية ولبنان، إضافة إلى عصبة التحرر الوطني. هاجم هذا المنشور الأنظمة العربية والجامعة العربية بسبب رفضها قرار الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين، وبسبب إرسالها قوات عسكرية إلى فلسطين.

بعد عام 1948، حافظت قيادة الحزب الشيوعي على التزامها العميق بالدولة، إلى جانب التزامها بالكتلة الشيوعية. أمّا في ما يتعلق بالأقلية الفلسطينية، دعا الحزب الشيوعي إلى استيعابها في الدولة (أسرلتها). وفي أحد الخطابات الأولى التي ألقاها في الكنيست في أوائل أيلول/ سبتمبر 1949، دان توفيق طوبي طرد المواطنين الفلسطينيين الذين اعتبرهم القادة العسكريون والمخاتير غير مرغوب فيهم، وذلك في الوقت الذي شهد سماح الدولة بعودة بعض الفلسطينيين ممن قاتلوا، أو ممن قاتل بعض أقاربهم، إلى جانب جيش الإنقاذ، وممن كانوا ناشطين ضد خطة التقسيم التي طُرحت في عام 1947[87] كما أنه انتقد مشروع قانون التجنيد في الجيش الإسرائيلي، وهو

Talal Asad and Roger Owen (eds.), *Sociology of the Developing Societies: The Middle-East* (London: Macmillan, 1983), pp. 145-146.

(85) في ما يتعلق بهذه النقطة، ينظر: Ahmad Sa'di, «Communism and Zionism in Palestine-Israel: A Troubled Legacy,» *Holy Land Studies: A Multidisciplinary Journal,* vol. 9, no. 2 (November 2010), pp. 169-183.

(86) وصف جمال موسى بأنه أمين سر عمال المعسكر العرب في الأربعينيات.

(87) Shira Robinson, «Occupied Citizens in a Liberal State: Palestinians under Military Rule and the Colonial Formation of Israeli Society, 1948-1966,» (Unpublished Doctoral Dissertation, Stanford University, 2005), p. 69.

القانون الذي نوقش في الكنيست في عام 1950 وكان يشتمل على استثناء الفلسطينيين من الخدمة العسكرية. وكانت معارضة طوبي هذا القانون نابعة من أنه يناقض «الجهود الرامية إلى بناء الصداقة مع الجماهير العربية»[88] علاوة على هذا، كان الحزب الشيوعي يشعر بأنه جزء من الدولة، وذلك خلافًا لجمهور الفلسطينيين الذي وجد نفسه مشتتًا ومغلوبًا على أمره فيها. ومنذ 4 آب/أغسطس 1948 (أي قبل نهاية الحرب)، قدّم طوبي طلبًا من أجل إصدار صحيفة، كما قدم ميكونيس في 2 أيلول/سبتمبر طلب استجواب برلماني لوزير الداخلية في ما يتعلق بالأسباب التي جعلته يؤخر منح الترخيص المطلوب[89]

لكن كان لدى القائمين على أجهزة الرقابة شكوك في أن نشاط الحزب الشيوعي الإسرائيلي يمكن أن ينطوي على عواقب هدامة. وكانوا يرون أن جمهور الحزب من العرب مدفوع بالعواطف القومية، لا بالعواطف الاشتراكية. وفي هذا الصدد، قال هارئيل في عام 1952: «يجب أن نعرف أن الشيوعية تمنح منفذًا قوميًا لشعور العرب بالتمييز والظلم اللاحقين بهم حاليًا»[90] وعلى غرار ذلك، قال عيني بعد انتخابات الكنيست الخامسة التي جرت في أيلول/سبتمبر 1961 وكشفت عن تزايد شعبية الحزب الشيوعي:

> حصل الحزب الشيوعي الإسرائيلي على أصوات أكثر كثيرًا ممّا كان متوقعًا، وازدادت شعبيته في حالات كثيرة بنسبة تراوحت بين 150 في المئة و300 في المئة. إن لديهم [العرب] شعورًا معاديًا لإسرائيل، وهذا هو سبب تصويتهم للحزب الشيوعي. صار معروفًا أن طائفة الشباب التي استفادت، أول مرة، من حق التصويت، صوتت لمصلحة الحزب الشيوعي. كنا نظن أننا

(88) Avivi, *Copper Plate: Israeli Policy Towards the Druze 1948-1967*, p. 85; Benziman and Mansour, p. 117.

(89) Jiryis, *The Arabs*, p. 181.

(90) The Political Committee [of Mapai], «Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 2-026-1952-10 (24 January 1952), p. 1/3.

إذا علّمناهم فسوف يبتعدون عن النزعة القومية، لكن الواقع هو أن ما حدث عكس ذلك... إن أثر الدوائر ذات النزعة القومية يتزايد. من هنا، فإن علينا أن نبحث في مسألة استمرارنا أو عدم استمرارنا في النهج نفسه[91]

كان ثمة تمييز واضح إذًا بين قيادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي وأنصاره، حيث إن بن غوريون كان يرى منذ عام 1948 أن ثمة حاجة إلى منع الحزب الشيوعي من التأثير في الفلسطينيين: «جرى تعيين مارغوفسكي على رأس الحكم العسكري في الجليل... وجّهت إلى أمرين: منع تسلل العرب إلى الجليل، ومنع الحزب الشيوعي من التأثير في العرب»، حسبما كتب في مذكراته[92]

فضلًا عن التأثير السلبي للحزب الشيوعي، فإن تحالف الشيوعيين مع الكتلة السوفياتية جعل الماباي يعامل الحزب الشيوعي، في مناسبات كثيرة، باعتباره رصيدًا يصلح للرد «واحدة بواحدة» كلما شهدت علاقة إسرائيل بالكتلة الشيوعية تدهورًا. ومن أمثلة ذلك أن قرارًا أوليًا اتُّخذ، بعد محاكمة أطباء يهود متهمين بالتآمر على ستالين، بطرد الحزب الشيوعي من الهستدروت. لكن في أعقاب انتهاء هذه القضية، اجتمع المكتب السياسي في الماباي في 10 حزيران/ يونيو 1953 وناقش كيفية الامتناع عن تنفيذ قرار الطرد من دون فضح الصلة بين الأمرين. وكان لنامير في الاجتماع التصريح التالي:

> لدينا قضية الحزب الشيوعي. القرار بهذا الشأن اتُّخذ في ظل أوضاع محددة... وكان هذا القرار صحيحًا، إذ لم يعترض عليه إلا الحزب الشيوعي. وكان الجو السائد وقتذاك هو أن أي جهة ليس لديها انتماء وطني لا يمكن أن تكون جزءًا من الهستدروت... لا أعرف إذا كان هذا القرار سيبقى ساري المفعول أم لا ذلك أن ما عاد هناك أهمية لقضية محاكمة الأطباء التي كانت سببًا في هذا القرار... لكن الحاجة إلى

---

(91) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32/60 (1 February 1962), p. 8.

(92) Sarah Ozacky-Lazar, «The Military Government as an Apparatus of Control of Arab Citizens in Israel: The First Decade 1948-1958,» *Hamizrah Hehadash*, vol. 43 (2002), p. 107.

انسحابنا من موقفنا هذا مسألة معقدة، لأن شرح سبب تغيير قرارنا في الخارج سيكون صعبًا[93]

فضلًا عن هذا، كان بن غوريون يريد إخراج الحزب الشيوعي بسبب التداعيات التي ينطوي عليها نشاطه في الوسط الفلسطيني، إضافة إلى تحالفاته الدولية. ويقول نامير في هذا الصدد:

إن رئيس الحكومة راغب في فعل شيء ضد الحزب الشيوعي. وهو أجرى محادثات مع الأحزاب [السياسية] في إسرائيل، من غير أن يعني بذلك أن ثمة خطرًا يشكله أشخاص يهود على المجتمع اليهودي، بل كان يقصد البُعد الدولي للموضوع، فهُم يستطيعون السفر خارج البلاد بجوازات سفر دبلوماسية ثم يشجبون مواقف الدولة. لكن المفاوضات التي أجراها بن غوريون مع الأحزاب اليهودية من أجل وضع حد لهذا الأمر، فشلت... وأظن أن علينا أن نطرح من جديد مشكلة الوضع القانوني للحزب الشيوعي لأنه يمثل سرطانًا في جسم الدولة. علينا أن نبدأ محادثات مع الأحزاب [اليهودية] لنؤكد لهم أنهم لن يتضرروا نتيجة ذلك[94]

ومع ذلك، فإن عددًا من قادة الماباي اعترض على هذه المقاربة. ورأى عضو الكنيست يونا كيسي أن من شأن هذا الإجراء أن يكون عديم الفائدة: «لن نجني أي مكاسب سياسية لأننا لن نحصل على قبول الأطراف (أي الأحزاب) الأخرى في الكنيست... وهذا يعني أن التشريع ليس شرطًا مسبقًا للرقابة الفعالة... نستطيع إنجاز نقلة دراماتيكية في وعي اليهود في البلاد، ونستطيع توعية الأحزاب الأخرى في حال احتجنا إلى تبرير مقْنع لهذا الفعل»[95]

الواقع أن العرب من أعضاء الحزب الشيوعي الإسرائيلي وأنصاره تعرضوا لرقابة واضطهاد؛ إذ اعتُبروا عناصر سلبية/ راديكالية، ما جعلهم معرّضين لأنواع

---

(93) The Political Committee [of Mapai], «Protocol of the Meeting,» *LPA,* Files 2-026-1953-13 (10 June 1953), pp. 1-2.

(94) The Arab Affairs' Committee, «The Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files 7/32 (30 January 1958), p. 17.

(95) المرجع نفسه، ص 21.

مختلفة من العقوبات: المنع من التعيين في الوظائف الرسمية المختلفة، بما فيها التعليم، وسحب جوازات التنقل منهم، أو عدم تجديدها بعد انتهاء آجالها، وفرض قيود على نشاطاتهم، ومعاقبتهم عليها. كما أن الحزب نفسه صار خاضعًا لرقابة مستمرة، فضلًا عن جعل بعض المخبرين يخترق صفوفه[96]

مع ذلك، لم تُنزع الصفة القانونية عن الحزب الشيوعي. وفي عام 1958، ذهب هارئيل (المدير القوي لكلٍّ من الشين بيت والموساد)، الذي اعترض على حظر الحزب الشيوعي الإسرائيلي، إلى أن من الواجب إدخال الحزب ضمن هامش نظام الرقابة والضبط. وكان هذا التدبير ممكنًا بالنظر إلى تاريخ الحزب وأيديولوجيته وتركيبته المختلطة. رأى هارئيل أن الزعماء العرب في الحزب الشيوعي يمثلون بديلًا من القيادة الوطنية العربية. وظن أنهم سوف يتعاونون مع زملائهم اليهود، على الرغم من بعض التوترات، خصوصًا أن أكثريتهم لا تحمل تحفظات جدية إزاء الصهيونية والدولة اليهودية[97] وفقًا لهارئيل، فإن شروط صفقة غير مكتوبة تسمح لاستمرار الحزب الشيوعي بمتابعة نشاطه كانت: (أ) في استطاعة الحزب الشيوعي الإسرائيلي النضال ضد سياسة الدولة تجاه الأقلية العربية ضمن هامش الحرية الذي تتيحها له الدولة؛ (ب) يجري الاعتراف غير الرسمي بالحزب الشيوعي الإسرائيلي باعتبار أنه يمثّل تعبير سياسي منظم للأقلية العربية؛ (ج) يناضل الحزب الشيوعي الإسرائيلي ضد ظهور قيادة قومية عربية تحمل «برنامجًا متطرفًا»، كمجموعة «الأرض» مثلًا (ينظر المقطع التالي)[98] وفي هذا الصدد، **«كان دور الحزب الشيوعي الإسرائيلي أن يعمل في مواجهة السخط القومي [الفلسطيني]، ومن أجل تهدئة الوضع»**[99] يمكن التعبير عن ذلك بكلمات أخرى: اعتُبر الحزب الشيوعي صمام أمان قابلًا

---

(96) يمكن العثور على معظم منشورات الحزب، وكذلك على كثير من مداولاته، في:
Mapai's Arab department files, 3/14/17.

ينظر أيضًا: Cohen, *Good Arabs*, pp. 55-62.

(97) Bauml, *A Blue and White Shadow*, p. 262.

(98) المرجع نفسه، ص 262-263.

(99) المرجع نفسه، ص 262.

للضبط ويمكن تنفيس الغضب الفلسطيني من خلاله. إذًا، كان الحزب الشيوعي الإسرائيلي نفسه، الذي يتعرض أنصاره وأعضاؤه للمضايقة والقمع، مندرجًا آخر الأمر ضمن نظام الرقابة والضبط. وعلى الرغم من هذا التفاهم، استُخدمت أساليب الرقابة المختلفة، بما في ذلك جمع المعلومات عن الحزب وأنصاره.

المقاومة والتجريم والضبط

لم تقتصر مقاومة بعض الفلسطينيين على عملية تطبيعهم، بل تعدت ذلك إلى أسس نظام الضبط نفسه؛ فهُم رفضوا الأطر التي أتاحتها الدولة لمشاركتهم السياسية (القوائم العربية المرتبطة بالماباي، والحزب الشيوعي، والمابام)، ورفضوا تقسيمهم إلى فئات، كما رفضوا سياسة الحمائل وتدابير الحجر المفروضة عليهم أيضًا. وفعلوا ذلك عبر وسائل مختلفة سوف أتناول في ما يلي ثلاثًا منها بمناقشة وجيزة: «الانسحاب» – opting out، و«أسلحة الضعفاء» والاحتجاجات الاجتماعية، والتنظيم الذاتي.

الانسحاب

خلال الخمسينيات والستينيات، كثرت الأخبار في الصحف عن شبان فلسطينيين حاولوا الفرار إلى البلدان العربية المجاورة. وكانت هذه المحاولات خطِرة لأنها غالبًا ما كانت تؤدي بأصحابها إلى الاعتقال أو الموت قبل التمكن من اجتياز الحدود. وفي حالات النجاح، كان البلد المضيف (في الأردن ولبنان بصورة خاصة) يعتقلهم، ثم يرحّلهم إلى إسرائيل، فيخضعون للتحقيق ثم الحبس، وكانوا من مناطق وطوائف مختلفة.

خلال شهرين من عام 1960 (آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر) على سبيل المثال، فر 37 شابًّا فلسطينيًا، تراوحت سنهم بين 14 و25 عامًا، من 20 منطقة فلسطينية إلى لبنان والأردن[100] وعلى الرغم من المخاطر، أقدم بعضهم على تكرار المحاولة مرات عدّة؛ ففي 15 كانون الثاني/ يناير 1961 على سبيل

(100) «There Is No Organizing Body that Helps Minority Youth Fleeing,» *Davar*, 20/11/1960.

المثال، ذكرت صحيفة **اليوم** أن خمسة شبان فلسطينيين حاولوا الفرار (خالد حسن محاجنة من أم الفحم، 18 عامًا، وسليم صالح موسى جمال من الناصرة، 18 عامًا، وإبراهيم عواد محمد زبيدات من سخنين، 21 عامًا، ومنير جورج حوا من الكبابير، 17 عامًا، ونمر فؤاد نمر واكيم من حيفا، 20 عامًا). وحُكم على كلٍّ منهم بالحبس شهرين أو بدفع غرامة قدرها 100 ليرة إسرائيلية جزاء محاولة الهرب إلى غزة. وذُكر أيضًا أن هذه لم تكن محاولتهم الأولى، وسُجنوا كلهم لأنهم لم يتمكنوا من دفع الغرامة(101)

كان هناك شبان دروز أيضًا يفرون من البلاد هربًا من التجنيد في الجيش. ومن هؤلاء أمين شاهين (22 عامًا) الذي قام بمحاولات عدة فاشلة لاجتياز الحدود إلى سورية ولبنان، ثم تمكن من الوصول إلى غزة(102)

تشير هذه الطريقة في المقاومة إشارة واضحة إلى الحياة الخطِرة المسدودة الآفاق التي كان يحياها الفلسطينيون في ظل نظام الضبط. والواقع أن اثنين من الشبان الدروز (في سن 30 عامًا، وهما من قرية عسفيا) فرا إلى خارج البلاد في أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1960 وتركا وراءهما رسالة ورد فيها: «ضقنا ذرعًا! وهكذا قررنا مغادرة البلاد بحثًا عن مستقبل [أفضل] وبحثًا عن السعادة في البلدان العربية المجاورة»(103)

أدى تشكيل حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» في عام 1959، في خضم جو محموم من النضال المناهض للاستعمار والمؤيد للنزعة العالمثالثية، إلى إضافة حافز جديد يدفع بالشبان الفلسطينيين إلى الفرار. وتبيّن جداول وضعها المستعرِبون أن هذا الخيار كان مغريًا للشبان الفلسطينيين المتعلمين بصورة خاصة. وهذا ما يتبين من القائمة التالية التي تدرج أسماء أشخاص **معادين** في منطقة المثلث.

---

(101) «The Sentencing of Five Youth Who Tried to Cross to Gaza,» *Al-Yom*, 15/1/1961.

(102) «A Druze Young Man Fled to Gaza Strip,» *Al-Yom*, 12/12/1960; Yoel Darwish, «Additional Young Druze Men Fled the Country,» *Davar,* 30/12/1960; «Druze Young Man Who Fled to Gaza Revealed IDF Secret,» *Davar*, 12/12/1960.

(103) Yoel Darwish, «Another Two Druzes Disappeared from Isifya,» *Davar,* 12/1/1961.

أم الفحم: حسن قاسم محاميد، طالب في المدرسة الثانوية (شقيقه ممثل الحزب الشيوعي في المجلس المحلي)؛ غسان فوزي عبد الله؛ وهاب إغبارية (المدرسة الثانوية في الناصرة).

صندلة: عبد الله العمري، طالب في المدرسة الثانوية في الناصرة.

كفر قرع: هاشم محمد جبر، طالب في المدرسة الثانوية، الناصرة. عمل والده شرطيًا في عارة، ويعمل عمه سليمان جبر في اتحاد العمال (الهستدروت).

عارة: حسان أبو عيلة، 30 عامًا؛ سليمان خالد يونس - المابام، يعمل في وزارة الصحة، أمضى في السجن 15 يومًا للاشتباه في إيوائه ابنه الذي فر إلى دمشق. أمّا ابنه الثاني خالد، الذي يتابع دراسته في جامعة تل أبيب (العلوم الاجتماعية)، فتلقى منحة كبيرة بموجب توصية من القسم العربي (في الهستدروت) كانت تخالف توصيتنا. وتلقت ابنته مساندة من اتحاد النساء العاملات فجرى تعيينها معلمة للأشغال اليدوية.

سعيد خالد يونس - المابام. شقيقه راديكالي معادٍ.

يعقوب مسعود جزماوي المابام، طالب في السنة الثانية، يدرس الاقتصاد واللغة العربية في الجامعة العبرية في القدس. اتُّهم بالتسلل إلى سورية وإقامة علاقات مع المخابرات السورية قبل أن يعود إلى إسرائيل، فجرى اعتقاله.

يمّا: اتُّهم ابن مسعود مصطفى دقة بنقل أفراد إحدى خلايا حركة «فتح» إلى مكان نفذوا فيه عملية أدت إلى جرح بعض الأشخاص. ومن المعروف أن شقيقه عضو في منظمة الأرض. ومنذ عامين أوشكت هذه الأسرة على الحصول على مياه للري من وحدتين زراعيتين.

الطيبة: صالح برانسي وعمر برانسي (دِينَا بالانتماء إلى حركة «فتح») وعثمان برانسي - اعتُقلوا 15 يومًا. محمد خليل دسوقي - عضو في حزب أحدوت

هعفوداه، اتُّهم بالعضوية في حركة «فتح»، واتُّهم عبد الله حليم الناشف بالعضوية في حركة «فتح» أيضًا[104].

تبين هذه القائمة أن محاولة ضبط الفلسطينيين من طريق صلة القربى والانتماء الاجتماعي كانت لها حدود تفرضها طبيعتها نفسها. وكان الشبان الفلسطينيون المتعلمون طامحين إلى التحرك خارج هذه الهياكل، وإلى بناء انتماءات أكثر اتساعًا واختيار أهداف مثالية واستكشاف آفاق تحررية.

أسلحة الضعفاء والاحتجاج الاجتماعي

يقول جيمس سكوت[105] إن تعبير «أسلحة الضعفاء» يشير إلى أعمال المقاومة التي يقوم بها أشخاص لا يستطيعون عصيان نظام الهيمنة من خلال مواجهة مفتوحة معه. وترمي هذه الأفعال إلى تقليص أثر الهيمنة بدلًا من تحدي أسسها. ومن هذه الطرائق التي استخدمها الفلسطينيون استخدامًا واسعًا الرسوم الجدارية وكتابة الشعارات خلال الليل؛ ففي 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1962 على سبيل المثال، امتلأت جدران كثيرة في بلدة أم الفحم بهذه الشعارات. واشتملت الكتابات على أسماء الشهداء الذين سقطوا من أجل فلسطين، ومن بينهم عدد من الشهداء الذين أصبحوا أسطورة، ومنهم عز الدين القسام وعبد القادر الحسيني، إضافة إلى شهيد محلي هو حسن السعيد. تضمنت الكتابات تهديدات لتجار الأراضي، «السماسرة». وكان الوجهاء المحليون والقادة الشيوعيون المحليون سريعين في التعبير عن إدانة هذه الكتابات[106] كما تعرضت أعلام الدولة المرفوعة على المباني العامة للتمزيق أو الإزالة في بعض الأحيان. ففي عام 1962 مثلًا، جرى تمزيق أو إزالة 17 علمًا في قرية

---

(104) Meir Mishal «Letter to Amnon Linn: Hostile Persons and Convicted Persons in Affiliation the Fatah, Espionage and Fleeing the Country,» *LPA*, Files 26/13/18 ([n. d.]).

(105) James Scott: *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance* (New Haven, CT: Yale University Press, 1985; *Domination and the Arts of Resistance: Hidden Transcripts* (New Haven, CT: Yale University Press, 1992).

(106) Meir Mishal, «Um al-Fahim: A Report to Yaakov Eini,» *LPA*, Files 26/13/18 (15 October 1962).

الطيرة. وجرت أحداث مماثلة (وإن كانت على نطاق أصغر) في كثير من القرى الأخرى(107).

كان ثمة أفعال بارزة أيضًا اشتملت على التعبير عن وجهات نظر قومية من جانب شخصيات عامة، كان من بينها مدرّسون وشعراء وقادة. وكنا ناقشنا في الفصل السادس أساليب الرقابة المستخدمة في المدارس والكليات من أجل منع المعارضة، لكنني أعرض هنا حالة أحد المعلمين، واسمه علي سعيد وهبة، 22 عامًا، من قرية عكبرة في الجليل؛ إذ حظيت هذه الحالة ببعض الشهرة.

اتُّهم هذا المعلم بتمزيق صورة هيرتسل (مؤسس الحركة الصهيونية) في غرفة الصف أمام تلامذته. طُرد من سلك التعليم بعد عشرة أيام من الحادثة، واتُّخذت إجراءات قانونية في حقه. وبما أن القانون لا يلزم المواطنين إظهار الاحترام للشخصيات الصهيونية، أمرته المحكمة بدفع غرامة بلغت عشر ليرات إسرائيلية بحجة أنه أتلف بعض ممتلكات المدرسة(108) وخلال الفترة التي نناقشها هنا، كان ثمة عدد من الشعراء المعروفين الذين عبّروا شعرًا عن معاناة الفلسطينيين وتطلعاتهم. وكان أهم هؤلاء الشعراء محمود درويش الذي صار في ما بعد شاعر فلسطين الوطني الأول، وكذلك سميح القاسم وراشد حسين. لكنهم كانوا مرتبطين بنشاطات سياسية تسمح بها الحكومة، كما نشروا أعمالهم عبر منابر تحمل هذه الصفة أيضًا. كان الأولان عضوين في الحزب الشيوعي، وأمّا الآخر فكان يعمل محررًا لعدد من منشورات المابام.

أمّا الأسلوب الثاني ضمن هذه الفئة من فئات المقاومة، فهو الاحتجاجات الاجتماعية، وهو أسلوب مختلف عن الأسلوب السابق من حيث طبيعته الجمعية، إذ كانت تطبقه مجموعات من الأشخاص لديها مظالم أو دوافع متماثلة. وكانت هذه «الانفجارات» عفوية متناثرة في أكثر الأحيان. وكان نظام الرقابة والضبط ناجحًا (من خلال استخدام الحجر وتصاريح

---

(107) Robinson, «Occupied Citizens in a Liberal State, pp. 276-277.

(108) «An Arab Teacher Accused of Tearing Herzl Picture in the School,» *Davar*, 28/12/1960; «Arab Teacher Who Tore Herzl's Picture Was Fined,» *Maariv*, 10/1/1960.

الانتقال) في منع تطور حركة احتجاجية منظمة، وهذا ما سوف نناقشه لاحقًا. لكن ثمة تظاهرات جماهيرية تستحق الإشارة هنا: التظاهرات الجماهيرية التي جرت في عام 1958 في الناصرة وأم الفحم، وتظاهرة حيفا في عام 1961 عكست هذه التظاهرات ملامح من الموجة القومية الكبيرة التي تحدت نظام الضبط.

انفجرت تظاهرات 1958 من غير توقع، وجاءت نتيجة انفتاح فرصة للاحتجاج. كانت تلك الفرصة الذكرى العاشرة لإقامة دولة إسرائيل، حيث اعتبرها قادة الدولة فرصة لعرض صورة إسرائيل المتنورة المساواتية الديمقراطية الشابة. وهكذا كانت مشاركة الفلسطينيين أمرًا أساسيًا من أجل تأكيد صدقية العرض المنوي تقديمه. وتلقى المخاتير الفلسطينيون ورؤساء المجالس المحلية والوجهاء أوامر بإقامة الاستعراضات والاحتفالات وفقًا لخطة شاملة[109] وإلى جانب ذلك، اتُّخذت تدابير وقائية مختلفة، كان من بينها اعتقال «مثيري الشغب» المحتملين[110] ومع ذلك، شرع الفلسطينيون في التظاهر في الأول من أيار/مايو في مدينة الناصرة، وأطلقوا شعارات ضد أشكال نظام الضبط المختلفة: الحكم العسكري، وتدابير الحجر، ونظام تصاريح التنقل، والبطالة المرتفعة، والتمييز المتفشي، إلى غير ذلك. وبعد يومين من ذلك، انفجرت احتجاجات مماثلة في أم الفحم، وردَّت الدولة بالقمع: اعتقالات بالجملة مع إظهار القوة واستخدامها أيضًا. واعتُقل نحو 400 فلسطيني ثم قُدّموا إلى المحاكم العسكرية. ودفعت هذه الحوادث بالزعماء الفلسطينيين، القوميين والشيوعيين، إلى إقامة منظمة للدفاع عن المعتقلين، وهذا ما يرد تفصيله في القسم التالي[111]

(109) Ahmad Sa'di, «Control and Resistance at Local Level Institutions: A Study of Kafr Yassif's Local Council under the Military Government,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 23, no. 3 (Summer 2001), pp. 31-47; Robinson, «Occupied Citizens in a Liberal State,» pp. 263-274; Cohen, *Good Arabs: The Israeli Security Services and the Israeli Arabs* (2006), pp. 248-250.

(110) Bauml, *A Blue and White Shadow,* pp. 274-276.

(111) K. Amnon, «Maki and Arab Nationalists Are Expected to Announce the Establishment of the «Front» Today,» *Al-Hamishmar*, 6/7/1958; «Complains on Discrimination in Various Fields Were Aired by the Spokesmen of the «Arab Front»,» *Davar*, 11/8/1958; Jiryis, *The Arabs*, pp.185-187.

انطلقت التظاهرات الجماهيرية في حيفا، وعدد من البلدات الأخرى التي كان أهمها أم الفحم وسخنين، في إثر مقتل خمسة شبان (كان واضحًا أنه قد جرى التمثيل بجثثهم) عند محاولتهم الفرار من البلاد يوم 17 أيلول/ سبتمبر 1961[112] وأدت هذه الحوادث، مثلما جرى في الحوادث التي قبلها، إلى ظهور منظمة تدعو إلى تشكيل لجنة تحقيق قانونية، لكن لم يتحقق شيء ذو قيمة نتيجة ذلك[113].

الجبهة الشعبية ومنظمة الأرض

بعد تظاهرات عام 1958، شُكلت «اللجنة الشعبية للدفاع عن المعتقلين والمنفيين». وكان هدف اللجنة توفير أشكال مختلفة من المساعدة (القانونية في المقام الأول) لمن وقعوا ضحية انتقام الدولة. واشتملت اللجنة على قادة وطنيين وعلى القادة العرب في الحزب الشيوعي الإسرائيلي. فكر أعضاء اللجنة في إكساب هذا التعاون طابعًا رسميًا وإقامة تنظيم دائم أطلقوا عليه اسم «الجبهة العربية». لكن الدولة لم تكن مستعدة للسماح بتشكيل مجموعة سياسية عربية منظمة، فكان ردّها استخدام مجموعة واسعة من الأدوات القانونية والبيروقراطية، إضافة إلى تصميمها على قمع هذه المبادرة. وكان الهدف الأكثر تحديدًا هو حرمان الوطنيين العرب من أي دور سياسي. والواقع أن القمع الذي مارسته الدولة كان صفة طاغية منذ البداية.

كان من المقرر عقد الاجتماع الافتتاحي في أحد المطاعم المحلية في عكا (مطعم أبو خريستو) في 6 حزيران/ يونيو 1958 وصدرت الدعوات عن ينّي الذي كان رئيس المجلس المحلي في كفر ياسيف. لكن الدولة منعت وصول مدعوين كثر إلى الاجتماع، كما منعت انعقاد الاجتماع في المكان المقرر.

---

(112) Mayson Asadi, «The Crime Which Shook the Inner Most Feelings of the Arab Citizens,» *Al-Ittihad,* 7/5/1999, pp. 6-9; Sa'di, «Control and Resistance at Local Level Institutions: A Study of Kafr Yassif's Local Council under the Military Government,» p. 35; Linn, *Stormy Skies,* pp. 164-166.

(113) The Committee of the Victims, Haifa, «Letter: To the Secretariat of the Workers' Party of Eretz Yisrael,» *LPA,* Files 26/16/15 (30 Septcmber 1961).

وصدرت أوامر بتقييد سفر المدعوين، إضافة إلى إلزامهم مراجعة أقسام الشرطة. وطاولت هذه الإجراءات 40 شخصية قيادية، كان من بينهم القسيس يوسف ستيفان سوسان ونجيب خوري، وكذلك رئيس السلطة المحلية في كلٍّ من شفاعمرو وكفر ياسيف جبور وينّي[114] ومورس الضغط على صاحب المطعم حتى رفض أن يُعقد الاجتماع في مطعمه[115]

على الرغم من هذه الإجراءات كلها، عُقد الاجتماع في مكان آخر هو النادي المحلي التابع للحزب الشيوعي. وشارك في الاجتماع نحو 120 مندوبًا من الشيوعيين وغير الشيوعيين. وفي نهاية الاجتماع، قام مصورو الشرطة، يرافقهم رجال شرطة بلباسهم الرسمي، بتصوير المشاركين جميعًا[116] وبعد هذا الاجتماع الافتتاحي، كان ضروريًا (بحكم القانون) قيام هذه الجمعية بإبلاغ وزارة الداخلية بأهدافها ونشاطاتها. لكن الوزارة رفضت الطلب الذي قدمته الجبهة العربية، مستندة إلى قانون عثماني يعود إلى عام 1909 يحظر إقامة جمعيات وطنية[117] وهكذا جرى وضع كلمة «الشعبية» بدلًا من كلمة «العربية» فصار الاسم المعتمد «الجبهة الشعبية».

بعد تجاوز عقبة الاسم، أخذت الجبهة تتوسع، وراح القمع الذي تمارسه الدولة ضدها يتزايد أيضًا؛ فخلال أقل من شهرين، افتُتح فرع في كلٍّ من الناصرة وكفر ياسيف، إضافة إلى فرع عكا، ودُعي إلى افتتاح فروع أخرى في البلدات العربية[118] ولم تأت نهاية عام 1958 حتى بلغ عدد الفروع الناشطة

---

(114) K. Amnon, «An Arab Nationalist Front was Established by Maki,» *Al-Hamishmar*, 7/7/1958 (23 August 1958).

(115) «Complains on Discrimination in Various Fields Were Aired by the Spokesmen of the «Arab Front»,» *Davar*, 11/8/1958.

(116) «Orders of Supervision Were Issued Against Dignitaries Who Initiated the Establishment of the «Arab Front»,» *Ha'aretz*, 7/7/1958.

(117) Jiryis, *The Arabs in Israel*, p. 186; N. Zvi, «The Arab Front Falling Apart,» *Al-Hamishmar*, 21/1/1959.

(118) Ya'qub Dawood, «A Report on the Meeting of the Arab Front in Kafr Yassif, on Saturday 23/8/1958,» *LPA*, Files 26/14/9.

ستة فروع[119] عرضت الجبهة المطالب القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدى الأقلية الفلسطينية. وقُدّمت هذه المطالب إلى الجمهور اليهودي من طريق منشورات مكتوبة باللغة العبرية، إضافة إلى عقد مؤتمر صحافي في 10 آب/أغسطس 1958 في «بيت سوكولوف» في تل أبيب[120] كان ممثلو الجبهة المشاركون في المؤتمر من اتجاهات سياسية مختلفة، وكان من بينهم أنصار لحزب الصهيونيين العموميين. كما أن الجبهة شددت، بوضوح ودقة، على مطالب السكان العرب، وطرحت حلولًا عملية لهذه المطالب من خلال إصدار كتيبات كثيرة[121] كان هدف الجبهة، المتمثّل في تمثيل الفلسطينيين باعتبارهم أقلية قومية ومواطنين لهم حقوق في الدولة، نقيض مبادئ جهاز الضبط وافتراضاته، ونقيض الخطوط العامة الموجهة للسياسة الرسمية.

ردت الدولة من خلال جمع المعلومات، وكذلك من خلال الاستخدام المكثف لأحكام الطوارئ. وعلى سبيل المثال، أرسلت محاضر الاجتماع التأسيسي لفرع كفر ياسيف إلى أجهزة الرقابة[122] والظاهر أن المُخبرين كانوا يجمعون المواد العلنية المختلفة التي تنشرها الجبهة ويقدمونها إلى عيني في القسم العربي في الماباي[123]

إضافة إلى جمع المعلومات، فُرضت قيود شديدة على حركة قادة الجبهة، بهدف منعهم من عقد اجتماعات، إضافة إلى الإضرار بنشاطاتهم الاقتصادية أو المهنية. ومن ذلك مثلًا أن أوامر بتقييد التنقّل صدرت بحق مؤسسي الجبهة جميعًا: ينّي، رئيس المجلس المحلي في كفر ياسيف، وجبور، رئيس بلدية شفاعمرو، وطاهر الفاهوم من الناصرة، ويوسف حداد،

---

(119) Jiryis, *The Arabs*, p. 186.

(120) «Complains on Arab Front».

(121) The Popular Front «Towards a Solution to the Problems Facing the Arab People in Israel,» *LPA*, Files 26/14/9 ([n. d.]).

(122) Y. Da, «A Report on the Meeting of the Arab Front in Kafr Yassif, on Saturday 23/8/1958,» *LPA*, Files 26/14/9 (23 August 1958).

(123) ينظر على سبيل المثال: The Arab Front, 17 September 1958, «A Communiqué to the Public Opinion in Israel,» *LPA*, Files 26/14/9 (17 September 1958).

وعطا الله شيبان، وهما طبيبان يتمثل جزء من عملهما المهني في زيارة بعض القرى المجاورة.

مع نمو الجبهة، تزايدت حالات إلغاء تصاريح التنقّل لأعضائها، كتصريح عبد الله أبو عطيه الذي كان عضوًا في المجلس التنفيذي لفرع الجبهة في الطيبة، إضافة إلى إلغاء تصاريح سفر عدد من الناشطين في فرع كفر ياسيف (هم سليم سعيد وأحمد شحادة وحنا دلة وسليم داهود ويوسف شحادة وحسن الشاعر ومحمد الحاج ونقولا داهود وإلياس دلة ونمر مرقص وراجي جريس). فضلًا عن ذلك، مُنع عضوا فرع عكا، محمد سروجي ورمزي خوري، من زيارة الجليل؛ كما مُنع أعضاء الجبهة في حيفا، المحامي حنا نقارة وشكري الخازن وحبيب قهوجي وعصام العباسي، من زيارة الناصرة وكفر ياسيف[124] واتُّخذت إجراءات أكثر شدة في حق بعض الأعضاء الناشطين أيضًا، فوضِع زهير الحلاق وغسان حبيبي في قيد الاعتقال الإداري من غير تقديم أي تفسير لذلك، كما أُبعد كلٌّ من مبدّى فرحات وجميل شحادة وجبرائيل شحادة من كفر ياسيف إلى صفد من غير أي ترتيبات لإيوائهم ومعيشتهم[125] فوق هذا، وجّه مسؤولون في الحكم العسكري إلى الناشطين تهديدات صريحة باستخدام العنف الجسدي[126] وترافقت هذه التدابير مع حملة واسعة من أجل نزع الصفة الشرعية عن الجبهة الشعبية. وشارك في هذه الحملة كبار المسؤولين في الدولة، كرئيس الحكومة ومستشار الشؤون العربية وكبار ضباط الشرطة[127]

بدأ تفكك الجبهة أوائل كانون الثاني/ يناير 1959 من خلال سلسلة من الاستقالات التي قدمها قادة قوميون. وكان هذا نتيجة اختلاف البرامج وكذلك نتيجة الشقاق الأيديولوجي بين الشيوعيين والقوميين. أراد الشيوعيون استخدام

---

(124) «The Popular Front, the Executive Committee, «A Communique: [Leaflet that Was Distributed in Arabic and Hebrew, 2 pages],» *LPA*, Files 26/14/9 (29 October 1958).

(125) المرجع نفسه.

(126) المرجع نفسه.

(127) Ya'qub Dawood, «A Report on the Meeting of the Arab Front in Kafr Yassif, on Saturday 23/8/1958,» *LPA*, Files 26/14/9 (23 August 1958); Jiryis, *The Arabs*, p. 187; Bauml, *A Blue and White Shadow*, pp. 278-280.

الجبهة من أجل حشد الدعم لحزبهم في الانتخابات المقبلة التي كانت مقررة في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1959 لكن القادة القوميين اعترضوا على استخدام الجبهة لغايات انتخابية، ولا سيما أن كثيرًا منهم كان يرى أن المشاركة في السياسة على المستوى القطري في ظل الحكم العسكري واستخدام أحكام حالة الطوارئ أمر عقيم. وفوق هذا، اتخذ الجانبان موقفين متعارضين في ما يتعلق بالانشقاق الحاصل في العالم العربي بين القوميين بزعامة جمال عبد الناصر ومؤيدي الاتحاد السوفياتي[128]

استفادت أجهزة الرقابة والضبط من هذا الدرس، إذ كانت تسعى إلى منح الحزب الشيوعي الإسرائيلي حرية العمل مع جعله نوعًا من صمام أمان، وهذا ما جرى شرحه أعلاه عند الكلام على الحزب الشيوعي. وهكذا صار الحزب الشيوعي الإسرائيلي أداة مساعدة للرقابة والضبط، مع وسم مناصريه بأنهم عناصر «سلبية/ راديكالية»، فسُمح للحزب بالعمل وعُهد إليه بمواجهة النهوض القومي بين الفلسطينيين.

حاول بعض القادة القوميين، ممن شكلوا «أسرة الأرض» بصورة خاصة، تسييس الجمهور العربي وتعبئته من خلال وسائل متعددة، لكن الحظ لم يحالفهم كثيرًا في هذا المسعى؛ إذ حاولوا فعل ذلك في البداية من خلال إصدار صحيفة، غير أن طلبهم قوبل بمماطلة امتدت زمنًا طويلًا. ثم راحوا بعد ذلك يعبّرون عن آرائهم عبر نشرات أسبوعية تصدر كل منها مرة واحدة، بغية التقيد بحرفية القانون، حيث كانت عناوين هذه النشرات كلها تحتوي على كلمة «الأرض». جمع القسم العربي في الماباي هذه النشرات كلها، وتولى عيني ترجمتها وتلخيصها (وهي موجودة في أرشيف حزب العمل)[129]

على الرغم من إخضاع المواد المنشورة كلها للرقابة قبل إصدارها، فإن قيام هيئة تحرير واحدة بإصدار عددين اعتُبر مخالفة قانونية. بناءً على ذلك،

---

(128) «Non-Communists Quit the Popular Front,» *Jerusalem Post,* 19/1/1959; Zvi, «The Arab Front»; Jiryis, *The Arabs*, p. 187.

(129) ينظر ملفات القسم العربي في الماباي.

داهمت الشرطة مقر الصحيفة، إضافة إلى شقتي طالبين في الجامعة العبرية، وصادرت كمية كبيرة من المواد، كان من بينها عدد من النسخ غير المباعة من الإصدار الأخير (الثالث عشر). ووُجِّهت إلى ستة من المحررين تهم مخالفة قانون الصحافة وأحكام الطوارئ[130].

هكذا، أُحبطت محاولة «الأرض» إصدار نشرة مطبوعة استنادًا إلى أمور إجرائية. إلا أن المجموعة استوفت المتطلبات اللازمة كلها، وقدّمت طلبًا جديدًا. لكن مفوض المنطقة رفض الطلب الجديد من غير إبداء أسباب الرفض، وذلك استنادًا إلى قرار اتخذه القائمون على أجهزة الرقابة[131] ثم رفضت المحكمة العليا الاستئناف الذي قدمته مجموعة «الأرض»، متذرعة بأن قرارات مفوض الرقابة غير خاضعة لأي قيود[132].

كان الرفض أيضًا من نصيب الطلب الذي قدّمته أسرة «الأرض» من أجل تشكيل حزب سياسي، وصدر الرفض عن مفوض الانتخابات، الذي كان دوره مقتصرًا على ضمان الالتزام بالإجراءات القانونية، إلا أنه برر قراره بأن الأيديولوجيا التي تعتمدها تلك الحركة غير مقبولة. أيدت أكثريةُ قضاة المحكمة العليا تفسيره الغامض للنظام الداخلي الذي قدمته المجموعة[133]، وأشار بومل من خلال متابعته هذه القصة إلى إمكانية كون الحكومة قد لمّحت إلى المحكمة باتخاذ هذا القرار[134].

كانت الحكومة قد قررت الانتهاء من أمر مجموعة الأرض، حتى قبل صدور قرار المحكمة. ولمّا أعلنت المجموعة نيتها المشارَكة في الانتخابات باعتبارها حزبًا سياسيًا، قررت الحكومة تأجيل تنفيذ قرارها حتى تتيح مجالًا

---

(130) «The Operational Plan and Regulations Were Confiscated from al-Ard,» *Davar,* 24/2/1960.

(131) Bauml, *A Blue and White Shadow*, pp. 290-293.

(132) Jiryis, *The Arabs*, p. 189.

(133) المرجع نفسه، ص 190-192؛ David Kretzmer, *The Legal Status of the Arabs in Israel*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: Westview, 1990), pp. 24-26.

(134) Bauml, *A Blue and White Shadow*, pp. 294-295.

لظهورها بمظهر من يتّبع الإجراءات القانونية[135] وبعد يومين من قرار المحكمة، اعتُقل ثلاثة من قادة مجموعة «الأرض»، وكان السبب المعلن هو أن السلطات اعتقلت عددًا من عملاء إحدى الدول العربية كانوا مكلفين مهمة الاجتماع مع هؤلاء الثلاثة. استخدم وزير الدفاع سلطاته بموجب أنظمة الطوارئ، فاعتبر مجموعة «الأرض» غير قانونية، وأعلن حجز ممتلكاتها، إضافة إلى إعلانه أن أي محاولة لتجديد نشاط هذه المجموعة ستكون خاضعة لعقوبة الحبس عشرة أعوام[136].

كانت الحلقة الأخيرة في هذه القصة إنشاء حزب سياسي (القائمة الاشتراكية) من مجموعة «الأرض» لخوض انتخابات الكنيست السادسة في عام 1965، فبدأ القمع من جديد فور إعلان هذا المسعى، فمَنع الحاكم العسكري ترشيح أربعة من مجموع المرشحين الستة، وأصدر أمرًا بالاعتقال المنزلي لعدد من الناشطين، كما مورست ضغوط كبيرة على مساندي هذه القائمة. أمّا اللجنة الانتخابية المركزية التي يقتصر دورها على المجال التنظيمي الإجرائي، فاعتَبرت أن هذا الحزب لا يحق له خوض الانتخابات، وأيدت المحكمةُ العليا قرارها هذا[137].

تلقي حوادث «أسرة الأرض» الضوء على الدور الذي كان القرار السياسي المسبق يؤديه في ما يتعلق بمنع الفلسطينيين من التعبير عن احتجاجهم، وتضييق هوامش الحيز المحدود أصلًا الذي كانوا يستطيعون ممارسة حقوقهم السياسية ضمنه. وكان القادة الوطنيون القدامى قد توفوا خلال هذا الوقت، ما جعل أوري ستندل (الذي عمل أعوامًا كثيرة في مكتب المستشار) يعبّر عن ارتياحه العميق:

> لم يبق أحد من هؤلاء الثلاثة في قيد الحياة. توفي ينّي ينّي في عام 1962 ثم لحق به جبور جبور. وفي 21 حزيران/يونيو 1971، توفي ثالثهم إلياس

---

(135) المرجع نفسه؛ Jiryis, *The Arabs*, pp. 190-192.

(136) Ibid., pp. 102-103.

(137) المرجع نفسه، ص 193-194؛ Kretzmer, *The Legal Status*, pp. 24-26.

نعمة الله كوسا في حيفا. كان هؤلاء الثلاثة المنتمون إلى الجيل القديم من الراديكاليين القوميين العرب المتعصبين. وكان عالم الحزب الشيوعي غريبًا عليهم، لكنهم وجدوا فيه حليفًا في صراعهم ضد دولة إسرائيل[138]

أمّا قادة الجيل الأحدث عهدًا، فترك قسم منهم البلاد، كصبري جريس وحبيب قهوجي، أو جرى إسكاتهم، كما جرى مع منصور كردوش مثلًا. وحاول آخرون، من بينهم صالح برانسي، العثور على قنوات أخرى لنشاطهم، لكن جرى احتواؤهم. وبعد نهاية تجربة أسرة الأرض، واصلت أجهزة الرقابة طرائق عملها المعتادة من غير مواجهة أي تحد منظم حقيقي، واستمرت في سياستها القائمة على تجزئة الفلسطينيين وتقسيمهم إلى فئات، وكذلك ترتيبهم ترتيبًا هرميًا بحسب هوياتهم العشائرية والإثنية. كما استمرت في تعيين المتعاونين والوجهاء ليكونوا ممثلين عن المجتمع الفلسطيني. واستمر الحزب الشيوعي أيضًا في أداء دوره بحيث يكون منبرًا مسموحًا به للتعبير عن الانشقاق عن الدولة ومتنفسًا للقطاعات الغاضبة في المجتمع. وهكذا قام بوظيفة مساعدة لعمل أجهزة الرقابة. ومن هنا، كانت القشرة الديمقراطية الموجودة في ظل حالة الاستثناء قادرة على الاستمرار حتى بعد إلغاء الحكم العسكري.

منتدى رؤساء السلطات المحلية

حدثت تطورات كثيرة على امتداد الأعوام الستة (1959-1965) التي شهدت استمرار قضية «أسرة الأرض». وكان من هذه التطورات محاولة جرت في أوائل 1962 لإقامة إطار يجمع رؤساء السلطات المحلية العربية المنتخبة. انطلقت هذه المبادرة من رئيس مجلس شفاعمرو [جبور] جبور، وساندها كل من [ينّي] يني وحنا مويس الذي صار رئيس المجلس المحلي في الرامة في عام 1959 حاول جبور ورفاقه الحصول على دعم زملائهم من خلال التعبير عن قضايا تهم المجتمع الفلسطيني كله. واشتملت هذه القضايا (بحسب تقارير أجهزة الرقابة) على ما يلي:

---

(138) Stendel, *The Minorities in Israel*, p. 122.

- أسعار زيت الزيتون المدفوعة للفلاحين الفلسطينيين.

- مقادير القروض الحكومية الممنوحة للسلطات المحلية العربية في ضوء انخفاض قيمة العملة.

- رواتب الموظفين في السلطات المحلية العربية، وسلّم الترقيات الخاص بهم.

- المنح المقدَّمة من الدولة من أجل بناء المدارس الابتدائية والثانوية.

- منح معلمي المدارس الثانوية رواتب تقاعدية[139]

على الرغم من الطبيعة اللاسياسية للقضايا المطروحة، استمر الضغط الكبير الذي مارسه القسم العربي في الماباي على رؤساء المجالس العرب، بغية إحباط هذه المبادرة[140]، وأُحبطت المبادرة فعلًا في نهاية الأمر، كما ألغي مؤتمر بشأن التعليم العربي كان رؤساء المجالس هؤلاء قد دعوا إليه. وتلخيصًا لهذه القضية، أشار تقرير صادر عن القسم العربي في الماباي إلى ما يلي:

> لن ينعقد اجتماع رؤساء المجالس العربية الذي دعا إليه ينّي وجبور جبور وحنا مويس، وذلك بسبب قلة مشاركة رؤساء المجالس المحلية [العربية]؛ فهُم [امتنعوا عن الحضور] **بعد أن طلبنا منهم ذلك**[141]

خلاصة

كان امتداد ممارسة أساليب الرقابة والضبط إلى الميدان السياسي يعني إجهاض حقوق الفلسطينيين السياسية. ومن هنا، كانت العملية الديمقراطية بين الفلسطينيين تخدم غايات تناقض المبادئ الديمقراطية؛ فخلافًا لما هو متوقع في الديمقراطية، لم يكن ثمة وجود لانتخابات عادلة حرة تخوضها أحزاب

---

(139) The Arab Department, «Daily Report,» *LPA*, Files 26/13/8 (15 March 1962).

(140) The Arab Department, «Daily Report,» *LPA*, Files 26/13/8 (24 March 1962).

(141) The Arab Department, «Daily Report,» *LPA*, Files 26/13/8 (25 March 1962) (my emphasis).

متنافسة على تمثيل مصالح الفلسطينيين. وكان «القادة العرب» المعترف بهم رسميًا مُعيَّنين من المستعرِبين بدلًا من أن يقوم المواطنون الفلسطينيون باختيارهم. وفي الحقيقة كانوا بمنزلة مبعوثين يمثلون النظام القمعي (كان معظمهم من المتعاونين منذ زمن طويل، أو ممثلين عن المتعاونين أو «وجهاء»)، وجزء من مشهد الاضطهاد والاستخفاف/الازدراء هذا، وكان عليهم أن يتحملوا خوض تجربة مذلة يفقدون فيها إنسانيتهم ويتحولون إلى «آلات لرفع الأيدي».

كان معنى عملية المشاركة السياسية المشوهة هذه، حيث يُجبر أشخاص خاضعون على التصويت لمصلحة من يمثلون نظام الحكم، بمكانة تعزيز نظام محسوبية فظ وترسيخه، وكذلك تقوية سلطة التصنيف الذي وضعه نظام الحكم نفسه.

أمّا محاولات الفلسطينيين الرامية إلى مقاومة هذا الواقع، فإنها اتخذت أشكالًا مختلفة اشتملت على النزعة الانسحابية وعلى استخدام «أسلحة الضعفاء»، وتنظيم الاحتجاجات الاجتماعية، وإقامة منظمات سياسية مستقلة. قوبل هذا كله بتدابير نابعة من حالة الاستثناء وممارسات الضبط، من خلال اعتماد مفرط على أنظمة حالة الطوارئ وعلى قرارات الحكام العسكريين أو البيروقراطيين، ولم يُسمح بالانشقاق العلني. أمّا من كانوا يعصون نظام الضبط، فكانوا يُدفعون دفعًا إلى ترك البلاد أو يجري إسكاتهم، فيما انتهى قليل منهم إلى التعاون مع السلطات.

لم يُسمح بإبداء الاحتجاجات إلا بهامش صغير منها مراقَب ومضبوط، وذلك من خلال الحزب الشيوعي. لكن هذا السبيل كان صمام أمان أكثر قابلية للضبط إذا ما قورن بالتعبير الحقيقي عن الرأي، ولا سيما في ظل طبيعة هذا الحزب الذي لا يرحب كثيرًا بالنقاش العلني الحر ولا بالتعددية، فضلًا عن أنه موجود أصلًا على هامش نظام الضبط. من هنا، فإن جمهور الحزب الشيوعي كان خاضعًا للرقابة ولأشكال مختلفة من المضايقات (على الرغم من وجود قيادته ضمن النظام السياسي).

أمّا الشبان الذين حاولوا الفرار من البلاد أو الانضمام إلى حركة «فتح»، فكان يجري احتواؤهم من خلال مزيج من التدابير الصارمة وتوفير فرص جديدة لهم أيضًا، فأُقر في عام 1954 مثلًا قانون الوقاية من التسلل، وأقيم نوع خاص من المحاكم استنادًا إلى هذا القانون[142]، كما مورست ضغوط من خلال البنى الاجتماعية، كالعائلات والحمائل، وذلك من خلال تحميلها مسؤولية ما يقوم به هؤلاء الشبان من أفعال[143] وفي أثناء ذلك، أتيحت فرص تعليم وعمل جديدة للشباب العربي؛ ففي اجتماع عُقد في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1960 وتناول هجرة الشباب العربي (حضره بعض كبار المستعرِبين: حوشي، من القسم العربي في الهستدروت، ولوبراني، وعيني)، اتُّخذ القرار بإتاحة هذه الفرص، بما في ذلك إقامة دورات تدريبية من أجل المهن الوظيفية الدنيا، كضاربي الآلة الكاتبة مثلًا، إضافة إلى تخصيص قسم في صحيفة **اليوم** من أجل الإرشاد المهني، بحيث يجري لفت أنظار الشباب إلى المهن المطلوبة في سوق العمل. وجرى أيضًا استطلاع قدرة الجامعة العبرية على إتاحة دراسة اختصاصات ذات صلة بمهن مساعِدة في مجال الطب لبعض الشباب[144]

عندما ننظر إلى ما مضى، نجد أن من المفاجئ حقًا أن يكون قد جرى تقديم هذه المنظومة باعتبارها منظومة ديمقراطية، وعجيب أيضًا أن قلة قليلة من علماء الاجتماع والمعلقين وجهت النقد إلى هذا النظام، أو حاولت تعريته، على الرغم من حالة الاستثناء التي كانت سائدة، وعلى الرغم من انتهاك كل مبدأ من مبادئ الديمقراطية. لم أكتفِ في هذا الفصل بتقويض هذا الصرح، بل قدمت أيضًا وصفًا لجانبه المظلم الذي كان سبيلًا مؤديًا إلى زيادة الرقابة والضبط.

---

(142) Alina Korn, «Crime and Law Enforcement in the Israeli Arab Population under the Military Government, 1948-1966,» in: Selwyn Ilan Troen and Noah Lucas (eds.), *Israel: The First Decade of Independence* (New York: State University of New York Press, 1995), pp. 668-669.

ينظر المناقشات في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(143) ينظر على سبيل المثال الافتتاحية، في: *Al-Yom*, 18/11/1960.

(144) The Confined Committee of the Arab Affairs' Committee, «Summary of a Meeting,» *LPA*, Files 26/14/11 (25 November 1960).

ملاحظات ختامية

تأملات في السياسات الإسرائيلية

لم تكن السياسات الإسرائيلية في ما يتعلق بإدارة السكان والرقابة والضبط السياسيين، الموصوفة في هذا الكتاب، معروفة تمام المعرفة من قبل. أمّا الدارسون الذين كتبوا في العلاقات بين الدولة والأقلية، فكانوا، إلى حد بعيد، كمن يتلمس سبيله في الظلام. ولعل هذا ما سمح لافتراضاتهم وآرائهم المسبقة بأن تجد طريقها إلى ما قالوه وكتبوه. تنقض هذه الدراسة أطروحتين واسعتي الانتشار في العلوم الاجتماعية في إسرائيل: غياب سياسة واضحة للدولة إزاء الأقلية، والدور الرئيس الذي قامت به المواقف الشخصية لدى السياسيين والمستعربين في صوغ المواقف الرسمية تجاه الأقلية.

على أن الوثائق الأرشيفية التي استند إليها هذا الكتاب تبيّن وجود تفاهم عميق في ما يتعلق بأهداف الدولة إزاء الأقلية، وتبين أن هذا التفاهم كان موجودًا طوال الوقت. هذا ودار جدل مكثف بين كبار السياسيين والمستعربين خلال الحرب، ثم استمر متقطعًا على امتداد الأعوام الأربعة الأولى من عمر الدولة. وكان يمكن تقسيم هذه المداولات إلى مرحلتين: استمرت أولاهما حتى عام 1951 واتسمت باعتقادٍ مفاده أن فرصة لإبعاد الفلسطينيين الباقين ستسنح قريبًا. وهذا ما جعل المناقشة تدور حول سؤال بسيط واحد: كيفية إدارة حياة الفلسطينيين خلال هذه الفترة الانتقالية. لكن ما أعقب ذلك من تنامي إدراك حقيقة أن تلك الأقلية ستبقى ربما زمنًا طويلًا ساق إلى استطلاع السبل التي يمكن حكمها من خلالها، لكن من غير التخلي تمامًا عن خيار التهجير.

ومن الممكن وضع أساليب الحكم التي استُنبطت نتيجة ذلك تحت ثلاثة عناوين: استراتيجيات إدارة السكان، وتغيير الهوية، وتشكيل السلوك من خلال محددات هيكلية وممارسات تأديبية.

في عام 1958، أي بعد عقد كامل من قيام الدولة، وُضِعت خطة شاملة للحكم. وشكلت مبادئ هذه الخطة أساسًا للسياسات الإسرائيلية إزاء الأقلية الفلسطينية خلال الفترة المدروسة هنا وبعدها، مع بعض الإضافات أحيانًا. ثم تكرر ظهور الخطوط الموجهة نفسها في عام 1968، والظاهر أنها ضمنت لنفسها حياة مديدة، وذلك لأنها ظلت مستمرة حتى عام 1991

ربما يبدو السؤال عن أسباب فشل كثير من الدارسين الذين بحثوا في «العلاقات الإثنية في إسرائيل» وفي النظام السياسي الإسرائيلي، في تحديد نمط حكم الدولة المُمَارس على الأقلية الفلسطينية سؤالًا سجالي الطابع، وذلك أن بعض النتائج التجريبية التي توصلوا إليها يمكن أن تكون ذات أهمية غير متوقعة. وإذا أخذنا الخطوط الموجِّهة لسياسات الدولة، الموصوفة في هذا الكتاب، يتضح أن ثمة أشياء اكتشفتها الدراسات التي جرت من شأنها أن تلقي ضوءًا على مَواطن النجاح والفشل في سياسات الدولة في لحظة بعينها. ويمكن العثور على مثال قريب المتناول في دراسة هوية الفلسطينيين. يهتم الجزء الأكبر من دراسة هذا الموضوع بالتصنيف الذاتي لدى المواطنين الفلسطينيين؛ فوفقًا لما جرت عليه العادة، كان يُطلب من الأشخاص الذين تجري مقابلتهم أن يختاروا ما يوافق هويتهم من جدول يحتوي على عناوين محددة. وعادة ما كان الجدول يحتوي على الهويات التالية: عربي، إسرائيلي، الانتماءات الدينية، إسرائيلي عربي، فلسطيني. وكانت النتائج تفسَّر باعتبارها تشير إلى: الأسرلة في مقابل الفلسطنة، أو الراديكالية في مقابل الاعتدال. واستنادًا إلى الخطة التي اعتمدتها السياسات الحكومية من أجل تجزئة الفلسطينيين إلى جماعات إثنية تحمل هويات شديدة الضيق، كان يمكن أن يعاد تفسير النتائج من حيث إشارتها إلى مدى نجاح هذه السياسات[1]

---

(1) ينظر: Ahmad Sa'di: «Between State Ideology and Minority National Identity,» *Review of* =

يمكن القول في الأساس إن من الممكن النظر إلى نشوء الجوانب المختلفة من حياة الفلسطينيين في إسرائيل وتطورها باعتبارهما تاريخًا لاستراتيجيات الحكم المدفوعة انطلاقًا من سلطة الدولة ومقاومة الفلسطينيين. ومن شأن ديناميات السلطة المقاومة أن تحيل أي استنتاجات يمكن أن يخرج بها المرء في ما يتعلق بنجاح سياسات الدولة أو فشلها إلى استنتاجات مرحلية، فيمكن أن نسأل، مثلًا: هل كانت سياسة الدولة ناجحة في ما يتعلق بتكوين الهوية الدرزية؟ ربما تكون الإجابة بأنها نجحت إذا أخذنا ظاهر الأمور؛ فالدروز يخدمون في الجيش، والوظائف المرتبطة بالأمن شكلت قطاع العمل الأكبر بالنسبة إليهم. ثم إن أكثرية السكان الدروز لم تُظهر ميلًا كبيرًا إلى الانضمام إلى التنظيمات الفلسطينية. ومع ذلك، تبيِّن دراسة عن الدروز أجراها حلبي أن حقيقة الأمر أكثر تنوعًا ممّا يريده قادة إسرائيل. ولُخِّصت إحدى وجهات النظر المنتشرة لدى الرجال الدروز على النحو التالي: «إسرائيلي فخور عندما يذهب إلى معسكر الجيش، لكنه عربي قذر عندما يكون في طريق عودته إلى البيت»[2] ثم إن حلبي يتحدث أيضًا عن اختلافات تتعلق بالهوية العربية بين الجنسين، وبين المناطق أيضًا[3] يضاف إلى هذا أن المعارضة التي شهدها المجتمع الدرزي لإقامة الهوية الدرزية المعزولة الضيقة ما زالت مستمرة إلى الآن، بعد أن ظهرت ردًا على تجنيد الدروز في الجيش.

إن هذه النتائج المختلطة تُبرز حدود خطط الدولة، لكن تحليل المناقشات التي جرت بين القائمين على أجهزة الرقابة والضبط يبيّن أنهم نادرًا ما كانوا منتبهين إلى العوامل الكثيرة التي يمكن أن تعترض خططهم. ثمة اثنان فقط من بين المشاركين في هذه المناقشات ظلّا يذكّران بقيتهم بالعقبات التي يمكن أن تواجهها سياساتهم تلك: أولاهما البروفسور بن صهيون (دينابورغ) دينور،

Middle East Studies, vol. 5 (1992), pp. 110-130; «Trends in Israeli Social Science Research on the = National Identity of the Palestinian Citizens of Israel,» *Asian Journal of Social Sciences,* vol. 32, no. 1 (2004), pp. 140-160.

(2) Rabah Halabi, *Citizens of Equal Duties: Druze Identity and the Jewish State* (Tel-Aviv: Hakibbutz Hameuchad, 2006), pp. 79-80 (in Hebrew).

(3) المرجع نفسه، ص 57-60.

ولعل ذلك كان بسبب تعليمه وعمله أستاذًا للتاريخ في إسرائيل، ما جعله يلقي ضوءًا على الطبيعة التاريخية لبني البشر، ويشير في مداخلاته الكثيرة إلى العرب باعتبارهم أمة تاريخية، الأمر الذي يجعل فكرتهم عن فلسطين قبل حرب 1948 غير قابلة للاختفاء سريعًا، أو غير قابلة للاختفاء على الإطلاق. أمّا العقبة الثانية، فهي إيسر هارئيل، المدير القوي لجهازي الموساد والشين بيت، والذي اعتمد وجهة نظر عدمية قائلًا إن لا سبيل إلى إصلاح ما انكسر، وذلك عند إشاراته إلى تدمير المجتمع الفلسطيني في عام 1948

الواقع أن ثمة عوامل كثيرة، إضافة إلى الخلفية التاريخية، كانت تناوئ الخطاب الرسمي الإسرائيلي والموجهات الرئيسة لسياسات الدولة. ثمة عوامل عامة ضمن هذه المتغيرات، ومنها صور العالم الذاتية، أي الصور التي يحملها البشر، وكذلك مقاومتهم ما يُفرض عليهم من تجزئة. لكن ثمة متغيرات أخرى متعلقة بشروط عيش الأقلية الفلسطينية، ومن ذلك حقيقة أن الفلسطينيين كانوا جزءًا من وطن فلسطيني، اجتماعيًا وتاريخيًا وأخلاقيًا؛ كان لهم أقارب وأصدقاء وشركاء ومعارف، سواء بين اللاجئين أو بين الفلسطينيين الموجودين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا يستطيع النظام السياسي الجديد أن يمحو هذه الروابط من طريق رسم الحدود. فضلًا عن هذا، فإن حصر الفلسطينيين في مناطق معزولة لم يستمر فترات طويلة، وذلك لأن وسائط الاتصال الجديدة (أهمها الراديو والتلفزيون) جعلتهم على تواصل مع العالم العربي من جديد. وحتى في داخل إسرائيل نفسها، كانت قلة من القادة الوطنيين الباقين (من أمثال يني يني وإلياس كوسا وجبور جبور) قد واصلت تحدي سياسة الدولة ومواجهة الصورة التي قدمتها دعايتها. وشكلت إشارة هؤلاء إلى الأقلية الفلسطينية، باعتبارها مجموعة السكان الأصليين في البلد، خطابًا بالغ القوة. وفي أعقاب قمع حركة «الأرض» القومية في أوائل الستينيات، مرت أعوام عدة بدا فيها أن الخطاب الرسمي قد ساد، لكن هذا لم يستمر طويلًا، إذ نشأت في عام 1971 منظمة وطنية جديدة أطلقت على نفسها اسم «أبناء البلد».

إلى جانب هذا، كان ثمة خللان في السياسات الرسمية دفعا إلى إنقاص

حظها في النجاح، ولا سيما في ما يتعلق بصوغ هويات جديدة للفلسطينيين. **الأول** هو الطبيعة السلبية لسياسات الدولة. وكان هذا هو العامل الأكثر تعويقًا لنجاح تلك السياسات. ومن الأمثلة على ذلك أن معظم الخطوط الموجهة للسياسات (كما ورد تفصيلها في خطة توليدانو) يشير إلى منهج عمل قمعي: منع كذا، أو الحيلولة دون كذا، إلى غير ذلك. أمّا الخلل **الثاني**، فهو خواء أيديولوجية الحد الأدنى التي كان النظام يطرحها، وعدم ملاءمتها؛ إذ كانت تشدد على النجاح الشخصي، وعلى «اهتمام المرء بشؤونه الخاصة»، والعمل بتوجيهات الوجهاء وكبار السن. وكان هذا التشديد نقيض النظام الاجتماعي الأخلاقي الأبعد امتدادًا، حيث يكون التضامن الاجتماعي ومساندة القضايا العادلة أمرين يحظيان بالتقدير. ثم إن هذه الأيديولوجيا نفسها كانت طريقًا مسدودًا ما ظلت التراتبية الهرمية اليهودية - العربية سائدة. ولم يكن العرب الذين يقبلون هذا الخطاب يلقَون معاملة مواطنين متساوين! وذلك أن مكانتهم الدونية كانت نابعة، قبل أي شيء آخر، من هويتهم الوطنية، أي من كونهم عربًا. كان كبار الوجهاء أنفسهم، ومنهم أعضاء الكنيست العرب على سبيل المثال، أشخاصًا معزولين مستصغَرين. كما أن خواء أيديولوجية الحد الأدنى هذه لم يكن مخفيًا ولا مخففًا، وذلك أن الفجوة بين تمثيل الدولة الرسمي (باعتبارها ديمقراطية قائمة على مبادئ العدل والمساواة والحرية) وطرائق الحكم كانت فجوة غير قابلة للردم، وكانت في الميدان السياسي شديدة الوضوح إلى درجة جعلت الديمقراطية لا تعدو كونها مسرحية كاذبة بالنسبة إلى الأقلية العربية؛ مسرحية تؤدي أدوارها أشباحٌ من المستعرِبين الذين يهددون العرب على الدوام.

لعل ممّا يثير الاهتمام أن هذه الهوة الفاضحة بين السياسة الرسمية وتمثيلاتها لم تسبب قلقًا للقائمين على أجهزة الرقابة والضبط، إلا في حالات نادرة، وذلك أن محاضر اجتماعاتهم ورسائلهم الخاصة لا تتطرق، إلا لمامًا، إلى أسئلة الشعور والأخلاق والعدالة والصدق. بل إن مقاربتهم متسمة غالبًا بالواقعية المتعصبة وبالعقلانية الذرائعية. وهم غالبًا ما يزيحون جانبًا أي أسئلة لها وزن أخلاقي تظهر أمامهم؛ فبن غوريون وجّه، في رده على تقرير عسكري يتحدث عن مناورات عسكرية قتل خلالها مواطنون عرب، انتقاده

إلى التقرير لأنه احتوى على أغلاط مطبعية كثيرة(4)، ولم يبدِ أي ردة فعل تجاه إجراء المناورات بالقرب من قرى عربية. وعلى غرار ذلك، جرت مناقشة في الكنيست في 5 آب/ أغسطس 1953 تناولت سوء معاملة سكان قرية الطيرة خلال تفتيش أجراه الجيش نتيجة معلومات كاذبة قالت إن نيرانًا أُطلقت على طائرة إسرائيلية. وفي هذه المناقشة، صرح بنحاس لافون، الذي كان نائب وزير الدفاع آنذاك: «أظن أنكم لا تقصدون القول إن ثمة أثاثًا ثمينًا أُتلف أو بيانوات تعرضت للتحطيم خلال هذا التفتيش!»(5)

الواقع أن تناول مسائل لها صدى أخلاقي يمكن أن يكون له مفعول سلبي في ما يتعلق بكفاءة الضبط السياسي واقتصاديته. من هنا، فإن المسائل المتعلقة بالأخلاق، أو المتعلقة بمشاعر مبتكري نظام الرقابة ومحركيه، كان يجري التغاضي عنها إلى حد بعيد، وهذا لأن إدخالها في الحسبان يمكن أن يكون أمرًا ضارًا. وفي مناسبة وحيدة، شهدت هذه الأمور إثارة صريحة (جرى ذلك في اجتماع أمانة سر الماباي مع أعضاء الحزب في الكنيست يوم 9 تموز/ يوليو 1950)، وكان ذلك بسبب حالة طرحها دافيد هاكوهن لأنه رآها صورة لموقف الدولة تجاه الفلسطينيين:

> أنشأنا منذ خمسة أشهر شارعًا رئيسًا في حيفا. وكان يجب أن يمر الشارع عبر مقبرة عربية (إسلامية)، فجعلنا المجتمع العربي هناك يوافق على إزالة القبور. ولا تزال ثمانية أكياس من العظام موجودة في الجامع الآن لأن رجالنا غير مستعدين بعد لتخصيص قطعة من الأرض يمكن دفن هذه العظام فيها. وثمة أمثلة لمئات من حالات التمييز والوحشية(6)

أشار الرجل أيضًا إلى مجموعة قوانين شديدة القسوة أُقرت بهدف الاستيلاء على أملاك الفلسطينيين: «إن هذه القوانين التي وضعناها من أجل المواطنين

---

(4) Eyal Kafkafi, «Segregation or Integration of the Israeli Arabs: Two Concepts in Mapai,» *Journal of Middle East Studies*, vol. 30, no. 3 (August 1998), p. 358.

(5) المرجع نفسه، ص 356.

(6) The Secretariat's Meeting with [Mapai's] MKs, «Protocol of the Meeting,» *LPA*, Files: Gemil-3; C/3 (9 July 1950), p. 7/2.

العرب في دولة إسرائيل لا يمكن أن تقارَن حتى بالقوانين المعادية لليهود في العصور الوسطى، عندما كان اليهود مجردين من حقوقهم، وهذا تناقض بين أقوالنا واحتياجاتنا»[7] بل إن الجنرال إيمانويل مور نفسه (من الإدارة العسكرية) عبّر عن انزعاجه من الموقف المتخذ تجاه الفلسطينيين؛ ففي حين أنه كان يحاول الإشارة إلى تعقيد «وجود مواطنين ذوي حقوق متساوية من غير أن يتمتعوا بحقوق متساوية فعلًا»[8]، مضى إلى القول إن «المجتمع اليهودي كله مستعد، وبصرف النظر عن انقساماته، لإيقاع الأذى بهؤلاء السكان، وإن حوادث مؤسفة ومخيفة تحدث»[9] وخلال ذلك الاجتماع، عبّر عضو الكنيست زالمان (أهارونوفيتز) آران عن قنوطه: «لا بد لي من التشديد على أن هذه المسألة بالغة الأهمية بالنسبة إليّ، وعلى أنني لا أستطيع التعامل معها من الناحية الأخلاقية؛ إنها شيء يثير الإحباط»[10] وكان قنوطه نابعًا من عدم قدرته على تبرير السياسات الرسمية:

> إنني أرفض هذا الأمر رفضًا مطلقًا من الناحية الأخلاقية، فلا شيء يستطيع تبريره. أعرف أن ثمة مشكلة أمنية، ولست أتحدث هنا عن المتسللين. وأعرف الاعتبارات الحالية... أما إذا تحدثنا من الناحية الأخلاقية، فإننا حركة لا يجوز لها أن تكذب، ونحن لا نريد أن نكذب في هذا الأمر، لكننا نعيش كذبة كاملة!... لست أتكلم على مواقف الأفراد تجاه العرب. إنني أقصد خطنا العام. أرفض هذه المنهجية... ولا أقبل التبريرات التي جرى تقديمها... ليس من حقنا أن نطلب من الآخرين موقفًا (أفضل) تجاه الأقليات اليهودية في البلاد الأخرى انطلاقًا ممّا نفعله هنا مع العرب. وإذا نظرت إلى الماضي أرى أننا نجعل حججنا التي نستخدمها في مواجهة مواقف الكفار من اليهود حججًا زائفة[11]

---

(7) المرجع نفسه، ص 8/ 2.
(8) المرجع نفسه، ص 2/ 3.
(9) المرجع نفسه، ص 3/ 3.
(10) المرجع نفسه، ص 3/ 4.
(11) المرجع نفسه.

أمّا دينور، الذي كان وزيرًا للتعليم والثقافة من الحكومة الثالثة حتى الحكومة السادسة (1950-1955)، فإنه اعترض أيضًا على السياسات الرسمية وعلى كيفية تطبيقها؛ انتقد الهدف الرئيس المتمثل في طرد الفلسطينيين إذا سنحت فرصة لذلك، وعبّر عن انزعاجه من سوء معاملة الفلسطينيين من جانب الجيش:

> ما معنى أننا قاتلنا من أجل حقنا في الوجود؟ كان الناس يعيشون هنا منذ ألف وخمسمئة عام. ونحن نريد أن نطردهم الآن! يعني هذا أننا نبرر كل ما تعرض له اليهود... ما معنى أن نقوم بتعيين شبان عراقيين ومغاربة ليعبثوا بأرواح الناس الآخرين؟... إننا مسؤولون عن كل شيء. علينا القول إن ثمة حاجة إلى قبضة الدولة القوية، وإن العقاب يمكن أن ينزل بأي شخص يؤذي العرب. إنني أتهم النظام القانوني، وأتهم روح النظام أيضًا، وذلك لأن ثمة تمييزًا قانونيًا، وهذا ما سيدمر الدولة[12]

لكن عضو الكنيست شموئيل دايان رأى أن زملاءه غير صادقين، وأن حججهم تناقض وجودهم، إذ قال:

> إن لدى بعض أعضاء الحزب الجالسين هنا نظرية اجتماعية أخلاقية وهم يواصلون [الترويج] لهذا الخط ولهذه الأحكام. إن آذاننا لا تسمع، وعيوننا لا ترى، ما نفعله. إننا نفعل عكس ما نقوله هنا حول هذه الطاولة. وإذا كان زيما [أي زالمان آران] ودينابورغ، وغيرهما، مخلصين لما يقولون، فإن عليهم أن يكونوا منسجمين مع أنفسهم وأن يقولوا إن العرب في غزة (300-400) ألف، وهم موجودون هناك لكنهم يحاولون التسلل، يجب أن يُسمح لهم [بالعودة] واستعادة بيوتهم. فلو أن دينابورغ، وهو صاحب أخلاق، منسجم مع نفسه لكان عليه أن يؤيد ذلك. يمكن القول إننا من غير أخلاق، وإننا أخذنا بيوتهم، وإنهم يحاولون العودة من غزة إلى بيوتهم التي عاشوا فيها مئات الأعوام، وإننا نمنعهم من الوصول إلى بيوتهم هذه؛ لكن علينا أن نطلق النار عليهم. هل لديك طريقة أخرى لمنعهم من الدخول؟ هل لديك عصا سحرية تفعل بها ذلك؟ أريد أن أسمع إجابة صريحة ولو مرة واحدة. ما الطريقة التي نستطيع بها منع عودة مئات آلاف الأشخاص المقتلَعين من

---

(12) المرجع نفسه، ص 5/ 4.

أرضهم، وما الوسيلة المتاحة لذلك غير السلاح؟ لقد ساءني كلامك بشأن هؤلاء الشباب. إنهم يمثلون الدولة ويقومون بما يقومون به باسم الدولة. إنهم جنود يتقيدون بالأوامر. وإذا تلقوا أوامر مختلفة فسوف يتصرفون على نحو مختلف... لعل ثمة شباب فاسدين بينهم، لكن ما علاقة هذا بموضوعنا؟

لست أدري أين سينتهي بنا الأمر إذا أردنا أن نكون أخلاقيين منصفين. السؤال هو: هل ثمة أخلاق في الحرب؟ لا وجود للأخلاق في الحرب. قاتلنا مثلما يقاتل الكفار جميعًا. احتللنا بيوت يافا والقطمون (حي في القدس) وأخذناها لأنفسنا. إن لدي منطقك نفسه، وإنني حائر ولا أعرف المقصود بالأخلاق[13]

بالنظر إلى الأثر الضار الذي يمكن أن يسببه إضفاء الصفة البشرية على من هم موضوع الرقابة والضبط السياسيين، فإن هذه المناقشات التأملية التي تتناول الذات لم تستمر بعد ذلك. وجرى بدلًا منها استخدام سياسات تقسيم الفلسطينيين إلى فئات وإلصاق اسم بكل فئة منها، فشكّل استخدام هذه الأسماء المنفصلة وتجميع السكان ضمن فئات تصنيفية مجردة وضمن ثنائيات (صديق - عدو بصورة خاصة) درعًا واقية تلائم مستنبطي سياسات الرقابة والضبط ومنفذيها.

بعد هذا الوصف، على امتداد الكتاب، لمختلف جوانب السياسة الرسمية تجاه الفلسطينيين، ولطرائق تطبيق الضبط السياسي، وانعكاس نتائج ذلك على ذهنية من ساهموا في صوغه، آمل أن تحظى بالانتباه أيضًا مساهمة أخرى قدمتها هذه الدراسة: إنها النموذج التفسيري للعلاقات بين الدولة والأقلية؛ فمن خلال هذا المنظور، يمكن أن ينتج من المعلومات الموجودة تفسير جديد. ومن شأن هذه المحاولة أن تساهم في إلقاء الضوء على مواطن النجاح والفشل التي حظيت بها السياسات الرسمية خلال فترات بعينها. إضافة إلى هذا، يمكن الدراسات في المستقبل أن تستطلع الميل إلى الاستمرارية أو التغيير في السياسة الرسمية، وذلك في ما يتجاوز الفترة

---

(13) المرجع نفسه، ص 1-2، 5.

المدروسة هنا، بحيث تبحث في ما إذا كان بعض جوانب هذه السياسات قد جرى تطبيقه في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد احتلالهما في عام 1967 ويمكن أيضًا أن تتولى دراسات أخرى المقارنة بين سياسات السكان وضبطهم في إسرائيل وبين دول أخرى لديها أقليات سكانية غير مرحب بها، أو مع حالات تاريخية في الماضي، كالاستعمار مثلًا.

المراجع

Abd Al-A., Q. «Letter to Yaakov Eini.» *LPA*. Files 26/13/15 (11 October 1960).

________. «Teachers' Opinions on the Elections for the Teachers' Union.» *LPA*. Files 3/1 (22 December 1961).

Abd al-Raziq, Twfiq. «Letter to Yaakov Eini.» *LPA*. Files 26/12/15 (4 March 1962).

Abu-Hijla, Abd Al-Raziq. «To Meir Mishal: List of the Names of Teachers and the Employees in Public and Governmental Sectors in the Villages of Petah Tikva Region, the Villages Kafr Qasim, Bara, Juljulia.» *LPA*. Files 26/17/13 (4 January 1966).

Abu El-Haj, Nadia. *Facts on the Ground: Archaeological Practice and Territorial Self-Fashioning in Israeli Society*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 2002.

Abu-Mukh, Abd S. «Letter: To Mapai's Headquarter, the Arab Department.» *LPA*. Files 26/7/20 (25 December 1964).

Abu-Saad, Ismael. «Palestinian Education in Israel: The Legacy of the Military Government.» *Holy Land Studies: A Multidisciplinary Journal*. vol. 5, no. 1 (May 2006).

«The Academic Secretariat, the Hebrew University. «The List of Students of Minority Background (Arabs and Druze) in 1964.» *LPA*. Files 3/1 (23 November 1964).

Agamben, Giorgio. *State of Exception*. Trans, by Kevin Attell. Chicago, IL: University of Chicago Press, 2005.

Agassi, Eliyahu. «Letter to the Cinema Department: To Hahaver Arie Brzam.» *The Lavon Archive*. Document no. IV-208-1-8559.

Alatas, Syed Farid. *Alternative Discourses in Asian Social Science: Responses to Eurocentrism*. London: Sage, 2006.

Althusser, Louis. *Essay on Ideology*. London: Verso, 1984.

Apple, Michael. *Ideology and Curriculum.* London: Routlege, 1990.

The Arab Affairs' Committee. «The Protocol of the Meeting.» *LPA*. Files 7/32 (12 September 1957).

________. «The Protocol of the Meeting.» *LPA*. Files 7/32 (30 January 1958).

________. «The Protocol of the Meeting - The Military Government.» *LPA*. Files 7/32 (14 August 1958).

________. «The Protocol of the Meeting.» *LPA*. Files 7/32 (24 February 1959).

________. «The Protocol of the Meeting.» *LPA*. Files 7/32/60 (11 August 1960).

________. «The Protocol of the Meeting.» *LPA*. Files 7/32/60 (5 May 1961).

________. «The Protocol of the Meeting.» *LPA*. Files 7/32/60 (1 February 1962).

________. «The Protocol of the Meeting,» *LPA*. Files 7/32/60 (4 May 1962).

________. «The Protocol of the Meeting.» *LPA*. Files 7/32/68 (6 June 1968).

________. «The Stenographic Protocol of the Meeting-Secret.» *LPA*. Files 7/32/68 (16 May 1968).

________. «Stenographic Report of the Meeting.» *LPA*. Files 7/23/68 (20 June 1968).

_______, The Secretariat. «Protocol and a Summary of the Meeting.» *LPA*. Files 3/1 ([n. d.]).

________, The Secretariat. «Protocol and a Summary of a Coordination Meeting.» *LPA*. Files 26/14/11 (24 June 1964).

The Arab Department. «Daily Report.» *LPA*. Files 26/13/8 (24 March 1962).

________. «Daily Report.» *LPA*. Files 26/13/8 (25 March 1962).

________. «Daily Report.» *LPA*. Files 26/13/8 (15 June 1962).

________. «The Problem with the Military Government.» A Discussion Paper. *LPA*. Files 26/11 ([n. d.]).

The Arab Front. «A Communiqué to the Public Opinion in Israel.» *LPA*. Files 26/14/9 (17 September 1958),

Arian, Alan (ed.). *The Elections in Israel - 1969.* Jerusalem: Academic Press, 1972.

Asad, Talal. «Anthropological Texts and Ideological Problems: An Analysis of Cohen on Arab Villages.» *Economy and Society*. vol. 4, no. 3 (1975).

________ and Roger Owen (eds.). *Sociology of the Developing Societies: The Middle East.* London: Macmillan, 1983.

«The Attitudes of Teachers and Pupils toward the Eichmann Affair in Jat School.» *LPA*. Files 26/7/10 (29 May 1960).

Avivi, Shimon. *Copper Plate: Israeli Policy Towards the Druze 1948-1967*. Jerusalem: Yad Ben-Zvi, 2007 (in Hebrew).

Azaryahu, Maoz and Arnon Golan. «(Re)naming the Landscape: The Formation of the Hebrew Map of Israel 1949-1960.» *Journal of Historical Geography*. vol. 27, no. 2 (2001).

Azoulay, Ariella and Adi Ophir. *This Regime Which Is Not One: Occupation and Democracy between the Sea and the River (1967-)*. Tel-Aviv: Resling, 2008 (in Hebrew).

Barkatt, Reuven. «Cultural Secretary, Russian Embassy: Inviting You to the Premiere of Majnun Layla.» *The Lavon Archive*. Document no. IV-208-1-8559 (4 September 1956).

________. «Mlle E. Fischer, Attache Culturel, Ambassade de France: Inviter a Assister a la Premier de'Majnun Layla.» *The Lavon Archive,* Document No. IV-208-1-8559 (5 September 1956).

________. «To Dr. Thomas H. McGrail: Cultural Attache, American Embassy: Inviting You to the Premiere of Majnun Layla.» *The Lavon Archive.* Document No. IV-208-1-8559.

________. «To Robert E. Gramble, Second Secretary, British Embassy: Inviting You to the Premiere of Majnun Layla.» *The Lavon Archive.* Document No. IV-208-1-8559.

Bassal, Mussa. «To the Inhabitants of Kafr Yassif: The Letter of Resignation from His Position as Deputy Mayor that Mussa Bassel Sent to the Mayor.» *LPA*. Files 26/14/23 (29 April 1957).

Bauml, Yair. *A Blue and White Shadow: The Israeli Establishment's Policy and Actions among Its Arab Citizens: The Formative Years 1958-1968.* Haifa: Pardes Publishing House, 2007 (in Hebrew).

Beinen, Joel. «The Palestine Communist Party 1919-1948.» *Middle East Research and Information Project (MERIP)*. vol. 55 (March 1977).

Bentham, Jeremy. *The Panopticon Writings*. London: Verso, 1995.

Benvenisti, Meron. *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land Since 1948*. Berkeley, CA: University of California Press, 2000.

Benziman, Uzi and Atallah Mansour. *Subtenants*. Jerusalem: Keter Publishing House, 1992.

Bingham, Powell G. *Contemporary Democracies: Participation, Stability, and Violence.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982.

The Central Committee of the Eretz-Yisrael Communist Party. «Memorandum to the Provisional State Council and Haganah Commanders.» *The Lavon Archive.* Document No. IV-230-1-945 (14 May 1948).

Cohen, Abner. *Arab Border-Villages in Israel.* Manchester: University of Manchester Press, 1965.

Cohen, Hillel. *An Army of Shadows: Palestinian Collaborators in the Service of Zionism.* Jerusalem: Ivrit Publishing House, 2004 (in Hebrew).

________. *Good Arabs: The Israeli Security Services and the Israeli Arabs.* Jerusalem: Ivrit Publishing House, 2006 (in Hebrew).

________. *Good Arabs: The Israeli Security Agencies and the Israeli Arabs, 1948-1967.* Berkeley, CA: University of California Press, 2010.

Cohen, Ra'anan. «Letter to Meir Zarmi, the Labor Party's General Secretary: Elections for Raina's Local Council - A Request for Funding.» *LPA*. Files 26/16/7 (23 March 1975).

The Committee of the Victims, Haifa. «Letter: To the Secretariat of the Workers' Party of Eretz Yisrael.» *LPA*. Files 26/16/15 (30 September 1961).

The Confined Committee of the Arab Affairs' Committee. «A Master Plan for Action among the Arab Minority in Israel: Decisions for Implementation.» *LPA*. Files 26/14/11 (30 March 1958).

________. «The Meeting of the Headquarter.» *LPA*. Files 26/14/11 (18 August 1959).

________. «Summary of the Meeting.» *LPA*. Files 26/14/11 (29 June 1960).

________. «Summary of the Meeting of the Confined Committee in Haifa.» *LPA*. Files 26/14/11 (25 October 1960).

________. «Summary of a Meeting.» *LPA*. Files 26/14/11 (11 November 1960).

________. «Summary of a Meeting.» *LPA*. Files 26/14/11 (25 November 1960).

The Confined Secretariat of the Arab Affairs' Committee. «Summary of the Meeting of the Meeting Headquarter.» *LPA*. Files 26/14/11 (7 September 1959).

________. «The Protocol of the Meeting.» *LPA*. Files 26/14/11 (19 March 1964).

Curtis, Bruce. «Foucault on Governmentality and Population: The Impossible Discovery.» *Canadian Journal of Sociology*: vol. 27, no. 4, Autumn 2002.

Dahl, Robert. *Polyarchy: Participation, and Observation.* New Haven, CT: Yale University Press, 1971.

Dan-Gur, Yusif. «To the Advisor on Arabs Affairs in the Prime- Minister's Office - Jerusalem: Students and Students' Organizations in Tel-Aviv.» *LPA*. Files 26/13/15 (29 June 1971).

Danin, Ezra. *Unconditional Zionist.* Jerusalem: Kidum, 1987.Dawood, Ya'qub. «A Report on the Meeting of the Arab Front in Kafr Yassif, on Saturday 23/8/1958.» *LPA*. Files 26/14/9 (23 August 1958).

Deleuze, Gilles. «Postscript on the Societies of Control.» *October.* vol. 59 (Winter 1992).

Dowty, Alan. «Is Israel Democratic? Substance and Semantic in the «Ethnic Democracy» Debate.» *Israel Studies*. vol. 4, no. 2 (Fall 1999).

Dudai, Ron and Hillel Cohen. «Triangle of Betrayal: Collaborators and Transitional Justice in the Israeli-Palestinian Conflict.» *Journal of Human Right.* vol. 6, no. 1 (2007).

Eilam, Yigal. «The Myth of the «Few Against the Many» in 1948.» *Palestine- Israel Journal*. vol. 9, no. 4 (2002).

Eini, Yaakov. «Towards the Elections for the Fourth Knesset: A Review and Suggestions: The Preparations for the Elections and a Detailed Plan for the Knesset and the Local Councils, 1959.» *LPA*. Files 26/14/3 (23 February 1959).

________. «Letter to: Havir Micha Lindenstrauss.» *LPA*. Files 3/1 (31 March 1959).

________. «Letter to Beyamin Lezoush: Appeal to the High Court of Justice Against the Mayor of Kafr Yassif [internal number 23].» *LPA*. Files 26/14/23 (16 June 1960).

________. «The Situation of Kafr Yassif's Local Council in the Aftermath of Yan Yani's Death.» *LPA*. Files 26/14/23 (24 July 1962).

________. «Loan for Tayibe's Local Council for the Building of 23 Classes.» *LPA*. Files 26/12/15 (2 January 1964).

________. «Letter to Reuven Barekitt,» *LPA*. Files 26/14/23 (19 May 1964).

________ and Simha Falpan. «The Draft of the Agreement [internal number 32].» *LPA*. Files 26/14/23 ([n. d.]).

«The Election for the Knesset among the Negev Bedouins.» *LPA*. Files 26/13/9 ([n. d.]).

«An Evaluation of the Situation: Khirbet Al-Byar.» *LPA*. Files 26/7/6 ([n. d.]).

«An Evaluation of the Situation: Maker.» *LPA*. Files 26/11 ([n. d.]).

«An Evaluation of the Situation: Tamra.» *LPA*. Files 26/15/11 ([n. d.]).

Eyal, Gil. *The Disenchantment of the Orient: Expertise in Arab Affairs and the Israeli State.* Stanford, CA: Stanford University Press, 2006.

Fa, 'A. R. «Letter to: Ra'anan Cohen: Request for Help with the Minister of Communication.» *LPA*. Files 26/15/12 (28 September 1975).

Falah, Ghazi. «The 1948 War Israeli-Palestinian War and Its Aftermath: The Transformation and De-signification of Palestine's Cultural Landscape.» *Annals of the Association of American Geographers*: vol. 86, no. 2, June 1996.

________. «How Israel Controls the Bedouins in Israel.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 14, no. 2 (Winter 1985).

Falk, Zeev. «Response: Your Letter to the Deputy of the Interior Minister.» *LPA*. Files 26/14/23 (28 April 1964).

Fanon, Franz. *The Wretched of the Earth.* New York: Penguin, 1961.

Faubion, James D. (ed.). *The Essential Works of Michel Foucault 1954-1984.* Vol. 1: *Ethics: Subjectivity and Truth.* ed. by Paul Rabinow. Vol. 2: *Aesthetics, Method, and Epistemology.* Ed. by James D. Faubion. Vol. 3. *Power.* ed. by James D. Faubion. New York: The New Press, 2000.

Firer, Ruth. *The Agents of Zionist Education.* Haifa: Afik, 1985 (in Hebrew).

Firro, Kais M. *The Druzes in the Jewish State: A Brief History.* Leiden: Brill, 1999.

________. «Reshaping Druze Particularism.» *Journal of Palestine Studies.* vol. 30, no. 3 (Spring 2001).

Foucault, Michel. *Discipline and Punish: The Birth of the Prison.* Trans. by Alan Sheridan. London: Penguin Books, 1991.

________. *Security, Territory, Population.* Edited by Michel Senellart; translated by Graham Burchell. New York: Palgrave Macmillan, 2009.

________. *Society Must Be Defended.* London: Penguin, 2004.

Freely, Maureen. «Why They Killed Hrant Dink.» *Index on Censorship.* vol. 36, no. 2 (May 2007).

Gavison, Ruth. «Jewish and Democratic? A Rejoinder to the «Ethnic Democracy» Debate.» *Israel Studies.* vol. 4, no. 2 (Spring 1999).

Ghanim, Hunaida. *Reinventing the Nation: Palestinian Intellectuals in Israel.* Jerusalem: Hebrew University, Magnes Press, 2009 (in Hebrew).

Ghara, Sharif. «Letter to Mr. Amnon Linn.» *LPA.* Files 26/7/10 (12 January 1966).

Giroux, Henry A. and David E. Purpel. *The Hidden Curriculum and Moral Education: Deception or Discovery?.* Richmond: McCutchan, 1984.

Gordon, Neve. *Israel's Occupation.* Berkeley, CA: University of California Press, 2008.

Gramsci, Antonio. *Selection from Prison Notebooks.* Translated and edited by Quentin Hoare and Geoffrey N. Smith. London: Lawrence and Wishart, 1986.

Guha, Sumit. «The Politics of Identity and Enumeration in India c. 1600-1990.» *Comparative Studies in Society and History.* vol. 45, no. 1 (January 2003).

Al-Haj, Majid and Henry Rosenfeld. *Arab Local Authorities in Israel.* Tel-Aviv: The International Centre for Peace in the Middle East, 1988.

Halabi, Rabah. *Citizens of Equal Duties: Druze Identity and the Jewish State.* Tel-Aviv: Hakibbutz Hameuchad, 2006. (in Hebrew).

Hamdan, Faris. «Letter: To His Honor the Prime Minister Mr. Levi Eshkol.» *LPA.* Files 26/13/14 (14 May 1965).

The Histadrut's Arab Department, «[Report]: The Activities of the Economic Section of the Arab Department Acting beside the Histadrut's Executive, Submitted to the Subcommittee of the Knesset's Arab Affairs Committee.» *The Lavon Archive.* Document No. IV-208-1-5814 ([n. d.]).

________. «A Review of the Histadrut's Activity among Arab Members during 1965.» *The Lavon Archive.* Document No. IV-208-1- 13300 (1965).

Hushi, Abba. «Plan for Action of the Workers' Party of Eritz Yisrael Among the Arab Population - Internal Document, Not for Publication.» *LPA.* Files 7/32/60 (27 May 1960).

Hussein, Safyiah et al. «Letter to Mr. Yani Yani.» *LPA.* Files 26/14/23 (12 October 1958).

Jiryis, Sabri. *The Arabs in Israel.* London; New York: Monthly Review Press, 1976.

________. «Domination by Law.» *Journal of Palestine Studies.* vol. 11, no. 1 (Autumn 1981).

Kafkafi, Eyal. «Segregation or Integration of the Israeli Arabs: Two Concepts in Mapai,» *Journal of Middle East Studies.* vol. 30, no. 3 (August 1998).

«Kafr Qasim, Elections for the Local Council.» *LPA.* Files 26/17/9 ([n. d.]).

«Kafr Yassif.» *LPA.* Files 26/14/23 (1 July 1963).

Kafr Yassif's Local Council, the Coalition. «The Political Program of Kafr Yassi's Local Council Coalition.» *LPA.* Files 26/14/23 ([n. d.]).

________. «The Program of the Coalition for the Management of Kafr Yassif's Council.» *LPA.* Files 26/14/23 ([n. d.]).

Kardosh, Aneas. «Leaflet: The Committee of Arab Students at the Hebrew University in Jerusalem.» *LPA*. Files 26/13/15 (September 1960).

Katz, Zvi. «Letter: To Mr. Meir Mishal: B. J. Al-Haj - «Arara».» *LPA*. Files 26/12/8 (17 November 1971).

________. «To Havir Meir Mishal: Answers and Clarifications.» *LPA*. Files 26/12/8 (1 December 1971).

Khaw, A. M. «Letter to Mr. Meir Mishal.» *LPA*. Files 26/7/20 (9 March 1966).

________. «Letter to Mr. Meir Mishal.» *LPA*. Files 26/7/20 (21 June 1966).

Khuri, Fawzi. «Letter to Hananiah,» [n. d.] [internal number 29], *LPA*. Files 26/14/23 ([n. d.]).

________. «Letter to Yaakov Eini.» *LPA*. Files 26/14/23, Internal number 22 (1 May 1960).

Kimmerling, Baruch. *The Invention and Decline of Israeliness: State, Society and the Military.* Berkeley, CA: University of California Press, 2001.

Kirshbaum, David A. «Israeli Emergency Regulations and the Defense (Emergency) Regulations of 1945.» at: http://www.israellawresourcecenter.org/ emergencyregs/essays/emergencyregsessay.htm

Kretzmer, David. *The Legal Status of the Arabs in Israel.* Tel-Aviv: International Centre for Peace in the Middle East, 1987.

________. *The Legal Status of the Arabs in Israel.* Boulder, CO: Westview, 1990.

Kusa, Elias. «Letter to: The Honorable Persons, the Mayor and the Council Members of Kafr Yassif; Copies to All the Arab Local Authorities, 4.4.1958.» *LPA*. Files 26/14/23 (4 April 1958).

Landau, Jacob. *The Arab Minority in Israel, 1967-1991: Political Aspects.* Oxford: Clarendon Press, 1993.

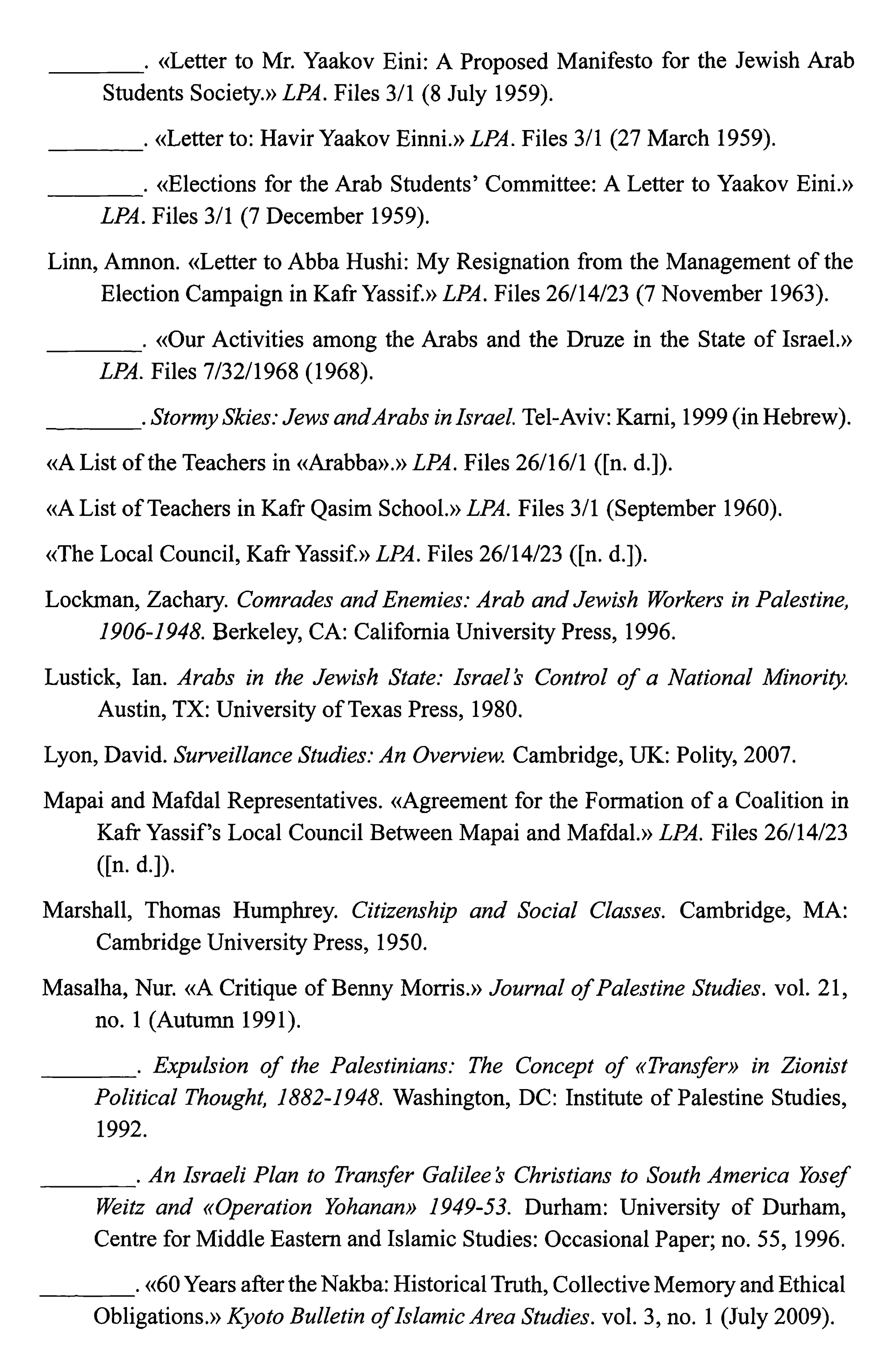
Law and Administration Ordinance (Published 19 May 1948). at: http://israellawresourcecenter.org/israellaws/fulltext/lawandadministrationord.htm

Leibler, Anat E. and Daniel Breslau. «The Uncounted: Citizenship and Exclusion in the Israeli Census of 1948.» *Ethnic and Racial Studies*. vol. 28, no. 5 (2005).

Lijphart, Arend. *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in 21 Countries.* New Haven, CT: Yale University Press, 1984.

________. «Democracies: Forms, Performance, and Constitutional Engineering.» *European Journal of Political Research.* vol. 25, no. 1 (January 1994).

Lindenstrauss, Micha. «Personal - A Letter to Yaakov Eini: The Jewish Arab Society Attached to Mapai Students' Cell.» *LPA*. Files 3/1 (19 April 1959).


________. «Letter to Mr. Yaakov Eini: A Proposed Manifesto for the Jewish Arab Students Society.» *LPA*. Files 3/1 (8 July 1959).

________. «Letter to: Havir Yaakov Einni.» *LPA*. Files 3/1 (27 March 1959).

________. «Elections for the Arab Students' Committee: A Letter to Yaakov Eini.» *LPA*. Files 3/1 (7 December 1959).

Linn, Amnon. «Letter to Abba Hushi: My Resignation from the Management of the Election Campaign in Kafr Yassif.» *LPA*. Files 26/14/23 (7 November 1963).

________. «Our Activities among the Arabs and the Druze in the State of Israel.» *LPA*. Files 7/32/1968 (1968).

________. *Stormy Skies: Jews and Arabs in Israel*. Tel-Aviv: Karni, 1999 (in Hebrew).

«A List of the Teachers in «Arabba».» *LPA*. Files 26/16/1 ([n. d.]).

«A List of Teachers in Kafr Qasim School.» *LPA*. Files 3/1 (September 1960).

«The Local Council, Kafr Yassif.» *LPA*. Files 26/14/23 ([n. d.]).

Lockman, Zachary. *Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in Palestine, 1906-1948*. Berkeley, CA: California University Press, 1996.

Lustick, Ian. *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. Austin, TX: University of Texas Press, 1980.

Lyon, David. *Surveillance Studies: An Overview*. Cambridge, UK: Polity, 2007.

Mapai and Mafdal Representatives. «Agreement for the Formation of a Coalition in Kafr Yassif's Local Council Between Mapai and Mafdal.» *LPA*. Files 26/14/23 ([n. d.]).

Marshall, Thomas Humphrey. *Citizenship and Social Classes*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1950.

Masalha, Nur. «A Critique of Benny Morris.» *Journal of Palestine Studies*. vol. 21, no. 1 (Autumn 1991).

________. *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political Thought, 1882-1948*. Washington, DC: Institute of Palestine Studies, 1992.

________. *An Israeli Plan to Transfer Galilee's Christians to South America Yosef Weitz and «Operation Yohanan» 1949-53*. Durham: University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies: Occasional Paper; no. 55, 1996.

________. «60 Years after the Nakba: Historical Truth, Collective Memory and Ethical Obligations.» *Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies*. vol. 3, no. 1 (July 2009).

Meir, Avinoam. «Nomads and the State: The Spatial Dynamics of Centrifugal and Centripetal Forces among the Israeli Negev Bedouin.» *Political Geography Quarterly*. vol. 7, no. 3 (1988).

Melman, Yossi and Raviv Daniel. «A Final Solution to the Palestinian Problem?.» *The Guardian Weekly.* vol. 21 (February 1988).

Mishal, Meir. «Daily Report.» *LPA*. Files 26/13/8 (14 March 1962).

________. "[Report]: The Village of Rena.» *LPA*. Files 26/16/7 (3 July 1962).

________. «Um al-Fahim: A Report to Yaakov Eini.» *LPA*. Files 26/13/18 (15 October 1962).

________. «Report: The Village of Jaljulia.» *LPA*. Files 26/17/13 (1 November 1962).

________. «Letter to Amnon Linn: The Local Council, Jat, The Triangle, Coup-de-tat.» *LPA*. Files 26/7/10 (27 September 1966).

________. «Letter to MK Amnon Linn: Hostile [Persons] Who Were Accepted to the Arab Seminar in Haifa.» *LPA*. Files 3/1 (1967).

________. «Letter to Amnon Linn: Hostile Persons and Convicted Persons in Affiliation the Fatah, Espionage and Fleeing the Country.» *LPA*. Files 26/13/18 ([n. d.]).

________. «Letter to David Zakharia: The Election of the Arab Students' Committee at Tel-Aviv University.» *LPA*. Files 26/13/15 (20 March 1972).

Mol, M.'A. N. and Y. Palmon. «An Outline of a Meetings that Was Carried Out between and on 21 and 25 of August, 1949.» *The Lavon Archive*. Document no. IV-208-1:5815.

Morris, Benny. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004.

Muadi, Jaber Dahish. «Letter to Uri Lubrani.» *LPA*. Files 26/10/23 (14 December 1960).

Ophir, Adi, Michal Givoni and Sari Hanafi (eds.). *The Power of Inclusive Exclusion: Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories.* New York: Zone Books, 2009.

Owen, Roger and Bob Sutcliffe (eds.). *Studies in the Theory of Imperialism.* NewYork; London: Longman, 1972.

Ozacky-Lazar, Sarah. «The Military Government as an Apparatus of Control of Arab Citizens in Israel: The First Decade 1948-1958.» *Hamizrah Hehadash*. vol. 43 (2002).

Pappé, Ilan. *The Ethnic Cleansing of Palestine.* Oxford: Oneworld Publications, 2006.

________. *The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel.* London: Yale University Press, 2011.

Parizot, Cédric. «Gaza, Beersheba, Dhahriyya: Another Approach to the Negev Bedouins in the Israeli-Palestinian Space.» *Bulletin du centre de recherche français à Jérusalem.* no. 9 (2001).

Parsons, Laila. *The Druze between Palestine and Israel, 1947-1949.* London: Macmillan, 2000.

Peretz, Don. *Israel and the Palestine Arabs.* Washington, DC: The Middle East Institute, 1958.

Pinkus, Benjamin. *Special Relations: The Soviet Union and Its Allies and Their Relations with the Jewish People, Zionism and the State of Israel 1939-1959.* Beersheba: Ben-Gurion University Press, 2007.

The Political Committee, Bureau [of Mapai]. «Protocol of the Meeting.» *LPA.* Files 2-025-1948-11 (10 November 1948).

________. «Protocol of the Meeting.» *LPA.* Files 2-025-1950-13 (19 January 1950).

________. «Protocol of the Meeting.» *LPA.* Files 2-026-1953-13 (10 June 1953).

The Popular Front. «Towards a Solution to the Problems Facing the Arab People in Israel,» *LPA.* Files 26/14/9 ([n. d.]).

The Popular Front, the Executive Committee. «A Communique: [Leaflet that Was Distributed in Arabic and Hebrew, 2 pages].» *LPA.* Files 26/14/9 (29 October 1958).

The Popular Front, Kafr Yassif Branch. «Communiqué to the Masses of Our Village.» *LPA.* Files 26/14/23 ([n. d.]).

Progress and Work. «A Leaflet: Beware of Those Who Have No Self- Respect ... My Arab Bother This is Your Enemy ... Beware Oh My Brother Beware.» *LPA.* Files 26/13/12 ([n. d.]).

The Political Committee [of Mapai]. «Protocol of the Meeting.» *LPA.* Files 2-026-1952-10 (24 January 1952).

________. «Protocol of the Meeting.» *LPA.* Files 2-026-1952-11 (3 August 1952).

Reiter, Yitzhak. *National Minority, Regional Majority: Palestinian Arabs Versus Jews in* Israel. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2009.

«Report of the Meeting Regarding the Elections of Kafr Yassif's Local Council.» *LPA.* Files 26/14/23 (3 November 1963).

«Report of the Meeting Which Took Place on 10 February 1964 for Reviewing the Situation in Kafr Yassif.» *LPA*. Files 26/14/23 (10 February 1964).

Robinson, Andrew. «Towards an Intellectual Reformation: The Critique of Common Sense and the Forgotten Revolutionary Project of Gramscian Theory.» *Critical Review of International Social and Political Philosophy.* vol. 8, no. 4 (2005).

Robinson, Shira. «Occupied Citizens in a Liberal State: Palestinians under Military Rule and the Colonial Formation of Israeli Society, 1948-1966.» Unpublished Ph.D. Dissertation, Stanford University, 2005.

Ro'i, Yaacov. «The Zionist Attitude to the Arabs 1908-1914.» *Middle Eastern Studies*. vol. 4, no. 3 (April 1968).

Rosenthal, Ruvik (ed.). *Kafr Kassem: Myth and History* (Tel-Aviv: Hakibbutz Hameuchad, 2000). (in Hebrew).

Sa'di, Ahmad. «Between State Ideology and Minority National Identity.» *Review of Middle East Studies*. vol. 5 (1992).

________. «Incorporation without Integration: Palestinian-Citizens in Israel's Labour Market.» *Sociology*. vol. 29, no. 3 (August 1995).

________. «Modernization as an Explanatory Discourse of Zionist-Palestinian Relations.» *British Journal of Middle Eastern Studies*. vol. 24, no. 1 (May 1997).

________. «Control and Resistance at Local Level Institutions: A Study of Kafr Yassif's Local Council under the Military Government.» *Arab Studies Quarterly*. vol. 23, no. 3 (Summer 2001).

________. «The Incorporation of the Palestinian Minority by the Israeli State, 1948-1970: On the Nature, Transformation and Constraints of Collaboration.» *Social Text*. vol. 21, no. 2 (2003).

________. «The Koenig Report and Israeli Policy Towards the Palestinian Minority, 1965-1976: Old Wine in New Bottles.» *Arab Studies Quarterly.* vol. 25, no. 3 (Summer 2003).

________. «Construction and Reconstruction of Racialised Boundaries: Discourse, Institutions and Methods.» *Social Identities*. vol. 10, no. 2 (2004).

________. «Trends in Israeli Social Science Research on the National Identity of the Palestinian Citizens of Israel.» *Asian Journal of Social Sciences.* vol. 32, no. 1 (2004).

________. «The Politics of «Collaboration»: Israel's Control of a National Minority and Indigenous Resistance.» *Holy Land Studies: A Multidisciplinary Journal*. vol. 4, no. 2 (2005).

________. «Communism and Zionism in Palestine-Israel: A Troubled Legacy.» *Holy Land Studies: A Multidisciplinary Journal.* vol. 9, no. 2 (November 2010).

________ and Lila Abu-Lughod (eds.). *Nakba: Palestine, 1948 and the Claims of Memory.* New York: Columbia University Press, 2007.

Said, Edward. *Orientalism.* London: Peregrine Books, 1978.

________. *The World, the Text and the Critic.* Cambridge, UK: Harvard University Press, 1983.

The Secretariat's Meeting with [Mapai's] MKs. «Protocol of the Meeting.» *LPA.* Files: Gemil-3; C/3 (18 June 1950).

________. «Protocol of the Meeting.» *LPA.* Files: Gemil-3; C/3 (9 July 1950).

Schmitt, Carl. *Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty.* Chicago, IL: University of Chicago Press, 2005.

Schölch, Alexander (ed.). *Palestinians over the Green the Line.* London: Ithaca Press, 1983.

Scott, James. *Domination and the Arts of Resistance: Hidden Transcripts.* New Haven, CT: Yale University Press, 1992.

________. *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance.* New Haven, CT: Yale University Press, 1985.

Segev, Tom. *1949: The First Israelis.* New York: An Owl Book, 1998. *Selection from Prison Notebooks of Antonio Gramsci.* ed. and trans. by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith. London: Lawrence and Wishart, 1986.

Shehadeh, Rafeq. «Letter to: Haaver Baraktt, Mapai's Secretary.» *LPA.* Files 26/14/23 (29 May 1964).

________. «Letter to: The Prime Minister and to the Speaker of the Knesset.» *LPA.* Files 26/14/23 (13 June 1964).

Shehadeh, Raja. «Mahmoud Darwish.» *BOMB Magazine.* no. 81 (Fall 2002).

Shulman, E. 21 September 1949. «Letter to Mr. Benor: Candidates for Teaching Positions.» *The Lavon Archive.* Document No. IV-208-1/5815 (21 September 1949).

Silberstein, Laurence J. (ed.). *New Perspectives on Israeli History: The Early Years of the State.* New Perspectives on Jewish Studies. New York: New York University Press, 1991.

Smooha, Sammy. «Ethnic Democracy: Israel as an Archetype.» *Israel Studies.* vol. 2, no. 2 (1997).

________. «Existing and Alternative Policy towards the Arabs in Israel.» *Ethnic and Racial Studies*. vol. 26, no. 1 (January 1982).

________. «Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel.» *Ethnic and Racial Studies*. vol. 13, no. 3 (1990).

________. «The Model of Ethnic Democracy: Israel as a Jewish and Democratic State.» *Nations and Nationalism*: vol. 8, no. 4 (October 2002).

Stendel, Ori. *The Minorities in Israel: Trends in the Development of the Arab and Druze Communities 1948-1973*. Jerusalem: The Israeli Economist, 1973.

Stevisky, Leo. 30 January 1967, «Letter to Amonon Linn: The Nomination of New Mukhtars among Bedouin Tribes in the Negev.» *LPA*. Files 26/13/9 (30 January 1967).

«Summary of the Meeting Regarding Tayibe's Local Council.» *LPA*. Files 26/12/15 (15 September 1963).

Swirski, Shlomo and Yael Hasson. *Invisible Citizens: Israel Government Policy Towards the Negev Bedouin.* Tel-Aviv Adva Center, 2006.

Thomas, Martin. *Empires of Intelligence: Security Services and Colonial Disorder after 1914.* Berkeley, CA: University of California Press, 2008.

Tibi, A. S. «Letter to Yaakov Eini: My CV.» *LPA*. Files 26/12/15 (13 June 1963).

________. Teachers: The Democratic and Islah Lists.» *LPA*. Files 3/1 (25 May 1962).

Troen, S. Ilan and Noah Lucas (eds.). *Israel: The First Decade of Independence.* Albany, NY: New York: State University of New York Press, 1995.

Tuma, Josef. «Secret Letter to: Yaakov Eini.» *LPA*. Files 26/14/23 (15 November 1963).

The United Block, Kafr Yassif. «Election Leaflet [written in verses].» *LPA*. Files 26/14/23 ([n. d.]).

Yani, Yani. «Letter to the Head of the Department of Illumination and Enlightening.» *LPA*. Files 26/14/23 ([n. d.]).

________. «Letter to: His Highness the Prime Minister - Jerusalem.» *LPA*. Files 26/14/23 (8 March 1962).

________. «Letter to: His Highness, The Prime Minister.» *LPA*. Files 26/14/23 (15 October 1960).

________. «Letter to: Their Highness; The Minister of Defense, The Minister of Police and The Minister of Interior.» *LPA*. Files 26/14/23 (29 September 1961).

Yiftachel, Oren. *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine.* Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 2006.

Yonah, Yossi, Ismael Abu-Saad and Avi Kaplan. «De-Arabization of the Bedouin: A Study of an Inevitable Failure.» *Interchange*. vol. 35, no. 4 (December 2004).

Young, Robert (ed.). *Untying the Text: A Post-Structural Reader.* Boston, MA: Routledge and Kegan Paul, 1981.

________, David Lyon and Yasmeen Abu-Laban (eds.). *Surveillance and Control in Israel/Palestine.* London: Routledge, 2011.

The Youth's Committee. «Protocol of the Meeting.» *LPA*. Files 26/8/3 (28 November 1962).

Yu, Wang and Cohen Hillel. «Marketing Israel to the Arabs: The Rise and Fall of the al-Anbaa Newspaper.» *Israel Affairs*. vol. 15, no. 2 (2009).

Zakharia, David. «Letter to Werba: Changes and Additions of Polling Stations,» *LPA*. Files 26/13/929 (November 1970)

________. «Letter: to Dani Korin.» *LPA*. Files 26/13/15 (24 June 1971).

________. «Letter: To Mr. Amnon Golan.» *LPA*. Files 26/7/12 (11 March 1973).

Zureik, Elia. *Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism*. London: Routledge and Kegan Paul, 1979. (International Library of Sociology)

فهرس عام

-خ-

-ش-

-ل-